

شرح كتاب سيبويه

لابي الحسن الرُّمَّانِي

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قسم الصرف
الجزء الأول

نقد ومحققة وتعليق

الدكتور المتولي رمضان أحمد الدتري

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر -
والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمنيرة المنورة جامعة الملك عبد العزيز

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

شرح كتاب سيبويه

لابي الحسن الرُّمَّانِي

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قسم الصرف

الجزء الأول

نقد ومحققة وتعليق

الدكتور المتولي رمضان أحمد الدتري

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر -
والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمنيرة المنورة جامعة الملك عبد العزيز

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

رقم الايداع ٨٩/١٥٤٩

مطبعة التضامن

٢٢ شارع سامى - ميدان لاطوغلى

تليفون : ٣٥٥٠٥٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله ربّ العالمين (٢) الرحمن الرحيم (٣)
مالك يوم الدين (٤) إِيَّاكَ نعبد وإِيَّاكَ نستعين (٥)
إهدنا الصراط المستقيم (٦) صراط الذين أنعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين (٧)

.....

ربّ اشرح لي صدري ويسّر لي أمري

واحلل عقدة من لساني

رب زدني علماً

صدق الله العظيم

شرح كتاب سيبويه

لأبى الحسن على بن عيسى بن على بن عبد الله الرّماني
نُسَخ الشرح :

يُوجَد الآن من شرح الرمانى لكتاب سيبويه نُسختان ، وهما كل ما
عُرِف منه .

الأولى : فى المكتبة الملكية بـ (فيينا) تحت رقم ٧٦٩ .

وتحتوى على الثلث الأخير من كتاب سيبويه . وكُتِب فى صدرها :

"الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ، إملاء الشيخ أبى الحسن على
ابن عيسى بن على الرمانى النحوى ، غفر الله له ولجميع المسلمين".

وفى ديباجة خاتمة النسخة كُتِب :

"تمّ شرح كتاب سيبويه - رحمه الله - إملاء الشيخ الفاضل أبى
الحسن على بن عيسى بن على النحوى ، أسعده الله .

وَقَرِغ من إملائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩ .

وَقَرِغ من نسخه يحيى بن على بن محلى السلمى الشافعى ، بمدينة
دمشق ، فى العشر الثانى من شهر شوال سنة ٥٧٧".

وتبدأ هذه النسخة بباب (الهمزة) .

وهى إحدى النسخ التى اعتمد عليها المستشرق الفرنسى (هروتوغ
درنبرغ Hartuig Derenborg) أول محقق لكتاب سيبويه^(١).

(١) انظر مقدمة كتاب سيبويه ، لمحققه الأستاذ / عبد السلام هارون :
٤٧ ، والرمانى النحوى : ١٦١ .

النسخة الثانية : فى مكتبة (فَيْضُ الله) بِ (استامبول) .

وهى فى خمسة مجلدات ينقصها الأول ، والأربعة الموجودة يأخذ كل منها رقما خاصا به ، على الترتيب من ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .

والنسخة مُصَوَّرَة (ميكروفيلم) فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، ولكل مجلد رقمه الخاص به أيضا ، على الترتيب من ٨٥ - ٨٨ (نحو) .

وفى مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة وَرَقِيَّة مأخوذة عن المُصَوَّرَة السابقة ، تحت رقم ١٨٣ (نحو) .

وقد احتفظت لنفسى بصورة وَرَقِيَّة من النسخة مأخوذة عن (ميكروفيلم) معهد المخطوطات .

وصف عام للنسخة الثانية :

تقع هذه النسخة - كما ذكرت سابقا - فى خمسة مجلدات ، فُقِدَ المجلد الأول منها .

والصورة الورقية الموجودة فى مكتبة مجمع اللغة العربية من هذه النسخة ، يقع كل مجلد من المجلدات الثلاثة الأول من الأربعة الموجودة فى قسمين كل قسم فى مجلد منفصل ، فيكون مجموع مجلداتها سبعة مجلدات .

إلا أننا نسير فى ترقيم الأصل هنا حسب النسخة الأصلية للشرح المخطوط والتى الموجود منها مُقسَّم إلى أربعة مجلدات

وبناء على هذا يكون الرقم (١١/٢) : الأول منه المجلد ، والثانى للورقة من المخطوط ، وحرف الألف للجانب الأيمن من الورقة ، كما أن حرف الباء سيكون للجانب الأيسر منها .

وقد قُسِّمَ هذا الشرح إلى سبعة وستين (٦٧) جُزْءاً ، يَضُمُّ كلَّ مجلد عدداً غير مُتساوٍ منها . وهذا بيانها :

المجلد الثانى : يَضُمُّ (٢١٥) ورقة ، ويقع فى (١١) جزءاً : من الجزء (١٥ - ٢٥) (١) .

ويبدأ من أثناء : باب (لَبَّيْكَ) وأخواتها (٢) ، وينتهى فى أثناء : باب ترخيم ما يُرَدُّ إليه بعد الحذف حرف (٣) .

المجلد الثالث : ويضم (٣٠٥) ورقة ، ويقع فى (١٥) جزءاً : من الجزء (٢٦ - ٤٠) .

ويبدأ من أثناء الباب السابق المشار إليه عند الكلام عما انتهى به المجلد الثانى . وينتهى فى أثناء (٤) : (باب اللفظ بالحرف الواحد) (٥) .

المجلد الرابع : يضم (٢٩٩) ورقة ، ويقع فى (١٦) جزءاً : من الجزء (٤١ - ٥٦) .

-
- (١) أما بقية الأجزاء من (١ - ١٤) فقد غابت مع غياب المجلد الأول .
(٢) ليست هذه الترجمة هى نص ترجمة الرمانى ، إذ ترجمة الرمانى فى المجلد الأول المفقود . والباب فى الكتاب : ١ / ٣٤٨ .
(٣) وهو فى الكتاب : ٢ / ٢٦٢ .
(٤) وليس كما جاء فى (البطاقة) الخاصة بالمجلد من أنه ينتهى بآخر الباب المذكور .
(٥) وهو فى الكتاب : ٣ / ٣٢٠ .

ويبدأ من أثناء الباب السابق مباشرة . وينتهى فى أثناء : (باب ألف الوصل)^(١).

المجلد الخامس : ويضم (١٩٤) ورقة ، ويقع فى (١١) جزءا : من (٥٧ - ٦٧) .

ويبدأ من أثناء الباب السابق . وينتهى بآخر (باب التغيير الذى جرى ...) ^(٢) ، وهو آخر (الشرح) وآخر (الكتاب) أيضا .

وعلى هذا فإن عدد أوراق المجلدات الأربعة الموجودة من (الشرح) هى (١٠١٣) ^(٣) ورقة ، والمنسوخ منها فعلا (٩٦٤) ورقة ، بعد استبعاد بعض الأوراق التى أختُصتْ بأمر فنية كبطاقة المجلدات والعبارات المكتبية والتملكات ، وكذا الأوراق التى كُتب فيها ديباجة بعض الأجزاء .

وفى كل صحيفة من النسخة (٢١) سَطرا .

وكما أن المجلدات لا تتساوى فيما بينها فى العدد الذى يَضمُّه كل منها من الأجزاء على النحو السابق ، كذلك نجد أن الأجزاء نفسها تختلف فيما بينها قصرًا وطولًا : فعلى حين أن أغلبها يتراوح بين (١٠) و (٢٨٥) ^(٤) ورقة ، نجد أن الجزء الثلاثين ^(٥) (٥٥) (٥٥٥)

(١) وهو فى الكتاب : ٤ / ١٤٤ .

(٢) وهو فى الكتاب : ٤ / ٤٨١ .

(٣) مع ملاحظة أن فى أول المجلدات أو نهايتها أوراقا غير مرقمة تحوى أمورا فنية تُصل بها النسخة إلى (١٠٢٧) ورقة .

(٤) المقصود بالنصف فى الرقم ، هو الصحيفة ، فيكون مدلول الرقم المذكور هو (٥٧) صحيفة .

(٥) الشرح : ٣ / ٧٠ أ .

وَرَقَات ، وَأَنْ الْجُزْءَ الْعَشْرِينَ^(١) يَصِلُ إِلَى (٦٧) وَرَقَةٍ .

كَذَلِكَ نَرَى أَنَّ الْأَجْزَاءَ - كَمَا يَبْدُو - لَمْ تَخْضَعْ فِي تَجْزِئَتِهَا لِأَسَاسٍ مُعَيَّنٍ كَعَدَدِ مِنَ الْأَوْرَاقِ - مَثَلًا - أَوِ الْأَبْوَابِ أَوِ الْمَسَائِلِ أَوْ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، إِذْ كَثِيرًا مَا تَنْتَهَى الْأَجْزَاءُ فِي أَثْنَاءِ مَسَائِلِ الْبَابِ أَوْ جَوَابِهِ^(٢) كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنَ الْبَيَانِ السَّابِقِ مِنْذُ قَرِيبٍ .

وَلَعَلَّ مَا يُؤَكِّدُ لَنَا عَدَمَ وَجُودِ أُسَاسٍ لِهَذِهِ التَّجْزِئَةِ ، أَنَّ الْمَوْجُودَ مِنَ (الشرح) يَبْلُغُ (٥٣) جُزْءًا لَمْ يَنْتَهَ مِنْهَا بِنَهَايَةِ بَابِ سُوَى (١٤) جُزْءًا ، كَمَا فِي الْجُزْءِ (٣٣) - مَثَلًا - الَّذِي يَنْتَهَى بِنَهَايَةِ (بَابِ الرَّاوِ).^(٣) وَلَعَلَّ هَذِهِ التَّجْزِئَةُ مِنْ صَنِيعِ الطَّلَابِ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَمْلُونَ هَذَا (الشرح) مِنَ الرَّمَانِيِّ ، إِذْ يَذْكُرُ ابْنُ النَّدِيمِ أَنَّ أَكْثَرَ مَوْلاَفَاتِ الرَّمَانِيِّ كَانَ يُؤْخَذُ عَنْهُ إِمْلَاءً^(٤) . فَالْأَقْرَبُ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ التَّجْزِئَةُ عَلَى هَذَا النَّمْطِ مِنْ صَنِيعِ هَؤُلَاءِ الطَّلَابِ ، إِذْ يَبْعُدُ - كَمَا نَرَى - أَنَّ تَكُونَ مِنْ عَمَلِ الرَّمَانِيِّ نَفْسَهُ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا مَنَطِقِيَّتَهُ وَدَقَّتَهُ اللَّتَيْنِ تَجْعَلَانِهِ فِي مِثْلِ هَذَا يَصْدُرُ عَنْ سَبَبٍ مَعْقُولٍ وَمَوْحَدٍ .

عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ قَدْ يَكُونُ لَهَا تَرْجُمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ ، كَالْجُزْءِ (٤٧) - مَثَلًا - الَّذِي جَاءَ فِي تَرْجُمَتِهِ :

(١) الشرح : ٣ / ١٠٦١ - ١٤٩٥ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .

(٢) سبق أن عرفنا أن مسائل الباب والأجوبة عن هذه المسائل ، عنصران من عناصر أربعة يعتمد عليها الباب في شرح الرمانى . انظر قسم الدراسة .

(٣) الشرح : ٣ / ١٢١ .

(٤) انظر الفهرست : ٩٤ .

(الجزء السابع والأربعون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، رحمه الله) (١) .

على حين لا يوجد مثل هذه الترجمة لبعض الأجزاء ، وإنما يُكتفى بالإشارة إلى الجزء فى الديباجة المذكورة فى آخر الجزء الذى يتقدمه ، على نحو ما فى الورقة (٢١ ب) من المجلد الثانى ، إذ جاء فيها :

"يتلوه إن شاء الله فى الجزء الذى يليه (٢) : وتقول : هذا القولُ لأقولك"

وفى أول الورقة (٢٢ أ) يبدأ هذا الجزء المشار اليه بدباجة تقول :

"بسم الله الرحمن الرحيم . ربّ يسّر"

وقد لا يصرّ بالتنبيه على الجزء ، كما فى الورقة (٣٦ ب) من نفس المجلد ، إذ جاء فى ديباجة ختام الجزء السابق :

"يتلوه إن شاء اله تعالى : وتقول : هو ناحية الدار . الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين"

ثم يأخذ فى الجزء التالى (٣) فى الورقة (٣٧ أ) قائلا فى ديباجته :

"بسم اله الرحمن الرحيم . ربّ يسّر ولا تعسّر"

والظاهر أن الأصل الذى نُقلت عنه هذه النسخة كان موزعا فى

(١) الشرح : ٤ / ١٤٦ ب.

(٢) الجزء التالى المشار إليه ، هو السادس عشر من المخطوط .

(٣) وهو الجزء السابع عشر .

مجلدات تُغايّر هذا التوزيع الذى أشرتُ اليه سابقا ، إذ جاء فى الورقة (١٤٦ ب) من المجلد الثانى ، فى ديباجة ختام الجزء العشرين:

"هذا آخر المجلد الرابع ، وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ، ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوّلهُ أولُ الجزء الحادى والعشرين ..."

ففيها أن الجزء العشرين ضمن المجلد الرابع وأن الحادى والعشرين ضمن المجلد الخامس ، على حين أن الجزئين المذكورين هما فى نسختنا هذه ضمن المجلد الثانى .

والنسخة مكتوبة سنة ٦٥٥هـ^(١) بخط واضح وجميل فى أغلب المواضع . وليس كله من نوع الخط النسخى كما تذكر بطاقات المجلدات . وإملاؤها على الجادة إلا فى شئ يسير ، نحو كتابة (ذلك) : (ذلك) . وكتابة (البائسا) : (الباء يسا) . وقد أغفلتُ فى التحقيق الإشارة إلى مثل هذا . وبالنسخة بعض الضبط .

هذا ، ولم ينفرد بكتابة النسخة ناسخ واحد لاختلاف الخط فيها من موضع إلى آخر ، ولاختلاف الديباجة فى فَوَاحِ الأجزاء وخواتيمها مما يُشير إلى تعدّد الناسخين .

ويؤكدُ هذا التعدد تسجيل بعضهم لا سُمه ، إذ جاء فى آخر الجزء الثلاثين ما نصه : "فرغ من تعليقه العبد الفقير محمد بن أبى بكر بن عمر بن على الرازى .. بمدينة دمشق - حرسها الله تعالى - بالجامع المعمور ، فى نصف جمادى الأول (كذا) سنة خمسة (كذا) وخمسين وستمائة" .^(٢)

(١) انظر الديباجتين الآتيتين بعد قليل ، وكل منهما لواحد من النساخ .

(٢) الشرح : ٣ / ٧٥ ب.

وجاء أيضا فى نهاية الجزء الحادى والستين : "كتبه محمد بن على ابن أبى المعالى بن طاهر بن العجمى - عفا الله عنه - بدمشق المحروسا فى العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وستمائة" (١)

كما يبدو أن بعض الناسخين لم يَخْتَصَّ بمجموعة واحدة من الأجزاء المتوالية ، وإنما كان يقوم بنسخ أكثر من مجموعة ، وذلك كما فى الأجزاء من (٣٦ - ٤٠) (٢) ، والاجزاء من (٥١ - ٥٦) (٣) ، والاجزاء من (٦٢ - ٦٧) (٤) .

فهذه المجموعات الثلاث من كتابة ناسخ واحد للاتحاد الخط فى المواضع الثلاثة .

ويؤكد قيام بعض الناسخين بكتابة أكثر من مجموعة ، أن الناسخ (محمد بن على العجمى) المشار إليه قريبا بعد نهاية الجزء (٦١) قد سَجَّلَ اسمه فى موضع آخر عقب الجزء (٢٠) إذ قال :

"هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ، ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوله أول الجزء الحادى والعشرين ... علقه الراجى رحمة الله تعالى ، محمد بن أبى المعالى بن العجمى" (٥) .

وبين الموضعين (نهاية الجزء ٢٠ ، ونهاية الجزء ٦١) ناسخون

(١) الشرح ٥ / ٧٧ أ .

(٢) الشرح : ٣ / ٢٧٨ ب .

(٣) الشرح : ٤ / ٢٧٧ ب .

(٤) الشرح : ٥ / ١٧٣ أ .

(٥) الشرح : ٢ / ١٤٦ ب .

آخرون ، منهم : الرازى المذكور سابقا بعد نهاية الجزء (٣.)^(١) ، وكذلك ناسخ المجموعات الثلاث السابقة (الأجزاء : ٣٦ - ٤٠ ، ٥١ - ٦٢ ، ٦٧).

وهذه النسخة قد تَمَلَّكها غير واحد ، منهم : أبو حنيفة الإتقانى^(٢) ، إذ جاء فى الورقة (٢) من المجلد الرابع ما نصه :

سعد بتملكه مع (سائر أجزائه)^(٣) ، وهى مستعملة على خمس (كذا) مجلدات ، العبدُ الضعيف أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر المدعو (قوام الدين)^(٤) الفارابى الإتقانى^(٥) ، بدمشق المحروسة سنة ...".

وجاء أيضا فى الورقة (١) من المجلد الخامس ما نصه :

"الخامس من شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن على بن عيسى النحوى الرمانى رحمه الله ، سعد بتملكه شراء صحيحا مع سائر أجزائه ، وهى خمس مجلدات، بدمشق المحروسة سنة خمسين وسبعمائة".

(١) انظره فى ص ١١ .

(٢) ولد باتقان سنة ٦٨٥ هـ ، ونزل دمشق وبغداد والقاهرة . وكان رأسا فى مذهب أبى حنيفة ، بارعا فى اللغة والعربية . مات سنة ٧٥٨ هـ . البغية : ١ / ٤٥٩ . وانظر هـ ٥ .

(٣) الزيادة من النص التالى إذ يبدو أنهما لمتملك واحد لتشابه العبارتين .

(٤) الزيادة بمعونة السيوطى فى البغية : ١ / ٤٥٩ .

(٥) فاراب : مدينة فى خوارزم تقع على الضفة الشرقية لنهر سيحون . بلدان ياقوت .

وإتقان : اسم لقصة من قصبات فاراب . الطبقات السنية فى تراجم الحنفية : ١ / ١٢٠ .

وقد طُمسَ فى هذا النص اسمُ المَتملِّك ، ولعلَّه الإِيتقانُ السَّابِق
لِتَشابهِ العِبارَتين .

وملكها أيضا رستم السروانى ، إذ جاء فى الورقة (٢) من المجلد
الثانى ما نصه :

"الحمد لله ، قد فاز بالوصول إلى هذه النسخة الجليلة ، رستم بن
أحمد بن محمود السروانى ، عفا الله عنهم" .

وفى مطلع المجلد الخامس : "قد فاز بالوصول إلى هذا الكتاب ...
الروانى ، عفا الله عنهما" .

وقد ملكها كذلك السيد (فيض الله) المفتى فى السلطنة العُثمانية ،
إذ جاء فى مطلع المجلدات الأربعة ما نصه : "من كتب الفقير السيد
فيض الله المفتى فى السلطنة العلية العثمانية ، عفى عنه" .

و(فيض الله) هذا ، هو الذى قد وُجِدَت النسخة فى مكتبته . وهى
ممهورة فى أكثر من موضع بخاتمه الذى جاء فيه :

"وقف شيخ الاسلام السيد فيض الله أفندى - غفر الله له ولوالديه -
بشرط أن لا يخرج من المدرسة التى أنشأ بالقسطنطينية سنة
١١١٢هـ" (١) .

ولعلَّ أشهر وأهمَّ مَنْ ملك هذه النسخة (أبو عبد الله بهاء الدين
محمد بن ابراهيم بن النحاس) ، الذى كان شيخ المصريين فى علوم

(١) وبجانب خاتم (فيض الله) هذا ، يوجد خاتم آخر يتوسطه هلال بداخله
نجمة . وفيه مكتوب لم أتبيّنه . ويبدو أنه خاتم الدولة العثمانية .

اللسان . وقد عاش بين سنتي (٦٢٧ - ٦٩٨ هـ) ^(١) ، أى أنه قد عاصر كتابة النسخة ^(٢) ، ولعله شارك فى نسخها ^(٣) كما يدلّ على ذلك ما جاء فى آخر ورقة من (الشرح) من القول :

"والحمد لله وحده ، ثم شرح سيبويه . وصلى الله على محمد وآله وسلم .

وجدتُ على الأصل ما صورته : فرغ الشيخ - أيده الله - من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ^(٤) .

نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس ، حامدا ومصليا ومسلما .
بلغت المقابلة بأصله . والحمد لله وحده .

وتملّك ابن النحاس للنسخة ، ومشاركته فى نسخها ذو دلالة هامة ، إذ هو من كبار النحويين ، ومن أرباب المعرفة بالخط ^(٥) . وهذا يزيدنا ثقة بالنسخة حيث شارك فى نسخها ، ومُقابَلتها بأصلها ^(٦) ، ودخلتُ فى حوزته مَنْ هو بالنحو وبالخط بصير .

(١) انظر فى ترجمته : البغية : ١ / ١٣ .

(٢) ذكرتُ فى ص ١١ أن النسخة كتبت سنة ٦٥٥ هـ .

(٣) إذ هو حَكْبَى الأصل . انظر ترجمته فى البغية : ١ / ١٣ .

(٤) جاء فى ديباجة خاتمة نسخة (فيما) أنه : "فرغ من املائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩" . انظر ص ٥ .

(٥) انظر هذا فى البغية : ١ / ١٣ . وفيها أيضا أنه : "اقتنى كُتُباً نفيسة" . وما أحسب شرح الرماني هذا إلا فى مقدمتها .

(٦) انظر الإشارة إلى هذه المقابلة فى ديباجة الختام السابقة تراء .

ومّا يدلّ على اهتمام ابن النحاس بالنسخة ، أن له (تَحْشِيَّة) على شرح الرمانى هذا ، إذ جاء فى هامش الورقة (١٣٥ أ) من المجلد الرابع تعليقة على بعض المسائل صُدِّرَ لها بعبارة : "حاشية ابن النحاس غفر الله له"

فهذه التعليقة مع التصدير لها بتلك العبارة قد تُشير إلى أن لابن النحاس (حاشية) على شرح الرمانى وإن كان السيوطى يذكر فى البغية : أنه لم يُصنَّف شيئا إلا ما أملاه شرحا لكتاب (المُقَرَّب) لابن عصفور^(١) ، فعمل السيوطى لم يبلغه هذا^(٢).

ويُحتمل أن هذه التحشية ما هى إلا مجرد تعليقة لأبن النحاس قدَّم لها بكلمة (حاشية) لتميَّاز من الأصل ، وليست حاشية بمعنى المصنَّف المعروف .

وسواء هذا أم ذاك فهى تدلّ على ما قصدته من أن لابن النحاس أهتماما بنسخة شرح الرمانى هذه . وفى هذا ما يدل على أنه قد عاودَ النسخة بالدراسة والتمحيص . وهذا - فوق ما تقدَّم - يزيدنا ثقة بالنسخة واطمئنانا إليها .

ومّا يزيد من قيمة النسخة أيضا ، أنه تشيع فى مواضع كثيرة جدا منها إشاراتُ المُقابَلَة بالأصل الذى أخذت منه^(٣) ، بحيث لم تتجاوز تلك

(١) انظر البغية : ١ / ١٤ . هذا ، وابن عصفور : هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد ، النحوى الإشبلى . مات سنة ٦٦٣ هـ . البغية : ٢ / ٢١٠ .
(٢) ولابن النحاس مصنفات أخرى ذكرها (بروكلمان) : ٥ / ٢٩٧ .
(٣) انظر - مثلا - من المجلد الثانى هوامش الأوراق : ٩ أ ، ٣٥ ب ، ٦٢ أ ، ٦٦ أ ، ٨٤ أ ، ١٠٨ أ ، ١١٨ أ ، ١٢٥ أ ، ١٣٨ أ ، ١٤٦ ب ، ١٦٢ ب ، ١٧٦ أ ، ١٨٦ أ - وانظر من المجلد الرابع ، الأوراق : ٤٢ أ ، ٤٥ ب ، ١١٢ أ ، ١٢٢ أ ، ١٣٢ أ ، ١٤٢ أ ، ١٥٢ أ ، ١٥٣ ب ، ١٦٢ أ ، ١٦٧ أ ، ١٧٢ أ .

الإشارات عشر أوراق فى كثير من المواضع كما يظهر ذلك من الترقيم المذكور فى (٣هـ) من الصحيفة السابقة .

هذا ، وليس على هوامش النسخة شئ أجنبى عنها ، سوى تعليقة (ابن النحاس) المشار إليها منذ قريب ، وتعليقة ثانية بإزاء أول المجلد الثانى يُشير فيها كاتبها إلى الربط بين هذا الموضع من (الشرح) وهو أول الجزء (١٥) ، وبين مُقابله من (الكتاب) . ولعلها لابن النحاس أيضا ، إذ جاء فيها : "أولُ هذا الجزء من نسختنا من (الكتاب) فى آخر الصفحة الرابعة من الكُرأس الرابع ...". ولا أعرف أحدا مَن تملَّكوا النسخة له اهتمامات نحويّة سواه .

كما أن فى (٢ / ٤١ أ) تخرّيج لشاهد . وفى (الورقة : ٤٨ ب منه) تعليقة يسيرة .

كما أن هناك ورقة كاملة دُوّن عليها بعض التعليقات النحوية غير واضحة الخط ، وهى من التسهيل وغيره^(١) .

وليس وراء هذه المواضع الخمسة ما هو أجنبى عن النسخة .

تحقيق نسبة هذا (الشرح) إلى الرمانى :

يرشّح لصحّة هذه النسبة بين (الشرح) وصاحبه أمور :

أولا : النص فى أكثرُ تراجم أجزاء (الشرح) على أنه من إملاء أبى

(١) هذه الورقة رقم (٣٠) من المجلد الخامس .

الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى" ، أو "إملاء أبى الحسن على بن عيسى النحوى" (١) .

وهذا يتفق مع ما ذكره عنه ابن النديم من أن "أكثر ما يُصنّفه يُؤخذ عنه إملاء" (٢) .

ولعل العبارة التى نقلها ابن النحاس عن نسخة الأصل التى كانت بين يديه والتى تقول : "فرغ الشيخ - أيده الله - من إملاء هذا الكتاب ... " (٣) تُشير - فوق النص فيها على الإملاء - إلى أن كاتبها كان من طلاب الرمانى الذين كان يُملئ عليهم شرحه ، إذ التعبير بلفظ (الشيخ) يُوحى بذلك (٤) - كما أن الدعاء للرمانى فيها بالتأييد قد يدلّ على أنها كُتبت فى حياته (٥) .

ثانيا : شيوخ المنطق فى (الشرح) - كما أشرتُ سابقا - شيوعا بَيِّنًا (٦) .

(١) جاء ذلك فى أكثر من ثلاثين جزءا من مجموع (٥٣) جزءا هى كل الأجزاء الموجودة من الشرح .

انظر - مثلا - فى تراجم بعض الأجزاء ، الشرح : ٤ / ٢٢ أ ، ٤٣ ب ، ٥ / ٣ ب . وانظر كذلك ترجمة الجزء (٤٧) الواردة سابقا فى ص ١٠ .
(٢) الفهرست : ٩٤ .

(٣) انظر هذه العبارة تامة فيما سبق ص ١٥ .

(٤) تكرر هذا اللفظ فى أثناء الشرح أكثر من مرة . انظر الشرح : ٣ / ١٤٤ أ ، ٥ / ١٦٦ أ .

(٥) تكرر الدعاء له بالتأييد فى تراجم أجزاء كثيرة . انظر الشرح : ٥ / ٩٨ ب ، ١١٧ ب ، ١٤٦ ب ، ١٦٥ ب ، ١٧٢ ب .

وكذا ورد هذا الدعاء بالتأييد للرمانى فى داخل الشرح نفسه فى : ٥ / ١٦٦ أ .

(٦) انظر فى قسم الدراسة : تأثر الرمانى فى الشرح بالعلوم الأخرى .

وهذا يتفق تماما مع ما عُرف عن الرمانى من أنه منطقى مُفرق فى المنطق إلى حد بعيد ، ولم يحدث أن نعتَ الكتابَ وأصحاب التراجم بتلك النعوت المنطقية أحدا من النحويين بمثل ما نعتوا به الرمانى منها ، وجاء (الشرح) مصداقا لما قالوا^(١) .

ثالثا : الاتفاق فى رأى فى بعض المواضع بين (الشرح) وبين كتابه المحقق المطبوع (معانى الحروف)^(٢) .

من ذلك ما رآه من أن (أُم) فى قوله - جل وعز - "وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِ أُولَئِكَ تَبْصُرُونَ . أُمٌ أَنَاخِيرُ"^(٣)

فى مخرج المنقطعة ومعنى المتصلة^(٤) ، والرمانى أول القائلين - فيما أعلم - بهذا الرأى^(٥) .

ومن هذا الباب أيضا (أى الاتفاق فى رأى بين كلام الرمانى فى الشرح وبين كلامه فى كتبه الأخرى) : فِكْرُته عن القرآن الكريم وهو أنه فى أعلى طبقات البلاغة ، فنحن نجد أن هذه الفكرة بذلك الصَوْغ (أعلى طبقات البلاغة) موجودة فى (الشرح) وموجودة أيضا فى كتابه الآخر المحقق المطبوع (النكت فى إعجاز القرآن^(٦)) .^(٧)

(١) انظر تلك النعوت فى ترجمته فى نزهة الألباء : ٣١٨ ، وفى البغية : ٢ / ١٨ .

(٢) تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبى (ط نهضة مصر سنة ١٩٧٣ م) .

(٣) الزخرف : ٥١ ، ٥٢ .

(٤) انظر الشرح : ٣ / ٢٠٤ ، ٢٠٦ أ . وانظر معانى الحروف : ١٧٣ .

(٥) انظر فى هذا رسالتنا للدكتوراه : ١ / ٤٩٢ ، ٤٩٤ .

(٦) انظر التعريف بهذا الكتاب فى ١ / ٦٧ (قسم الدراسة) .

(٧) انظر الشرح : ٣ / ٢٢٦ ب . وانظر كتاب (ثلاث رسائل فى إعجاز

القرآن) : ٧٥ ، ٧٦ .

رابعاً : وجود لَوَازِمِ أسلوبيّة مشتركة بين (الشرح) ، وبين كتابه (النكت) المشار إليه :

إذ أن من دأب الرمانى فى (الشرح) أنه عندما يسوق قَضِيَّة ما ، أو يَذكر حُكْمًا من الأحكام ونحو ذلك ، ثم يُدَلِّل أو يُعَلِّل لذلك - يعود فيذكر أصلَ القضية أو الحكم مُلَفَّتًا نظر القارئ إلى ما سَبَق أن ذكره من دليل أو تعليل أو توضيح بقوله : لِمَا بَيَّنَّا ، أو على ما بَيَّنَّا ونحو ذلك (١) .

وهذه اللازمَة نجدُها أيضًا فى عدة مواضع من كتابه (النكت) المذكور (٢) .

خامساً : نَسَبَ الرضى إجازة مسألة الكُحْل فى حال الإثبات إلى الرمانى . وذلك نحو : مررتُ برَجُلٍ أَحْسَنَ فى عَيْنِهِ الكحلُ منه فى عَيْنِ زَيْد (٣) . وما نسبهُ الرضى إليه يتفق مع ما جاء فى (الشرح) (٤) .

(١) انظر الشرح : ٢ / ٧ ب ، ٢٦ أ ، ٢٧ ب ، ٥٥ أ ، ٥٥ ب ، ٦٦ ب ، ٦٧ ب ، ٦٨ أ ، ٦٩ أ ، ٦٩ ب ، ٤ / ١٦ أ ، ١٨ أ ، ١٨ ب ، ٢٠ أ ، ٢٩ ب ، ٣٠ ب ، ٣١ ب ، ٣٣ أ ، ٣٩ أ ، ٤٠ ب ، ٤٦ ب ، ٤٧ ب ، ٤٨ أ .

(٢) انظر (ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن) : ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٣ .
(٣) الرضى : ٢ / ٢٢١ . وضابط مسألة الكحل - كما فى التصريح (٢) / ١٠٦ ، والأشمونى (٣ / ٥٣) -
أن يكون (أَفْعَل) صفة لاسم جنس ، وسبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبيًا ، مفضلاً على نفسه باعتبارين .

والرمانى يخالف سيبويه والجمهور فى اشتراط النفى .

(٤) انظر الشرح : ٢ / ٧٤ أ .

سادسا : قال الشاطبى^(١) فى شرح الألفية عند التعليق على بعض الشواهد : "إنه ترخيم بعد ترخيم . وقد نص على هذا الرمانى"^(٢) . وما ذكره الشاطبى من أن الرمانى قد نص على هذا ، يطابق ما فى (الشرح)^(٣) .

سابعا : أورد ابن سيده^(٤) فى المخصص (ج ١٣ ص ٢٣٣) نصا لا يتردد قارئه لحظة فى أنه منقول من شرح الرمانى هذا ، وهو قوله : "ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة لأمرين : أحدهما - ..."

وهذا النص ، هو أول ما يطالعنا فى الموجود من شرح الرمانى^(٥) ، ثم أخذ ابن سيده يتابع نقل النص حتى تجاوز نقله أكثر من ثلاث صفحات من شرح الرمانى .

ولم يتصرف ابن سيده فى هذا النص - على طوله - إلا فى عبارات قليلة لم تمنع من أن يتراءى شرح الرمانى من خلاله

وإذا كان ابن سيده لم يصرح بعزو النص إلى الرمانى لا قبله ولا بعده ، إلا أنه ذكر فى خطبة كتابه عند بيانه للكتب التى أفاد منها : أنه أفاد من بعض كتب الرمانى ومنها (المبسوط فى كتاب

(١) الشاطبى : هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الفرناطى . مات سنة ٧٩ هـ . الاعلام : ١ / ٧١ . ولم يترجم له فى البغية .

(٢) الخزائن : ١ / ٣٩٦ .

(٣) انظر الشرح : ٤ / ١٩١٩ .

(٤) ابن سيده : هو أبو الحسن على بن اسماعيل (أو أحمد ، أو محمد) الأندلسى . مات سنة ٤٥٨ هـ . البغية : ٢ / ١٤٣ ،

(٥) انظر الشرح : ٢ / ١ أ .

سيبويه^(١) وسيأتى أبين بأن (المبسوط) هذا ، هو الشرح الذى بين أيدينا^(٢) .

تسمية الشرح :

أجمع أصحاب التراجم التى رجعتُ إليها^(٣) على تسمية شرح الرمانى هذا بالاسم العام : (شرح كتاب سيبويه) . ولم يُسمَّ أحد منهم باسم خاص .

وهذا يتفق مع ما جاء فى صدر المجلدات الأربعة الموجودة من (الشرح) ، وما جاء فى تراجم أكثر الأجزاء^(٤) .

ولم يشذَّ عن هذا - فيما رجعتُ إليه - إلا ابن سيدة فى المخصص فقد سمَّاه : (المبسوط فى كتاب سيبويه)^(٥) .

وتابعه على هذا (بروكلمان)^(٦) .

وإذا ما علمنا أن مصنَّفات الرمانى حوله (الكتاب) - كما وردت فى الفهرست وإنباه الرواة - هى : شرح سيبويه ، نُكِّت سيبويه ، أغراض كتاب سيبويه ، المسائل المفردة من كتاب سيبويه ، تهذيب أبواب كتاب سيبويه ، الخلاف بين سيبويه والمبرده . إذا ما علمنا ذلك وجدنا أن

(١) انظر المخصص : ١ / ١٣ .

(٢) انظر هذا البيان فى المبحث التالى .

(٣) انظر : الفهرست : ٩٥ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٢٩٥ ، والبغية : ٢ / ١٨ .

وطبقات المفسرين للسيوطى : ٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى : ١ / ٤٢ .

(٤) انظر - مثلاً - ترجمة المجلد الخامس فى ص ١٣ ، وترجمة الجزء

(٤٧) فى ص ١٠ .

(٥) انظر المخصص : ١ / ١٣ .

(٦) انظر تاريخ الأدب العربى : ٢ / ١٩٠ .

أولاًها باسم (المبسوط) إنما هو (الشرح) ، وذلك لأن ما عداه من الستة المذكورة ، هي إما كُتِبَتْ مُتَخَصِّصَةً فى بحث جهة معينة من جهات (الكتاب) ، وإما اختصار له كما هو واضح من أسمائها^(١) .

ولعلّ (بروكلمان) كان أصرح من ابن سيده فى الدلالة على هذه الوحدة بين (المبسوط) وبين (الشرح) ، إذ تَرَجَّمَ لهذا المصنّف بِـ (المبسوط فى شرح كتاب سيبويه) . فأضاف إلى ترجمته كلمة (شرح) .

ولكنى أؤثر الترجمة الأولى (شرح كتاب سيبويه) تَبَعاً لما أجمع عليه أصحاب التراجم وشاع فى تراجم (الشرح)^(٢) .

منهج التحقيق :

اتَّبَعْتُ فى التحقيق الأمور الآتية :

أولاً : لما كان شرح الرمانى لكتاب سيبويه قائماً - أساساً - على عُنْصُرَيْنِ رئيسين : أسئلة مُتتَابِعَةٌ يُديرها الرمانى حوله (الكتاب) فى جانب ، ثم أجوبة عن تلك الأسئلة فى جانب آخر^(٣) . وكان لا يمكن للقارئ أن يتابع تلك الأسئلة ، ولا أن يعرف وجهتها ، ولم أخذ السؤال هذه الوجهة أو تلك ؟ أو لم صيغ بهذا الشكل أو ذاك ؟ أو لم أورد أصلاً ؟ ثم لم كانت الأسئلة فى تتابعها على هذا الترتيب ؟ ، لما كان لا

(١) الكتب الخمسة - عدا الشرح - مفقودة .

(٢) يُرْسَخ لتسمية ابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، قُرْب العهد بينه وبين الرمانى (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ) .

(٣) انظر عناصر الشرح الأربعة فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

يمكن للقارئ أن يقف على ذلك إلا أن يكون بين يديه نص (الكتاب) إذ هو الأصل الذى بُنيت عليه هذه الأسئلة ووُضعت لشرحه وتوضيحه . لما كان الأمر كذلك حَرَصْتُ على إثبات نصوص (الكتاب) التى أُدِيرْتُ عليها أسئلة الشرح ، فى الحواشى .

كما أنه انضاف إلى هذا السبب سببٌ آخر : وهو أن بعضا من فقرات (الشرح) لا يظهر من أسلوب الرمانى فى عرضها العلاقة بينها وبين جبرتها على حين أن تلك العلاقة ظاهرة من أسلوب (الكتاب) ، فاقترضت ذلك اثبات نصه فى الحاشية .

وقد راعيتُ فى نصوص (الكتاب) الأمور الآتية :

١- أن لا أتجاوز فيها - للإيجاز - حدود الضرورة : فإذا كان سببويه - مثلا - كرّر بعض الجُمْل فى التعبير عن فكرة ما ، أسقطتُ هذا التكرار وعمدتُ إلى أوجز الجمل مادام ذلك يحقق الغرض من الربط بين (الشرح) ومتن (الكتاب) .

كما أنى لم أثبت عبارة من (الكتاب) ليس لها من تعليق الرمانى فى (الشرح) نصيب .

٢- أن تكون النصوص المنقولة من (الكتاب) متكاملة ، بحيث لا يتقطع النص تقطيعا يُمزق أوصاله فتختل إفادته^(١) ، على أن يكون فى أوجز صورة ممكنة .

٣- وكما راعيتُ التكامل والإيجاز فى نص (الكتاب) راعيتُهما

(١) أدّى ذلك بنا إلى أن طالت بعض النصوص أحيانا .

أيضاً فى أنى لم أثبت نص (الكتاب) إلا بعد أن يكون قد مضى من أسئلة (الشرح) مجموعة متكاملة أيضاً ، لئلا يتشوش ذهن القارئ بانتقال عينه من الأصل إلى الحاشية على حين المتابعة الذهنية للأصل لم تقف بعد ، مع مراعاة أن لا تطول تلك المجموعة من الأسئلة والوقوف بها عند أول مَحْطٍ ممكن ثم إثبات نص (الكتاب) بإزائها فى الحاشية ، وذلك ليكون ذهن القارئ - عندما تقل كمية الأسئلة - أقدر على الربط بينها وبين المتن (الكتاب) الذى بُنيت عليه .

٤- نصوص (الكتاب) هذه ، موضوعة - كما قلت - بإزاء عنصر (المسائل) ، فإذا ما اقتضت الضرورة أحلت عليها عند ذكر عنصر (الجواب) .

٥- اعتمدت فى بيان موضع هذه النصوص من (الكتاب) على نسخة (الأستاذ / عبد السلام هارون) لسهولة الرجوع إليها ، ووجودها فى أيدي الناس .

فإذا ما آثرت على ما فيها عبارة من نسخة (بولاق) أشرت إلى ذلك فى الحاشية .

٦- عمدت إلى إثبات أسماء أصحاب الشواهد كما هى فى (الكتاب) ، لئلا يُظن أن نسبتها المذكورة فى (الشرح) هى من عمل الرمانى .

ثانياً : لما كان الرمانى قد غير الكثير من تراجم سيبويه للأبواب^(١) ، وضعت فى الحاشية ترجمة سيبويه بإزاء ترجمة الرمانى

(١) انظر هذا وعلمته فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

ليَظهر المغيّر منها من غيره ، وللّفَتِ ذهن القارئ إلى المقارنة بين الترجمتين فيما غيّر ، وقمتُ أنا بهذه المقارنة أحيانا فوق ما سبق من مقارنات فى قسم الدراسة^(١) .

كما أنى قارنتُ أيضا بين بعض تراجم الرمانى أحيانا فى حواشى التحقيق .

ثالثا : اعتمدتُ فى تحقيق أكثر الشرح على نسخة واحدة منه ، وهى المصورة فى معهد المخطوطات بالقاهرة عن مخطوطة مكتبة (فيّض الله) بـ (استامبول)^(٢) ، وذلك لأن النسخة الأخرى من الشرح المودعة فى المكتبة الملكية بـ (فيينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير من (الشرح) وتبدأ بـ "باب الهمزة"^(٣) .

كما أنى قد انتفعتُ فى بعض المواضع من التحقيق بشرحى السيرافى وابن خروف للكتاب^(٤) . أما شرح الصفار للكتاب فلم أتمكن من

(١) انظر قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

(٢) انظر الحديث عن هذه النسخة فى ص ٦ .

(٣) "باب الهمزة" هذا الذى تبدأ به نسخة (فيينا) ، مذكور فى نسختنا التى اعتمدنا عليها فى : ٤ / ١٢٨ أ .

(٤) شرح السيرافى موجود بكامله فى نسخ عدة بدار الكتب المصرية وغيرها ، رجعت إلى احداها بدار الكتب رقم (٥٢٨ نحوتيمور) أما شرح ابن خروف ، فالموجود منه قطعة بدار الكتب رقم (٥٣٠ نحوتيمور) ، وتقع فى (٣.٤) صحيفة ، وتبدأ بما يقابل الكتاب (٣) / (٧٤) .

وابن خروف هو أبو الحسن على بن محمد بن على الأندلسى ، مات سنة ٦٠٩ هـ . البغية : ٢ / ٢٠٣ .

الانتفاع به ، لأن الموجود منه لا يلتقى مع الموجود من شرح الرمانى للكتاب^(١) .

رابعاً : ضَبَطْتُ النص ، ولم اقتصر على الضرورى منه ، بل تجاوزتُ ذلك فى الغالب إلى ضبط أكثر حروف الكلمة للتيسير والإسراع فى النطق المستقيم . وكان حظّ الشواهد من ذلك الضبط التام . وجَهِدْتُ جهدى فى استخدام علامات الترقيم .

خامساً : كَشَفْتُ عن الالفاظ التى تحتاج إلى بيان . وكان عمدتى فى ذلك (لسان العرب) ، حاكيا نصه أحيانا ، ومترجما له فى أحيان أخرى . كما أوضحتُ أيضا بعض عبارات (الشرح) .

وكان تفسير اللغويات التى ترد مرةً فى (المسائل) ثم فى (الجواب) ، كان ذلك بإزاء (المسائل) لأن ذلك أوّل ورودها . على أنى لا أحيل كثيرا على ما تقدّم تفسيره منها ، للايجاز .

سادساً : قَوِّمْتُ النص بحذف مكرّره ، وتصويب محرّفه ، وزيادة ما يحتاج إليه . على أن أشير إلى أغلب ذلك فى الحواشى مبينا مصدر التصويب أو الزيادة كلّما أمكن ذلك . وكان مصدر ذلك فى كثير من الأمر هو (الشرح) نفسه ، إذ كنتُ أستعين على تقويم ما فى عنصر (المسائل) بما فى (الجواب) وبالعكس ، أو على تقويم ما فى

(١) الموجود من شرح الصفار قطعة بدار الكتب (٩٠٠ نحو) ، وتقع فى (٣٤٦) صحيفة ، وتبدأ من أول (الكتاب) وتنتهى بما يقابل منه (١ / ١٩٥) ، وشرح الرمانى يبدأ بما يقابل الكتاب (٣٤٨/١) .
والصفار : هو أبو الفضل قاسم بن على البطليوس . مات بعد سنة ٦٣٠ .
البغية : ٢ / ٢٥٦ .

(العنوان ، أو الفرض ، أو السؤال العام ، أو الأصل العام) من بعضها إذا أُرْبِعَتْهَا مُتَاخِيَةً فِي الصَّرْغِ^(١) .

كما كان من مصدر ذلك أيضا (الكتاب) .

وقد راعيتُ في التصويب أو الزيادة أن يكونا على حدّ لفظ الرمانى أو يكاد ، إذ الرجل دقيق دقيق ، فكنتُ - لذلك - غاية في الحذر .

سابعاً : لم يكن البحث فى كثير من الأحيان يقف عند حدّ النظر فى الجانب العلمى للنص ، وإنما كان يتخطى ذلك إلى النظر فى أَلْفَاظِ الرمانى وعباراته ، وقد كان من نتيجة ذلك أمور :

١- الدلالة على دِقَّةِ النص ومدى الحُسْنِ فيه ، أو مُجَانِبَتِهِ لذلك .

٢- المقارنة بين عبارته وعبارة غيره : كسيبويه ، والسيرافى ، وابن يعيش ، والرضى ، وابن هشام ...

٣- كيفية صَوْغِ الرمانى لأسئلته وترتيب هذه الأسئلة فيما بينها ، وفيما بينها وبين (الكتاب) ، وكذلك فيما بينها وبين الأجوبة عنها فى عنصر (الجواب) . وكذلك مثل هذا الصنيع فى (الجواب) .

٤- الدلالة على حذف الرمانى لبعض الأجوبة لغرضٍ ما .

وليس الغرض من بيان حذف الرمانى لبعض الأجوبة ، أو بيان ترتيبها فى مقابلة الأسئلة والدلالة على مواضعها إن لم تكن على ترتيبها - هو الإشارة إلى ظاهرة تصنيفية قد سلكها الرمانى فى

(١) انظر إيضاح هذا التآخى فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

(الشرح) فحسبُ ، وإنما هناك ما لا يَقلُّ أهمية عن ذلك ، وهو أن (الشرح) نظرا لأنه قائم على (الأسئلة) فى جانب مستقل ، ثم (الأجوبة) عنها فى جانب آخر مستقل أيضا ، فقد يكون القارئ مَعْنِيًا بالبحث فى مسألة معينة فإذا ما نظرها فى السؤال الخاص بها ثم راح يَقرأ الإجابة عنها فى الموضع المقابل من عنصر (الجواب) فقد لا يجدها ، فلزم لذلك أن أبين مثل تلك الإجابات التى قد عَرَضَ لها ما أدَّى إلى الاستغناء عنها أو تغيير موضعها . على أنى لم أكثر من ذلك خوف الإملال ، بل لزمْتُ فيه حُدود الضرورة .

ثامنا : أشرتُ أحيانا إلى المسائل والمقارنات التى لم يَبينها الرمانى مباشرة على نص من (الكتاب) .

تاسعا : وثَّقْتُ الأحكام والأقوال التى جاء بها الرمانى فى (الشرح) ، وكان السبيل إلى ذلك ما يلى :

١- إذا أورد الرمانى قولاً لأحد النحويين ، رجعتُ إلى مصدره فى مصنَّفاتِه إن وُجدتْ .

٢- أوردتُ من مصادر النحو الأخرى ما جاء بشأن الأحكام والأقوال والتعليقات التى ذكرها الرمانى فى (الشرح) : فاستعنتُ بها فى تفصيل ما أَجْمَلَ ، أو تَتِمِّم ما أَقْتَصَرَ فيه ، أو توضيح غامض ، أو تأكيد ما ذكر . ملتزما فى كل ذلك الضرورة مع الإيجاز .

على أنى قد رغبتُ فى كثير من المسائل فى أن يكون (الكتاب) أحد مصادرها إذ هو الأصل .

ويجب التنبيه على أن غالب هذه التعليقات مذكور بإزاء عنصر

(الجواب) إذ هو الشرح حقيقة ، ولا يُذكر منها بإزاء عنصر (المسائل) إلا ما اقتضته الضرورة .

٣- اقتضى توثيق هذه الأقوال - أحيانا - أن أقف عند المسألة طويلا لأشرحها شرحا وافيا .

عاشرا : ربطت بين المسائل المكررة في (الشرح) ، كما ربطت بين ما جاء في (الشرح) وبين ما سلف عنه من حديث في قسم الدراسة .

حادى عشر : وأما عن الشواهد فقد ضبطتها ضبطا كاملا ، وبَيَّنْتُ في الحاشية مواضع الآيات القرآنية من سُورِها ، وَخَرَّجْتُ ما فيها من قراءات مُعْتَمِدا على كتب القراءات ، وكان ذلك عند وُرودها أول مرة في (المسائل) .

وأما الشواهد غير القرآنية فأرجأت تخريجها إلى ما يُقابل عنصر (الجواب) ، لأن الرمانى أحيانا يُورد الشاهد في (المسائل) غير تامٍّ أو غير منسوب على حين أنه في (الجواب) على العكس من ذلك . فلو خَرَّجْتُهُ بإزاء (المسائل) لِإِضْطِرَّتْ إلى تكميله أو نسبته مما لاداعى إليه . وليس في الشواهد القرآنية مثل هذا .

هذا مع ما يكون مِنْ كَوْنِ (الجواب) هو الشرح حقيقة ، وَمِنْ أَنْ تعليق الرمانى على الشواهد يكون في (الجواب) أتم .

فلهذه الأسباب كان تخريج الشواهد غير القرآنية في (الجواب) أنسب .

واتبعت في تخريج الشواهد ، الأمور الآتية :

- ١- نسبة ما لم يُنسب منها فى (الشرح) ، كَلَمًا أمكن ذلك .
- ٢- لم أكثر من ذِكر مصادر الشاهد ، على أن يكون ديوان الشاعر ولها إن كان ، وثانيها (الكتاب) (١) .
- ٣- تفسير المفردات أولاً ، ثم المعنى العام إن لم يكن واضحاً ، ثم بيان موضع الاستشهاد تبعاً لما أراده الرمانى .
- كل ذلك بإيجاز . وقد اعتمدتُ فى التخريج على : شرح الشواهد للشتنمرى (٢) ، وشواهد ابن السيرافى (٣) ، والعينى (٤) ، والخزانة ، للسان وغير ذلك .
- ٤- لم أعرض غالباً للروايات التى فى الشواهد إلا إذا خالف رمانى فيها رواية (الكتاب) .
- ٥- أشرتُ إلى الشواهد التى زادها الرمانى على ما فى (كتاب) .

ثانى عشر : لم أكثر من سرد المراجع التى أُحيلُ عليها فى

(١) بيان موضع الشاهد فى (الكتاب) وإن كان يُعرف من نصوصه المدونة على حواشى (المسائل) ، إلا أنى رغبت فى بيانه هنا ليكون بين يدى تخريج الشاهد .

(٢) الشننمرى : هو يوسف بن سليمان ، المعروف بالأعظم . مات سنة ٤٧٧ هـ . البغية : ٢ / ٣٥٦ .

(٣) ابن السيرافى : هو يوسف بن الحسن . أبوه السيرافى المشهور . مات سنة ٣٨٥ هـ . البغية : ٢ / ٣٥٥ .

(٤) العينى : هو محمود بن أحمد ، قاضى القضاة ، شارح البخارى . مات سنة ٨٥٥ هـ . البغية : ٢ / ٢٧٥ .

المسألة ، وإنما وقفتُ فى ذلك عند حدٍّ ما له دلالة معيَّنة فيها . وقد رتَّبْتُها حسب الإفادة منها ، أو حسب ترتيب الجزئيات المذكورة فى المسألة . فإن تساوتُ فيها رتبتُها زمنياً . وآثرتُ فى بيان الموضع من هذه المراجع الترتيب التنازلى غالباً : الجزء ، فالصحيفة . واكتفيتُ فى الإشارة إلى مكان الطبعة ورقمها وتاريخها على الفهرس العام فى آخر الكتاب . على أن يكون المرجع من طبعة واحدة .

ثالث عشر : لما كان الرمانى يوالى أحيانا بين (المسائل) فى بابين أو ثلاثة ، ثم يذكر عقب ذلك أجوبتها على الولاء أيضاً^(١) - جعلتُ أجوبة كل باب بجانب مسائله لكى يتَّوحد البابُ بكامله فى موضع واحد ، فترتَّبْتُ على ذلك نُقلُ (الجواب) فى مثل تلك الأبواب من موضعه فى (المخطوط) ، وقد أشرتُ إلى هذا فى الحواشى . على أنى أبقيتُ على ترقيم الأصل كما هو مع هذه الأجوبة المنقولة لتيسير الرجوع على مَنْ أراد ، وللإشارة إلى ترتيب (الشرح) كما وضعه صاحبه .

كما أن هناك بعض الصفحات والفقرات التى ضلَّتْ موضعها الحقيقى من الأصل ، فأعدتُها - بتيسير من الله تعالى - إلى مواضعها الحقيقية . وقد بيَّنتُ هذا فى الحواشى مشيراً إلى مبعث هذا الضلال .

رابع عشر : عرَّفْتُ فى الحواشى بجميع الأعلام التى وردت فى (الشرح)^(٢) .

(١) انظر فى قسم الدراسة حديثنا عن منهج الشرح .

(٢) وما لم يرد له من الاعلام تعريف فى حواشى التحقيق ، يكون قد سبق التعريف به فى قسم الدراسة .

وما كان من هذه الاعلام مكرراً فى الشرح يكون التعريف به عند وروده أول مرة . على أنى لم أجل على موضع التعريف عند التكرار رغبة فى الإيجاز ، فعلى من يريد الوقوف على موضع التعريف أن ينظر لمعرفته فهرس الاعلام آخره .

خامس عشر : تَطَرَّقَ البحثُ أحياناً إلى النظر في عبارة (الكتاب) على ضوء ما ورد في (الشرح) والمراجع الأخرى .

هذا وقد أُشِرْتُ في كلمتي عن كتاب سيبويه في آخر الفصل الثالث ، إلى أن سيبويه قد جعل كتابه قسمين : الأول منهما للنحو ، والثاني للصرف . وقد قمتُ - بتوفيق من الله تعالى - بتحقيق شرح الرمانى له ، إلا أنى رغبتُ في إرجاء نُشْرِ القسم النحوى منه لبعض الوقت ، ورأيتُ البَدْءَ بنُشْرِ القسم الصرفى منه .

وهذا القسم الصرفى يبدأ في كتاب سيبويه من ص ٣٣٥ ج ٣ ، بموضوع النسب وينتهى بنهاية الجزء الرابع منه وهو آخر الكتاب .

وببدأ في شرح الرمانى من الورقة ٨ ب المجلد الرابع ، وينتهى بنهاية المجلد الخامس منه وهو آخر الشرح .

وقد رأيتُ نُشْرَ هذا القسم الصرفى على الولاء بتقسيمنا . وها هو ذا الجزء الأول يَرَى النور مع هلال المحرم من عام ثمانية وأربعمئة وألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

* * *

كَلِمَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا :

الحق أن هذا الكتاب - دراسةً وتحقيقاً - قد طال واستطال ، وتحقيق شرح الرمانى ودراسته أمرٌ لابد أن يطول ، ومن أسباب طوله ما يلى :

١- اقتضى تحقيق (الشرح) أن أثبت نصوصاً كثيرة جداً من (كتاب سيبويه) فى حواشى التحقيق .

٢- قيام (الشرح) على أسئلة فى جانب ثم الإجابة عنها فى جانب آخر - كما أو ضحت فى الحديث عن منهجه - هو بمثابة التكرار فأدّى ذلك إلى طول (الشرح) .

٣- منهج الرمانى فى التصنيف قد استدعانى أن أقف عند كثير من أسئلته وأجوبته أثناء التحقيق .

٤- كما أن منهج الرمانى أيضاً فى التصنيف قد أوجب علىّ عند التحقيق تكرار بعض التعليقات والإحالات وإن كانت قليلة وفى حدود الضرورة .

٥- أكثر ما قيل عن الرمانى ونحوه كان على غير وجه الحق ، فلزمنى - لذلك - أن أقف كثيراً لأكشف عن الحقيقة فى الأمر .

٦- عندما كنتُ أخالف فى رأى ، أو أفصل فى قضية ، لم أرسل الكلام إرسالاً أو ألغز إلغازاً ، وإنما كنتُ أحاول التفصيل وإقامة الدليل ونصب الحجّة .

شرح كتاب سيبويه

لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قسم الصرف

المجلد الرابع

باب النسبة^(١)

الغرض فيه^(٢) : أن يُبين^(٣) ما يجوز في النسبة من التغيير -
تأ لا يجوز .

مسائل هذا الباب^(٤) : ما الذي يجوز في النسبة من التغيير ،
وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك^(٥) ؟

(١) النسبة والنسبة - بكسر النون وضمها - بمعنى واحد . وقيل : النسبة -
بالكسر - مصدر ، والنسبة - بالضم - الاسم . اللسان : ٢ / ٢٥٢ .
والنسبة والإضافة بمعنى واحد ، ولذا يُسمى هذا الباب أيضا : باب الإضافة ،
والتسمية الأولى أشهر .

وقد سمّاه سيبويه بالتسميتين ، فقال في الكتاب (٣ / ٣٣٥) : "هذا باب
الإضافة ، وهو باب النسبة" .

واستعمل أيضا سيبويه هذا المصطلح (الإضافة) كثيرا في هذا الموضوع وهو
يعنى به : النسبة . كما سيظهر لنا ذلك من نصوصه التي سترد في الحواشي .
وترجمة سيبويه المذكورة آنفا وإن كانت هي الترجمة العامة لموضوع النسب ،
إلا أنه لم يُورد كل مسائل هذا الموضوع تحت هذه الترجمة ، بل عقد لكل مسألة
باباً كما هو معروف عنه من تشقيق الموضوع الواحد إلى أبواب تتنوع بتنوع
المسائل المختلفة ، ولذا جاء موضوع النسب هذا في (٢٣) باباً .

وقد قصر سيبويه حديثه في هذا الباب الأول على بيان حقيقة النسب ، ثم
عرّض أمثلة كثيرة للتغييرات الشاذة في النسب .

(٢) فيه : أى في باب النسبة . وهذا (الغرض) هو العنصر الثاني من
العناصر الأربعة التي يقوم عليها الباب من شرح الرومانى لكتاب سيبويه ، وكان
عنوان الباب هو العنصر الأول . انظر حديثنا عن ذلك عند الكلام عن منهج
الشرح ص .

(٣) يعنى : سيبويه .

(٤) مسائل الباب ، هي العنصر الثالث من العناصر الأربعة المشار إليها في هـ ٢ .

(٥) هذا السؤال الذي افتتح الرومانى به مسائل الباب ، هو السؤال العام
الذى يُطالعنا في أول عنصر المسائل من كل باب من أبواب الشرح ، وهو دائما
بهذه الصيغة : ما الذي يجوز في .. ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك . انظر
منهج الشرح في قسم الدراسة (الجزء الأول) .

ولم لا يجوز إلزامها علامة النسب / فقط^(١) ؟ وهل ذلك لقوة ٩/٤ ؟
 التغيير فيها على منزلته فى الإضافة إلى النفس^(٢) إذ قد تغيّر معنى
 الاسم فى النسب بأن صارَ لغير ما كان وليس كذلك الإضافة إلى
 النفس ؟

وما التغييرُ النَّادِرُ^(٣) فى النسب ؟ وما التغييرُ الْمُطْرَدُ^(٤) ؟ ولم جاز
 فيه التغييرُ النَّادِرُ ؟ ولم جاز التغييرُ الْمُطْرَدُ^(٥) ؟

وهل ذلك للدلالة على معنى النسب مما هو أحقُّ به ؟ ولم جاز القياسُ
 على التغييرِ الْمُطْرَدِ ، ولم يَجْزُ القياسُ على التغييرِ النادر مع وجوبه لعلّةٍ
 صحيحة ؟ وهل ذلك لأنَّ علّةَ النادر لا تُوجَدُ إلّا على طريقِ النادر ،
 فذلك سبيلُ الحُكْمِ فى أنه لا يكون إلا على طريقِ النادر ؟

ولم كانت الياءُ المشدّدةُ أحقُّ بعلامة النسب ؟^(٦)

(١) أى بدون تغيير فى بعض الأسماء .

(٢) يعنى الإضافة فى نحو : غلامى .

(٣) النَّادِرُ أو الشاذُّ بمعنى واحد ، وهو : ما فارق ما عليه بقيّة بابهِ وانفرد
 عن ذلك إلى غيره . اللسان : (شذ ، ندر) .

(٤) هذا السؤال والسؤال الذى قبله ، تفصيل للتغيير الذى أورده قبلُ فى
 السؤال العام فى أول المسائل . ولذلك اندرجت إجابتهما معه ، فلم تكن على
 وفق ترتيبهما كما هنا فى المسائل . انظر الجواب ص ٥٥ .

(٥) هذا السؤال والسؤال الذى قبله يلتقيان فى مضمونهما مع السؤال
 السابق قريباً : "ولم لا يجوز إلزامها علامة النسب فقط؟" ، ولذلك ترحّدت
 الإجابة عن ثلاثتها فى قوله : "وإنما جاز التغيير النادر فى باب النسب..." .
 انظر هذه الإجابة فى ص ٥٥ .

(٦) هذا السؤال ليست إجابته على وفق ترتيبه هنا فى عنصر المسائل ،
 وإنما قدّمت إجابته على إجابة السؤال الذى يتقدمه وهو : "ولم جاز القياس على
 التغيير المطرد .." انظر ص ٥٥ ، ٥٦ .

ولم جازَ سُهْلِيٍّ^(١) ، فى النسب إلى السَّهْل ، على معنى : أنه من أهله . ودُهْرِيٌّ ، فى النسب إلى الدهر ، على خلاف ذلك المعنى^(٢) ، وذلك للقديم السنّ ببقائه^(٣) على وجه الدهر ؟ وهل ذلك لأن النسبة :

= وهذا الصنيع من الرمانى يؤكّد ما قلته فى الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح من أنه يتصرّف فى ترتيب أسئلته وأجوبتها حسبما تقتضيه طبيعة كل . وهذا القدر السابق من أسئلة الرمانى مبنى على ما يلى من نص سيبيويه فى الكتاب (٣ / ٣٣٥) :

"اعلم إنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءى الإضافة . فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة ، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حى أو قبيلة .

واعلم أن ياءى الإضافة إذا لحقت الأسماء ، فإنهم ممّا يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءى الإضافة . وإنما حمّلهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومُنْتَهَاهُ ، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن .

فمنه ما يجئ على غير قياس ، ومنه ما يُعَدَّل وهو القياس الجارى فى كلامهم . وستراه إن شاء الله .

قال الخليل : كلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَدَلْتُهُ الْعَرَبُ تَرَكْتُهُ عَلَى مَا عَدَلْتُهُ عَلَيْهِ ، وما جاء تاماً لم يحدث العرب فيه شيئاً فهو القياس .

فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم
(١) أى بضم السين ، والقياس فتحها .

والسَّهْلُ نَقِيبُ الْحَزْنِ ، والسَّهْلُ : كلُّ شَيْءٍ إِلَى اللَّيْنِ وَقِلَّةِ الْحُسُونَةِ . والسَّهْلُ من الأرض اسمٌ جَرَى مَجْرَى الظرف . اللسان : ١٣ / ٣٧١ .

هذا وقد بدأ الرمانى حديثه عن الأمثلة المذكورة فى الكتاب بكلمتى (سَهْل ودَهْر) مع أنهما ليستا أوّل المذكور من الأمثلة فى الكتاب فى هذا الموضوع ، وذلك لقلة التغيير فيهما عمّا سواهما إذ ليس فيهما أكثر من تغيير الفتحة إلى الضمة ، كما أنهما على أخفّ الابنية (فَعْل) . وليست هاتان العِلَّتَانِ فى غيرهما من الأمثلة ، انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ٦ ص ٤٢ .

(٢) المعنى المشار إليه : أنه من أهله ، يعنى : أنه ليس المراد من (دُهْرِيٍّ) أنه من أهل الدهر كما كان الحال فى (سُهْلِيٍّ) أنه من أهل السَّهْل ، وإنما المراد من (دُهْرِيٍّ) : القديم السنّ

(٣) فى الأصل : (ببقا) بسقوط الهمزة والهاء . والصواب من الجواب ص ٥٧ .

اختصاصُ الشئِ بغيره على أظهر أحواله^(١) ؟ وما التغيير الذى لا يَزاد فيه على ياءِ النسبة ؟ وما التغيير المُطَرَّد الذى يَزاد فيه على ياءِ النسبة ؟ وهل ذلك فيما اقتضاه حروفُ العلةِ وما جَرى مجراه ممَّا يكون فى الوصلِ على خلاف حاله فى الوقف^(٢) ؟

ولم جاز فى النسبِ إلى هُذَيْل : هُذَلِ^(٣) ، وإلى فُقَيْمِ كِنانة^(٤) : فُقَمِي ، وإلى مُلَيْحِ خُزاعة^(٥) : مُلَحِي ، وإلى ثَقِيف^(٦) : ثَقَفِي ؟ فلم كَثُر فى هذه النظائر مع أنه على طريق النادر الذى لا يُقاس عليه ؟ وهل ذلك لاجتماع سببين : قُوَّة التغيير فى النسب ، مع التخفيف بحذف الياء الزائدة ؟

(١) يُريد بذلك أنْ جَعَلَ (دُهْرِي) للقديم السُّنُّ هو أظهر ما يراد بهذه النسبة ، وأن الأقل ظهوراً من ذلك المعنى هو جعله لمن ينسب الأشياء إلى الدهر وهو ذلك المذهب العقْدِي .

(٢) فى هذا السؤال الأخير إشارة من الرمانى إلى أن حروف العلة وما يجرى مجراها ، تكون وراء أغلب التغييرات التى تَحْدُث فى النسب والدافعة إليها . ولم أرَ مثل هذه الإشارة لغير الرمانى .

(٣) أى بحذف الياء ، والقياس إبقاؤها . وكذا فى الثلاثة بعدها . وانظر مذاهب الصرفيين فى هذا بإزاء عنصر الجواب هـ ٢ ص ٥٨

وهُذَيْل : اسم جبل ، وقبيلة . اللسان : ١٤ / ٢١٨ .

(٤) فى الأصل : (كنابة) ، تحريف . وفُقَيْمِ كِنانة : بَطْن فى كِنانة . اللسان : ١٥ / ٣٥٥ .

والنسب إلى فُقَيْمِ غير كِنانة يكون على القياس ، وكذلك إلى مُلَيْحِ غير خُزاعة . انظر شرح الشافية للرضى : ٢ / ٢٩ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .

(٥) مُلَيْحِ خُزاعة : حَيٌّ من خُزاعة . اللسان : ٣ / ٤٤٥ .

(٦) ثَقِيف : اسم رجل ، أو قبيلة . اللسان : ١٠ / ٣٦٣ .

ولم جازَ فى النسب إلى زَيْنَةَ : زَيَانِي^(١) ، وإلى طَيٍّ : طَائِي^(٢) ،
بزيادة الألف^(٣) ؟ وهل ذلك لتغيير النسب بزيادة ما هو أَحَقُّ الحروف
بالزيادة ، وعلى ذلك جاز فى الْبَحْرُ : بَحْرَانِي^(٤) ؟

ولم جاز فى العالية : عُلُوِي^(٥) ؟ وهل ذلك لأنه رُدُّ إلى^(٦) الأصل
فى تغيير النَّسَب .

(١) بنو زَيْنَةَ : حَيٌّ من أحياء العرب ، وهم من باهلة . اللسان : ١٧ /
٥٦ ، وشرح الشافعية : ٢ / ٨٤ .

والقياس فى النسب إليها : زَيْنِي . انظر فى حكم النسب إلى ما هو على
(فَعِيلَة) : ص ٧٢ ، وكذا المراجع المذكورة فى هـ ٥ ص ٧٣ .
(٢) طَيٍّ : أبو قبيلة من اليمن ، وهو طَيٌّ بن أَدَدَ .. ابن سبأ بن حِمَيْر .
اللسان : ١ / ١١٠ .

وانظر القياس فى النسب إليها فى عنصر الجواب ص ٥٨ .

(٣) أى فى (زَيَانِي ، وطَائِي) . أمَّا كَوْنُ الألف زائدةً فى (زَيَانِي) فواضح
إذ القياس (رَيْنِي) . وأمَّا كونها زائدةً فى (طَائِي) فلعل الرمانى عَنَى بالزيادة
ما يشمل البدل إذ الألف مبدلة من الياء ، فالألف على هذا زائدة ودخيلة على
الكلمة . وكلامه فى الجواب صريح إذا استعمل الزيادة بجانب الكلمة الأولى ،
وبالبدل بجانب الكلمة الثانية . انظر الجواب ص ٥٨ .

(٤) بحراني ، أى بزيادة الألف والنون . وفيها تخريج آخر سيأتى فى
ص ٤٤ ، ٦٢ .

(٥) العالية : ما فوق أرض نجدٍ إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة ،
وهى الحجاز وما والاها . اللسان : ١٩ / ٣٢٠ .

والنسب إلى العالية على القياس : عَالِي ، وعَالُوِي . انظر : الكتاب : ٣ /
٣٤٠ ، وشرح الشافعية للرضي : ٢ / ٤٤ ، ٨١ .

(٦) (إلى) فى الأصل مَكْرُورَةٌ .

وهو العُلُو^(١) ، وكذلك النسب إلى البادية : بَدَوِيّ ، لأنه رُدُّ إلى أصل وهو البَدُو^(٢) ؟

ولم جاز في النسب إلى البَصْرَة : بَصْرِيّ^(٣) ؟ وهل ذلك لأنه لما كان موضع حَذْفٍ للتخفيف اقتضى تَعْدِيلَ التغيير بالحركة ، والكسرة بين الضمة والفتحة / ، لأن الضمة أثقل الحركات والفتحة أخفها والكسرة ٩/٤ ب بينهما ؟

ولم جاز في النسب إلى السَّهْل : سُهْلِيّ ، وإلى الدهر : دُهْرِيّ ، على التغيير بالضم^(٤) ؟ وهل ذلك لأن الضمة لما كانت أفخم الحركات كانت أحقَّ بمعنى القديم السَّن ، بما فيه من معنى التعظيم بكِبَرِ السَّن ،

(١) في اللسان (١٩ / ٣١٥) : "عُلُو كلِّ شَيْءٍ ، وَعُلُوهُ ، وَعُلَاوَتُهُ ، وعاليه ، وعاليته : أَرْقَعُهُ".

(٢) في اللسان (١٨ / ٧١) : "البَدُو ، والبادية ، والبَدَاةُ ، والبِدَاوةُ : خلاف الحَضَر .

والنسب إلى البادية على القياس : بَادِيّ ، وبَادَوِيّ . انظر : الكتاب : ٣ / ٣٤ . وابن يعيش : ٦ / ١٠ ، وشرح الشافعية : ٢ / ٤٤ .

(٣) البصرة : حجارة رخوة إلى البياض ، وبها سُمِّيَتِ البصرة . اللسان : ٥ / ١٣٣ . والبصرة هي تلك المدينة الواقعة على شط بحر العرب في جنوب العراق .

(٤) انظر معي : لم أعاد الرمانى السؤال عن (سُهْلِيّ ، ودُهْرِيّ) بعد تقدُّم ذلك في (ص ٣٨) . والسَّرُّ في هذا : أنه استشعر شبهة تولدت من تعليله لكسرة الباء في (بَصْرِيّ) بأنها لتعديل الحركة بكونها وسطا بين أثقل الحركات وأخفها .

ويؤكد ما أقول ، إirاده لهذه المسألة بعد سابقتها في الجواب بأسلوب التفرع ، إذ يقول (ص ٦١) : "... فأما سُهْلِيّ ودُهْرِيّ ..".

أضف إلى هذا : أن هاتين الكلمتين هما في هذا الموضع من الكتاب . انظر نص الكتاب في هـ ٦ ص ٤٢ .

فَأَمَّا سُهْلَى فَلِلْفَرْقِ^(١) بين النسب إلى السَّهْل والسَّهْلَة^(٢) فى تغيير النسب ؟

ولم جاز فى النسب إلى حَى من بنى عَدَى^(٣) يقال لهم : بَنُو عَبِيد^(٤) : عُبْدَى ؟ وهل ذلك للتخفيف كالتخفيف فى ثَقْفَى ، مع تفخيم الشَّان كتفخيم دَهْرَى بضم أوله . وعلى ذلك قالوا فى جَذِيمَة^(٥) : جُذْمَى ، إلا أن جُذْمَى ليس فيه من التغيير النادر إلى ضَمَّ أوله فقط ؟^(٦)

(١) فى الأصل : (فالفرق) . والصواب يقتضيه السياق .

(٢) فى اللسان (١٣ / ٣٧١) : "السَّهْلَة ، والسَّهْل : تراب كالرمل يجىء به الماء . وأَرْضُ سَهْلَة : كثيرة السَّهْلَة" .

(٣) بنو عَدَى : قبيلة . وعَدَى : اسمٌ لكثيرين ، منهم : عدى بن كعب من قریش ، وهو جد عمر بن الخطاب رضى الله عنه . والعدى : جماعة القوم يَعْدُونَ لقتال ونحوه . اللسان : ١٩ / ٢٥٨ ، ٢٧ . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٦٠٥ .

(٤) (بنو عَبِيد) هكذا فى الأصل بدون تاء فى آخرها هنا وفى الجواب ص ٦١ ، ومقارنة الرمانى بعد ذلك بينها وبين (بنى جَذِيمَة) فى النسب تؤكد ذلك إذ يذكر أن (جُذْمَى) ليس فيه من التغيير النادر إلا ضَمَّ أوله ، بخلاف (عُبْدَى) ففيه - مع الضَم - حذف الياء . وحذف الياء لا يكون من النادر إلا فى (أَفْعِيل) .

والذى فى الكتاب (٣ / ٣٣٦) : بنو عَبِيدَة ، بالتاء . وهى كذلك فى سائر المراجع الأخرى : الشافعية وشرحها : ٢ / ٢٠ / ٢٨ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٨٦ ، والمفصل وابن يعيش : ٦ / ١٠ ، ١٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٤٧٩ .

والقياس فى (بنو عَبِيد ، وبنو عَبِيدَة) : عَبِيدَى ، وَعَبْدَى . انظر شرح الشافعية : ٢ / ٢٠ ، ٧٤ .

(٥) جَذِيمَة : اسم لكثيرين . انظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٢ ، واللسان : ١٤ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٦) وعمَّا سبق من التغييرات غير القياسية التى أدار الرمانى أسئلته حولها ، يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٣٥) .

ولم جاز فى النسب إلى بنى الحُبلى من الأنصار^(١) : حُبلى ؟ وهل فيه تفخيم الأسم بأخف الحركات فيما كان ساكنا قبل ؟^(٢)
ولم جاز فى النسب إلى صنعاء^(٣) : صنعاى ، وإلى بهراء^(٤) :

= "فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم فى هُذَيْل : هُذَلَى ، وفى فُقَيْم كنانة : فُقَمَى ، وفى مُلَيْح خُزاعة : مُلَحَى ، وفى ثَقَيْف : ثَقَفَى ، وفى زُرَيْنة : زُرَانَى ، وفى طَيْئ : طَانَى ، وفى العالية : عَلَوَى ، والبادية : بَدَوَى ، وفى البصرة : بَصْرَى ، وفى السَّهْل : سَهْلَى ، وفى الدَّهْر : دُهرى ، وفى حَى من بنى عَدَى يقال لهم : بنو عَبْيدة : عُبْدَى ، فضموا العين وفتحوا الباء ... ، وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول فى بنى جَذيمة : جُذْمَى ، فيضم الجيم ويُجرِّه مجرى "عُبْدَى"

(١) بنو الحُبلى من الأنصار : هم أولاد سالم بن غَنَم بن عوف بن الخزرج ، لقَّبَ سالم بالحُبلى : لعظم بطنه . ومن سلالته عبد الله بن أُبَى بن سلول ، رئيس المنافقين . جمهرة أنساب العرب : ٣٥٤ ، واللسان : ١٣ / ١٤٩ .
(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى بنى الحُبلى من الأنصار : حُبَلَى" .
والقياس فى النسب إليها : حُبَلَى ، وحُبَلَوَى ، وحُبَلَاوَى . انظر : شرح الشافعية ٣٩ / ٤ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، والاشمونى : ٤ / ١٧٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩١ .

(٣) صنعاء : مدينة اليمن . اللسان : ٨٠ / ١٠ .
والقياس فى النسب إليها : قلب الهمزة واوا . وكذا فى الكلمتين بعدها .
انظر : شرح الشافعية : ٢ / ٥٤ ، ٥٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٣١ ، وابن يعيش : ١٠ / ٣٦ .

ومن العرب من يقول : صنعاوى ، وبهراوى على القياس . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .
(٤) بهراء : قبيلة من قُضاعة باليمن ، انظر : نص الكتاب المذكور فى ٢٥ ص ٤٥ ، واللسان : ٥ / ١٥٢ .

بَهْرَانِيّ ، وإلى دَسْتَوَاء^(١) : دَسْتَوَانِيّ ؟ وهل ذلك لأن الألف والنون لما كثر اصطحابهما في الزيادة ككثرة اصطحاب الألف مع الهمزة اقتضى ذلك أنه إذا غَيَّر الاسم بإذهاب الهمزة فالنون أَحَقُّ به حتى يَخْلِفها ما شاكلها في موضعها ، فعلى هذا جَرَى هذا التغيير ، وذلك لأنه وإن كان على طريق النادر فهو على أصول صحيحة وليس يَجْرى على المُجَازَفَةِ بِأَيِّ ضَرْبٍ من ضُرُوب التغيير كان ، بل على أصل صحيح وهو التغيير بما هو أَحَقُّ بالاسم ممَّا تقتضيه العِلَّةُ الصحيحة^(٢) ؟

ولم جاز في النسب إلى البَحْر : بَحْرَانِيّ ؟ وهل ذلك لأن الاسم لما كان على أقلِّ الأصول حروفاً وهو فَعْلٌ وقد نُسِبَ إلى ما هو عظيم الشأن اقتضى تكثير الاسم بزيادة حرفين يَكْثُر اصطحابهما ولا يَثْقُلَانِ^(٣) مع ياءِ النسبة . فهذا على مذهب الخليل ، لأنه يقول : إنه منسوب إلى البَحْر ، وقياسه المطرد : بَحْرِيّ .

وقد يَتَوَجَّه فيه أن يكون منسوباً إلى البَحْرَيْنِ^(٤) على تقدير : هذا

(١) في ترتيب القاموس (٢ / ١٧٨) : "دَسْتَوِي - بالقصر - قرية بالأهواز".

والتاء مضبوطة بالفتح في الكتاب (٣ / ٣٣٦) ، وكذا في القاموس (دسا) ضبط قلم . وفي مادة (دست) منه ضبطت بالضم ضبط قلم أيضاً . والكلمة مقصورة في القاموس ، لكنها ممدودة في الكتاب والزمانى وشرح الشافية (٢ / ٥٨) .

(٢) انظر أوجها أخرى للمشابهة بين الألف والنون وبين ألف التأنيث الممدودة ، في شرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٣) في الأصل : (ينقلان) بالنون في موضع التاء ، تحريف .

(٤) البحرين : موضع بين البصرة وعُمان . اللسان : ٥ / ١١٠ .

بَحْرَانِ ، فى مذهب من يقول بالتَّسْمِيَةِ بِمُسْلِمَيْنِ : هذا مُسْلِمَانِ^(١) ، ثم
كثّر حتى جرى على كل بَحْرٍ؟^(٢)

ولم جاز فى النسب إلى الأَقَق^(٣) : أَقَقَى ، وَأَقَقَى - على القياس

(١) هذا أحد مذهبين فى إعراب ما سُمِّيَ بالمشنى ، وهو جَعَلَ الإعراب على
النون وإلزامه الألف . والمذهب الآخر : إعرابه بالحروف كما كان قبل التسمية .
انظر : شرح الكافية : ٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٤ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى صَنْعَاءَ : صَنْعَانَى" ، ... ، وفى
بَهْرَاءَ ، قبيلة من قُضَاعَةَ : بَهْرَانَى ، وفى دَسْتَوَاءَ : دَسْتَوَانَى ، مثل بَحْرَانَى .
وزعم الخليل : أنهم بَنَوْا البَحْرَ على فَعْلَانٍ ، وإنما كان القياس أن يقولوا :
بَحْرَى

وأقول : كلام سيبويه فى النص السابق صريح فى أن (بَحْرَانَى) نسبة إلى
(بَحْر) على غير قياس ، وأن هذا هو مذهب الخليل .
وكذلك صدر كلام الرمانى صريح فى هذا أيضا .

والعجب - مع صريح كلام سيبويه فى هذا - أن السَّهْلَى يلوم ابن سيده
إذ نسب - فى المُحْكَم - ذلك إلى سيبويه والخليل . بل يدَّعى أن سيبويه ما
قال ذلك قط ، وأنه إنما قال : إن (بحرانى) نسبة إلى (البحرين) ، وأن الخليل
ما أراد بعبارته التى نقلها عنه سيبويه إلا هذا ، وأيد كلامه بما جاء فى كتاب
العين من قوله : تقول : بحرانى فى النسب إلى البحرين ، وبما يذكره جميع النحاة
أيضا من أن (بحرانى) نسبة إلى (البحرين) وتأولهم لكلام سيبويه على هذا .
انظر فى موقف السهلى هذا : اللسان : ٥ / ١٠٤ .

وبالرجوع إلى بعض المراجع التى عَرَضَتْ لهذه المسألة ، وجدتها تنص على أن
(بحرانى) نسبة إلى (البحرين) كما ذكر السهلى ، إلا أنى مع ذلك مازلت عند
قولى بأن كلام سيبويه صريح فى أن (بحرانى) نسبة إلى (البحر) .

والمراجع التى رجعت إليها هى : شرح الشافية : ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافية :
٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٨ ،
والأشمونى : ٤ / ٢٠٢ .

(٣) الأَقَق : ما ظهر من نَوَاحِى الفَلَكِ وأطراف الأرض . وآفاق السماء
والأرض : نواحيهما . وأَقَقَ البيت : نواحيه ما دُون سَقْفِهِ . اللسان : ١١ /

والتغيير ؟ وهل ذلك لأن إجراءه على القياس أوكد في البيان ، وعلى التغيير لأن الفتح أخف من الضم مع المناسبة التي بينهما (١)؟ (٢)

ولم جاز في النسب إلى حروراء (٣) : حرورى ، وإلى جلولا (٤) : جلولى ، بحذف الهمزة مع الألف ؟ وهل ذلك لأنهما حذفا معا للتغيير كما زيدا معا ؟

ولم جاز في النسب إلى خراسان ثلاثه أوجه : خراسانى ، وخرسى ، وخراسي ؟

وهل خراسانى على الأصل والقياس المطرد ، وخرسى على حذف الزوائد ، وخراسي على حذف الزائدين اللذين اصطحبا في الزيادة وترك ما انفصل منهما لكونه في موضع قوى وهو في وسط الاسم؟ (٥)

(١) انظر شرح الشافية : ٨٣ / ٢ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا في الأفق : أفقى ، ومن العرب من يقول : أفقى فهو على القياس" .

(٣) حروراء - بالمد والقصر - : قرية بظاهر الكوفة ، وتنسب إليها الحرورية من الخوارج لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا عليا كرم الله وجهه . اللسان : ٥ / ٢٥٨ .

والقياس في النسب إليها : حروراوى ، بقلب همزة التانيث واوا . انظر : ص ١٥٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ٥٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ .

(٤) جلولا - بالمد - : قرية بناحية فارس . اللسان : ١٣ / ١٢٨ .
والقياس في النسب إليها : جلولاوى ، لأنها مثل حروراء : انظر الحاشية السابقة مباشرة .

(٥) الكتاب : (٣ / ٣٣٦) : "قالوا في حروراء ، وهو موضع : حرورى ، وفي جلولا : جلولى ، كما قالوا في خراسان : خرسى ، وخراسانى أكثر ، وخراسي لغة" .

ولم جاز فى النسب إلى الحمض^(١) : إِبِلُ حَمْضِيَّة ، وإِبِل حَمْضِيَّة ؟
 وهل ذلك لأن حَمْضِيَّة على القياس المطرد ، وحَمْضِيَّة على التغيير الذى
 يُؤْذِن بأن النسب على معنى : أَكَلُ الحَمْضِ؟^(٢)

ولم جاز فى النسب إلى الحَرِيف^(٣) : حَرْفِي ، وحَرْفِي ؟ وهل حَرْفِي
 على حَذَفِ الزوائد وهو أَجودَ لآثِهِ أَحَفَّ؟^(٤)

(١) الحمض من النبات : كُلُّ ثَبَتٍ مَالِحٍ أو حامض . اللسان : ٨ / ٤٨ .
 (٢) لعل وجه الإيذان الذى ذكره الرمانى ، أن النسب إلى الحمض على
 التغيير فرع على النسب إليه على الأصل ، وأن فرعية اللفظ هذه تُشعر
 بفرعية المعنى الذى هو أَكَلُ الحَمْضِ إذ كان المعنى الأصلى فيه - قياسا على
 النظائر السابقة - هو الوجود فى الحمض .

فالنسب إليه على التغيير ، فيه إشعار بهذا المعنى الفرعى أكثر من الإشعار
 به عن طريق النسب إليه على القياس .
 ولعل هذا ملحظ خاص بالرمانى .

وسيبيوه يقول فى الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقال بعضهم : إِبِل حَمْضِيَّة ،
 إذا أَكَلْتُ الحَمْضَ . وحَمْضِيَّة أَجودَ" .

وجاء فى اللسان (٨ / ٤٠٩) : "إِبِل حَمْضِيَّة ، وحَمْضِيَّة : مُقِيمَةٌ فى
 الحَمْضِ ... ، وبَعِير حَمْضِي : يَأْكُلُ الحَمْضَ" .

(٣) الحريف : أحد فصول السنة ، وهى ثلاثة أشهر من آخر الصيف وأول
 الشتاء . وسُمِّيَ خريفاً : لأنه تخرف فيه الثمار أى تُجْتَنَى . والحريف : أول ما
 يبدأ من المطر فى إقبال الشتاء . وقال أبو حنيفة : ليس الحريف فى الأصل
 باسم الفصل ، وإنما هو اسم مطر الصيف ثم سُمِّيَ الزمن به . اللسان : ١٠ /
 ٤٠٩ .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقال بعضهم : حَرْفِي ، أَضَافَ إلى الحريف
 وحَذَفَ الياء . والحَرْفِي فى كلامهم أكثر من الحَرْفِي..."

ولم جاز فى النسب إلى الطَّلَح^(١) : إبل طُلَاحِيَّة ، إذا أَكَلَتْ الطَّلَح ؟ وهل لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ موضع تَفْخِيم بِزيادة أَخْفَ الحُرُوف صَحِبَتْ تلك الزيادة أَفْخَمَ الحركات فى أوَّل الاسم؟^(٢)

ولم جاز فى النسب إلى عِضَاه^(٣) : عِضَاهِيَّ ، وَعِضْوِيَّ ؟ وهل ذلك على مذهب مَنْ جَعَلَ الواحدَةَ عِضَاهَةً كَقَوْلِكَ فى قِتَادَةٍ : قِتَاد^(٤) . وَمَنْ قَالَ فى الواحد عِضَّةً وفى الجمع عِضَوَات ، قال : عِضْوِيَّ . فهذا على مذهبين للعرب فيه مختلفين؟^(٥)

ولم جاز فى النسب إلى أُمِيَّة^(٦) : أُمُوِيَّ ، وَأُمُوِيَّ ، وَأُمِيِّيَّ ؟ وهل

(١) الطلح : شجرة طويلة ، عظيمة الساق ، ورقها قليل ، وأغصانها طوال عظام ، وزهرتها طيبة الريح ، ولها شوك كثير ، وصمغها جيد ، تأكل الإبل منها أكلا كثيرا ، ومنابتها بطون الأودية ، وتكنى أُمَ غَيْلَان ، والواحدة : طُلْحَة ، وبها سُمِّيَ الرجل . اللسان : ٣ / ٣٦٤ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا : إبل طُلَاحِيَّة ، إذا أَكَلَتْ الطَّلَح .

(٣) العضاه : ضَرْبٌ من الشجر ، كما فسَّره سيبويه (الكتاب : ٣ / ٣٣٦) . وانظر اللسان : ١٧ / ٤١١ وما بعدها .

(٤) فى الأصل : (قتادى) ، خطأ فى الرسم . وانظر نص الكتاب فى الحاشية التالية .

هذا والقتاد :ضرب من الشجر . انظر اللسان : ٤ / ٣٤٠ .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى عضاه : عضاهِيَّ ، فى قول مَنْ جَعَلَ الواحدَةَ عضاهةً مثل قتادة و قتاد . وَالْعِضَاهَةُ بِكسر العين ، على القياس . فَأَمَّا مَنْ جَعَلَ جميعَ الْعِضَّةِ عِضَوَات ، وجعل الذى ذهب الواو فإنه يقول : عِضْوِيَّ" .

(٦) أُمِيَّة : اسم رجل ، وهما أُمَيَّتَانِ الأكبر والأصغر ابنا عَبْد شَمْس بن عبد مناف . اللسان : ١٨ / ٤٨ .

وأُمِيَّة فى الأصل : تصغير أُمَّة ، وهى الجارية ، والتاء فى أمة عَوْض عن=

أَمْوَى عَلَى الْقِيَّاسِ كَالنَّسَبِ إِلَى جُهَيْنَةَ : جُهَيْنَى^(١) ، وَأَمْوَى عَلَى تَغْيِيرِ النَّسَبِ بِمَا هُوَ أَخَفَّ ، وَأَمْيَى عَلَى أَنْ الْيَاءُ لَمَّا كَانَتْ قُوَّةً بِالتَّشْدِيدِ الَّذِي فِيهَا حَتَّى تَتَصَرَّفَ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ فِي مِثْلِ كُرْسَى صَارَتْ كَالْحَرْفِ الصَّحِيحِ؟^(٢)

وَلَمْ جَازَ فِي النَّسَبِ إِلَى الرَّوْحَاءِ^(٣) : رَوْحَانِي ، وَرَوْحَاوِي^(٤) ، وَإِلَى بَهْرَاءَ : بَهْرَاوِي ، وَبَهْرَانِي ؟ وَهَلْ عِلَّةُ الْوَائِ مَوَاحَاتُهَا لِلْهَمْزَةِ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ عِلَّةٌ^(٥) لَا يَثْقُلُ بِهَا الْاسْمُ ثَقْلَهُ بِالْحُرُوفِ الْمُتَضَاعِفَةِ؟^(٦)

=اللام المحذوفة التي هي واوٌ بدليل : أَمْوَات ، وعند تصغيرها رُدَّتْ اللام المحذوفة. ثم قُلِبَتْ ياءٌ وأدغمَتْ فيها ياءُ التَّصْغِيرِ ، ثم زِيدَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَكُنْ الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا مُؤَنَّثًا ، فَأَمَّا تَاءُ الْعَوْضِ فَقَدْ حَذَفَتْ حِينَ رُدَّتْ اللَّامُ .
(١) انظر قياس النسب إلى مثل (جُهَيْنَةَ ، وَأَمْيَةَ) في ص ٧٢ - ٧٤ ، وفي شرح الشافية : ٢ / ٢٠ وما بعدها .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وتسمعننا من العرب من يقول : أَمْوَى .
فهذه الفتحة كالضمة في السَّهْلِ إِذَا قَالُوا : سَهْلَى" .

وانظر أيضا في النسب إلى السَّهْلِ : نصُّ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ فِي هـ ٦ ص ٤٢ .

(٣) الرَّوْحَاءُ : موضع قرب المدينة . شرح الشافية : ٢ / ٥٨ .

(٤) رَوْحَاوِي ، يقلب همزة التأنيث واو هو القياس ، ورَوْحَانِي يقلب الهمزة نونا ، نادر . وحكم الكلمة التي بعدها كذلك .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٥٤ - ٥٨ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .

(٥) واضح من كلام الرمانى أنه يرى أن الهمزة حرف علة ، وصرَّح بهذا أيضا في ص ١٣١ وانظر ص ٢٧٥ وهـ ٤ منها .

وقد ذكر الأشموني أن للنحويين في المسألة خلافا فقال (٤ / ٢٩٢) : في الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها - حرف صحيح ، والثاني - حرف علة وإليه ذهب الفارسي ، والثالث - أنها شبيهة بحرف العلة . وانظر أيضا : الأشموني : ٤ / ٢٨ ، وابن يعيش : ١٠ / ٧ .

(٦) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا : رَوْحَانِي فِي الرَّوْحَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : رَوْحَاوِي كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ : بَهْرَاوِي" .

ولم جاز فى النسب إلى القفاف (١) : قَفَى ؟ وهل ذلك لأنه وإن كان اسماً لموضع بأنه رَدَّه إلى الواحدة فى قَفَّة على طريق تغيير النسب (٢) ؟

ولم جاز فى النسب إلى شتاء : شَتَوَى ؟ وهل ذلك لأنه رَدَّه إلى شَتْوَةٍ طلباً للخِفة إذْهَاء التأنيث ساقطة فيه لا محالة (٣) ؟

(١) القفاف : جمع قَفَّة وقَفَّ ، والقَفَّة : الوعاء المعروف الذى يصنع من الخوص ، والقَفَّة أيضا : شجرة مستديرة ترتفع عن الأرض قَدْر شبر وتَبَيَّس فيشبه بها الشيخ إذا كبر ، والقفة : الرُعْدَة ، والقفة : أصل القَاس الذى فيه ثقبها الذى يُجْعَل فيه مقبضها ، والقفة : الأرنب ، والقَفَّة و القَفَّ : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والقَفَّ : ظهر الشئ ، والقَفَّ أيضا : وادٍ من أودية المدينة . اللسان : ١١ / ١٩٥ وما بعدها .

(٢) كلام الرمانى ظاهر فى أن المنسوب إليه فى هذه الفقرة هو كلمة (القفاف) ، لكن المذكور فى مطبوعتى الكتاب (بولاق ، وهارون) بَدَلًا منها هو كلمة (القفا) ، وهو مؤخر العنق .

فيبدو أن الكلمة فى نسخة الرمانى من الكتاب هى كما أوردها فى شرحه ، وإن كان (هارون) لم يُشر فى حاشية مطبوعته إلى ورود كلمة (القفاف) فى شئ من النسخ الخطية ، ولكن الذى أشار إلى ذلك هو مُصَحِّح ط بولاق (٢ / ٧) ، كما أنه أشار أيضا إلى أن المنسوب إليه فى النص الذى أورده صاحب اللسان نقلاً عن سيبويه هو كلمة (القفاف) ، فقال فى اللسان (١١ / ١٩٧) : "وقال (أى سيبويه) فى باب معدول النسب الذى يجئ على غير قياس : إذا نُسِبَتْ إلى قفاف ، قلت : قَفَى .

فإن كان (أى سيبويه) عَنَى جَمَعَ قَفَّ فليس من شاذ النسب ، إلا أن يكون عنى به اسم موضع أو رجل فإن ذلك إذا نُسِبَتْ إليه قلت : قِفَايَ ، لأنه ليس بجمع فيرة إلى واحد للنسب" .

وإليك نص الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا فى القفا : قَفَى" . وقياس النسب إلى القفا : قَفَوَى . انظر حكم النسب إلى ما ألفه ثالثة فى ص . (٣) الشتاء : أحد أرباع السنة . وهو والشَتْوَة بمعنى ، وقيل : الشتاء جمع شَتْوَة ، وقيل : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف لأنه أحد فصول السنة =

=الأربعة ، وأما الشّتوة فإنما هي مصدرٌ للمرة من : شتًا بالمكان شتوًا .

انظر : اللسان : ١٩ / ١٤٨ ، وشرح الشافعية : ٢ / ٨٢ .

وعلى هذا يكون (شتوى) في النسب إلى (شتاء) نسبة نادرا على القول الأول والثالث ، إذ القياس أن ينسب إليها على لفظها فيقال : شتائي ، أو شتاي .

وأما على القول الثاني فيكون (شتوى) نسبة قياسيا ، إذا القياس في مثله أن يردّ إلى واحدة .

والسؤال الآن : لم جعل الرماني (شتوى) نسبة نادرا مع أن ظاهر كلامه (وبخاصة في الجواب ص ٦٥) أنه مبنًى على القول الثاني القائل بأن (الشتاء) جمع (شتوة) ، إذ جعل (شتوى) في النسب إلى (شتاء) ردًا إلى الأصل في (شتوة) ، والمفهوم من جعله (شتوة) ، أصلا لـ (شتاء) أنها مفردة ؟ . والجواب عن ذلك :

أن الرماني وإن كان ظاهر كلامه أنه جعل (شتوة) مفردا لـ (شتاء) ، إلا أن الذي فهمته من كلامه أنه أراد أن (شتاء) وإن كانت في الأصل جمعا لشتوة إلا أنها صارت علما على أحد فصول السنة ، فكان حق النسب إليها قياسا أن يكون على لفظها ، فلما رُدّت في النسب إلى المفرد اعتبر الرماني ذلك نسبة نادرا .

والدليل على أن الرماني أراد ذلك : أنه في حديثه عن الكلمة السابقة عليها وهي كلمة (القفاف) إذ كان النسب إليها (قَفًى) أراد مثل ذلك . فقرّنه لكلمة (شتاء) مع (القفاف) يدل على أنه أراد هنا ما أراده هناك .

ويُقوّى ما قلت من أن الرماني أراد ذلك : أن كلمة (شتاء) ليست مذكورة في هذا الموضع من الكتاب ، وإنما هي مذكورة قبل ذلك بكثير بين كلمتي صنّعاء وبهراء إذ يقول سيبويه (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا في صنّعاء : صنّعائي ، وفي شتاء : شتوي ، وفي بهراء" (وانظر نص الكتاب المذكور في هـ ٢ ص ٤٥) ، فقرّن الرماني لكلمة (شتاء) بما يلتقي معها في وجه الدور الذي أوضحت وهي كلمة (القفاف) أوّلًى من قرنها بكلمتي صنّعاء وبهراء اللتين لا تلتقيان معها في وجه الدور هذا وإن كانت تلتقي معهما في الهمزة الممدودة .

والجدير بالذكر : أن التاء في (شتوى) مضبوطة في الكتاب (٣ / ٣٣٦) بالفتح ، وفي شرح الشافعية (٢ / ٨٢) بالسكون ، وجمع صاحب اللسان (١٩ / ١٤٨) بين الضبطين وصرّح بأنها بالسكون على غير قياس . وانظر أيضا ابن يعيش : ٦ / ١٢ .

ولم جاز فى النسب إلى طُهَيَّة^(١) : طُهَوَى ، وطُهَوَى ؟ وهل طُهَوَى على القياس ، وطُهَوَى على التخفيف بجعل الساكن موضع المتحرك / ٤ . اب الذى كان يلزمه طُهَوَى فلم يُعْمَلْ أكثر من التخفيف فقط ؟

ولم جاز فى النسب إلى قُرَيْشَى^(٢) : قُرَيْشٍ ، وقُرَشَى ؟

وما الشاهد فى قول الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشٍ إِذَا مَا لَقَيْتُهُ سَرِيعَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ ؟^(٣)

ولم جاز النسب إلى الشَّامِ^(٤) : شَامٍ ، وشَامِي ، وشَامِي بثلاثة أوجه ؟ وهل شَامِي على القياس المطرد ، وشَامٍ على إبدال الياء الساكنة ألفا

=وَوَجَّهَ النَّدور على الفتح - بعد ما سبق - واضح .
وفى اللسان (١٩ / ١٨٤ ، ١٨٥) : "قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشَّتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء ... قال ابن بَرِّى : والشَّتَوَى منسوب إلى الشَّتوة" .

(١) طُهَيَّة : حَى من تميم . نسبوا إلى أمهم طُهَيَّة بنت عَبْشَمْس بن سعد بن زيد مناة ، وأبوهم مالك بن حنظلة بن تميم . انظر : اللسان : ١٩ / ٢٤٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٢٨ ، ٤٦٧ .

(٢) قُرَيْش : قبيلة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبوهم النضر بن كنانة بن خُزَيْمة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَر ، فكل من كان من ولد النضر فهو قُرَشَى دون ولد كنانة ومن فوقه . ولتسميتهم بقُرَيْش أسباب خمسة ، فانظرها فى اللسان : ٨ / ٢٢٥ ، وجمهرة أنساب العرب : ١١ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا .. فى طُهَيَّة : طُهَوَى ، وقال بعضهم : طُهَوَى على القياس ، كما قال الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشٍ إِذَا مَا لَقَيْتُهُ سَرِيعَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ"

(٤) الشَّام : البلاد المعروفة إلى الشمال من الجزيرة العربية ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عن شمال القبلة . انظر اللسان : ١٥ / ٢٠٨ .

فى تغيير النسب على جهة العوض وإن لم يكن فى موضع الياء المحذوفة ، وأما شَامِيّ فعلى زيادة الألف كأنه نُسب إلى الشَّام .

وكذلك سبيل النسب إلى اليَمَن ^(١) : يَمْنَى ، وَيَمَانِيّ ، وَيَمَانٍ .

وإلى تِهَامَة ^(٢) : تِهَامِيّ ، وَتِهَامٍ ، وَتِهَامِيّ ؟ ^(٣)

ولم جاز فى النسب إلى الروح من الملائكة والجن ^(٤) : رُوحَانِيّ ،
بزيادة الألف والنون ؟ ولم حَصَّهُ سيبويه بهذا وأجاز أبو عُبَيْدَة ^(٥) ذلك

(١) اليمن : البلاد المعروفة فى جنوب الجزيرة العربية ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عن يمين القبلة . انظر اللسان : ١٧ / ٣٥٤ .

(٢) تِهَامَة : البلاد المعروفة التى طرفها من قبل الحجاز وأولها من قبل نجد . انظر : اللسان : ١٤ / ٣٣٨ وما بعدها ، والخزانة : ١ / ١٥٥ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "ومأ جاء محدودا عن بنائه محذوفةً منه إحدى اليائين يائى الإضافة ، قولك فى الشَّام : شَامٍ ، وفى تِهَامَة : تِهَامٍ - وَمَنْ كَسَرَ التاء قال : تِهَامِيّ - ، وفى اليَمَن : يَمَانٍ .

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات ، عوضاً من ذهاب إحدى اليائين ...
ومنهم مَنْ يقول : تِهَامِيّ ، وَيَمَانِيّ ، وَشَامِيّ ..."

وإن شئت قلت : يَمْنَى ...

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقول : شَامِيّ .

(٤) الرُّوح : ما تكون به الحياة . انظر اللسان : ٣ / ٢٨٩ وما بعدها .

(٥) يبدو أن هذه الإجازة منقولة عن أبى عبيدة فى نسخة الرمانى من الكتاب ، لكن الذى فى مطبوعتى الكتاب أن هذه الإجازة من أبى الخطاب (انظر نص الكتاب المذكور فى الحاشية التالية) .

وقد أشار هارون فى حاشية مطبوعته (٣ / ٣٣٨ هـ) إلى أن (أبو عبيدة) هو الوارد فى بعض مخطوطات الكتاب .

كما أن (أبو عبيدة) هو الوارد أيضا فى النص الذى نقله صاحب اللسان =

وما حكم هذا الباب الذى وقع فيه التغيير النادر إذا سُمى بالاسم فيه
ثم نُسب إليه ؟ ولم وجب فى جميع ذلك أن يُردَّ إلى القياس المطرد ؟

ولم وجب فى رجلٍ اسْمُهُ زَيْنَةُ : زَيْنَى (٢) ولم يَجْزُ : زَيَانَى ؟ ولم
وجب فى رجلٍ يقول بِقَدَمِ الدَّهْرِ : دَهْرَى ولم يَجْزُ : دَهْرَى ؟ (٣)

= (٣ / ٢٩٠) عن سيبويه .

هذا ، وأبو عبيدة : هو مَعْمَرُ بنِ المثنى ، اللغوى البصرى ، أخذ عن يونس
وأبى عمرو ، وهو قرين الأصمعى . وُلِدَ سنة ١١٢ هـ ، ومات سنة ٢١١ هـ .
البغية : ٢ / ٢٩٤ .

وأبو الخطاب : هو عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأخفش الأكبر ، أخذ عنه
سيبويه وأبو عبيدة . البغية : ٢ / ٧٤ .

(١) الكتاب (٢ / ٣٣٨) : "وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ
يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجنّ جميعاً : رُوْحَانَى ، ... وزعم أبو الخطاب
أن العرب تقول له لكلّ شئٍ فيه الرُّوح من الناس والدوابّ والجنّ" .

(٢) فى الأصل : (زَيْنَى) بسكون الباء ، تحريف . انظر قياس النسب إلى
ما كان على فَعِيلَةٍ ، فى ص ٧٢ ، وفى المراجع المذكورة فى هـ ٥ ص ٧٣ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٨) : "وَجَمِيعُ هذا (أى ما وقع فيه التغيير النادر
عند النسب إليه) إذا صار اسماً فى غير هذا الموضع فأضفتُ إليه ، جَرَى على
القياس ...

وإذا سَمِيتَ رجلاً زَيْنَةُ لم تَقُلْ : زَيَانَى ، أو دَهْرًا لم تَقُلْ : دَهْرَى ، ولكن
تقول فى الإضافة إليه : زَيْنَى ، ودَهْرَى" .

الجواب^(١) :

الذى يَجُوزُ فى النِّسْبَةِ من التَّغْيِيرِ على وجهين : تَغْيِيرٌ نادرٌ لا يُقاسُ عليه ، وتَغْيِيرٌ مُطَرَّدٌ يُقاسُ عليه .

فالتَّغْيِيرُ المَطْرَدُ : هو الجارى فى بابِه على أصلٍ يَقْتَضِى أن يَكْثُرَ فى البابِ وَيَغْلِبَ عليه .

[و]^(٢) التَّغْيِيرُ النادر : هو الذى يَقِلُّ^(٣) فى بابِه لِعِلَّةٍ تَقْتَضِى أن لا يُتَجَاوَزَ به ما اسْتَعْمَلَ فيه .

وإنما جاز التَّغْيِيرُ النادر^(٤) فى بابِ النِّسْبِ لِقُوَّتِهِ على ذلك من وجهين : تَغْيِيرُ المعنى ، واللفظ . وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له ، وتَغْيِيرُ معنى الاسم بعلامة النسبة .

وعِلَّةُ النسبةِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ .

وإنما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة^(٥) ، لأن النسبة ضَرْبٌ من

(١) الجواب هذا ، هو العنصر الرابع من العناصر الأربعة التى يقوم عليها الباب من شرح الرمانى لكتاب سيبويه . انظر هـ ٢ ، ٤ فى ص ٣٦ .

(٢) زيادة تعقد الكلام .

(٣) فى الأصل : (ثقل) ، تحريف .

(٤) وكذلك التَّغْيِيرُ المَطْرَدُ ، إذ السؤالُ وارِدٌ عقلا بالنسبة لهما ، وكذا الإجابة عنهما واحدة . ولذلك أورد الرمانى السؤالَ عنهما فى عنصر المسائل شاملا لهما فقال : "ولم لا يَجُوزُ إلزامُها (أى النسبة) علامةَ النِّسْبِ فقط ؟ ... " ثم فصل فقال : "ولم جاز فيه (أى فى النِّسْبِ) التَّغْيِيرُ النادر ؟ ولم جاز التَّغْيِيرُ المَطْرَدُ ؟" .

انظر هذا فى ص ٣٧ . وانظر أيضا كلامنا فى هـ ١ ، ٥ منها .

(٥) أى على جهة التشديد .

الإضافة (١).

فالإضافة^(٢) إلى النفس تكون^(٣) بالياء الواحدة كقولك : غلامى وصاحبى ، لأن المعنى يَجْرى على ما كان عليه إذ غلامى هو الغلام المعروف قبل إضافته إلى [الياء]^(٤) .

وليس كذلك الإضافة فى النسبة ، إذ المعنى فيها لغير ما كان قبل ، [كقولك]^(٥) : كوفى ، فهو رجل كوفى ، وقد صار المعنى له بعد أن كان للكوفة التى هى البلد^(٦) .

فلما^(٧) تضاعف التغيير فى النسب بتغيير المعنى واللفظ تضاعفت ١١/٤ أ علامته بالياء المشددة ، ولما لم / يكن فى الإضافة إلى النفس إلا تغيير واحد كانت علامته الياء المفردة .

وإنما لم يَجْز القياس على النادر وإن كانت له علة صحيحة لأن علته نادرة ، وحكمته أن تكون علته بهذه الصفة لأنها تَجْرى فى خروجها على الأصل المطرد الموضوع للمعنى مجرى الاستعارة فى أنه لا يَجوز فيها أتم التصرف لأنها حينئذ تخرج من حد الاستعارة إلى الملك ، فكَذلك النادر لو قيس عليه لخرج عن حد النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى .

(١) الإضافة : إلحاق شئ بشئ .

(٢) فى الأصل : (بالإضافة) ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .

(٤) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ودليلها نظيرها السابق فى الإضافة إلى النفس .

(٦) الكوفة : هى تلك المدينة العراقية المشهورة . مأخوذة من التكويف ، وهو التجمّع ، لأن سعدا لما أراد بناءها قال : تَكُوّفُوا فى هذا المكان . اللسان : ٢٢٢ / ١١ .

(٧) فى الأصل : (فلم) ، تحريف .

وتقول فى النسب إلى السَّهْل : سُهْلَى ، وإلى الدَّهْر : دَهْرَى .

فمعنى النسبة فيهما جميعاً^(١) ، إلا أن الدَّهْرَى : هو الكبير المُسِنَّ ببقائه على وجه الدَّهْر . والسُّهْلَى : هو الذى من أهل السهل . فاجتمعا فى معنى النسبة وانفصلا من وجه آخر .

ومعنى النسبة : هى اختصاص الشئ بغيره مِنْ وَجْهٍ من الوجوه على نَقْلِ اسْمِهِ إلى المنسوب .

والنسب الذى لا يُزاد فيه على ياءى النسبة : هو الجارى على الحروف الصحيحة فى الاسم من غير معنى يُقتضى خُرُوجَهُ عن النظائر^(٢) .

والنسبُ إلى هُذَيْل : هُذَلَى ، وإلى فُقَيْم كِنَانَةَ^(٣) : فُقَمَى ، وإلى مُلَيْح خُرَاعَة : مُلَحَى ، وإلى ثَقِيف : ثَقَفَى .

فهذا وإن كان فى هذه الاسماء على ضَرْبٍ من الكثرة فهو نادر لا يُقاس عليه ، لأنه إنما جاز لقوَّة النسب على التَّغْيِير ، مع التَّخْفِيف

(١) معنى النسبة الذى يَعْنِيهِ ، هو : اختصاصُ الشئ بغيره ، وهو ما سيذكره بعد قليل .

(٢) انظر إلى (المسائل) فى مقابلة هذه المسألة تجد أن الرمانى أورد سؤالين : أحدهما عن التَّغْيِير الذى لا يُزاد فيه على ياءى النسبة ، والآخر عن التَّغْيِير الذى يُزاد فيه على ياءى النسبة . وقد اشتمل كلامه فى عنصر المسائل على الإجابة عن السؤال الثانى ، وهنا فى عنصر الجواب اشتمل كلامه على الإجابة عن الأول . وهذا يدل على تعاون العنصرين فى الإفادة وفى كونهما معا شرحا لكتاب سيبويه .

(٣) فى الأصل : (كناية) ، تحريف .

بحذف الزائد لكثرتة إلى حَدٍ لا يُخْلَ به^(١) الحذف ، فهذه العلة لا تقتضى أن تجرى فى جميع النظائر إذ قد يكون منها ما يُخْلَ به الحذف إذ لم يكثر ككثرة هذا^(٢) .

وتقول فى النسب إلى زَيْنَة : زَيَانِي ، فتزید الألف^(٣) لقوة التغير مع التفعيم بالزيادة التى هى أحقّ الحروف بذلك للخفة^(٤) .

وتقول فى النسب إلى طَيّءَ : طَانِيّ . والقياسُ المطرد : طَيَّئِي^(٥) .

(١) فى الأصل : (بالحذف) ، فى موضع : به الحذف . وما ذكرته أولى بسياق الكلام ، كما أن العبارة قد أعيدت فى كلام الرمانى بعد قليل كما صوبتها .

(٢) للصرفيين فى النسب إلى ما هو على (فَعِيل ، وفُعِيل) صحيحى اللام ، ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه والجمهور - : أن القياس بقاء الياء فيهما ، وأن ما جاء بحذفها كَنَقَفَى و هُذَلَى فهو نادر لا يُقاس عليه .

الثانى - وهو مذهب المبرد - : جواز الحذف والبقاء قياسا فيهما .

لثالث - وهو مذهب السيرافى - : جواز الحذف والبقاء قياسا فيما كان على (فُعِيل) ، فأما ما كان على (فَعِيل) فليس فيه إلا بقاء الياء .

وإنما فرق بينهما لكثرة ما ورد من (فَعِيل) بالحذف ، فى حين أنه لم يرد من (فُعِيل) بالحذف إلا ثَقَفَى .

انظر : الأشمونى : ٤ / ١٨٧ ، والمقتضب : ٣ / ١٣٣ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٩ .

(٣) أو أن الألف أبدلت من الياء . انظر : ابن يعيش : ٦ / ١١ ، واللسان : ١٧ / ٥٦ .

(٤) انظر هـ ١ ص ٤٠ .

(٥) بحذف الياء المكسورة من طَيَّئِي .

انظر هذا القياس فيما قبل آخره الصحيح ياءً مشددة مكسورة : فى شرح=

إِلَّا أَنْ الْيَاءَ أُبْدِلَتْ أَلِفًا لِمَوَاجَهَاتِهَا لَهَا بِالْمَدِّ وَاللَّيْنِ إِلَّا أَنَّهَا أَخْفَ مِنْهَا^(١) .

وتقول فى النسب إلى العَالِيَةِ: عَلُوِيٌّ ، لأنه رُدُّ إلى الأصل فى هذا المعنى وهو العُلُوُّ^(٢) .

وهذا نظير ما أعطاهم للدراهم وما أولاهُ بالمعروف^(٣) ، لأنه رُدُّ إلى الأصل وهو على معنى الزائد^(٤) :

= الشافية : ٢ / ٣٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٨٥ ، وفى الشرح المحقق ص ٢٠٥ .

(١) وإبدال الياء ألفا حينئذ على غير قياس إذ الياء ساكنة . ويجوز أن يكون المُبْدَل هو الياء المكسورة ، وأن الذى كان حُذِف هو الياء الساكنة على غير قياس إذ القياس أن تحذف الياء المكسورة .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٣٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣ ، وابن يعيش : ١٠ / ٦ .

(٢) شرح الشافية (٢ / ٨١) : "قالوا فى العَالِيَةِ - وهو موضع يقرب المدينة - عَلُوِيٌّ ، كأنه منسوب إلى العُلُو - وهو المكان العالى ضد السُّفْل - ، لأن العَالِيَةَ المذكورة مكان مرتفع ، والقياس : عَالِيٌّ ، أو : عَالُوِيٌّ ، فهو منسوب إليها على المعنى" وانظر أيضا ابن يعيش : ١٠ / ٦ .

(٣) عَدُوُّ الرمانى فعل التعجب (أولى) بالياء كما ترى . وهو مُعَدِّى فى اللسان (١٩ / ٣٠٠ سطر ١٨ ، ٢٠ / ٢٩٣ سطر ٥) باللام ، وكذا فى الفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ١٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ٢١ ، والتصريح : ٢ / ٩١ ، بل نص فى التصريح على تعديته باللام .

(٤) لعل الرمانى يَعْنَى بهذا النظر : أن التعجب الذى حَقُّهُ أَنْ يُصَاغ على صورته التى تدلُّ على الزيادة ، قد جاء على صورة الفعل الأصلية وهى (أعطى ، وأولى) ومع ذلك فقد دُلَّ على الزيادة التى هى من خصائص =

وكذلك النسب إلى البادية : بَدَوِيّ ، لأنه رُدُّ إلى البَدْو وحُرْكَ بالفتح للتفخيم^(١) .

وتقول في النسب إلى البَصْرَة : بَصْرِيّ ، على تغيير النسب ، لأنه لما كان موضع حذف لازم يذهب الهاء التي [لا]^(٢) تثبت أصلا في النسب ١١/٤ ب / لأنها تتغيّر في الوصل عن حالها في الوقف مع قُوّة النسب على التغيير ، أذهبها في جميع الباب لأنه لا سبيل إلى إجرائها على أصلها في أن تكون^(٣) تارة تاءً وتارة هاءً^(٤) فلزِمَ حذفها لما بيّنا في جميع النسب ، ثم غيّر بكسر أو كنه ، لأنه لما وجب له التغيير النادر بالقُوّة وكثرة الاستعمال كانت الكسرة أحقّ به من الضمة ، لأن الحذف للتخفيف يقتضى التغيير بتعديل الحركة ، فالكسرة أعدل من الضمة لأن الأثقل الضمة والأخفّ الفتحة والكسرة وسط بينهما^(٥) .

=التعجب . فكذلك (علوى) مع أنه قد جاء منسوبا على صورة الكلمة الأصلية (علو) إلا أنه مع ذلك يدلّ على النسب إلى (العالية) .

(١) وقيل : بَدَوِيّ منسوبٌ إلى البَدْو ، وفتح ليكون كالحَضْرَى لأنه قرينه .
انظر شرح الشافية : ٢ / ٨٢ .

(٢) زيادة يقتضيها المقام .

(٣) في الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .

(٤) هى في الوصل تاء وفي الوقف هاء . انظر هذا الأصل في تاء التانيث ، في شرح الشافية : ٢ / ٢٨٨ ، وابن يعيش : ٩ / ٨١ ، والأشموني : ٤ / ٢١٣ ، والتصريح : ٢ / ٣٤٣ ، والهمع : ٢ / ٢٠٩ .

(٥) انظر لكسر الباء أيضا تعليلين آخرين في شرح الشافية : ٢ / ٨١ ، وثالثا في المقتضب : ٣ / ١٤٦ . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٧ .

هذا ، وقد حقق الصبان عدم شذوذ (بصرى) بكسر الباء كما يرى غيره ، فقال (٤ / ٢٠٢) : "اعلم أن باء البَصْرَة مثلثة والفتح أفصح ، وسُمع في المنسوب إليها الفتح والكسر ، ولم يُسمع الضمّ لثلاثا تلتبس النسبة إليها =

فَأَمَّا سُهْلَى وَدُهْرَى ، فَحُرُكٌ بِالضَّمِّ ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ ^(١) عَلَى أَخْفَ الْأَبْنِيَةِ اقْتَضَى أَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَأَفْخَمَهَا فِي تَغْيِيرِ النَّسَبِ ^(٢) ، وَلَمْ يَصْلَحِ الْكُسْرُ فِي سُهْلَى لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ ^(٣) النَّسَبَ إِلَى السَّهْلَةِ .

وَالنَّسَبُ إِلَى حَيٍّ مِنْ بَنِي عَدَى يُقَالُ لَهُمْ : بَنُو عَيْدٍ : عَيْدَى ، وَذَلِكَ لِلتَّخْفِيفِ مَعَ التَّفْخِيمِ بَضْمٌ أَوَّلُهُ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَازٌ فِي جَذِيمَةٍ : جَذْمَى . إِلَّا ^(٤) أَنَّهُ لَيْسَ فِي جَذْمَى مِنَ التَّغْيِيرِ النَّادِرُ إِلَّا ضَمُّ أَوَّلِهِ .

وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى بَنِي الْحُبْلَى مِنَ الْأَنْصَارِ : حُبْلَى ، فَيُفْتَحُ السَّاكِنُ لِتَفْخِيمِ الْأَسْمِ .

وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ : صَنْعَانِي ، وَإِلَى بَهْرَاءَ : بَهْرَانِي ،

=بِالنَّسْبَةِ إِلَى (بُصْرَى الشَّامِ) كَمَا قِيلَ وَإِنْ كَانَ الْمَتَجَهَّ عِنْدِي جَوَازُ الضَّمِّ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْمَبَالَاةِ بِاللَّبْسِ فِي بَابِ النَّسَبِ ...

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَمْلُ (الْبُصْرَى) بِالْكَسْرِ عَلَى النَّسْبَةِ إِلَى (الْبُصْرَةِ) بِالْكَسْرِ ، (وَالْبُصْرَى) بِالْفَتْحِ عَلَى النَّسْبَةِ إِلَى (الْبُصْرَةِ) بِالْفَتْحِ . فَلَا يَكُونُ ثُمَّ شَذُوذٌ أَصْلًا ، وَأَفْصَحِيَّةُ الْفَتْحِ لَا تَمْنَعُ النَّظَرَ إِلَى الْكَسْرِ .

وَانْظُرْ أَيْضًا فِي لُغَاتِ الْبُصْرَةِ الثَّلَاثِ : اللَّسَانِ : ٥ / ١٣٣ سَطْر ١٦ .

(١) أَى الْمَذْكُورِ مِنْ سَهْلٍ وَدُهْرٍ .

(٢) ذَكَرَ الرَّمَانِيُّ فِي الْمَسَائِلِ (ص ٤١ ، ٤٢) عِلَّةً لِتَغْيِيرِ الْفَتْحَةِ إِلَى الضَّمِّ وَإِثَارَ الضَّمِّ عَلَى الْكَسْرِ فِي (سُهْلَى) وَعِلَّةً أُخْرَى لِهَذَا أَيْضًا فِي (دُهْرَى) ، ثُمَّ جَاءَ فِي الْجَوَابِ هُنَا وَذَكَرَ عِلَّةً تَجْمَعُهُمَا مَعًا بِجَانِبِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالنَّسْبَةِ لِلْكَلِمَةِ الْأُولَى .

وَتَعَدُّدُ الْعِلَلِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الدِّرَاسَةِ مِنْ أَنَّ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ مُفْعَمٌ بِالْعِلَلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (لَأَنَّهُ لَا يُؤْهِمُ) بِإِقْحَامِ لَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (لَا) بِسُقُوطِ الْهَمْزَةِ ، تَحْرِيفٌ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ ص ٤٢ .

وإلى دَسْتَوَاءَ : دَسْتَوَانِيَّ ، فتُبَدِّل من الهمزة نونا لأنها نظيرتها في مُصَاحِبَةِ الألف بالزيادة^(١) .

في النسب إلى الْبَحْر : بَحْرَانِيَّ ، فتزید الألف والنون لاصطحابهما في الزيادة مع تفخيم الاسم لتعظيم المنسوب إليه .

ولو كان النسب إلى الْبَحْرَيْنِ على مذهب مَنْ يقول : هذا بَحْرَانِ ، لكان بَحْرَانِيَّ على القياس لا على تغيير النسب النادر .

وتقول في النسب إلى الْأَفُقُّ : أَفُقِّيَّ ، وَأَفُقِّيَّ . على التغيير والقياس : أَمَّا التغيير فلطَلَبِ التَّخْفِيفِ ، وَأَمَّا الْأَصْلُ في القياس فلطَلَبِ الْبَيَانِ الَّذِي هُوَ أَتَمُّ الْبَيَانَيْنِ .

وتقول في النسب إلى حُرُورَاءَ : حُرُورِيَّ ، وإلى جَلُولَاءَ : جَلُولِيَّ ، على حذف الزوائد . وَيُقَوَّى ذلك أَنَّهُ حُذِفَ الزائدانِ معاً كما زيداً معاً^(٢) .

وتقول في النسب إلى خُرَاسَانَ : خُرَاسَانِيَّ على الْأَصْل ، وخُرَاسِيَّ على حذف الزائدين اللذين زيدا معاً ، وخُرَاسِيَّ على حذف الزوائد كلها^(٣) .

(١) إبدال النون من الهمزة في (صنعاء) وأخواتها - كما يرى الرمانى - هو أحد قولين في المسألة ، والقول الآخر : هو أن الهمزة أبدلت واوا كأنهم قالوا : صنعاوى ، ثم أبدلت النون من الواو .

انظر ابن يعيش : ١٠ / ٣٦ ، وشرح الشافعية : ٢ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٢) انظر ابن يعيش : ٦ / ١٢ .

(٣) انظر ابن يعيش : ٦ / ١٢ ، وشرح الشافعية : ٢ / ٨٣ .

وتقول فى النسب إلى الحمض : إِبِلَ حَمْضِيَّةٌ ، وإِبِلَ حَمْضِيَّةٌ . على الأصل والفتح للتفخيم ، وذلك إذا أكلتُ الحمضُ^(١) .

وتقول فى النسب / إلى الحَرِيف : حَرِيفِيٌّ على الأصل ، وَحَرَفِيٌّ على ١٢/٤ أ التغير بال حذف والتسكين وهو أجود لأنه أخفُ^(٢) .

وتقول فى النسب إلى الطَّلَح : إِبِلَ طَلَحِيَّةٌ^(٣) ، فتزید الألف وتضمُّ الأول لتفخيم الاسم ، وذلك إذا أكلتُ الطَّلَح ، وهذا نظير : إِبِلَ حَمْضِيَّةٌ ، إذا أكلتُ^(٤) الحمض .

وتقول فى النسب إلى عِضَاهُ : عِضَاهِيٌّ ، وَعِضْوِيٌّ .

أَمَّا مَنْ قَالَ : عِضَاهِيٌّ فهو على أن الواحدة عِضَاهَةٌ كقولك : قَتَادَةٌ .
وأما عِضْوِيٌّ فهو على أن الواحدة عِضَّةٌ وَجَمْعُهَا عِضَوَاتٌ .

فهذا على القياس ، إلا أنه على مذهبين مختلفين فى أصل

(١) قال المبرد : يَمَضُ ، وَحَمَضُ . فعلى هذا ليس حَمْضِيَّةٌ بشاذً ، انظر شرح الشافية : ٨٣ / ٢ ، وابن يعيش : ١٢ / ٦ .

(٢) سَمِعَ أَيْضاً : حَرَفِيٌّ كَثُفِيٌّ . انظر شرح الشافية : ٨٢ / ٢ ، وابن يعيش : ١٢ / ٦ ، والتصريح : ٣٣٧ / ٢ ، واللسان : ١٠ / ٩ . سطر ١٧ .

(٣) وَيُرْوَى : طَلَحِيَّةٌ ، بكسر الطاء على النسب إلى الجمع . انظر : شرح الشافية : ٨٣ / ٢ ، واللسان : ٣ / ٣٦٥ سطر ٩ .

(٤) فى الأصل : (إذا كَلت) بسقوط أحد الحرفين : الألف ، أو الهمزة فى الوسط .

الاسم^(١) . وإنما ذكر في هذا الباب لإزالة اللبس الذي يؤهم أنه من تغيير النسب .

وتقول في النسب إلى أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ على التخفيف ، وأُمَوِيٌّ على القياس ، وأُمَيَّيٌّ على إجرائه مُجرى الصحيح لأن هذه الياء المشددة لما قَوِيَتْ حتى تَصَرَّفَتْ بِوُجُوهِ الإعراب في مثل كُرْسِيٍّ جَرَتْ مُجرى الصحيح وإن كان فيه ثقل لاجتماع أربع ياءات^(٢) .

وتقول في النسب إلى الرُّوحَاء : رَوَّحَانِيٌّ ، وَرَوَّحَاوِيٌّ^(٣) . وإلى بَهْرَاءَ : بَهْرَاوِيٌّ ، وَبَهْرَانِيٌّ . وقد مَضَتْ عِلَّةُ النُّونِ^(٤) ،

فأَمَّا الواو فجاز إبدالها من الهمزة لمواخاتها لها ، مع الخِفَّة التي تكون بها^(٥) .

وتقول في النسب إلى القِفَاف : قُفِّيٌّ ، فَتْرُوهُ إِلَى قُفَّةٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى^(٦) .

(١) ستأتى هذه المسألة أيضا في النسب إلى بنات الحرفين ص .

(٢) انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٨ ، ٦ / ١٠ ، والتصریح : ٢ / ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٣) انظر : ٤٤ ص ٤٩ .

(٤) انظرها في المسائل ص ٤٤ ، وفي الجواب ص ٦٢ .

(٥) الهمزة مواخية للواو في كونها تُقَارِبُ حَرْفَ الْعِلَّةِ بِكَثْرَةِ التَّغْيِيرِ ، إِلَى حَدِّ أَنْ جَعَلَهَا الْفَارِسُ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ .

انظر : الْأَصْمُولِيَّ : ٤ / ٢٨٠ ، وابن يعيش : ١٠ / ٧ . وانظر أيضا هـ ٥ ص ٤٩ .

(٦) انظر هـ ٢ ص ٥٠ .

وفى النسب إلى شِتا : شَعْوَى ، فترده إلى الأصل فى شَتْوَةٍ طَلَبَا
لِلخَفَةِ^(١) .

وتقول فى النسب إلى طَهْيَةٍ : طَهْوَى ، وطَهْوَى^(٢) على القياس ،
فأما التسكين فهو للتخفيف من طَهْوَى ، فليس فيه من تغيير النسب
إلا^(٣) التسكين .

وتقول فى النسب إلى قُرَيْشٍ : قُرَيْشَى على الأصل ، وقُرَيْشَى على
التخفيف^(٤) .

وقال الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشِي إِذَا مَا لَقِيْتُهُ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ^(٥) .

(١) انظر هـ ٣ ص ٥٠ .

(٢) وقيل أيضا طَهْوَى بفتح فسكون ، وطَهْوَى بفتحيتين . انظر : شرح
الشافعية : ٢ / ٨٤ ، والسيراني بهامش الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، واللسان :
١٩ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

وجاء فى اللسان عن الأزهري : أن من قال : طَهْوَى ، جعل الأصل : طَهْوَةٍ
بفتح فسكون فيهما .

(٣) فى الأصل : (إلى) ، تحريف .

(٤) انظر هـ ٢ ص ٥٨ .

(٥) البيت فى الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ ، والتبصرة
وال تذكرة : ٢ / ٥٨٧ ، والإتصاف : ١ / ٣٥٠ ، واللسان : ٢ / ٢٢٦ .

وهو من الأبيات الخمسين فى الكتاب المجهولة القائل .
والشاهد فيه : (قُرَيْشِي) حيث نُسب إليها على الأصل من عدم حذف الياء .
وهو القياس فى (لَقِيْتُهُ) صحيح اللام .

وتقول فى النسب إلى الشَّام^(١) : شَامِيّ ، وشَامِيّ على تغيير النسب ، وشَّام على عِوَض الألف من الياء .

وكذلك فى النسب إلى اليَمَن : يَمَنِيّ على الأصل ، وَيَمَانِيّ على تغيير النسب ، وَيَمَانٍ على العِوَض .

وكذلك النسب إلى تِهَامَة : تِهَامِيّ على الأصل ، وتِهَامِيّ على تغيير النسب وتِهَامٍ على العِوَض^(٢) .

وتقول فى النسب إلى الرُّوح فى معنى الملائكة والجنّ : روحَانِيّ ، بزيادة الألف والنون لتفخيم الشأن فى الرُّوح .

وأجاز أبو عبيدة^(٣) ذلك فى كلّ حيوان على أصل الباب .

١٥/٤ ب^(٤) / وجميع التغيير النادر / فى النسب إذا سُمِّيَ بالاسم على جهة العَلَم يُرَدُّ إلى القياس المطرد .

سَمِيَتْ رجلاً دَهْرًا ثم نَسَبَتْ إليه قلتَ دَهْرِيّ . وكذلك إن عَنَيْتَ

(١) فى الأصل : (الشَّام) ، تحريف . انظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، واللسان : ١٥ / ٢٠٨ .

(٢) انظر : شرح الشافعية : ٢ / ٨٣ ، والأشمونى والصبان : ٢ / ٢٠٢ ، والمختصّب : ٣ / ١٤٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٨ ، والخصائص : ٢ / ١١٠ ، ٣ / ٥ ، والخزانة : ١ / ١٥٤ .

(٣) انظر ح ٥ ص ٥٣ .

(٤) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٥ ب) فى حين أن الترقيم السابق كان (ص ١٧ أ) . والسبب فى هذا : اضطراب فى وضع أوراق المخطوطة ، لعله حدث عند إعدادها للتصوير .

أنه يقول بمذهب أهل الدَّهْر قلتَ : دَهْرِيَّ ، لأنك قد أزلتَه عن المعنى الذى وقع فيه التَّغيير على طريق النادر^(١) .

وكذلك إن سَمِيتَ رجلاً زَينَةً قلتَ : زَينِيَّ . ولم يَجُزْ : زَيانِيَّ ، لأنه قد بطلت علَّة التَّغيير النادر^(٢) .

* * *

(١) المعنى الذى يوقع فيه التَّغيير : هو أن يراد منه الكبير السنَّ . انظر ص ٣٨ ، ٥٧ .

وفى اللسان عن ابن الأنبارى عكس ما هنا : قال (٥ / ٣٧٩ سطر ٢٤) : " يقال فى النسبة إلى الرجل القديم : دَهْرِيَّ ، قال : وإن كان من بنى دَهْر بن غافر قلتَ : دَهْرِيَّ ، لا غير بضم الدال " .

(٢) علَّة التَّغيير النادر : استعمال زَينة علماً على القبيلة العربية المعروفة . انظر ص ٤٠ ، هـ ١ منها ، وص ٥٨ .

وانظر فى هذه المسألة : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٣ .

باب النسب إلى فَعِيلَة وفَعِيلَة^(١)

الْفَرَضُ فِيهِ^(٢) : أَنْ يُبَيَّنَ^(٣) مَا يَجُوزُ فِي النِّسْبِ إِلَى فَعِيلَة وفَعِيلَة - مِمَّا لَا يَجُوزُ .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ^(٤) : مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي النِّسْبِ إِلَى فَعِيلَة وفَعِيلَة ، وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ ، وَلِمَ ذَلِكَ ؟^(٥)

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ^(٦) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ الْإِلَازِمَ يُؤَنِّسُ بِتَغْيِيرِ التَّخْفِيفِ ؟ وَلِمَ لَزِمَ التَّغْيِيرُ بِحَذْفِ هَاءِ التَّائِيثِ [فِي]^(٧) كُلِّ النِّسْبِ^(٨) ؟

(١) تَرْجُمَةُ هَذَا الْبَابِ فِي الْكِتَابِ هِيَ (٣ / ٣٣٩) : "هَذَا بَابٌ مَا حَذَفُ الْيَاءَ وَالْوَاوُ فِيهِ الْقِيَاسُ" .

وَانْظُرْ حَدِيثَنَا عَنِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ التَّرْجُمَتَيْنِ فِي الدِّرَاسَةِ .

وَالْمَقْصُودُ بِفَعِيلَة وفَعِيلَة فِي هَذَا الْبَابِ : مَا كَانَ مِنْهُمَا صَحِيحَ اللَّامِ . أَمَّا مَعْتَلُّ اللَّامِ مِنْهُمَا فَسَيَأْتِي فِي بَابِ آخَرٍ ص ١٠٥ .

(٢) فِيهِ : أَيُّ فِي بَابِ النِّسْبِ إِلَى فَعِيلَة وفَعِيلَة . انْظُرْ هـ ٢ ص ٣٦ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (نَبِيْن) بَنُوْنَ الْمُضَارَعَةِ ، تَحْرِيفٌ . انْظُرْ حَدِيثَنَا عَنْ مَنْهَجِ الشَّرْحِ فِي الدِّرَاسَةِ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا ص ٣٦ وَهـ ٣ مِنْهَا .

(٤) انْظُرْ هـ ٤ ص ٣٦ .

(٥) انْظُرْ هـ ٥ ص ٣٦ .

(٦) الْمَقْصُودُ بِفَعِيلٍ وَفَعِيلٍ فِي هَذَا الْبَابِ : مَا كَانَ مِنْهُمَا صَحِيحَ اللَّامِ ، أَمَّا مَعْتَلُّ اللَّامِ مِنْهُمَا فَسَيَأْتِي فِي بَابِ آخَرٍ ص ١٠٥ . وَاَنْظُرْ عَجَزَ هـ ١ مِنْ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ .

(٧) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٨) جَوَابُ هَذَا السُّؤَالِ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْمَوْضِعِ الْمُقَابِلِ لَهُ فِي عِنَصَرِ الْجَوَابِ ، وَإِنَّمَا تَدَاخَلَ هَذَا الْجَوَابُ لِلْمُنَاسِبَةِ مَعَ جَوَابِ سُّؤَالٍ آخَرَ سَيَأْتِي بَعْدَ سِتَّةِ أَسْئَلَةٍ ، وَهُوَ : "وَمَا نَظِيرُ حَذْفِ الْيَاءِ..." ، وَجَوَابُ السُّؤَالِ الْآخَرِ فِي ص ٧٦ . =

وما النسبُ إلى ربيعة^(١) ، وحنيفة^(٢) ، وجذيمة^(٣) ،
وجُهينة^(٤) ، وقُتيبة^(٥) ؟

ولم وجبَ فيه : رعي ، وحنفي ، وجمي ، وجُهني ، وقُتي ؟

وما النسبُ إلى شُؤة^(٦) ؟ ولم جاز فيه : شُنئي بإجماع ؟ وما
الخلاف بين سيبويه وأبي العباس^(٧) فيه من جهة القياس ؟ وما
الصواب ؟

-
- = أضيف إلى هذا أن مضمون جواب سؤالنا هذا قد تقدم لمناسبة أخرى في
ص ٦٠ عند حديث الرماني عن النسب إلى كلمة (البصرة) .
وهذا الصنيع من الرماني يؤكد ما أشرت إليه في الدراسة من أن هذا الشرح
يتطلب من قارئه دقة وبقظة ترقيان إلى الوقوف على مثل هذه الدقائق .
(١) ربيعة : اسمٌ لكثيرين ، انظر : فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٦٥ ،
واللسان : ٩ / ٤٦٩ .
(٢) حنيفة : أبو حنيفة من العرب ، وهو حنيفة بن لُجَم بن صعيب . وأبو
حنيفة : النعمان . وبنو حنيفة : حنيفة . انظر : اللسان : ١٠ / ٤٠٤ ،
وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٥٧ .
(٣) انظر في تفسيرها : هـ ٥ ص ٤٢ .
(٤) جُهينة : أبو قبيلة من العرب ، وهو جهينة بن زيد بن ليث . انظر :
اللسان : ١٦ / ٢٥٤ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٦ .
(٥) قُتيبة : اسم لعدة من الرجال . انظر : فهرس جمهرة أنساب العرب :
٦٢٣ ، واللسان : ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٦) الشُؤة : التَّقَرُّز من الشيء وهو التباعد من الأذناس . وأزْد شُؤة :
قبيلة من اليمن من ذلك ، وقيل : سُمُوا بذلك لشنآن كان بينهم . اللسان : ١
/ ٩٦ .
(٧) أبو العباس : هو المبرّد .

وما نَظِير حَذَف الياء^(١) مِنْ رَبِيعَةٍ مِنْ حَذَف الهاء مِنْ
طَلْحَةٍ؟^(٢) (٣).

وما النسب إلى سَلِيمَةٍ^(٤) وَعَمِيرَةٍ كَلْب^(٥) ؟ ولم جاز فيه : سَلِيمِيّ
، وَعَمِيرِيّ على الشذوذ حتى قال يونس^(٦) : هذا قليلُ خَبِيث .

(١) انظر هـ ١ ص ٧٦ .

(٢) يَعْنِي فِي التَّرْخِيم . انظر : الأشموني : ٣ / ١٧٢ ، والتصريح : ٢ /
١٨٥ ، والهمع : ١ / ١٨٢ .

(٣) وهذا القدر السابق من أسئلة الرمانى مبنى على ما يقول سيبويه فى
الكتاب (٣ / ٣٣٩) : " هذا باب ما حَذَف الياء والواو فيه القياس . وذلك
قولك فى رَبِيعَةٍ : رَبَعِيّ ، وفى حَنِيفَةٍ : حَنْفِيّ ، وفى جَدِيمَةٍ : جَدَمِيّ ، وفى
جُهَيْنَةٍ : جُهَنِيّ ، وفى قُتَيْبَةٍ : قُتَيْبِيّ ، وفى شَنْوَةٍ : شَنْئِيّ ...
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا فى آخرها
لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع فى آخر الاسم تغييره وحذف لازم
حذف هذه الحروف ، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما إزداد
التغيير كان الحذف ألزم ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد .
وهذا شبيهه بإلزامهم الحذف هاءَ طَلْحَةٍ ، لأنهم قد يحذفون ثَمًا لا بتغيير ، فلما
كان هذا متغيرا فى الوصل كان الحذف له ألزم " .

(٤) سَلِيمَةٍ : بنو سَلِيمَةٍ ، بَطْن من عبد القيس . اللسان : ١٥ / ١٩٢
س ٢ .

(٥) عَمِيرَةٍ : أبو بطن من كَلْب . اللسان : ٦ / ٢٨٥ س ٢٣ .
وعميرة : اسم لكثيرين . انظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٦١٥ .

(٦) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، البصرى ، من أصحاب
أبى عمرو بن العلاء ، شيخ سيبويه والكسانى والفراء . مات سنة ١٨٢ هـ .
البغية : ٢ / ٣٦٥ .

وفى خُرَيْبَةُ^(١) : خُرَيْبِيٌّ : وفى السَّلِيْقَةُ^(٢) : سَلِيْقِيٌّ ، للرجل يكون من أهل السليقة ؟ فما وَجْهُ ذلك فى الشذوذ ؟ وهل هو لأنه الأصل فى الكلام فلم يَجُزْ أن يُرْفَضَ رَفَضَ ما يَثْقُلُ الثَّقَلُ الشديد من نحو قولك : خَطَائِي ، فهذا هو الأصل فى جمع خَطِيئَةٍ^(٣) ، وهو مرفوض لشدة ثِقَلِهِ ، ومع ذلك فلو احتاج إليه شاعر فى ضرورة لجاز لأنه الأصل؟^(٤)

وما النسب إلى شديدة ؟ ولم لا يَجُوز تغييره فى القياس كما غير رَبِيعَةٍ^(٥) ؟ وما فى التقاء المضاعف حتى تَنَكَّبُوا^(٦) هذا^(٧) ؟^(٨) .

(١) خُرَيْبِيَّةٌ : محلّة من محالّ البصرة ، يُنسب إليها خلق كثير ، وتُسمّى بُصَيْرَةَ الصغرى . اللسان : ١ / ٣٣٨ .

وإن كان الرضى قد جعل (خُرَيْبِيَّة) التى نُسب إليها على الشذوذ اسماً لقبيلة . أما النسب إلى (خُرَيْبِيَّة) اسماً للمكان فهو على القياس للفرق بينهما . انظر شرح الشافية : ٢ / ٢٩ .

(٢) السليقة : الطبيعة والسُّجِيَّة . اللسان : ١٢ / ٢٦ .

(٣) انظر (خَطَائِي) فى جمع خطيئة ومراحل تطور الجمع حتى وصل إلى (خَطَايَا) : فى ابن يعيش : ٩ / ١١٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٧١ ، والأشمونى : ٤ / ٢٩١ .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "وقد تركوا التغيير فى مثل حَنِيفَةٍ ، ولكنه شاذ قليل ، قد قالوا فى سَلِيْمَةٍ : سَلِيْمِيٌّ ، وفى عَمِيْرَةٍ كلب : عَمِيْرِيٌّ . وقال يونس : هذا قليل حَبِيْث . وقالوا فى خُرَيْبِيَّة : خُرَيْبِيٌّ : وقالوا : سَلِيْقِيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة" .

(٥) انظر (رَبِيعَةٍ) فى ص ٦٩ ، وانظر أيضا أول عنصر الجواب ص ٧٢ - ٧٤ .

(٦) تَنَكَّبُوا : تَجَنَّبُوا وَعَدَلُوا . اللسان : ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٧) هذا السؤال والسؤال الذى قبله جوابهما متحدٌ ، إذ السؤالان هدفهما واحد وهو أن التغيير فى (شديدة) لا يُؤْوَى إلى التخفيف ...

(٨) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "وسألته (سيبويه يسأل الخليل) عن شديدة فقال : لا أحذف ، لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر =

وما النسب إلى طَوِيلَة ؟ ولم لا يجوز تغييره فى القياس ؟ وهل ذلك لما يلزمه من إعلالٍ بعد إعلالٍ^(١) فكان الأصل أحقُّ به ؟

وما النسب إلى بَنَى حَوِيزَة^(٢) ؟ ولم وجب : حَوِيزَى ؟^(٣)

الجواب :

أ ١٦/٤

الذى يجوز فى النسب إلى فَعِيلَة وفُعِيلَة^(٤) / : حذف الياء وتغييره إلى فَعَلَى وفُعَلَى^(٥) ، لأنك إذا حذفت الياء بَقِيَتْ العينُ مكسورةً فى

= هذا من الحروف .

هذا ، والمسنول فى نص الكتاب السابق هو الخليل كما قلت ، إذ هو المعنى بهذا فى مثل تلك الأساليب من الكتاب (انظر مقولة السيرافى عن ذلك فى البغية : ١ / ٥٥٨) وإن كان اسم يونس قد ذُكر قبل هذا السؤال منذ قليل . انظر نص الكتاب السابق مباشرة قبل هذا النص .

(١) انظر إيضاح الاعلالين فى هـ ٤ ص ٧٨ .

(٢) بَنَى حَوِيزَة : قبيلة . اللسان : ٧ / ٢٠٩ س ١٨ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "قلتُ (أى سيبويه يقول للخليل) : فكيف

تقول فى بنى طَوِيلَة ؟ فقال : لا أُحذف ، لكرهيتهم تحريك هذه الواو فى فَعَل ، ألا ترى أن فَعَل من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مُبدَلة ، فيُكرَه هذا كما يُكرَه التضعيف (أى فى نحو : شديدة ، لو حُذفت الياء عند النسب . انظر نص الكتاب السابق مباشرة) ، وذلك قولهم فى بنى حَوِيزَة : حَوِيزَى .

(٤) فى الأصل : (فعليه) ، تحريف . وانظر المقصود بفُعِيلَة وفَعِيلَة فى هـ

١ ص ٦٨ .

(٥) فى الأصل : (فعلى) بإسكان العين ، تحريف .

وهذا الحكم المذكور فى (فَعِيلَة وفُعِيلَة) بشرط صحة العين فى (فَعِيلَة) ، وعدم تضعيفها فيهما . وستأتى الإشارة إلى الشرطين فى (فَعِيلَة) فى ص ٧٧ ، ٧٨ ، ١٥ ، ٥ من الثانية . وانظر هذين الشرطين فى المراجع المذكورة للمسألة فى هـ ٥ ص ٧٣ .

زِنَةٌ [فَعِل] ^(١) ، فصار مثل النَّمْرِ ^(٢) ولزمه ما لزم فَعِل من الفتح على قياس مطرد ، كقولهم فى النَّمْرِ : نَمَرِي .

ولا يجوز أن تكون ^(٣) بمنزلة فَعِيل و فَعِيل ^(٤) ، لأنه موضع تغيير بحذف هاء التأنيث وموضع التغيير يُؤنس بالتغيير للتخفيف ويَجُرُّ عليه ، فلمَّا اجتمع فيه سببان : طَلَبُ التخفيف ، وتأنيسُ التغيير ، لزم الحكم واطرَّد فى الباب ، ولم يكن بمنزلة ما ليس فيه إلا سببٌ واحد ^(٥)

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) يعنى بالنَّمْرِ : كل اسم ثلاثى مكسور الوسط . وهذا يجب فيه عند النسب فتح وسطه .

انظر هذا الحكم فى : ص ٩١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٧ ، ١٨ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٥ .

والمشهور أن فتح الوسط فى مثل هذا على سبيل الوجوب ، لكن نقل أبو حيان عن طاهر القزوينى : أن ذلك على جهة الجواز (انظر : الهمع : ٢ / ١٩٥ ، والصبان : ٤ / ١٨١) ، وذهب بعض : إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة (انظر التصريح : ٢ / ٣٢٩) .

هذا ، والنَّمْر والنمر : نوع من السباع ، سُمِّيَ بذلك لَنَمَرٍ فيه ، وهى الألوان المختلفة . والنَّمْر من السحاب : الذى فيه آثار كآثار النمر ، والنمر : الماء الزاكى فى الماشية النامى عذبا أو غير عذب . ونَمْر : أبو قبيلة ، وهو نَمِر بن قاسط . اللسان .

(٣) أى فَعِيلَة وفُعيلة .

(٤) انظر المقصود بفَعِيل وفُعِيل فى هـ ٦ ص ٦٨ .

(٥) انظر حكم النسب إلى فَعِيلَة وفُعيلة فى : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، وابن يعيش : ٥ : ١٤٦ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٠ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٩ .

والنسبُ إلى ربيعة : رَبْعَى ، وإلى حنيفة : حَنْفَى^(١) ، وإلى جذيمة : جَذْمَى ، وإلى جهينة : جُهْنَى ، وإلى قتيبة : قُتَبَى . فهذا القياسُ المطرد ، وما خَرَجَ عنه فهو شاذٌّ .

فأما النسب إلى مثل شُوءة^(٢) ، ففيه خلاف بين النحويين :

فسيبويه : ذهب إلى أن قياس فَعُولَة كقياس فَعِيلَة ، وأن قول العرب : شَتْنَى جاءَ على القياس المطرد^(٣) .

وأبو العباس : يذهب^(٤) إلى أنه على تغيير النسب ، وأن القياس

(١) جعل أبو البركات الأنباري (حَنْفَى) قياساً في النسب إلى مذهب أبي حنيفة ، أما النسب إلى قبيلة بني حنيفة فيقال فيه : حَنْفَى ، للفرق بينهما كما فرقوا بين النسب إلى المدينة المنورة وبين مدينة المنصور ، فقالوا في الأولى : مَدْنَى ، وفي الثانية : مَدْنَى . انظر الهمع : ٢ / ١٩٥ .
(٢) أي مِنْ كُلِّ ما كان على (فَعُولَة) صحيح اللام . وألحق به معتل اللام نحو : عَدُوَّة .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٤ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ . وسيأتى ذكر معتل اللام من (فَعُولَة) في باب آخر ص .
(٣) وهذا الحكم المذكور في (فعولة) من حذف الواو وفتح العين مشروط بصحة العين ، وعدم تضعيفها . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، ٢٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٣١ .
وانظر في مذهب سيبويه : نص الكتاب المذكور في هـ ٣ ص ٧ ، وكذا المراجع المذكورة في الحاشية التالية .

(٤) أبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) فيما يذهب إليه ، مسبقاً بالأخفش (٢٢١ هـ) والجزمى (٢٢٥ هـ) . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ وانظر في مذهب المبرد - بالإضافة إلى المرجعين السابقين - : شرح الشافية : ٢ / ٢٣ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٨ - ١٤٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٦ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩ .
هذا ، ولم يرد لهذه المسألة ذكر في المقتضب للمبرد .

تَرْكُ التَّغْيِيرِ فِيهِ ، لِأَنَّ الْوَائِ مَعَ الْيَاءِ تَعْدِيلٌ لَا يَخْرُجُ إِلَى ثِقَلٍ كاجتماع الياءات^(١) ، مع أنهم يَفَرُونَ إِلَى الْوَائِ فِي النِّسْبِ مِثْلُ : زَكْوَيَّاءٍ^(٢) ونحوه ، وَفِي عَمٍّ : عَمَوِيٍّ^(٣) .

وَأَمَّا سَبَبِيهِ فَوَجْهُ الْعِتْلَالِ لَهُ : أَنَّ الْوَائِ ثَقِيلَةٌ فِي نَفْسِهَا وَاجْتِمَاعُهَا مَعَ الْيَاءِ كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُقَرَّ مِنْهَا إِلَى الْإِدْغَامِ مِثْلُ : لَوَيْتَ يَدَهُ لَيًّا ، وَمِثْلُ : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ^(٤) . وَمَعَ ذَلِكَ فَفَعُولَةٌ نَظِيرَةٌ فَعِيلَةٌ يُطَالَبُ بِإِجْرَائِهَا عَلَى طَرِيقَتِهَا لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ الشَّبْهِ بِهَا^(٥) . فَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ قَدْ يَجِبُ بِحَقِّ الشَّبْهِ الْقَرِيبِ لِمَجْمَعِ الْمُتَشَاكِلَاتِ فِيمَا لَا يَكْتَسِبُ تَخْفِيفًا ، كَانَ فِيمَا يَكْتَسِبُ تَخْفِيفًا أَحَقَّ وَأَوْلَى .

فَمَذْهَبُ سَبَبِيهِ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ لَيْسَ بِمَرْفُوضٍ ، وَلَكِنْ هَذَا أَوْلَى لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ^(٦) .

- (١) أَى فِي فَعِيلَةٍ ، وَفَعِيلَةٌ لَوْ لَمْ تُحْذَفِ الْيَاءُ .
 (٢) زَكْوَيَّاءٍ : نِسْبَةٌ إِلَى زَكْرِيَّاءَ ، مِمَّا خُتِمَ بِالْفِ التَّأْنِيثِ الْمُدَوَّدَةِ . انْظُرْ : ص ١٥٨ . وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٢ / ٥٤ ، ٥٥ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢ / ٣٣١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١ / ٣٦ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٢ / ٥٩٤ .
 (٣) مِمَّا هُوَ مَنْقُوصٌ يَأْوُهِ ثَالِثَةٌ . انْظُرْهُ فِي ص ١٠٠ وَمَا بَعْدَهَا .
 (٤) أَصْلُ سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَلَيًّا : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَلَوِيًّا . اجْتَمَعَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقُلِبَتِ الْوَائِ يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ .
 انْظُرْ : شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٣ / ١٣٩ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٣ / ٣١٣ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢ / ٣٨١ .
 (٥) انْظُرْ أَوْجَهَا عِدَّةً لِمِشَابَهَةِ فَعُولَةٍ لَفَعِيلَةٍ فِي : الْخَصَائِصِ : ١ / ١١٥ .
 (٦) إِذَا كَانَ الرَّمَانِيُّ قَدْ اخْتَارَ مَذْهَبَ سَبَبِيهِ ، فَإِنَّ ابْنَ يَعِيشَ وَالرَّضِيَّ قَدْ عَدَّاهُ مَذْهَبَ الْمِرْدِ مَتِينًا . انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ : ٥ / ١٤٧ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٢ / ٢٤ .
 عَلَى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبًا ثَالِثًا ، وَهُوَ وَجُوبُ حَذْفِ الْوَائِ فَقَطْ وَبَقَاءُ =

ونظيرُ حذف الهاء^(١) فى النسب حذفُها فى الترخيم^(٢) فى مثـ
طلحة ونحوه ، لأن الهاء لما كان حائِها فى الوصل على خلاف حالها فى
الوقف^(٣) اقتضت من التغيير فى مواضع التغيير ما ليس لما هو علـ
خلاف حالها ، فلما كان يجوز : يا حارِ فى : يا حارِث^(٤) ، والشاء
تتغير بالوقف والوصل - كانت الهاء التى تتغير بالوقف والوصل أحوـ
بالحذف ، فكثُر فيها ما لم يكثُر فى غيرها ، وجاز فيها الإقحام^(٥) مـ

=الضمة بحالها . وهذا مذهب أبى الحسين بن الطراوة الأندلسى (٥٢٨هـ)
انظره فى التصريح : ٢ / ٣٣١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ .

(١) التنظير هنا بين حذف الهاء فى النسب وبين حذفها فى الترخيم
ولكن لو رجعت إلى سؤال الرمانى الخاص بهذا التنظير (ص ٦٦) تجده يُنظر بين
حذف الياء من (فُعيلة) وبين حذف الهاء فى الترخيم .

وبالرجوع إلى عبارة سيبويه التى هى مأخذ هذا التنظير تجدها صالحة
للأمرين ، إذ يقول (فى النص المذكور فى ٣ ص ٧) : "وهذا شبيهٌ...."
فاسم الإشارة فى عبارته هذه يمكن إرجاعه إلى حذف الياء من فُعيلة (وكذا
الياء والواو من فُعيلة وفَعولة) ، ويمكن إرجاعه إلى حذف الهاء .

فانظر كيف جمع الرمانى بين الأمرين اللذين يصلح أن يتوجه عليهما نص
سيبويه من غير تطويل بالتصريح بذلك فى العبارة ، وإنما غنى عن ذلك بلمحة
دالة ، وهذه الدقائق من سمات الرمانى فى شرحه .

(٢) انظر فى حذف الهاء فى الترخيم : المراجع المذكورة فى هـ ٢ ص ٧ .

(٣) إذ هى فى الوصل تاء وفى الوقف هاء . انظر ص ٦ و هـ ٤ منها .

(٤) انظر حكم ترخيم مثل هذا فى : ابن يعيش : ٢ / ١٩ والأشمونى :

٣ / ١٧٥ ، والتصريح : ٢ / ١٨٥ ، والهمع : ١ / ١٨٢ .

(٥) يعنى بالهاء المقحمة : الهاء التى فى نحو : يا طلحة أقبلْ ، فى بعض
اللهجات ، فإن سيبويه ومتابعيه - ومنهم الرمانى - يرون أن هذه الهاء
المفتوحة أقحمت على الكلمة بعد حذف الهاء الأصلية للتزخيم ، وفُتحت تشبيها
لها بالحاء فى كونها أصبحت آخر الاسم المرخَّم كما أن الحاء كانت كذلك قبل
إقحام الهاء . وهذه الهاء المقحمة واقعة فى التقدير بعد الهاء المحذوفة لأنها =

لم يَجْزْ فى غيرها . وجاز النسب فى أنه يلزم حذفها / بما ليس لغيرها ١٢/٤ ب^١
من الزوائد . فهذا قياس مستمر .

وقد قالوا فى النسب إلى سَلِيمة : سَلِيْمَى ، وإلى عَمِيرة كَلْب :
عَمِيرَى . وقال يونس : هذا قَلِيلُ حَبِيث .

وقالوا^(٢) فى خُرْبَة : خُرْبَى ، وفى السَّلِيقة : سَلِيْقَى . ووجه
شدوذه^(٣) : أنه الأصل من غير أن يثقل الثقل الشديد .

وتقول فى النسب إلى شديدة : شَدِيدَى ، فلا تُغَيِّر ، لأنك إنما كنتَ

=منوثة .

انظر فى هذا : الكتاب : ٢ / ٢.٧ ، ٢٤٢ ، وشرح الرماني - رسالة
دكتوراه بتحقيقنا - ٤ / ١٧٤٨ ، ١٧٥٥ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٥ ، والأشمونى
: ٣ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، والهمع : ١ / ١٨٥ .

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٢ ب) فى حين أن الترقيم السابق كان
(ص ١٦ أ) . والسَرَّ فى هذا - كما قلت سابقا فى هـ ص ٦٦ - اضطراب
فى وضع أوراق المخطوطة ، لعلّه حدث عند إعدادها للتصوير .
(٢) فى الأصل : (وقال) ، تحريف . والصواب من الكتاب ، أنظر نصّه
المذكور فى هـ ص ٧١ .

(٣) يعنى شدوذ النسب فى الكلمات الأربع من عدم حذف الياء كما هو
القياس .

انظر : أول الجواب ص ٧٢ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، وابن يعيش
: ٥ / ١٤٦ ، ٦ / ١٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣ . والأشمونى : ٤ /
١٨٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩١ .

تُغَيَّر لَطْلَبِ التَّخْفِيفِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِهِ ^(١) لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .
فَتَقُولُ : شَدِيدِي ^(٢) .

وَالنَّسَبُ إِلَى بَنِي طَوِيلَةَ ^(٣) : طَوِيلِي ، لَا تُغَيِّرُهُ ، لِمَا يَلْزَمُ فِي تَغْيِيرِهِ
مِنَ التَّعَسُّفِ بِإِعْلَالٍ بَعْدَ إِعْلَالٍ ^(٤) فَالْأَصْلُ أَحَقُّ بِهِ ^(٥) ، وَقَالُوا فِي بَنِي
حَوِيزَةَ : حَوِيزِي .

فَهَذَا الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ فِي الْمُضَاعَفِ وَالْمُعْتَلِّ ، لِمَا لَزِمَهُ ^(٦) فِي التَّغْيِيرِ
مِنَ الثَّقَلِ .

(١) أَى فِي نَحْوِ : رَبِيعَةَ ، مِمَّا عَلَى (فَعِيلَةٍ) غَيْرِ مُضَاعَفٍ . وَهَذَا الْحُكْمُ
فِي (شَدِيدَةٍ) مِنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ هُوَ مَأْخُذُ اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ فِي تَغْيِيرِ
(فَعِيلَةٍ) إِلَى (فَعَلِيٍّ) .

(٢) إِذِ التَّغْيِيرِ بِحَذْفِ الْيَاءِ لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّخْفِيفِ ، وَإِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى مَا هُوَ
مُسْتَثْقَلٌ وَهُوَ التَّقَاءُ الْمُثْلَيْنِ لَوْ قِيلَ : شَدَدِي ، وَلَوْ أَدْعَمَا لَبَعُدَتْ الْكَلِمَةُ عَمَّا
هُوَ أَصْلُهَا وَحَدَّثَ اللَّبْسُ لَا لِمُوجِبِ قَوِيٍّ ، مَعَ أَنَّ الْإِدْغَامَ فِي (فَعَلٍّ) مُمْتَنَعٌ .
انْظُرْ : شَرْحُ الشَّافِيَّةِ : ٢ / ٢٥ - ٢٧ ، ٣ / ٢٤٢ ، وَالْأَشْمُونِي
وَالصَّبَانُ : ٤ / ١٨٨ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢ / ٣٣١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٢ / ٥٩٠ ،
وَابْنُ يَعِيشَ : ٥ / ١٤٦ ، وَالْهَمْعُ : ٢ / ١٩٥ .

(٣) بَنُو طَوِيلَةَ ، هَكَذَا هُنَا وَفِي الْكِتَابِ (انْظُرْ نَصَّهُ الْمَذْكُورَ فِي ٣ص ٧٢)
وَلَمْ يَذْكُرْهَا صَاحِبُ اللِّسَانِ .

وَجَاءَ فِي الْأَشْمُونِيِّ (٤ / ١٨٨) : "الطَّوِيلَةُ : حَيٌّ" .
وَعَلَّقَ الصَّبَانُ قَائِلًا : "الطَّوِيلَةُ : حَيٌّ ، ... لَمْ أَجِدْهُ فِي الْقَامُوسِ . وَالَّذِي
فِيهِ : أَنَّ الطَّوِيلَةَ اسْمُ لِرَوْضَةٍ مَخْصُوصَةٍ" .

أَقُولُ : وَفِي اللِّسَانِ (١٣ / ٤٤١ س ٣) : الطَّوِيلَةُ : رَوْضَةٌ وَاسِعَةٌ ...
(٤) الْإِعْلَالُ الْأَوَّلُ : حَذْفُ الْيَاءِ . وَالْإِعْلَالُ الثَّانِي : قَلْبُ الْوَائِ أَلْفًا . فَلَوْ
قَلْبَتْ لَبَعُدَتْ الْكَلِمَةُ عَمَّا هُوَ أَصْلُهَا وَحَدَّثَ اللَّبْسُ لَا لِمُوجِبِ قَوِيٍّ ، وَلَوْ لَمْ تُقْلَبْ
لِلزَّمِ الْاسْتِثْقَالُ . انْظُرِ الْمَرَاJِعَ الْمَذْكُورَةَ فِي ٢هـ .

(٥) وَهَذَا الْحُكْمُ فِي (طَوِيلَةٍ) مِنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ هُوَ مَأْخُذُ اشْتِرَاطِ صِحَّةِ
الْعَيْنِ فِي تَغْيِيرِ (فَعِيلَةٍ) إِلَى (فَعَلِيٍّ) .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (مِنْ) ، تَحْرِيفٌ .

باب النسب إلى ما كان آخره ياءً قبلها كسرة^(١)

الغَرَضُ فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى ما آخره ياءٌ قبلها كسرة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى ما آخره ياءٌ قبلها كسرة ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز ثبوت الياء في مثل هذه الحال ؟ ولم لا يجوز تحريك الياء التي قبلها كسرة بالضم ولا الكسر ؟

وما النسبُ إلى رجلٍ من بني ناجية^(٣) ، أو رجلٍ اسمه أدل^(٤) ، أو صحار^(٥) ؟

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣ / ٣٤) : "هذا باب الإضافة إلى كلِّ اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفٌ منكسرٌ" .

ولو قيّد الرمانى ترجمته بمثل ما قيّد به سيبويه من كون الباب فيما كانت ياءه رابعة فصاعداً ، لكان أوفق ، لئلا يدخل فيه ما كانت ياءه ثالثة إذ ليس من موضوع هذا الباب ، وإنما سيأتى فى الباب التالى لهذا . ولذا كان كلامه فى أول الجواب (ص ٨٤) أوفق مما هنا إذ أتى بهذا القيّد المقترح .

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف . انظر هـ ٣ ص ٦٨ .

(٣) بنو ناجية : قبيلة ، وناجية اسم . اللسان : ٢ / ١٨٠ س ٢٥ . وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٦٥٢ .

(٤) أدل : جمع دلو على أفعل . وأصله : أدلو ، ثم قلبت ضمة اللام كسرة والواو ياء - كما فى الصبان : ٤ / ١٢٢ - أو قلبت الواو ياء ثم الضمة كسرة - كما فى شرح الشافعية : ٣ / ١٦٨ - ثم أعلت الياء بحذفها إعلال قاضٍ .

(٥) صحار : جمع صحراء . وأصل الجمع : صحارنى ، بقلب ألف المدّ التى فى المفرد ياء لانكسار ما قبلها ، وبإرجاع همزة التانيث إلى أصلها من الألف لزوال الألف قبلها ، ثم قلب الألف ياء لسكون الياء قبلها ، ثم :

ولمَ وجب فيه : ناجي ، وأدلي ، وصحاري ؟

وما النسب إلى رجل اسمه ثمان^(١) ، أو يمان^(٢) ؟

ولمَ وجب فيه : ثمان^(٣) ، ويمان^(٤) مع أن الألف والياء في يمان^(٥) للنسب ؟ وهلأ حذف الألف مع الياء كما تحذف الياءان في النسب إلى رجل اسمه يمني أو هجري^(٥) ؟

وما الدليل على حذف الياء المشددة وإلحاق مثلها في موضعها ؟

من العرب من أدغم اليائين مُبْقِيًا لهما : صحاري ، ومنهم من حذف للتخفيف إحدى اليائين ثم أعلت الأخرى إعلال قاص : صغار ، ومنهم من حذف للتخفيف إحدى اليائين ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء الأخرى ألفا : صحاري .
انظر : ابن يعيش : ٥ / ٨٥ ، وشرح الشافعية : ٢ / ١٦١ ،
والأشموني : ٤ / ١٤٤ ، وحاشية ياسين : ٢ / ٣١٤ .

(١) ثمان : العدة ذو المعداد المؤنث ، وهو محذوف الياء من آخره جار مجرى المنقوص المعروف .

وهو في الأصل منسوب إلى (الثمن) ، لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ، وغيروا حركاته لأنهم يغيرون في النسب ، وحذفوا منه إحدى يائي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا ذلك في يمان . وقيل : ثمان على لفظ يمان وليس بنسب .

انظر : الصبان : ٤ / ٧٢ ، واللسان : ١٦ / ٢٣ ، وشرح الرمانى : ٣ / ٢٤٥ ب ، والخصائص : ٢ / ٣٠٥ .

(٢) انظر يمان في ص ٥٣ ، ٦٦ .

(٣) اكتفى الرمانى بذكر هذه الإجابة هنا عن ذكرها في عنصر الجواب ص ٨٥ ، ولقاء إجابة يمان هناك عنها إذ هما سواء .

(٤) في الأصل : (ثمان) ، تحريف . والسياق يُساعد على هذا التصويب .

(٥) هجري : نسبة إلى هجر ، وهى مدينة بالبحرين . فأما هجر التى يُنسب إليها القلال الهجرية فهى قرية من قرى المدينة . اللسان : ٧ / ١١٧ .

أى فائدة فى أن يُحذف شئ ويؤتى بمثله فى موضعه ؟ وهل ذلك يكون الثانى مُتَعَدِّدا بالمعنى على جهة زيادته لأجله ؟ وما دليل ذلك من قولهم : بَخَاتِي ، فى النسب إلى رجل اسمه بَخَاتِي^(١) ؟ وهلا جاز جمع بين أربع ياءات فى مثل هذا كما جاز فى أُمَيَّة^(٢) ؟ وهل يَفْسُدُ لك لأن أُمَيَّة : فُعَيْلَة ، فالياءُ الثانية أصليَّة فقَوِيَتْ بهذا ، والياءُ فى بَجَرَى وبَخَاتِي زائدة فكان حذفها أولى من حذف الأصل ، مع ثقل اسم بهما ؟^(٣)

(١) بَخَاتِي : فى الأصل جمع بَخْتِي ، وهى جمال طوال الأعناق . اللسان : ٣١٣ /

(٢) أى عند النسب إليها . انظر أُمَيَّة وتفسيرها ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤ .
لخواشى المتعلقة بها فيها .

(٣) وهذا القَدْر السابق من أسئلة الرمانى مبنًى على ما يقول سيبويه فى كتاب (٣ / ٣٤) : " هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف صاعدا ، إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرف منكسر . فإذا كان الاسم فى هذه صفة أذهبت الياء إذا جئت بياءى الإضافة ، لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان . ولا ترك الياء ، لأن الياء إذا كانت فى هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ، ولا تجهد حرف الذى قبل ياء الإضافة إلا مكسورا .

فمن ذلك قولهم فى رجل من بنى ناجية : ناجي ، وفى أدل : أدلي ، وفى صحاري ، وفى ثمان : ثمانى ، وفى رجل اسمه يمان : يمانى . وإنما قلت لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه يمانى أو هجرى أحدثت يانين سواهما .

والدليل على ذلك : إنك لو أضفت إلى رجل اسمه بَخَاتِي لقلت : هذا بَخَاتِي ...

ولو كنت لا تحذف الياء من اللتين فى الاسم قبل الإضافة لم تصرف بَخَاتِي ، لكنهما ياءان تُحدثان وتُحذف الياءان اللتان كانتا فى الاسم قبل الإضافة .

وما^(١) النسب إلى رجل اسمه يَرْمِيْ ؟ ولم وجب فيه : يَرْمِيْ ،
وجاز : يَرْمَوِيْ على تَغْلَبِيْ^(٢) ؟

وما الشاهد في قول الشاعر / : أ ١٣/٤

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ^(٣) لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ
وَقَوْلِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ^(٤)

كَأْسُ عَزِيزٍ^(٥) مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حَوْمٌ ؟
وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ : الْحَانِيَّةُ ؟

(١) في الأصل : (واما) بزيادة الألف الأولى ، تحريف .

(٢) تَغْلَبِيْ : نسبة إلى تَغْلَب ، وهو أبو قبيلة ، واسمه : تغلب بين وائل
بن قاسط . اللسان : ٢ / ١٤٥ .

وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب (٥٣٨) فهناك - إلى جانب تغلب هذا -
تغلب بن حُلُوَان بن عمران .

(٣) يَكُنْ : هكذا بالبناء في الأصل ، وهي كذلك في سائر المراجع المذكورة
في تخريج البيت بإزاء عنصر الجواب في هـ ٣ ص ٨٧ ، ما عدا الكتاب بطبعتيه
فهى فيهما بالتاء ، وكذا في اللسان : ١٨ / ٢٢٤ . (وانظر : نص الكتاب
المذكور في هـ ٧ ص ٨٣ ، وط بولاق : ٢ / ٧١) .

أما الكلمة في عنصر الجواب فحرف المضارعة فيها غير معجم في الأصل .
(٤) في الأصل : (عبد) ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٨٨ ومن
الكتاب (انظر نصه في هـ ٧ ص ٨٣) ، ومن الشعر والشعراء : ١ / ٢٢٤ .
هذا ، وانظر التعريف بالشاعر عند تخريج البيت بإزاء عنصر الجواب .
(٥) في الأصل : (غزير) ، والصواب من الكتاب (انظر نصه في هـ ٧
ص ٨٣) .

ولم لا جاز^(١) أن يقيسى الخليل على تَغْلِيٍّ ، وهو بمنزلة : بَصْرِيٍّ ،
وسَهْلِيٍّ^(٢) ؟

وما النسب إلى رجل اسمه عَرْقُوءَ^(٣) ؟ ولم وجب فيه : عَرْقِيٍّ ؟

وهل يلزم مَنْ قال : حَانَوِيٍّ وَتَغْلِيٍّ ، أن يقول فى يَشْكُرُ^(٤) :
يَشْكُرِيٍّ ، وفى جُلْهُمِ^(٥) : جُلْهِمِيٍّ ؟ وهل ذلك على الخلاف فى
شَنْوَةٍ^(٦) ؟^(٧)

- (١) (لا) حرف موضوع لنفى الفعل المستقبل ، وربما نفوا بها الماضى نحو
قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) . انظر ابن يعيش : ٨ / ١٠٨ .
(٢) بَصْرِيٍّ ، وسَهْلِيٍّ : نسبة إلى البَصْرَةِ والسَّهْلِ على غير قياس فيهما ،
انظر الحديث عنهما بالتفصيل فى ص ٣٨ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦٠ .
(٣) العَرْقُوءَةُ : خَشَبَةٌ معروضة على الدُّو . والعرقوة : كل أكمة مستطيلة
فى الأرض . اللسان : ١٢ / ١١٩ ، ١٢٠ .
(٤) يَشْكُرُ : قبيلة فى ربيعة . وبنو يشكر . قبيلة فى بكر بن وائل .
اللسان : ٦ / ٩٦ . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب (٦٦٤) ففيها من
تُسَمَّى بهذا الاسم زيادة على ما جاء فى اللسان .
(٥) جُلْهُمٌ : اسم امرأة ، وَحَى من ربيعة يقال لهم : الجَلاهم . وجُلْهُمَةٌ :
اسم رجل ، منقول من الجُلْهُمَةِ لطرف الوادى . اللسان : ١٤ / ٣٧٠ (جلهم) ،
١٧ / ٣٧٨ (جله) . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٥ .
(٦) انظر هذا الخلاف - زيادة على ما سيأتى فى الجواب ص ٩١ : فى
ص ٦٩ ، ٧٤ .

(٧) يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٤٠) : "وتقول إذا أضفت إلى رجل
اسمه يَرْمَى : يَرْمِيٍّ ...
وإذا أضفت إلى عَرْقُوءَةٍ قلت : عَرْقِيٍّ .
وقال الخليل : مَنْ قال فى ... تَغْلَبُ : تَغْلَبِيٍّ ففتَحَ مَغْبِيراً ، فإنه إن غَبِرَ
مثل يَرْمَى على ذا الحد قال : يَرْمَوِيٍّ ، كأنه أضاف إلى يَرْمَى ، ونظير ذلك
قول الشاعر :

فكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا دَوَانِيقُ عند الحانَوِيٍّ ولا نَقْدُ =

الذى يجوز فى النسب إلى ما آخره ياء قبلها كسرة مما هو على أربعة أحرف فصاعدا^(١) : حذف الياء لالتقاء الساكنين .

ولا يجوز أن تجرى مجرى ما الياء فيه ثالثة^(٢) لأنه يلزمها الفتح^(٣) فتقلبوا ، ولا يلزمها إذا كانت رابعة .

فلابد من تغييرها بالحذف أو التحريك إلى الكسر ، والكسر لا يجوز فيها كما لا يجوز حركة الإعراب إذا كانت فى مثل هذه الصفة بالكسر ولا الضم ، بل تكون ساكنة فى الحالين جميعا . فإذا لحقت ياء النسب المشددة وجب أن تحذف لالتقاء الساكنين كما تحذف فى : يقضى الحق . وحذفها فى النسب أوجب لأن الساكن ألزم^(٤) .

= والوجه : الحانى ، كما قال علقمة بن عبدة :
كأس عزيز من الأغاب عتقها لبغض أربابها حانية حوم

.....

وقال الخليل : الذين قالوا : تغلبى ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا : سهلى وبصرى فى بصرى . ولو كان ذا لازما كانوا سيقولون فى يشكر : يشكرى ، وفى جلهم : جلهمى . وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذى يدخل فى الإضافة ولا يلزم..."

(١) مثل : القاضى ونحوه .

(٢) مثل : الشجى ونحوه ، كما سيأتى فى الباب التالى ص ٩٦ .

(٣) يعنى يلزم ما قبلها الفتح . وذلك حكم الثلاثى المكسور الوسط عند النسب نحو : الشجى ، فتقول فيه : الشجوى . انظر هذا فى الحكم ص ٧٢ ، ٧٣ ، وكذا فى المراجع المذكورة فى ٢ من الثانية ، وسيأتى أيضا فى ص ١٠٢ .

(٤) انظر فى حكم الياء الأخيرة الرابعة فصاعدا المكسور ما قبلها : شرح الشافية ٢ / ٤٤ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥١ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ .

فتقول فى النسب إلى رجل من بنى ناجية : ناجى ، وفى رجل اسمه أدل : أدلى ، وفى رجل اسمه صحر : صحرى .

وتقول فى رجل اسمه يمان : يمانى ، فتحذف الياء كما تحذفها [من] ^(١) أدل ، ولا يجوز حذف الألف مع الياء كما تحذف الياء من هجرى اسم رجل إذا نسبت إليه ، لأنك لم تحذفها لثلاث تجمع علامتا نسب وإنما حذفتها لثلاث تجمع أربع ياءات زوائد ^(٢) ، وذلك لأن الياء المشددة فى آخر الاسم وإن كانت على صيغة النسب فليس فيها معنى النسب نحو : قمرى ^(٣) وكُرسى ^(٤) وبُختى ، فإذا نقلت الاسم الذى كان منسوبا من نحو : هجرى ، صارت الياء المشددة بمنزلة ياء بُختى ، وقمرى ، وبطل أن تكون ياءى النسب .

[وليس كالياء المشددة للنسب] ^(٥) هاء التأنيث إذا نقلت الاسم إلى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) علّة الحذف عند ابن يعيش الأمران معا . انظر ابن يعيش : ٥ /

١٥٥ .

وانظر فى المسألة أيضا : شرح الشافية : ٢ / ٥٣ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٧ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٧ ، والتبصرة : ٢ / ٨٠٣ .

(٣) القُمرى : طائر يشبه الحمام ، وهو منسوب إلى طَيْرِ قُمرٍ ، والقُمر : البيض . اللسان : ٦ / ٤٢٧ .

(٤) الكُرسى : هو ذلك الشئ الذى يُعتمد عليه ويُجلس عليه . والكُرسى والكُراسة : هو الشئ الذى قد ثُبِتَ ولزم بعضه بعضا ، وقد أخذ ذلك من الكُرس والتكريس ، وهو ضمّ الشئ بعضه إلى بعض . اللسان : ٨ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق . وكان يمكن أن يوضع بدلا من هذه العبارة الطويلة عبارة : وليس كذلك . إلا أنى أثرت تلك مع طولها لأن أغلب ظنى أن يحدث مثل هذا السقط نتيجة لانتقال عين الناسخ بين كلمتين متشابهتين . وواضح أن العبارة التى أثرتها تمشى مع هذا الظن .

مذكر ، نحو : قائمة ، الهاءُ فيه للتأنيث ، فإذا نقلت الاسم فسَمَّيْتُ به رجلاً لم تُصرفه لأن الهاء هاء التأنيث ، وذلك لأن / التأنيث على وجهين : تأنيث المعنى بعلامة ، وتأنيث الاسم فقط بعلامة .

وليس كذلك الياء المشددة في آخر الاسم لأنها لا تكون للنسب إلا على معنى النسب ، فإذا بطل معنى النسب بطل أن تكون للنسب إذ النسبُ لا يكون إلا في المعنى . والتأنيثُ قد يكون في المعنى ، وفي الاسم فقط . فهذا الفرق بينهما .

والدليلُ على أن النسب إلى رجل اسمه يَمَنَى^(١) تُحذف فيه هذه الياءُ المشددة وتُلحق الياءُ المشددة للنسب : قولهم : بَخَاتِي ، في اسم رجل ، بتركِ الصَّرف^(٢) ، فإذا نَسَبُوا إليه قالوا : بَخَاتِي ، بالصرف^(٣) . فهذا دليل على رفع الياءين أولاً وإحداث ياءين في موضعهما . ووجهُ ذلك : عَقْدُهُما بمعنى النسب ، ولو تُرِكَتْ الياءان على ما كانتا قبلُ لم تكن فيه علامة النسب .

(١) مثل الرمانى هنا يَمَنَى ، على حين أن المثال الذى ذكره فى أصل المسألة المُستَدَلُّ عليها هو (هَجَرَى) عند قوله : "كما تحذف الياءين من هَجَرَى" . وإنما أتى بالمثالين لأنهما فى الكتاب فجمع الرمانى بينهما فى موضعين ليتأتى له الشمول مع الإيجاز كسمة من سمات شرحه . انظر نص الكتاب فى هـ ٣ ص ٨١ .

(٢) وإنما تُرك حذفه استصحاباً لما كان عليه من الجمعية قبل العكسية . انظر : التصريح : ٢ / ٣٢٧ ، والصبان : ٤ / ١٧٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ٥٤ .

(٣) وذلك لزوال صيغة منتهى الجموع ، لأنم الياء التى كانت تُحَصَّل الصيغة قد حُذفت عند النسب . وأما المذكورة فهى ياء النسب وهى أجنبية لم تُبْنِ الكلمة عليها ، بل هى فى تقدير الانفصال . انظر المراجع المذكورة فى الحاشية السابقة مباشرة .

ويجوز في أُمِّيَّة : أُمِّيٌّ ، على الجمع بين أربع ياءات^(١) ، ولا يجوز مثل ذلك في هَجَرِيٍّ ، وَيَمْنَى ، لأن أُمِّيَّة : فُعَيْلَةٌ ، والياءُ فيه أصلية ، والأصلِيُّ أثبت من الزائد وأخف منه ، فجاز أن تثبت لهذه العلة أربع ياءات ولم تجز أربع ياءات كلها زوائد .

وتقول في النسب إلى رجل اسمه يَرْمِي : يَرْمِيٌّ ، فهذا على القياس المطرد .

وَمَنْ قال في تَغْلِبَ : تَغْلِبِيٌّ^(٢) ، فقياسه على هذا أن نقول : يَرْمَوِيٌّ ، كما قال الشاعر :

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا . . دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ^(٣)

(١) انظر هـ ٢ ص ٨١ .

(٢) هذا القائل بعض من العرب لم يُعَيَّن في الكتاب ، انظر نصه في هـ ٧ ص ٨٣ .

(٣) البيت في الكتاب : ٣ / ٣٤١ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥١ ، والأشُمُونِي : ٤ / ١٨٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ، واللسان : ١٧ / ١٧٢ ، ٨ / ٢٢٤ ، وانظر ملحقات ديوان ذي الرمة : ٦٦٥ . وقائله : الفرزدق ، أو ذو الرمة ، أو عُمارة ، أو أعْرَابِيٌّ لم يُسَمَّ ، أو مجهول .

اللغة : الدوانيق : جمع دَانِق - بفتح النون وكسرهما - وهو عُشْر الدرهم ، ويقال : سُدُسُه . وقياس جمعه : دوانق . والياء في دوانيق مزيدة للمد أو على أنها داناق وهي لغة فيه ، (انظر : اللسان : ١١ / ٣٩٤ ، والأشُمُونِي والصبان : ٤ / ١٥١) .

والشاهد فيه : (الحانَوِيٌّ) ، من حيث كان (يَرْمَوِيٌّ) في النسب إلى (يَرْمِيٌّ) بقلب الياء واوا نظير لـ (الحانَوِيٌّ) في الصورة اللفظية للنسب . هذا ، والمنسوب إليه في كلمة (الحانَوِيٌّ) يحتمل إما أن يكون : الحانة ، =

والوجه : الحانيّ ، لأنه القياس المطرد في النظائر والاستعمال كما قال علقمة بن عبدة :

كأسٌ عزيزٍ من الأعناب عتّقها لبعض أربابها حانيةٌ حومٌ (١)

= أو الحانية تحقيقاً ، أو الحانية تقديراً ، أو الحانة .

والفرزدق : هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة ، بصرى من قميم ، وهو ذلك الشاعر الأمويّ المشهور . مات سنة ١١ هـ عن إحدى وتسعين سنة ، وهى السنة التى مات فيها جرير أيضاً . الخزانة : ١ / ٢١٧ .

وذو الرمة : هو أبو الحارث غيلان بن عتبة . مات فى خلافة هشام بن عبد الملك عن أربعين سنة . الأغاني : ١٨ / ١ .

أما (عمارة) فقد نسب البيت إليه ابن يعيش ، ولم أتمكن من تعيين عمارة هذا إذ هو اسمٌ لشعراء تسعة ، راجع فهرس معجم الشعراء للمرزبانى : ٥٣٢ . (١) البيت فى الديوان : ١٣١ ، والكتاب : ٣ / ٣٤١ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥٢ ، والمفضليات : ٤٠٢ ، واللسان : ١٥ / ٥٢ ، ١٨ / ٢٢٣ ، ٣٠٣ .

اللغة : الكأس . الخمر فى إنانها ، وعنى بالعزير : ملكاً من ملوك الأعاجم . عتّقها : تركها حتى عتقت فرقت . أربابها : أصحابها . الحانية : الحمارون : حوم : كثيرة ، أو هى جمع حائم ، وهو الذى يقوم على الخمر ويحوم حولها ، وحومٌ على هذين من صفة (حانية) . ويقال : حوم : سود ، وهى على هذا من صفة الكأس ، يريد أنها من أعناب سود ، أى خمر سوداء العنب .

(وحانية) مضبوطة بالضم فى جميع مراجع البيت عدا الرمانى هنا فهى فيه بالفتح ، فعليه تكون حالا من الضمير المفعول فى (عتّقها) ، وتكون (حوم) هى الفاعل لهذا الفعل .

والشاهد فيه : (حانية) ، من حيث كان النسب فيها على القياس ، والنسب إليه إمّا : الحانة ، أو الحانية تحقيقاً ، أو الحانية تقديراً .

وعلقمة بن عبدة - بفتح العين والباء - من قميم ، شاعر جاهلى من أقران امرئ القيس ، وهو الملقب بعلقمة الفحل . الخزانة : ٣ / ٢٨٢ .

والتغيير فى تَغْلِبَىْ بمنزلة التغيير فى سُهْلَىْ لا يُقاس عليه^(١) . وإنما ذكر : الخليل : يَرْمَوِى^(٢) ، لِيُبَيِّنَ وَجْهَ كَيْفَ يَكُونُ لو جاء فى كلام العرب .

(١) أى لأن التغيير فى كليهما تغيير نادر . وانظر هـ ٢ ص ٨٣ ، وص ٧٢ ، ٧٣ وهـ ٢ من الثانية.

هذا وكون التغيير فى تَغْلِبَىْ نادرا وأن ما لم يَرُدْ فيه الفتح يجب ابقاؤه على الكسر ، هو مذهب الخليل وسيبويه والرماني . ومذهب المبرد أنه قياس مطرد بجواز الفتح مع الكسر ، لأن الثانى - لسكونه - كالميت المعدوم فلحق بالثلاثى . وذهب بعضهم إلى جواز الفتح والكسر مع اختيار الكسر .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ١٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٦ . ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى :

أ - أن مذهب المبرد المذكور لم يَرُدْ له ذِكْرٌ فى كتابه (المقتضب) .
ب - وأن الرماني أخذ بمذهب الخليل وسيبويه كما أشرت عند بيان المذهب الأول ، وكما هو واضح من كلام الرماني فى الشرح .

لكن جاء فى ارتشاف الضرب (١٦٨) والهمع (٢ / ١٩٥) والأشمونى (٤ / ١٨٢) : أن الرماني أخذ بمذهب المبرد .

وهذا التناقض راجع إمّا : إلى الخطأ فى النقل عن الرماني ، وإما أنه أخذ بمذهب المبرد فى كتاب آخر له غير هذا الشرح ، وإما أن الناقل عنه فهم من دفاعه الآتى عن المبرد أنه أخذ بمذهبه .

ولكن دفاع الرماني هذا لا يدل على ذلك ، لأن عبارته فى متابعة سيبويه صريحة فى ذلك عند قوله : والتغيير فى تَغْلِبَىْ بمنزلة ... ، ومع هذا أيضا فإن دفاعه عن المبرد مُتَوَجِّهٌ إلى دَفْعِ التلازم ، فلا يعنى هذا تقرير الملزوم . وإنما هذا الدفاع منه كلمة حقّ رآها فقال فيها ما عنده على الرغم من متابعته لسيبويه .

(٢) انظر مذكور الخليل هذا فى الرماني ص ٨٧ ، وفى نص سيبويه فى هـ ٧ ص ٨٣ .

والنسبُ إلى وجُل اسْمُهُ عَرْقُوَةٌ : عَرْقِيَّ ، لأنَّ الهاء إذا حُذفت^(١) وجب قلبُ الواو ياءً وكسراً ما قبلها لها ، وذلك لأن كل واو فى آخر الاسم^(٢) قبلها ضَمَّةٌ^(٣) فإنها تنقلب ياءً وَيُكْسَرُ لها ما قبلها . وهذا أصلُ يُبْنَى عليه فى سائر الأبواب ، وسيأتى شرحه فى التصريف إن شاء الله تعالى^(٤) . وهو أنه قد اجتمع فيها ثلاثة أشياء كلُّ واحدٍ منها يقتضى التغييرَ إلى الياء :

أ ١٤/٤ أحدها / - تَغْيِيرُ الواو الذى يَلْزَمُ للتنوين^(٥) ، مع وقوعها فى موضع التغيير وهو آخر الاسم .

والثانى - ثَقُلُ الواو التى قبلها ضَمَّةٌ .

والثالث - مُطَالَبَةُ أُخْتِها التى هى الياء بإجرائها على طريقتها ليجرى الكلامُ فيها على تَشَاكُلٍ يَضَادُ التَّنَافُرَ^(٦) .

فلَمَّا اجْتَمَعَتْ هذه الأسبابُ الثلاثة وجب أن تَنْقَلِبَ إلى الياء وَيَسْتَمِرَّ

(١) حذفُ الهاء واجب ، انظر هذا فى ص ٧٦ .

(٢) أى المتمكن . انظر هذه المسألة فى : شرح الشافية : ٣ / ١٦٨ ، والمنصف : ٢ / ١١٧ ، ١١٨ ، وكتاب سيبويه : ٤ / ٣٨٣ .
(٣) أى أصلية .

(٤) سيأتى فى المجلد الخامس : ١١٨ أ .

(٥) يعنى بذلك أن تلك الواو يلحقها أشياء تزيد من ثقلها ، فلذل فروا منها إلى ما هو أخف منها وهو الياء ، من تلك الأشياء : التنوين الذى يقع عليها ...

انظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٣ ، والمنصف : ٢ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) لأن الياء أَغْلَبُ على الواو من الواو عليها ، إذ الياء والكسرة أَخَفُ عليهم من الواو والضمة ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٨٤ .

القياسُ بها على ذلك . ولا يلزم في الواو إذا كانت في الفعل ، لأنه لا تنوين فيه يُوجب تغيير الواو لا محالة فيَنصافَ إلى ذلك تغييرُها إلى ما تَقْتَضِيهِ أَخْتُها ، فتركت على حالها في : يَغْزُو وَيَدْعُو^(١) ولم يَجِبْ مثلُ ذلك في الاسم .

وَأَلْزَمَ سيبويه مَنْ جَعَلَ^(٢) مثل تَغْلَبِي قياسا مطردا ، أن يقول في يَشْكُرُ : يَشْكُرِي ، وفي جُلْهَمَ : جُلْهَمِي ، لأن الضمَّ في هذا نظير الكسر في أن الاسم مُعَدَّلٌ به لم يخرج إلى غَلَبَةِ الياءات والكسرات^(٣) ، وهو على الأصل الذي ذكره في التَّسْوِيَةِ بين فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ^(٤) .

ويجئ على ذلك أن يَفْرُقَ أبو العباس^(٥) بينهما ، فلا يلزم من تَغْلَبِي : يَشْكُرِي ، لأن الضمَّ مع الكسر^(٦) تَعْدِيلٌ لاختلاف الحركات ، وليس كذلك تَوَالِي الكسرات^(٧) ، وأَجْمَعُوا على الفرق بين فَعَلَ وفَعُلَ وأن القياس في النَمْرِ : نَمْرِي ، وفي السَّمْرِ^(٨) : سَمْرِي ، وَعَلَّةُ ذلك :

(١) في الأصل : (يدعوا) بألف بعد الواو . وهي جائزة في مثله عند بعض النحاة ، انظر الهمع : ٢ / ٢٣٨ .

(٢) هذا الجاعل لم يُعَيِّنْهُ سيبويه ، انظر نصه في هـ ص ٨٣ . لكن أخذ بهذا بعد ذلك المبرد وغيره ، انظر هـ ص ٨٩ .

(٣) أي على نحو ما في : نَمْرِي ، وإِبْلِي .

(٤) انظر هذا الأصل في ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) أي المبرد . وهذا الكلام من الرمانى دفاع عن المبرد وتَقْصُّ له من الإلزام السابق ، لأن المبرد أخذ بمذهب مَنْ أَلْزَمَهُمْ سيبويه . انظر هـ ص ٢ من هذه الصحيفة ، وهـ ص ٨٩ .

(٦) أي في : يَشْكُرِي .

(٧) أي في : تَغْلَبِي .

(٨) السَّمْرُ : اسم جنس جَمْعِي واحد سَمْرَةٌ ، وهو نوع من الشجر ، صغير الورق ، قصير الشوك ، له ثمرة صفراء يأكلها الناس ، جيد الخشب . اللسان : ٤٥ / ٦ .

غَلْبَةُ الْكَسَرَاتِ فِي النَّمْرِ حَتَّى لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ إِلَّا مَكْسُورٌ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا
مَعَ يَاءٍ نِسْبٍ^(١) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّمَرُ^(٢) ؟^(٣)

* * *

(١) وذلك ثَقِيلٌ فِي الْكَلِمَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْخَفَّةِ ، وَهِيَ الثَّلَاثِيَّةُ الْمَجْرُودَةُ مِنَ
الزَّوَادِ .

هذا ، وَانْظُرْ مَسْأَلَةَ النَّمْرِ هَذِهِ أَيْضًا فِي ص ٧٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (السَّمَرُ) بِسُكُونِ الْمِيمِ ، تَحْرِيفٌ . وَالصَّوَابُ يَدُلُّ عَلَيْهِ
الْسياق ، وَمِنَ اللِّسَانِ : ٤٥ / ٦ .

(٣) لِأَنَّهُ وَإِنْ اسْتَوَّكْتُ الثَّقْلَاءَ أَيْضًا عَلَى الْبَنِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهَا الْخَفَّةُ ، إِلَّا أَنْ
تَغَايِرَ الثَّقْلَاءُ هُوَ الْأَمْرُ ، لِأَنَّ الطَّبْعَ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمَخْتَلَفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ
كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمَتَمَثَلَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ...

هذا ، وَانْظُرْ حُكْمَ النِّسْبِ إِلَى فَعَلٍ وَفَعُلٍ وَالْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَيْضًا فِي : ص ،
وشرح الشافعية : ٢ / ١٧ ، ١٨ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٥ ، ١٤٧ ،
والأشموني : ٤ / ١٨١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ،
والتبصرة : ٢ / ٥٨٥ ، ٥٩١ .

باب النسب إلى الثلاثي^(١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز في النسب إلى الثلاثي الذي لامه مُعْتَلٌ - مما لا يجوز .

(١) أى الذى لامه مُعْتَلٌ . كما هو صريح لفظ الرمانى فيما سياتى من الفرض ، والسؤال العام ، والأصل العام فى الجواب .
وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٤٢) :
"هذا باب الإضافة إلى كل شئ من بنات الباء والواو ، التى الباءات والسواوات لاماتهن إذا كانت على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة قبل اللام" .

وسببوه قد أطلق فى هذه الترجمة مصطلح (منقوصا) على المقصور ، وهذا الإطلاق على خلاف ما هو مشهور عند الدارسين للنحو الآن . وسترى هذا لإطلاق من سببوه كثيرا فى أبواب التثنية ج ٣ / ٣٨٥ ، وما بعدها .
وموضوع هذا الباب عند سببوه : هو النسب إلى الثلاثي المقصور .
وسيتحدث سببوه فى هذا الباب أيضا عن الثلاثي المنقوص على سبيل التبع للمقصور من أجل المقارنة بينهما .

أما الرمانى فقد جعل عَقْدَ الاب لهما معا ، ولذا جاءت عبارته (الذى لامه مُعْتَلٌ) حيثما ذكرتُ صالحة لأن تشمل الأمرين ، وكان كلامه فى أول الجواب صريحا فى هذا إذ إيجابه فتح ما قبل الواو المبدلة من اللام المعتلة إنما يكون فى المنقوص إذ هو المكسور ما قبل الواو ، وذلك بخلاف المقصور إذ ما قبل الواو فيه مفتوح أصلا .

أما المقصور الرباعى فما فوق فسيكون موضوع ثلاثة أبواب متتالية فى الكتاب : ٣ / ٣٥٢ وما بعدها .

وأما المنقوص الرباعى فما فوق فقد كان موضوع الباب السابق على هذا مباشرة .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى الثلاثى الذى
لامه معتل^(١) وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يجرى مَجْرَى الرباعى الذى هو فى مثل صفته^(٢) ؟
وما النسبُ إلى هُدًى ورحى وحصى ؟ ولم وجب فيه : هُدًى ،
ورحى ، وحصى . على استواء ثبات الياء والواو فيه ؟

ولم جاز أميى بأربع ياءات^(٣) ولم يَجْزُ^(٤) هُدًى باجتماع ثلاث
ب ١٤/٤ ياءات ؟ وهل ذلك لأن الياء / المشددة فى آخر الاسم تجرى مجرى
الحرف الصحيح فى أنه لا يُقَرَّ منها إلى غيرها ، وأنه يتعاقب الإعرابُ
عليها ، فلمَّا قويت هذه القوة صارت كالحرف الصحيح ، وليس كذلك ما
نُقِرَّ^(٥) منه إلى غيره أو يلزمه الاعتلال حتى لا يدخله رفع ولا جر^(٦) ،

(١) فى الأصل : (معتدل) ، تحريف .

(٢) جاء الرمانى بهذا السؤال - دون أن يكون مبنيًا على شئ من كلام
سيبويه فى الباب - على سبيل المقارنة بين الثلاثى والرباعى المعتلّ اللام .
وأما حديث سيبويه عن الرباعى ففى الأبواب التى أشرت إليها فى عجز هـ ١
ص ٩٠ .

(٣) أُمِيّ ، إحدى صيغ النسب إلى (أمية) ، انظر جميع الصيغ ، وكذا
تفسير الكلمة فى ص ٤٨ وهـ ٦ منها ، وص ٦٠ وهـ ٢ منها .

(٤) فى الأصل : (ولم يجوز) ، تحريف .

(٥) (نُقِرَّ) هكذا بالنون فى الأصل ، وهى صحيحة ، وقد رَسَمْتُ نظيرتها
السابقة منذ قليل بالياء ولم أشأ أن أرسمها بالنون كما هنا ، لأن حرف المضارعة
فى السابقة جاء فى الأصل غير معجم فجعلته بالياء متابعة لما جاء فى الجواب
إذ وردت هذه الكلمة هناك ثلاث مرات مرسومة بالياء . والكل بالياء أو بالنون
صحيح معنى .

هذا ، والياء التى يُقَرَّ منها إلى غيرها مثل : هُدًى ، إذ قُرَّ من الياء
المفتوح ما قبلها إلى الألف . انظر الجواب ص ١٠١ .

فالياء الساكنة بين ياءين متحركتين^(٢) لا يَصَحُّ أَلْبَتَّةُ^(٣) لأنها تقع الساكنة بعد كسرة فى ياء ، وكذلك الياء الساكنة إذا كان بعدها ياء ، ان متحركتان الأولى مكسورة فإنها لا تصح أيضا فى مثل هذه الصفة نحو تصغير عطاء إذا قلت : عَطَى^{(٤)؟} (٥)

(١) وذلك مثل : قاضى . انظر الجواب ص ١.١ .

(٢) وذلك مثل : هُدَى . انظر الجواب ص ١.١ .

(٣) أَلْبَتَّةُ : من أَلَبْتُ ، بمعنى القطع ، وتُستعمل فى كل أمر يُمْنَى لا رجعة فيه ولا التواء .

وهى مصدر مؤكد : فجلمة (لا يَصَحُّ) المذكورة فى الأصل تحتل استمرار النفى وتحتل انقطاعه ، فإذا قلت (ألبتة) فقد حققت استمرار النفى ورفعت انقطاعه . وتعريفها لازم عند البصريين ، والفراء يجيز تنكيرها ، والرماني يذكر أن أسلوب النفى أغلب عليها . ولم يُسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها .

انظر : التصريح : ١ / ٣٣٣ ، واللسان : (بنت) ، وشرح الرماني : ٢ / ١٩٩ .

(٤) عَطَى : الأصل فيها : عَطَيْنِي ، بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية مقلوبة عن الألف الزائدة فى (عطاء) لوقوعها بعد ياء التصغير ، والثالثة مقلوبة عن الواو المتطرفة إثر كسرة والتى كانت فى (عطاء) قد قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فبزوال الألف قبلها رجعت إلى أصلها من الواو ، ثم تُحذف الياء الثالثة نَسِيًا ويدور الإعراب على الثانية بعد إدغام الأولى فيها .

انظر : شرح الشافية : ١ / ٢٢٦ - ٢٣٥ ، وابن يعيش : ٥ / ١٢٥ ، والتبصرة : ٢ / ٧٤ .

(٥) وهذا القدر السابق من أسئلة الرماني مبنى على ما يقول سيبويه فى لكتاب (٣ / ٣٤٢) :

"تقول فى هُدَى : هُدَوَى ، وفى رجل اسمه حَصَى : حَصَوَى ، وفى رجل اسمه رَحَى : رَحَوَى ، وإنما منعهم من الياء إذا كانت مُبدلة استثقالا لإظهارها أنهم لم يكونوا ليُظهِروها إلى ما يستخفون ، إنما كانوا يُظهِرونها إلى توالى =

وما النسب إلى عَمٍ ، وَرَدٍ ، وَشَجٍّ (١) ؟ ولم وجب فيه عَمَوِيٌّ ، وَرَدَوِيٌّ ، وَشَجَوِيٌّ . فاستَوَى في المعتلّ اللام بابُ فَعَلٍ و فَعِلٍ ؟ وهل ذلك لأنه إذا أَطَرَدَ بابُ النُّمِرِ (٢) بالفتح في : نَعِرِيٌّ كان ذلك في المعتلّ أوجبُ ؟ (٣)

الهااء والحركات وكسرتها ، فيصير قريباً من أَمِيٍّ ، فلم يكونوا ليردّوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت معتلة مبدلة فراراً مما يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم ، فكروها أن يرودّوا حرفاً استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة ، إذ كان ردّه إلى بناء هو أثقل منه في الهااء وتوالى الحركات ، وكسرة الياء وتوالى الهااء مما يُثقله

(١) عَمٍ : صفة مشبهة من عَمِيَ يَعْمَى عَمًى ، كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحاً فهو فَرِحٌ .

وَرَدٍ : صفة مشبهة أيضاً بمعنى : هَالِكٌ ، من الرَدَى : الهلاك ، يقال : رَدَى يَرْدَى رَدًى .

وَشَجٍّ : صفة مشبهة كذلك بمعنى : حَزِينٌ ، من الشَّجُو : الهمّ والحزن . يقال : شَجِيَ شَجْجاً شَجّاً ، اللسان .

(٢) يَمْنَى بهاب النُّمِرِ : كل اسم ثلاثي مكسور الوسط . انظر ص ٧٣ .
وهـ ٢ منها .

(٣) يقول سيبويه في الكتاب (٣ / ٣٤٢) :
"وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً ، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصير كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه (يعنى به باب المقصور في الهدى) . انظر نص الكتاب الذي يحيل إليه وهو النص المذكور قبل هذا مباشرة ، وذلك قولهم في عَمٍ : عَمَوِيٌّ ، وفي رَدٍ : رَدَوِيٌّ ، وقالوا كلهم في الشَّجِي : شَجَوِيٌّ ، وذلك لأنهم رأوا فَعِلَ بمنزلة فَعَلٍ في غير المعتلّ كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالى الحركات ، فأثَرُوا الياءَ وأَهْدَلُوا ، وصيَّروا الاسم إلى فَعَلٍ ، لأنها لم تكن لتثبّت ولا تُبدل مع الكسرة ، وأرادوا أن يجرى مجرى نظيره من غير المعتلّ ،"

ولم اطرَدَ فى الثَّمَرِ " : نَمَرَى ، وفى الحَبَطَات : حَبَطَى ^(١) ، وفى شَقْرَة : شَقَرَى ^(٢) ، وفى سَلَمَة : سَلَمَى ^(٣) - ولم يَطْرِدْ فى تَغْلِبَ : تَغْلَبَى ؟ ^(٤)

وما النسب إلى السَّمَر ؟ ولم وجب فيه : سَمَرَى ؟ وهَلَّا أُجْرِى مُجَرَى : نَمَرَى ؟

(١) الحَبَطَات ، والحَبَطَات : حى من بنى قميم ، نُسبوا إلى أبيهم الحارث بن مازن بن مالك بن عمرو بن قميم ، ولُعِبَ بالحَبَطِ لعِظَمِ بطنه ، أو لأنه كان فى سفر فأصاب بطنه مثل الحَبَطِ الذى يصيب الماشية .

والحَبَطُ : أن تاكل الماشية فَعُكِرَ حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها . وقيل : الحَبَطُ : الانتفاخ أين كان من داء أو غيره .

يقال : حَبَطَ بطنه يَحَبُطُ حَبَطًا فهو حَبِطٌ ، وحَبَطَ عمله يَحَبُطُ حَبَطًا وحَبُوطًا ، أى بطل ثوابه ، فهو حَبِطٌ : اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٢١٣ .

(٢) شَقْرَة : اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من العرب يقال لها : شَقْرَة . وشَقْرَة فى الأصل : بُعْثَة حمراء ، وبها سُمِّيَ الرجل . اللسان .

(٣) سَلَمَة : اسم رجل ، وهو سَلَمَة بن سعد بن على . ابن الخرج ، وبنو سَلَمَة : بطن من الأنصار ، وليس فى العرب سَلَمَة - بكسر اللام - غيرهم . وسَلَمَة فى الأصل : الحَجَر . اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٣٥٨ .

(٤) يقول سيبويه فى الكتاب (٣/٣٤٣) : " وما جاء من فَعِلَ بمنزلة فَعَلَّ قولهم فى الثَّمَرِ : نَمَرَى ، وفى الحَبَطَات : حَبَطَى ، وفى شَقْرَة : شَقَرَى ، وفى سَلَمَة : سَلَمَى . وكان الذين قالوا : تَغْلَبَى أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفَعَّلَ ، كما جعلوا فَعِلَ كَفَعَلَ للكسرتين مع الباءين ، إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم ، وإنما هو تغيير لأنه ليس ثوالى ثلاث حركات " .

وما النسب إلى الدُّنل^(١) ؟ ولم وجب فيه : دُولِيّ ؟ (٢)

وما النسب إلى الصَّعِق^(٣) ؟ ولم جاز فيه ثلاثة أوجه : صَعَقِيّ ،
وصَعِقِيّ ، وصَعِقِيّ ؟ (٤)

وما النسب إلى عُلْبَطٍ وَجَنْدَلٍ^(٥) ؟ ولم جاز فيه : عُلْبَطِيّ وَجَنْدَلِيّ ،

(١) الدُّنل: دُوَيْبَّةٌ شبيهةٌ بآبن عرس. وبها سُمِّيَ الدُّنلُ بن بكر بن كنانة،
والدُّنلُ بن مُحَلَّم من خُزَيْمة، والدُّنلُ بن زيد الله بن سعد العشيرة.. ابن سبأ.
والى الأول يُنسب أبو الأسود الدُّؤَلِيّ. اللسان، وجمرة أنساب العرب:
٤.٨.١٨٤.

(٢) يقول سيبويه فى الكتاب (٣/٣٤٣): "وإن أضفت إلى فعل لم تُغيِّره،
لأنها إنما هى كسرة واحدة، كلهم يقولون: سَمَرِيّ. والدُّنلُ بمنزلة الثمر، تقول:
دُولِيّ".

(٣) الصَّعِق: يقال: صَعَقَ الرَّجُلُ صَعَقًا وَصَعَقًا فهو صَعَقٌ؛ أى غُشى عليه
من صَوْتٍ شديد يَسْمعه، أو مات. والصَّعِق: الشديد الصوت بين الصَّعَقِ.
والصَّعِقُ الْكِلَابِيّ: واسمُه خويلد بن نفيل، أحد فرسان العرب، سُمِّيَ بذلك لأنه
أصابته صاعقة، وقيل: لأن بنى تميم ضربه على رأسه فأصابوا دماغه فكان إذا
سَمِعَ الصوت الشديد صَعَقَ فذهب عقله. وغلب هذا الوصف عليه وإن كان فى
الأصل يقع على كل مَنْ أَصابه الصَّعَق. اللسان، وجمرة أنساب العرب: ٢٨٦.
(٤) الكتاب (٣/٣٤٣): "وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصَّعِق: صَعِقِيّ،
يَدَّعُه على حاله وكسَر الصاد؛ لأنه يقول: صَعَقُ.

والوجه الجيد فيه: صَعَقِيّ، وصَعَقِيّ جَيِّدٌ.

(٥) عُلْبَط، كلٌّ غليظ يقال: رَجُلٌ عُلْبَطٌ وَغُلَابِطٌ: ضخم عظيم، وناقَة
عُلْبَطَة: عظيمة. اللسان.

وَجَنْدَلٌ : المكان الغليظ الذى فيه الحجارة. وهى الجنادل حذف ألفها.

قال سيبويه (٣/٢٢٨): "يقول بعضهم: جَنْدَلٌ... يحذف ألف جنادل".

وفى شرح الشافعية (١/٥١): "الجَنْدَلُ: موضع فى الحجارة. والجنادل: جمع
الجَنْدَل، أى الصَّخْر، كأنه جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة".

ولم يَجْزُ الفتح لكثرة الحروف وثقل الكسرة مع ياء النسب وكسرة لام الفعل^(١) ؟ وهل ذلك لأن الحركات فيه مُعدّلة بحرفين مفتوحين وحرفين مكسورين^(٢) ، وليس كالنمر الذى يَغلب عليه الكسرات والياءات فى جميع حُرُوفه إلا حرفا واحدا؟^(٣)

(١) يعنى لام الاسم، وإنما عبّر بالفعل لأن الصرفيين أحيانا ينسبون حروف الميزان الصرفى إلى الفعل؛ لأن الفعل أغلب فى التصريف والتغيير من الاسم، ولأن وحدة الميزان الصرفى (ف ع ل) من قبيل الأفعال.

(٢) واضح من كلام الرماني هنا وفى الجواب ص أنه أُجرى كلامه على (جندل) إذ هى التى فيها التعديل بسبب مقاومة خفة الفتحيتين فى الحرفين الأول والثانى لثقل الكسرتين بعد ذلك.

ولكن التعديل حاصل أيضا فى (غلبط)؛ لأنه وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة إلا أن تَغَايُر الثقلاء هَوْنُ الأمر، لأن الطبع لا ينفر من الثقلاء المختلفة كما ينفر من الثقلاء المتماثلات، هذا مع انفصالها وكونها فى بناء لا يُطلب فيه الخفة كالثلاثى من نحو نمر. انظر شرح الشافية: ١٨/٢.

(٣) الكتاب (٣/٣٤٣): "فإن أضفت إلى غلبط قلت: غلبطى، وإلى جندل قلت: جندلى، لأن ذا ليس كالنمر؛ لأن النمر ليس فيه حرف إلا مكسور إلا حرفا واحدا وهو النون وحدها، فلما كثر فيه الكسر والياءات ثقل، فلذا غيروه إلى الفتح".

الذى يجوز فى النسب إلى الثلاثى الذى لامه مُعْتَلٌ : قَلْبُ الْمُعْتَلِ إلى الواو مع الفتح فيما قبل الواو ، لأنه إن كان فَعَلَ فالمعتلُ يَنْقَلِبُ أَلْفًا^(١) فإذا احتِيجَ إلى حركته لياى النسب والألفُ لا تَتَحَرَّكُ لم يكن بُدُّ إذا ثبت الحرفُ من قَلْبِهِ إلى حرف يَصْلَحُ فيه الحركَةُ مناسبٌ له وهو الواو^(٢) . وإن كان على فَعِلٍ^(٣) فإنه يَصِيرُ إلى فَعَلَ ، كما صار النمر إلى : نَمَرِيَّ^(٤) / ، وهو فى المعتلِّ أوجبُ لأنه أثقل .

ولا يجوز أن يجرى الثلاثى مجرى الرباعى ، لأنه إذا كثرت الحروف

(١) أى لتحرُّكه وانفتاح ما قبله . ويعنى الرمانى بهذا : المقصور ، نحو : هُدًى ، كما سيأتى بعد قليل . انظر ما ذكرته عن بيان موضوع الباب فى هـ ١ ص ٩٣ .

(٢) وأيضاً للرجوع إلى الأصل فيما أصلُ لامه الواو . ولم ترجع اللام إلى الياء فيما أصلُ لامه الياء ، لئلا تجتمع الياءات والكسرة .

هذا ، وانظر حكم النسب إلى المقصور الثلاثى فى : شرح الشافية : ٣٥/٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، وابن يعش : ١٤٩/٥ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨١/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٥٩١/٢ .

(٣) يعنى الرمانى بهذا : المنقوص ، نحو : قَمَرٌ ، كما سيأتى . وانظر هـ ١ .

هذا ، وانظر حكم النسب إلى المنقوص الثلاثى فى : شرح الشافية : ٤٢/٢ - ٤٤ ، وابن يعش : ١٥٠/٥ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨١/٤ ، والهمع : ١٩٣/٢ ، والتبصرة : ٥٩٧/٢ .

(٤) فى الأصل : (نَمَرِيٌّ) بسكون الميم ، تحريف . انظر ص ٩٦ وهـ ٢ منها ، وكذا نص سيبويه المذكور فى هـ ٤ ص ٩٧ .

اقتضت التعديل للتخفيف بالرد إلى الأعذل الأخف^(١) ، فلا يجوز الفرار منه إلى غيره ، لأنه هو المطلوب في باب التخفيف .

فالنسب إلى هُدَى : هُدَوَى ، وإلى رَحَى : رَحَوَى ، وإلى حَصَى : حَصَوَى ، وإلى عَصَا : عَصَوَى .

وإنما جاز : أُمَيَّى باجتماع أربع ياءات ، ولم يجز : هُدَيَّى باجتماع ثلاث ياءات ، لأن الياء المشددة تجرى مجرى الحرف الصحيح في التصرف بوجوه الإعراب ، وأنه لا يُفَرَّ منها إلى غيرها من الحروف كما يُفَرَّ من الياء التي قبلها مفتوح إلى الألف^(٢) ، وكما يُفَرَّ إلى الإعلال في الياء التي قبلها مكسور^(٣) . فلهذا جاز أُمَيَّى ولم يجز هُدَيَّى ، فكل ياء ساكنة كانت بين ياءين متحركتين فإنها لاتصح لما هيئاً ، وكذلك كل ياء ساكنة كانت بعدها ياءان متحركتان^(٤) فإنها لاتصح في مثل هذه الصفة ، لأن الياء المتحركة التي قبلها متحرك لاتصح إذا^(٥) كانت تُقَلَّب ألفاً إذا كان قبلها فتحة ، وتعتل بإذهاب الضمة والكسرة إذا كان ما قبلها مكسوراً ، ولذلك لم يصح في تصغير عطاء إذا قلت : عَطَى^(٦) .

(١) والأعذل الأخف في الرباعي مقصوراً أم منقوصاً هو الحذف إذا هو الغالب عليه . انظر حكم النسب إلى الرباعي في أبراهه التي أشير إليها في عجز هـ ص .

(٢) مثل : هُدَى وُقئى .

(٣) مثل : قاضئ .

(٤) في الأصل : (محركان) بالذكور ، والأولى ما أثبت لتتناسب مع

غيرها من الأوصاف المذكورة في المسألة .

(٥) في الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٦) انظر تأصيل (عَطَى) في هـ ص ٩٥ .

والنسبُ إلى عَمٍ وَرَدٍ وَشَجٍّ : عَمَوِيٌّ وَرَدَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ ، لأنه يَصِيرُ إلى عَمِيٍّ^(١) ثم يَلْزَمُ فيه ما لَزِمَ في رَحَى^(٢) .

والنسبُ إلى النَمِرِ : نَمَرِيٌّ ، وإلى الحَبِطَاتِ : حَبْطِيٌّ ، وإلى شَقَرَةٍ : شَقَرِيٌّ ، وإلى سَلَمَةٍ : سَلَمِيٌّ .

فكل هذا يُفْتَحُ موضع العين فيه لَغَلْبَةِ الكسرات والياءات عليه . ولا يجب مثل ذلك في تَغْلِيبيٍّ ، لأن حروفه مُعَدَّلَةٌ^(٣) .

والنسبُ إلى السَّمَرِ^(٤) : سَمَرِيٌّ ، ولا يجب فيه ما وجب في النَمِرِ لأن حركاته مُعَدَّلَةٌ^(٥) .

والنسبُ إلى الدُّبْلِ : دُؤْلِيٌّ ، وَعِلْتُهُ كَعِلَّةِ النَمِرِ .

والنسبُ إلى الصُّعِقِ يجوز فيه ثلاثة أوجه : صَعَقِيٌّ على الأصل ،

(١) يريد الرمانى أن كسرة العين تُقْلَبُ فتحة ، وأن الياء تُقْلَبُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وانظر ما ذكره عن حكم المنقوص الثلاثى فى الأصل العام فى أول الجواب ص ١٠٠ .

(٢) أى من قلب الألف واوا . انظر حكم النسب إلى رَحَى ونظائرها من المقصور منذ قريب .

(٣) إذ لم تَغْلَبْ عليها الكسرات والياءات ، لأن فيها حرفين يَخْرُجَانِ عن ذلك فقاوماً الشغل الحاصل فى بقيتها ، هذا مع كونه بناءً لا يَطْلُبُ فيه الخفة كالثلاثى من نحو نَمِرٍ . وانظر مذاهب الصرفيين فى فتح عين (تَغْلِيبيٍّ) فى هـ ١ ص ٨٩ .

(٤) فى الأصل : (السمرى) ، تحريف انظر المسائل ص ٩٧ ، ونص سيبويه فى هـ ٢ ص ٩٨ .

(٥) انظر معنى التعديل ، وحكم النسب إلى فَعِلٍ وفَعُلٍ والفرق بينهما فى ص ٩١ ، ٩٢ وهـ ٣ من الثانية .

وصعقَى على مذهب مَنْ قال : صَعِقُ فى غير النسب ، لأنه لما كان مُتَنَوِّلَ حروفِ الحَلْقِ بعيدا من اللِّسَانِ الذى مُعْظَمُ الحروفِ منه طُلِبَ له ^(١) إذا وقع فى / موضع العين ما يُسهِّله لجرى اللسان به فى طريق ١٧/٤ ب واحد فقيل : صَعِقُ ، وشَهِدَ وَلَعِبَ لهذه العلة . ولا يجوز ذلك ^(٢) فى غير حُرُوفِ الحلق . وسيأتى شرح هذا فى بابهِ إن شاء الله تعالى ^(٤) .

فلما ^(٥) غيِّرَ الصادَ لِيَجْرَى اللِّسَانُ به على منهاج واحد ^(٦) ، وكان لحاق ياء النسب لا يَمْنَعُ من هذا أَقْتَضَى أن يتركه على حاله .

ومنهم مَنْ يقول : صَعِقَى ، وعِلَّتُهُ مُطَابَعة نظيره من باب نَمَرَى أن يَجْرَى على قياسه ومُشاكَلته .

(١) أى لحرف الحلق .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٧ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٥ أ) . والسَرُّ فى هذا كما قلتُ سابقا : اضطرابُ فى وضع أوراق المخطوطة ، لعله حدث عند إعدادها للتصوير .

(٣) أى اتباع الفاء للعين فى الكسر .

(٤) سيأتى فى المجلد الرابع ، الورقة ٢٧ ب من شرح الرمانى للكتاب . وانظره أيضا فى شرح الشافية : ٣٩/٢ ، ٤٠ .

(٥) فى الأصل : (فامًا) ، والسياق يَقْتَضِي ما أثبتُّ .

(٦) كلمة (واحد) مع كلمتين بعدها فى الأصل وَضَعَ الناسخ عليها خطأ دلالة على إبطالها لَسَبَقَ قلمه إليها . وأغلب ظنى أن إبطال الناسخ لكلمة (واحد) سهو منه وأنها معتد بها فى الأصل إذ السياق يقتضيها ، ولأن المألوف فى سبق قلم النساخ أن يكون بعد الكلمات المتشابهة ، وهذا يتحقق بعد كلمة (واحد) لوجود مماثل لها فى الأصل قبل سطرين ، ولذا كانت الكلمتان اللتان أبطلهما الناسخ مع كلمتنا هما : (فَقِيلَ صَعِقَ وَ) . فأغلب ظنى أن إبطال كلمة (واحد) سهو من الناسخ على الرغم من كونها فى الأصل واقعة فى آخر سطرها والكلمتان الأخريان فى أول السطر التالى .

فالأوجه الثلاثة جائزة في هذا الاسم .

والنسبُ إلى عُلْبَطٍ : عُلْبَطِيٌّ ، وإلى جَنْدَلٍ : جَنْدَلِيٌّ ، ولا يغيرُ كما
غَيَّرَ النَّمِرَ وإن كان نَدِلٌ من جَنْدَلٍ مثل نَمِرٍ لأن حروفه مُعَدَّلَةٌ (١) إذ (٢)
كان على فتحتين ثم كسرتين في حرفين ، وليس كذلك النَمِرُ لخروجه عن
التعديل بغلبة الكسرات والبياءات على الاسم (٣) .

* * *

(١) انظر معنى التعديل في هـ ٢ ص ٩٩ .

(٢) في الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٣) تكررت مسألة النمر هذه في : ص ٧٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ .

٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، وستأتي في ص ٢٢٣ .

باب النسب إلى فَعِيل وفُعِيل مما لامه ياء^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في النسب إلى فَعِيل وفُعِيل مما لامه ياء - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى فَعِيل وفُعِيل مما لامه ياء ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك؟

ولم لا يجوز أن يجرى مَجْرَى ثَقِيف وقرْنَش في النسب^(٢)؟

وأيهما^(٣) أحقُّ بحذف الياء الزائدة أهذا الباب أم باب حَنِيفَة^(٤)؟

ولم جاز أُمَيِّ وعَدِيَّ باجتماع أربع ياءات^(٥)؟

(١) اقتصر الرماني في هذه الترجمة على مالمه ياء وإن كان الباب معقوداً - عنده وعند سيبويه - لفَعِيل وفُعِيل مما لامه ياء أو واو ، وذلك الأقتصار منه لأن الواو فيما لامه واو منقلبة إلى الياء كعَدِيَّ إذ أصله : عَدِير ، فالياء هي الصورة الأخيرة للكلمة سواء كانت اللام في أصلها ياء أم وأو . هذا ، وترجمة سيبويه للباب في الكتاب هي (٣/٣٤٤) :

"هذا باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعِيل من بنات الياء والواو ، التي الياءات والواوات لاماتهن ، وما كان في اللفظ بمنزلتها" .

(٢) أى من جهة أن فَعِيل وفُعِيل معتلى اللام يُنسب إليهما بحذف الياء الزائدة (انظر هذا في الأصل العام أول الجواب) ، وأن الصحيحى اللام يُنسب إليهما بدون حذفها عند سيبويه والجمهور . انظر مذاهب الصرفيين في النسب إلى فَعِيل وفُعِيل الصحيحى اللام في هـ ٢ ص ٥٨ .

(٣) في الأصل : (وأيماء) بدون هاء ، تحريف .

(٤) يُشير الرماني بحنيقة إلى باب فَعِيلَة وفُعِيلَة صحيحى اللام ، وهو

المذكور في ص ٦٨ .

(٥) لم يجب الرماني عن هذا السؤال في عنصر الجواب ، وإنما تركه لتقدم الإجابة عنه وافية في ص ١٠١ ، ٩٤ ، ٦٤ ، ٤٨ .

وما النسب إلى غَنَى ، وَعَدَى ، وَقَصَى^(١) ، وأُمَيَّة ؟ ولم استَوَى في الحذف مافيه هاء وما لاهاء فيه من هذا الباب^(٢) ؟ (٣)

وما النسب إلى حَيَّة^(٤) ؟ ولم وجب فيه : حَيَوَى بتحريك الياء الساكنة ؟ وهل ذلك لتصح بعدها الواو المتحركة ؟

وما الشاهد في قول العرب : حَيَوَى في حَيَّة بن بهذلة ؟

(١) قُصَى : اسم رجل . اللسان : ٤٧/٢ . وقُصَى هذا : هو قُصَى بن كلاب بن مُرَّة . انظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٦٢٤ ، وفيها - إلى جانب قُصَى بن كلاب - قُصَي بن المؤيد من العباسيين .

(٢) أى على حين لم يَسْتَوِ من صحيح اللام مافيه هاء وما لاهاء فيه ، إذ مافيه هاء تُحذف ياءه ، بخلاف مالاهاه فيه فتبقى ياءه عند سيبويه والجمهور . انظر هذا في ص ٧٢ ، ٧٣ وه ٢ ص ٥٨ .

وانظر في تلك التسوية المشار إليها في الشرح : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ١٤٨ / ٥ ، والأشموني : ١٨٧ / ٤ .

(٣) الكتاب (٣/٣٤٤) : "قولك في عَدَى : عَدَوَى ، وفي غَنَى : غَنَوَى ، وفي قُصَى : قُصَوَى ، وفي أُمَيَّة : أُمَوَى . وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سَلِيم وثَقِيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك ، إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفا ، كأنه أضاف إلى فَعَلَ أو فَعَّل . وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أُمَيَّى ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب مالايعتل ، شهوة به . . ، وأما عَدِيَّ فيقال ، وهذا أثقل ، لأنه صارت مع الياءات كسرة" .

(٤) حَيَّة : يقال : أرضُ حَيَّة ، أى مُخْصبة . والحَيَّة : الحَنَش المعروف ، والحَيَّة من سمات الإبل : وسم يكون في العُنُق والفَخْدِ مُلتَويا مثل الحَيَّة . وحَيَّة بن بهذلة : قبيلة . اللسان .

وما النسب إلى لَيْتَةٍ^(١)؟ ولم وجب فيه : لَوَوِيْ؟ وهَلَا جاز فيه : لَوِيْ
إذ الواو الساكنة تثبت قبل الواو المتحركة .

وهل ذلك لأن الحركة لَزِمَتْهُمَا في التقدير وهي ياءٌ كما لَزِمَتْ ياءَ
حَيَّةٍ؟ وهَلَا جاز : لَوِيْ كما جاز : ظَبِيْ^(٢) لأن ما قبل الياء ساكن؟

ولم جاز : حَيِيْ وَلِيِيْ على مذهب مَنْ يقول في أُمِيَّة : أُمِيِيْ؟^(٣)

ولم جاز في عَدُوَّةٍ : عَدَوِيْ ، ولم يَجْزُ في عَدُوٍّ إِلا : عَدَوِيْ؟

وما النسب إلى كَوَّةٍ^(٤)؟ ولم وجب / فيه : كَوِيْ؟ وهَلَا كان بمنزلة ١٨/٤ أ
عَدُوَّةٍ؟

(١) لَيْتَة : المرة من اللَّيْ ، وهو القتل والجذل والثنى ، يقال ، لَوِيْ يَلْوِي
لِيًّا . اللسان : ١٣٠/٢ ، وقال سيبويه (٣/٣٤٥) : "لَيْتَة : من لَوِيَتْ يَدُهُ
لَيْتَة" .

(٢) أى في النسب إلى ظَبِيْ ، انظر هذا الحكم في الباب التالي ص ١٢١ .
(٣) الكتاب (٣/٣٤٥) : "وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن الإضافة
إلى حَيَّةٍ فقال : حَيَوِيْ ، كراهية أن تجتمع الياءات . والدليل على ذلك قول
العرب في حَيَّةٍ بن بهذَكَّة : حَيَوِيْ ، وحُرُكَةُ الياء لأنه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها
ياءٌ ساكنة . فإن أُضِفَتْ إلى لَيْتَةٍ قلت : لَوَوِيْ ، لأنك احتجت إلى أن تُحَرِّكَ هذه
الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حَيَّة ، فلما حركتها رَدَدْتُهَا إلى الأصل . . .
وَمَنْ قال أُمِيِيْ قال : حَيِيْ . وكان أبو عمرو يقول : حَيِيْ وَلِيِيْ" .

(٤) الكَوِّ ، والكَوَّة : الحرق في الحائط والثقب في البيت ونحوه . والكَوَّة -
بالضم - لغة . اللسان : ١٠١/٢ .

وما النسب إلى مَرْمَى؟ ولم وجب فيه : مَرْمَى بمنزلة النسب إلى
بُخْتَى : بُخْتَى؟

وما النسب إلى مَغْزُو؟ ولم وجب فيه : مَغْزُو^(١)؟^(٢) .

وما النسب إلى تَحِيَّة؟ ولم وجب فيه : تَحَوَّى على حذف الياء
الساكنة كحذفها من عَدِيٍّ؟^(٣) .

(١) الإجابة عن مسألة (مَغْزُو) هذه لم يذكرها الرماني في الموضع المقابل
لها من عنصر الجواب ، وإنما قَدَّمَهَا عليه لتكون بجانب الإجابة عن مسألة (عَدُوٌّ
وعَدُوَّة) ، إذ هي بها أشكل .

فالرماني قد أورد الأسئلة عن (مَغْزُو) حسب ترتيبها في كتاب سيبويه ثم
تَصَرَّف في موضع إجابتها حسبما رآه . (انظر نص سيبويه في الحاشية التالية)
وهذا يؤيد ما ذكرته في الدراسة من أنه قد يَتَصَرَّف في موضع الأسئلة والأجوبة
حسب المقام .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٥) : "وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن الإضافة
إلى عَدُوٍّ فقال : عَدُوٌّ . وإلى كَوَّةٍ فقال : كَوَّى ، وقال : لا أُغَيِّرُهُ لأنه لم
تَجْتَمِع الياءات ، وإنما أُبْدِلُ إذا كثرت الياءات فأفَرُّ إلى الواو ، فإذا قَدَرْتُ على
الواو ولم أُبَلِّغ من الياءات غاية الاستثقال لم أُغَيِّرُهُ . ألا تراهم قالوا في
الإضافة إلى مَرْمَى : مَرْمَى ، فجعله بمنزلة البُخْتَى إذ كان آخره كآخره في
الياءات والكسرة . وقالوا في مَغْزُو : مَغْزُوٌّ ، لأنه لم تجتمع الياءات . فكذلك
كَوَّةٌ وعَدُوٌّ . وحيثُ قد اجتمعَت فيه الياءات . فإن أضفتَ إلى عَدُوَّةٍ قلت :
عَدُوٌّ من أجل الهاء ، كما قلت في شُنُوَّة : شُنُنَى " .

(٣) الكتاب (٣/٣٤٦) : "وسألتُه عن الإضافة إلى تَحِيَّةٍ فقال : تَحَوَّى ،
وتَحَذَف أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِيٍّ وهو الياء الأولى . . " .

وما النسب إلى قِسِيٍّ ، وثِدِيٍّ^(١) ؟ ولم وجب فيه : قُسَوِيٍّ ،
وُثْدَوِيٍّ؟^(٢)

ولم جاز اجتماع أربع ياءات في أُمِيَّة^(٣) ، ولم يَجْزُ في مَرْمِيٍّ ؟ ولم
جاز مَرْمَوِيٍّ على مَنْ قال : حَانَوِيٍّ^(٤) ؟^(٥)

الجواب :

الذي يَجُوزُ في النسب إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ ممَّا لامه ياءٌ : حَذَفُ الياء

(١) قِسَسٌ : جمع قَوْسٍ ، مقلوب عن قَوْوسٍ وإن كان هذا الأصل لم
يُستعمل . شرح الشافية : ٢١/١ وما بعدها .

وثِدِيٍّ : جمع ثِدِيٍّ ، على فُعُولٍ ، وهو خاصٌّ بالمرأة ، وقيل : عامٌ في المرأة
والرجُل . اللسان .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٦) : "تقول في الإضافة إلى قِسِيٍّ وثِدِيٍّ : ثُدَوِيٍّ
وقُسَوِيٍّ ، لأنها فُعُولٌ فتردُّها إلى أصل البناء ، وإنما كُسِرَ الْقَافُ والثاء قبل
الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والذال ، فإذا ذهبت العلة صارتا على
الأصل" .

(٣) أي عندما يقال في النسب إليها : أُمِيٍّ . انظر نص الكتاب المذكور
في هـ ٣ ص ١٠٦ ، وكذا ص ٦٤ ، ٤٨ .

(٤) انظر (حَانَوِيٍّ) في ص ٨٧ . وإنما كَرُرَ الرمانى مسألة (مَرْمِيٍّ) هنا
بعد تَقْمُّها قبل ستة أسطر ، تبعاً لتكرار سيبويه لها (انظر نَصِيٍّ سيبويه
المذكورين في هـ ٢ ص ١٠٨ ، وهـ ٥ بعد ، ولكن الرمانى في عنصر الجواب
قد جمع المسألة برُمَّتْها عند ورودها أول مرة في ص ١١٤ .

(٥) الكتاب (٣/٣٤٦) : "تقول في الإضافة . . . إلى مَرْمِيٍّ : مَرْمِيٍّ ،
تَحْذِفُ الياءين وتُثْبِتُ ياءى الإضافة . . . ومن قال : حَانَوِيٍّ قال :
مَرْمَوِيٍّ" .

الزائدة ، وَفَتَحُ عَيْنَ الْفِعْلِ ^(١) ، وَقَلْبُ الْأَلْفِ ^(٢) وَاوَا ^(٣) .

ولا يجوز أن يَجْرَى مجرى فَعِيل وفُعِيل من الصحيح ^(٤) ، لأنه ^(٥) بمنزلة فَعِيلَة وفُعِيلَة ^(٦) فيما يقتضى التغيير بحذف الياء الزائدة وتصغيره إلى فَعَل وفُعَل ، لأن الثقل باجتماع أربع ياءات كالثقل بالياء الواحدة ، مع أنه موضع تغيير ^(٧) يقتضى المشاكلة بالتغيير للتخفيف . فقياسُهما سواء .

وتقول فى النسب إلى غَنَى : غَنَوَى ، وإلى عَدَى : عَدَوَى ، وإلى قُصَى : قُصَوَى ، وإلى أُمَيَّة : أُمَوَى على الأصل الذى بيَّنَّا ^(٨) .

(١) يعنى عين الاسم ، وإنما عبّر بالفعل لما ذكرته فى هـ ١ ص ٩٩ .
وفتح العين لكون الاسم بعد حذف الياء الزائدة صار ثلاثيا مكسور الوسط كالنمر وهو يجب فتح وسطه للتخفيف . وانظر ص ٧٣ وهـ ٢ منها .

(٢) أى الألف المقلوبة عن اللام المعتلة لتحركها وانفتاح ما قبلها . وإنما قلبت الألف واوا لما ذكر فى ص ١٠٠ وهـ ٢ منها .

(٣) فغنى مثلا ، تصير بعد حذف الياء الزائدة : غَنَى ، ثم : غَنَى بعد فتح وسطه ، ثم غَنَّا بعد قلب الياء ألفا ، ثم : غَنَوَى بعد قلب الألف واوا .
هذا ، وانظر حكم النسب إلى فَعِيل وفُعِيل المعتلى اللام فى : شرح الشافية : ٢٠٣-٢٠٤ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ١٤٨/٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٧ . والتصریح : ٣٢٨/٢ ، ٣٣١ ، والهمع : ١٩٥/٢ ، والتبصرة : ٥٩٧/٢ .

(٤) أنظر هـ ٢ ص ١٠٥ .

(٥) أى فَعِيل وفُعِيل عما لامه ياء .

(٦) انظر ص ١٠٥ وهـ ٤ منها .

(٧) هذا التغيير فى فَعِيلَة وفُعِيلَة هو حذف التاء ، والتغيير فى فَعِيل وفُعِيل المعتلى اللام هو قلب اللام واوا .

(٨) المذكر والمؤنث فى فَعِيل وفُعِيل معتلى للام سواء . انظر ص ١٠٦ وهـ ٢ منها .

وتقول فى النسب إلى حَيَّة : حَيَوَى ، فَتُحَرِّك الياء الساكنة لِتَصِحَّ (١) الواو بعدها على مالا يُناقض الأصولَ الثابتة إذ كانت الياء الساكنة لا تَصِحَّ وبعدها واوٌ متحركة (٢) فصار إلى : حَيَا ، ثم انقلب الألف واوا على تقدير صحيح على مَجْرَى قياس الأصول ، وعلى ذلك قالت العربُ فى حَيَّة بنِ بَهْدَلَة : حَيَوَى .

وتقول فى النسب إلى لَيَّة : لَوَوَى ، لأنك تُحَرِّك الياءَ كمثُل ما حَرَكْتَ ياءَ حَيَّة ، فيصير فى التقدير : لَيَا ، كقولك : حَيَا ، ثم ثَقُلَ (٣) الألف واوا ، وترُدُّ الياءَ إلى أصلها ، لأنه قد زال الحكم الذى تُوجِبُه العِلَّة (٤) ، وإذا بطل الحكمُ بطلت العِلَّة .

ولا تَبْطُل الفتحة لأن الحكم الذى احتِيجَ إليها من أجله قائمٌ ، وهو كون الواو ثابتةً ، والفتحة إذا احتِيجَ إليها لِتَصَحَّ هذه الواو وهى

(١) فى الأصل : (ليصح) ، وهى وإن كانت صحيحة نحويا إلا أنى تابعتُ فيها ما فى السؤال ص ١٠٦ إذ هى هناك بالتاء فى الأصل ، مع أن ما هنا أولى بالتأنيث لاتصال الفاعل بالفعل ، بخلاف ما هناك إذا الفاعل مفصول من الفعل بالظرف .

(٢) الرمانى يعنى بعدم صحة الياء الساكنة التى بعدها واو متحركة : أن الياء لا تبقى على صورتها والواو بحالها على صورتها كذلك ، وإنما تدخل الياء فى الواو على طريق الإدغام بعد قلب الواو ياء .

(٣) فى الأصل : (يقلب) ، وما أثبتتُ أولى ليشاكل الفعلين : (تُحرك) قبله ، و (تَرُدُّ) بعده .

(٤) لعل هذا الحكم الذى قد زال هو الإدغام ، إذ هو الذى يمكن أن يتوجه الكلام إليه . ففى المسألة عِلَّةٌ وحكمان : العلة - اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما بالسكون فى لَوِيَّة ، والحكم الأول - قلب الواو ياء ، والحكم الثانى - إدغام اليائين . لا يمكن أن يتوجه الكلام إلى الحكم الأول لأنه هو الدعوى المترتبة على زوال الحكم فى المسألة .

صحيحة ، فالفتحة لازمة ماكان الحكم لازما . وليس كذلك سبيل الياء ، لأنه قد بطل الحكم الذى أوجبته العلة ، فيلزم من هذا بطلان العلة ، لثلا تكون العلة موجودة والحكم منتفيا ، فهذا لا يصح أصلاً فى شىء من العلل .

١٨ ب فلا يجوز لهذا الذى بيننا : لوى ، لأن الفتحة / قد ثبتت ردّ الواو (١) ليصح حكم فى الواو الثانية على ما بيننا . ولا يصح أن يجرى مجرى : ظنبي (٢) ، لأن الساكن فى هذا حرف صحيح وهو فى لية حرف علة لا يصح (٣) وبعده الياء المتحركة إذ لا (٤) يجوز لوية (٥) . وهذا تتبين علله فى التصريف - إن شاء الله - على اقتصار (٦) .

ويجوز : حىي وليي ، على مذهب من يقول : أميي ، والعلة واحدة : وهو أن الياء المشددة تجرى مجرى الحرف الصحيح فى التصريف بوجه الإعراب (٧) .

(١) أى الأولى .

(٢) انظر هـ ٢ ص ١٠٧ .

(٣) فى الأصل : (لاتصح) بالتاء ، تحريف .

(٤) (لا) مكررة فى الأصل .

(٥) فى الأصل : (لومة) ، تحريف .

(٦) سيأتى فى (باب الواو التى تُلَبّ للياء المجاورة لها) من شرح الرمانى

للكتاب : المجلد الخامس ، الورقة ١٠٣ ب .

(٧) انظر حكم النسب إلى مثل حية ولية من كل ماآخه ياء مشددة

مسبوقة بحرف واحد ، فى شرح الشافية : ٤٩/٢ ، وابن يعيش : ١٥٤/٥ ،

والتصريح : ٣٢٨/٢ ، والأشمونى : ١٨٢/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ،

والتبصرة : ٥٩٧/٢ .

=

وتقول فى عَدْوَة : عَدْوَى ، لَأنه يَجْرِى مَجْرِى شَنْوَة وَشَنْتَى (١) .
ولا يجوز فى عَدْوٍ إِلا : عَدْوَى ، لَأن فَعُولَة أُشْبِهَتْ فَعِيلَة (٢) : بِمَوْقِعِ
الزائد وَمُنَاسِبَتِهِ الياء ، ومع ثَقْلِهِ فى نَفْسِهِ ، وَكَوْنُ الهاءِ الَّتِى يَلْزَمُهَا
الحذفُ فِيهِ . فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ الْمُقَرِّبَةُ مِنْ فَعِيلَة وَمِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ
يُجْرُوا الحَكَمَ لِلشَّبْهِ القَرِيبِ ، مع ما فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ وَجَبَ أَنْ يَجْرِى
فَعُولَة مَجْرِى فَعِيلَة لِهَذَا الشَّبْهِ القَرِيبِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَدْوٌ ، لَأنه لَيْسَ
فِيهِ هاءٌ تُشَبِّهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى بَيْنَا وَلَا اجْتِمَاعٌ أَرْبَعَ ياءاتٍ ، فَيَجِبُ لَهُ
الحَكَمُ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، فَتَرَكُهُ عَلَى حالِهِ أَحَقُّ بِهِ (٣) . وَكَذَلِكَ تَقُولُ فى

= هذا ، والمذكر والمؤنث عند النسب فى هذه المسألة سواء . انظر شرح
الشافعية فى الموضع السابق ، وكما يظهر من الأمثلة فى المراجع الأربعة بعده :
إذ جمع ابن يعيش فى أمثله بين المذكر والمؤنث ، وقصرها التصريح والأشمونى
والهمع على المذكر .

(١) انظر حكم النسب إلى شَنْوَة فى ص ٧٤ ، وفى المراجع المذكورة فى
هـ ٢ منها .

(٢) حكم النسب إلى فَعِيلَة صحيحة اللام : حذف التاء والياء ، وفتح
العين . انظره فى ص ٧٢ ، ٧٣ ، وفى المراجع المذكورة فى هـ ٥ من الثانية .

(٣) لاختلاف بين النحويين فى أن النسب إلى فَعُولِ المَعْتَلِ اللام هو :
فَعُولَى بدون تغيير كَعَدْوٍ وَعَدْوَى . أَمَّا فَعُولَة كَعَدْوَة ففِيهَا خِلافٌ :
سَبَبِيَّوِيهِ يَغْيِرُهُ بِحذفِ التاءِ والواوِ وفتحِ العينِ حملا على فَعِيلَة ، فيقول :
عَدْوَى كما فى الشرح وفى نص سَبَبِيَّوِيهِ المذكور فى هـ ٢ ص ١٠٨ ، والمبرد
لا يَغْيِرُ ، بل يجعله كالمذكر ، فيقول : عَدْوَى .

انظر : شرح الشافعية : ٢٠/٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، وابن يعيش : ١٤٨/٥ ،
والأشمونى : ١٨٦/٤ .

وينبغى أن أشير إلى أن هذا الخلاف قد سبق أيضا فى فَعُولَة صحيحة اللام
كشَنْوَة (فى ص ٧٤ وهـ ٤ منها) . وقد أشرتُ هناك إلى أن المبرر مسبوق
فى مذهبه بالأخفش والجرمى ، إذ نسب هذا المذهب إلى ثلاثتهم (فى التصريح
: ٣٣١/٢ ، والهمع : ١٩٥/٢) .

فهل المخالف هنا لسببويه هم هؤلاء الثلاثة أيضا ؟

مَغْزُوءٌ : مَغْزُوءٌ (١).

وتقول فى النسب إلى كَوَّةٍ : كَوَّى ، لأنه لم يجب له حكم التغيير بحق الأصل ولا الشَّبه القريب : إذ يجب لِحَيَّةٍ (٢) بحق الأصل الذى نَفَر فيه من اجتماع أربع ياءات ، ويجب لَعَدْوَةٍ (٣) بحق الشَّبه القريب من الأوجه الثلاثة (٤) . ولا يجب لكَوَّةٍ التغيير من وجه من الوجوه (٥) .

وتقول فى النسب إلى مَرَمِيٍّ : مَرَمَى ، فتَحذف هاتين الياءين وتُلحق

= التصريح حَدَّه محل الخلاف بأنه (فَعُولَةٌ) بدون تمثيل ، إلا أن إبراده هذا الخلاف بعد الحديث عن (شَنْوَةٌ) وحدها جعلنا نتوقف فى إدخال (فَعُولَةٌ) المعتلة اللام فيه . والجمع وإن كان أكثر تصريحاً إذ أنه عند بيان مذهب سيبويه تكلم عن (فَعُولَةٌ) صحيحة اللام أو معتلتها ومثَّلَ لهما ، إلا أنه عند كلامه عن المخالفين الثلاثة اقتصر فى التمثيل على شَنْوَةٌ ، مما جعلنا نتوقف مرَّة أخرى قليلاً فيما توقفنا فيه سابقاً .

ثم إنى قد أشرت أيضاً (فى هـ ٤ ص ٧٤) أن فى المسألة هناك مذهبا ثالثا لاهن الطراوة ، فهل يعتمد هذا المذهب هنا؟ ماقلته عن الأخفش والجرمى ينسحب على ابن الطراوة . وليس لدى من المراجع ما يحسم هذا الأمر .

(١) انظر أيضاً فى حكم النسب إلى مثل مَغْزُوءٌ : شرح الشافعية : ٤٧/٢ .

(٢) انظرها فى ص ١١١ .

(٣) انظرها فى ص ١١٣ .

(٤) يعنى بالأوجه الثلاثة : أوجه الشبه الثلاثة التى أشبهت فيها فَعُولَةٌ فَعِيلَةٌ ، انظرها فى النسب إلى (عَدْوَةٌ) ص ١١٣ .

(٥) انظر حكم النسب إلى مثل كَوَّةٍ فى : شرح الشافعية : ٤٧/٢ ، ٤٩ ، وابن يعيش : ١٥٤/٥ .

هذا ، والمذكر والمؤنث فى هذه المسألة عند النسب سواء . انظر : شرح الشافعية فى الموضع الثانى المذكور ، وكذا ابن يعيش وإن لم يصرِّح بهذا إلا أنه مثَّلَ بالمذكر والمؤنث .

يأى النسب فى موضعهما ، كما تفعل ذلك فى البُخْتِى . ولا يجوز فيه
ماجاز فى : أُمَيِّ^(١) ، لأن الحروف الصحيحة الثلاثة قد سَلِمَتْ فيه
كما سلمت فى بُخْتِى وَهَجَرِى وَيَمْنِى . وليس كذلك أُمَيَّة^(٢) .

وَمَنْ قال : حَانَوِى ، فغيره - قال فى مَرْمِى : مَرْمَوِى ، لأنه يحذف
الياء الساكنة ويُصِيرُهُ إلى : مَرْمِى^(٣) ، ثم يقول : مَرْمَوِى ، كما يصير
حانٍ إلى : حاناً ثم تقول : حَانَوِى^(٤) .

(١) أى من اجتماع أربع ياءات عند النسب إلى أُمَيَّة . انظر نص سيبويه
فى هـ ٣ ص ١٠٦ ، وانظر أيضا ص ٦٤ ، ٤٨ .

(٢) تقدمت هذه المقارنة بين جواز اجتماع أربع ياءات فى أُمَيِّ وعدم جواز
ذلك فى هَجَرِى وَيَمْنِى وما يماثلهما من بُخْتِى وَيَخَاتِى ، وكان تعليل الرمانى
هناك مختلفا عنا هنا : إذ علل هناك بأن الياء الثانية فى (أُمَيَّة) أصلية
بخلافها فى يَمْنِى وأخواتها إذ الياءان زائدتان والأصلى أقوى وأثبت من الزائد
وأخف منه . (انظر ص ٨٧ ، ٨١) . فلعله لما أدخل مَرْمِى فى المقارنة هنا أتى
بعلة غير ماهناك لأن الياء الثانية فيه أصلية أيضا .

(٣) بعد حذف الياء الساكنة صار : مَرْمِى ، ثم قلبت الكسرة فتحة فصار :
مَرْمَوِى ، ثم قلبت الياء ألفا .

(٤) النسب إلى ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف : إن كانت الياءان
زائدتين حذفتا مثل : يَمْنِى وَبُخْتِى وَكُرْسٌ ، وإن كانت إحداهما أصلية مثل :
مَرْمِى فالأولى حذفتها ، ويجوز حذف الأولى وقلب الثانية واوا ، فتقول :
مَرْمَوِى ، أو : مَرْمَوِى .

انظر : شرح الألفية : ٤٩/٢ ، ٥٣ ، والأشمونى ١٧٧/٤ ، ١٨٢ ،
والتصريح : ٣٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٥٥/٥ ، والهمع ١٩٣/٢ ،
والتبصرة : ٦٠٣/٢ .

هذا ، والمذكر والمؤنث فى هذه المسألة أيضا عند النسب سواء . يقول سيبويه
فى النسب إلى مَرْمِى (٣٤٦/٣) :

" . . . وإلى مَرْمِى : مَرْمِى ، تحذف الياءين وتثبت ياءى الإضافة . وإلى
مَرْمِيَّة : مَرْمِى ، تحذف الياءين الأوليين " .

والنسب إلى تَحِيَّة^(١) : تَحَوَّى ، لأنه بمنزلة حَنِيفَة^(٢) ، وهو أحقُّ
بالتغيير لاجتماع الياءين .

والنسب إلى قِسَى ، وَثِدَى : قُسَوَى ، وَثَدَوَى . وتقديره : حذفُ الياءِ
الساکنة فيَصِيرُ : قَسَى وَثِدَى ، ثم تُفْتَحُ السین والذال فيَصِيرُ^(٣) : قُسَا
وَثَدَا ، وَتُرْجَعُ الضمةُ فِي أَوَّلِهِ إِذْ أَذْهَبْتَ الْكسرةَ ، ثم تُقْلَبُ^(٤) الْأَلْفُ
وَأَوَا فيَصِيرُ : قُسَوَى ، وَثَدَوَى . /

أ ١٩

* * *

(١) في الأصل : (حية) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ١٠٨ ، ومن
نص سيبويه المذكور في ه ٣ ص ١٠٨ .

(٢) انظر ه ٤ ص ١٠٥ . وإنما حَمَلَ الرمانى تَحِيَّةً على حَنِيفَة مع أنها
في المسائل (ص ١٠٨) وفي نص سيبويه (ه ٣ ص ١٠٨) محمولة على عَدَى
، لأن عَدَى (فَعِيل) محمول أصلاً على حَنِيفَة (فَعِيلَة) ، فَرَجَعَ الرمانى بالحمل
إلى المحمول عليه الأول . انظر الأصل العام في أول الجواب .

(٣) في الأصل (فتصير) بالتاء . وأثبتها بالياء لتشاكل نظير بها السابق
عليها واللاحق لها .

(٤) في الأصل : (نقلت) ، تحريف .

باب النسب إلى ما آخره ياء قبلها ساكن^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى النسب إلى ما آخره ياء قبلها ساكن - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى ما آخره ياء قبلها ساكن ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يجرى ما فيه الهاء منه مجرى حنيفة^(٢) ؟

وما النسب إلى ظبى^(٣) ورمى ؟ ولم وجب : ظبى ورمى ، بترك التغيير ؟

وما النسب إلى غزو ونحو ؟ ولم وجب فيه : غزو ونحو ؟

(١) أى صحيح . وقد اقتصر الرمانى فى ترجمته هذه على ما آخره ياء دون ما آخره واو وإن كان الباب فى الكتاب معقودا لهما ، وذلك لأنه جعل ما آخره ياء أصلا فى البحث وما آخره واو تابعا له . ولعل ذلك منه لأنه وجد ما آخره ياء أسعد حظا من نظيره ، إذ حظى بشئ من اتفاق رأى بين الخليل ويونس حيث أجاز فيه الخليل مذهب يونس ، على حين لم يُجزِ مذهب هذا فيما آخره واو . كما سيتضح بعد .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٤٦) :
"هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا"

(٢) يشير الرمانى بحنيفة إلى باب فعيلة صحيح اللام ، انظره ص ٦٨ .
(٣) الظبى : الغزال ، واسم موضع ، ورجل . والظبية : الغزالة ، والجواب ، واسم بئر زمزم ، والحياء من المرأة وكل ذى حافر ، وموضع . اللسان .

ولم صارت الواو والياء التى قبلها متحرك تَعْتَلَّ ، ولا تَعْتَلَّ (١) إذا كان قبلها ساكن؟ وأيهما (٢) أثقل فى إخراجها؟ (٣) .

وما النسب إلى ظبية ، ورمية ، ودُمِيَّة ، (٤) وفِتْيَة؟ ولم وجب فيه ظَبْيِيَّ ورميِّي ودُمِيِّي وفِتْيِيَّ ، بترك التغيير؟

وما فى أُمِّيٍّ مِنَ الدليل؟ وهل ذلك من جهة أن الياء التى قبلها ساكن تقوى فى هذا مع اجتماع أربع ياءات ، فالتى لا يجتمع فيها أربع ياءات أقوى وأجود فى ترك التغيير من هذا؟ (٥) .

(١) فى الأصل : (يعتل ولا يعتل) بياء المضارعة ، تحريف .

(٢) فى الأصل : (أيما) ، تحريف . ويمكن تصويبها أيضا إلى : وأيهما .

(٣) الكتاب (٣/٣٤٦) : " وذلك (أى الاسم الذى آخره ياء أو واو قبلها ساكن) نحو : ظَبْيِيَّ ورميِّي وَغَزَوِيَّ وَنَحْوِيَّ ، تقول : ظَبْيِيَّ ورميِّي وَغَزَوِيَّ وَنَحْوِيَّ ، ولا تَغْيِرُ الياءَ ولا الواوَ فى هذا الباب ، لأنه حرف جَرَى مجرى غير المعتلِّ ، تقول : غَزَوِيَّ فلا تَغْيِرُ الواوَ كما تَغْيِرُ فى غَدٍ " .

(٤) الدُمِيَّة : الصورة ، والصنم ، وبَقْلَةٌ لها زهرة يقال لها : دُمِيَّة الفِرْلان . اللسان : ٢٩٦/١٨ ، ٢٩٧ .

(٥) الكتاب (٣/٣٤٦) : " فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات (أى التى فى نحو : ظَبْيِيَّ ، انظر نص سبويه السابق) فإن فيه اختلافا : فمن الناس مَنْ يقول فى رَمِيَّة : رَمِيِّيَّ ، وفى ظَبِيَّة : ظَبْيِيِّيَّ ، وفى دُمِيَّة : دُمِيِّيِّيَّ ، وفى فِتْيَة : فِتْيِيِّيَّ ، وهو القياس . . .

ولا يَنْبَغِي أن يكون أَبْعَدَ من أُمِّيِّيَّ ، فإذا جاز فى أُمِيَّة : أُمِّيِّيَّ ، فهو أن يَجُوزَ فى رَمِيِّيَّ أجدر . . . فهذا الباب يُجْرَوْنَهُ مجرى غير المعتل . . . ولا يَنْبَغِي أن يكون فى القياس إلا هذا إذ جاز فى أُمِيَّة وهى معتلة ، وهى أثقل من رَمِيِّيَّ " .

ولم جاز فى مذهب يونس : ظَبَوَى فى ظَبِيَّة ، وفى دُمِيَّة : دُمَوَى ،
وفى فَتِيَّة : فِتَوَى؟ وما الوجه الذى ذكره الخليل فى جوازه وُفِرَقَ بينه
وبين مَا آخِرُهُ وَأَوُّ قَبْلُهَا ساكن^(١) فلم يُجَزِه أصلا فى الواو وأجازه فى
الياء على ضَعْفٍ؟

ولم حَمَلَهُ على أن ظَبِيَّةً تُشَبِّهَ فَعَلَهُ مِنْ بَنَاتِ^(٢) الواو إذا خُفِّتْ فَعِيل
فى غَزِيَّة^(٣) : غَزِيَّة؟ فَهَلَا كَانَ بَنَاتِ الْوَائِ تُشَبِّهُ^(٤) فَعَلَةً مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ
إِذَا خُفِّتْ فَعِيل : قَضُوَّة [فى]^(٥) قَضُوَّة^(٦)؟ وهل ذلك لأنهم قد يَبْنُونَ
مِثْلَ هَذَا فى الْأَسْمَاءِ ، وَإِنَّمَا أَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ^(٧) فى الْفِعْلِ ، فَأَجَازَ :
لَقَضُوا الرَّجُلُ ، وَإِذَا سَكَنْتَ لِلتَّخْفِيفِ قُلْتَ : لَقَضُوا الرَّجُلَ^(٨) . وَلَا يُوجَدُ
مِثْلُ هَذَا فى الْأَسْمَاءِ فَيُشَبِّهُ بِهِ؟

-
- (١) مِثْلُ : عُرْوَة ، كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ .
(٢) فى الْأَصْلِ : (ثَبَات) ، وَكَذَا حَيْثُمَا وَجَدْتُ فى هَذَا الْبَابِ ، تَحْرِيفٌ .
(٣) أَصْلُهَا : غَزَوَة ، مِنْ الْغَزَا ، قُلِبَتْ الْوَائِ لِتَطْرَفِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ .
(٤) فى الْأَصْلِ : (يَشْبَهُ) بِالْيَاءِ ، تَحْرِيفٌ .
(٥) زِيَادَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .
(٦) أَصْلُهَا : قَضِيَّة ، مِنْ قَضَى يَقْضِي ، قُلِبَتْ الْيَاءُ وَائِ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ .
(٧) الْكَسَائِيُّ : هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى بْنِ هَمَزَةٍ ، النَّحْوِيُّ الْكُوفِيُّ الْمَشْهُورُ ،
وَأَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ ، اسْتَوطنَ بَغْدَادَ ، وَمَاتَ بِالرَّيِّ عِنْدَ خُرُوجِهِ مَعَ الرَّشِيدِ سَنَةَ
١٨٢ هـ . الْبَغِيَّةُ : ١٦٢/٢ .
(٨) بِمَعْنَى : مَا أَقْضَاهُ ، تَعَجُّبًا وَمَدْحًا . وَانْظُرْ إِجَازَةَ الْكَسَائِيِّ هَذِهِ فى :
ابن يَعِيشَ : ١٢٩/٧ .
هَذَا ، وَقَدْ جَاءَ فَعُلٌ - مِنْ غَيْرِ مَا أَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ - مِنَ النَّاكِصِ الْيَائِيِّ فى
فَعْلَيْنِ :
بَهُوَ الرَّجُلُ ، أَيْ حَسَنَ مَنْظَرِهِ (انْظُرْ : شَرْحَ الشَّافِيَّةِ : ٧٦/١ ، وَاللِّسَانُ :
١٨٧/١) . وَالْفِعْلُ الثَّانِي : نَهُوَ الرَّجُلُ ، أَيْ صَارَ ذَا نَهْيَةٍ ، وَهِيَ الْعَقْلُ .
(انْظُرْ : الْأَشْمُونَى : ٢٤٢/٤ . وَلَمْ يَرِدْ فى اللِّسَانِ) .

وما وجه قول العرب فى بنى زَئِيَّة^(١) : زَنَوِيَّ ، وفى البِطِيَّة^(٢) :
بِطَوِيَّ؟ وما فى قولهم فى بنى جِرْوَةَ : جِرْوِيَّ من الدليل؟

ولم سَوَى يونس بين بنات الياء والواو فى هذا الباب فقال فى عُرْوَةٍ :
عُرْوِيَّ^(٤) ، ولم يُجَزَّ الخليل إلّا : عُرْوِيَّ؟^(٥) .

(١) بَنُو زَئِيَّة : حَيَّ ، وهم وكَد مالك بن مالك بن ثعلبة . والزَّئِيَّة : آخر
ولد الرجل والمرأة ، وقد سَمُوا بها لذلك . وأراد الرسول - صلى الله عليه وسلم
- أن يُغَيِّرَ اسمهم حين وفدوا عليه إلى : بنو الرِّشْدَةِ ، تحصينا لهم من
الإيهام ، فأَبَوْا لضعف عقولهم . اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ١٩٣ .
وانظر نص سيبويه التالى .

(٢) فى اللسان (٧٩/١٨) : "حكى سيبويه البِطِيَّة . قال ابن سيده :
ولا علم لى بموضوعها ، إلا أن يكون أَبْطِيْتُ لغة فى أَبْطَات . . . فتكون
هذه صيغة الحال من ذلك . . " قال هارون (فى ه ٤ ص ٣٤٧ ج ٣ من
الكتاب) : ويعنى بصيغة الحال : اسم الهيئة .

وذكر الرضى (٤٨/٢) : بأن بنى البِطِيَّة : قَبِيلَةٌ .

(٣) يَتَوَجَّرَوَةُ : حى من العرب . اللسان : ١٥٢/١٨ ، وانظر نص سيبويه
التالى . وجِرْوَةٌ : هُوَجِرْوَةٌ بن نَضْلَةٍ . ابن يعيش : ١٥٣/٥ .

(٤) فى الأصل : (غزوة : غزوى) وكذا فى مقابلهما من عنصر الجواب
وفى تاليهما منه بإعجام الأول والثانى هناك . وانظر ص ١٢٣ . والصواب من
النظير هنا وفى الجواب ، وكذا من الكتاب . انظر عجز نصه التالى . والتمثيل
بها جميعا صحيح .

هذا ، والعُرْوَةُ : مَقْبِضُ الدلو والكوز ونحوهما ، وَمَدَخَلُ زِرِّ القميص ، ونوع
من النبات ، والنفيس من المال ، واسم للأسد وبه سُمِّيَ الرجل . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٤٧/٣) : " . . . وأما يونس فكان يقول فى ظَبْيَةٍ :
ظَبْيَوِيَّ ، وفى دُمْيَةٍ : دُمْيَوِيَّ وفى فِتْيَةٍ : فِتْيَوِيَّ . فقال الخليل : كأنهم شَبَّهوها
حيث دَخَلَتْها الهاء بِفَعْلَةٍ ، لأن اللفظ بِفَعْلَةٍ إِذَا أُسْكِنَت العين وفَعْلَةٌ من بنات
الواو سواء . يقول : لَوْ بَنَيْتَ فَعْلَةً من بنات الواو لصارت ياء ، فلو أُسْكِنَت
العين على ذلك المعنى لثبتت ياءٌ ولم تَرْجِعْ إلى الواو ، فلما رَأَوْها آخِرَهَا =

الجواب :

الذى يجوز فى النسب إلى ما آخره ياء قبلها ساكن : ^(١) ترك التغير فيه ، لأن الياء التى قبلها ساكن تجرى مجرى / الحرف الصحيح فى ١٩/٤ ب التصرف بوجه الإعراب .

ولا يجوز أن يجرى ما فيه الهاء مجرى حنيفة ^(٢) ، لأن هذا فيه الياء الزائدة التى تقتضى الحذف للتخفيف ، فإذا انضاف إلى ذلك أنه موضع تغيير ^(٣) قوى سبب الحذف . وليس كذلك الياء الأصلية التى قبلها ساكن ، لأنها لا تعتل فى مثل هذه الحال ^(٤) ، وإنما تعتل ^(٥) إذا كان

= يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها ، وجعلوا دمية كفعلية ، وجعلوا فتية بمنزلة فعلة .

هذا قول الخليل . وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما . ومثل هذا قولهم فى حى من العرب يقال لهم : بئوزنية : زئوى ، وفى البطية : بطوى . وقال : لأقول فى غزوة إلا : غزوى ، لأن ذا لا يشبه آخره آخر فعله إذا أسكنت عينها . ولا تقول فى غزوة إلا : غدوى ، لأنه لا يشبه فعله ولا فعله ، ولا يكون فعله ولا فعله من بنات الواو هكذا . ولا تقول فى غزوة إلا : عروى ... ويقوى أن الواوات لا تغير قولهم فى بنى جروة ، وهم حى من العرب : جرؤى .

وأما يونس فجعل بنات الياء فى ذا وبنات الواو سواء ، ويقول فى غزوة : عروى . وقولنا : عروى .

(١) أى صحيح ، مثل : ظبى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٢) انظر هـ ٢ ص ١١٧ .

(٣) أى بحذف التاء .

(٤) أى : وليس كذلك الياء الأصلية التى قبلها ساكن ، لأنها تجرى مجرى

الحرف الصحيح ، لأنها لا تعتل . .

(٥) فى الأصل : (يعتل) بياء المضارعة ، تحريف .

قبلها^(١) متحرك : فإن كان فَتْحَةٌ انقلبت ألفا^(٢) وإن كان كسرةً سَكَنتُ
فى موضع الرفع والجر^(٣) ، وإن كان قبلها ضمة انقلبت كسرةً وصارت
الواو ياءً فى مثل : أدل^(٤) . فأما إذا كان قبلها ساكن فلا بُدَّ من أن
تتحرك لئلا يُجمَعَ بين ساكنين .

فتقول فى النسب إلى ظبى : ظبىي ، [وا]^(٥) إلى رمى : رميي ، فلا تُغيّر .
وتقول فى النسب إلى غزوى : غزوي ، وإلى نحو : نحوي . وترك
التغيير فيه أوجب ، لأن الحروف لم تتضاعف كما تتضاعف فى الياء .
والياء التى قبلها متحرك أثقل^(٦) للتضعيف الذى يلزم بها^(٧) ،
والحروف المتضاعفة ثقيلة ، ولذلك يُفرَّ منها إلى الإدغام ، وكذلك
المُتقاربة تقارباً شديداً^(٨) ، إلا أن الفتحة إذا كانت قبلها سهّلتُ

(١) فى الأصل : (مثلها) ، تحريف .

(٢) مثل : فتى .

(٣) مثل : هذا شبح وقاص ، وأشفقتُ على شبح وقاص .

(٤) أدل : أصلها : أدلّو ، جَمَعَ دَلَو ، قُلِبَتْ ضمة اللام كسرة لوقوع الواو
متطرفة بعد ضم أصلى وذلك مما لانظير له ، ثم قُلِبَتْ الواو ياء لتطرفها بعد
كسرة ، ثم أُعِلَّتْ إعلال قاضٍ .

(٥) زيادة تعقد الكلام .

(٦) أى من الياء التى قبلها ساكن ، كما سيظهر بعد .

(٧) لعلّ الرمانى يعنى بهذا التضعيف : أن الحركة التى قبل الياء هى
بعض الحرف الذى هى منه أو هى حرف صغير ، فكأن بهذا الحرف الصغير مع
الياء بعده قد اجتمع حرفان من حروف المدّ واللين .

(٨) وذلك كإدغام لام التعريف فى الراء فى نحو : الرُّجُل . انظر : كتاب
سيبويه : ٤/٤٥٧ ، وشرح الشافية : ٣/٢٧٩ .

إِخْرَاجُهَا^(١) بما لا يُسهِّلُه الساكنُ ، لأنَّ الحركة تكونُ وُصْلَةً إلى النطق بالساكن ، فهي تُمكنُ مِنْ إخراجِ الحروفِ ولا يُمكنُ الساكنُ من ذلك ، والفتحةُ خفيفةٌ في نفسها مُمكنَةٌ من إخراجِ الحرفِ الذي بعدها ، وحروفُ المَدِّ واللينِ والحركاتُ التي هي منها متناسبةٌ مُتقاربةٌ ، لأنَّه يَجْمَعُها : المَدُّ واللينُ ، وتُمكنُ الحروفَ ، وكثرةُ انْقِلَابِ بعضها إلى بعض ، وكثرتها في الكلامِ لإخراجِ الحروفِ بها . فلها منزلةٌ بهذا ليست^(٢) بغيرها من حروفِ المُعْجَمِ^(٣) . فقد بَانَ ما يَجِبُ أن تكونَ عليه الياءُ التي قبلها ساكنٌ ، وما يَجِبُ أن تكونَ^(٤) عليه الياءُ التي قبلها متحرِّكٌ .

والنسبُ إلى ظَبْيِيَّةٍ : ظَبْيِيٌّ ، بتركِ التَّغْيِيرِ . وكذلك النسبُ إلى رَمِيَّةٍ : رَمِيٌّ ، وإلى دُمِيَّةٍ : دُمِيٌّ ، وإلى فِتْيَةٍ : فِتْيِيٌّ . وإذا كانَ نَوءُ الياءِ التي قبلها ساكنٌ قد جازَ لأجله : أُمِيٌّ باجتماعِ أربعِ ياءاتٍ ، فهو فيما لم يَجتمع فيه أربعُ ياءاتٍ أَجُوزٌ . ويجبُ أن يُلْزَمَ الحكمُ في هذا إذا جازَ في ذاك .

ويونسُ يقولُ في ظَبْيِيَّةٍ : ظَبْوِيٌّ ، وفي دُمِيَّةٍ : دُمَوِيٌّ / وفي فِتْيَةٍ : ٢٠ / ٤ أ فتَوِيٌّ ، ويُسوَّى بينَ بَناتِ الواوِ والياءِ فيقولُ في عُرْوَةٍ : عُرَوِيٌّ .

(١) في الأصل : (إِخْرَاجُهَا) بالرفع ، تصحيف .

(٢) في الأصل : (ليس) ، تحريف .

(٣) انظر في معنى حروفِ المُعْجَمِ واشتقاقِ كلمةِ المُعْجَمِ : بِحْثاً طريفاً في مِرْ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ : ٣٨-٤٥ ، ونقله صاحبُ اللسانِ : ٢٨٠ / ١٥ .

(٤) في الأصل : (يكون) بالياء ، وهي وإن كانت جائزةً نحويّاً إلا أن ما ثَبِتَ أَوَّلِي لِتَشَاكُلِ نظيرها السابق .

والخليل يُجيزه فى بنات الياء على ضَعْف ، لأنه يُشبهه المُعتَلُّ^(١) من باب فَعَلَه إذا سَكَنَ للتخفيف ، كقولك فيها من غَزَوْتُ : غَزِيَّةٌ ، فإذا خَفَّفْتَ قَلْتَ : غَزِيَّةٌ ، فيُشَبِّه ظَبِيَّةً بغَزِيَّةٍ . ولا يُجيز ذلك فى الواو أصلاً ، فيقول فى عُرْوَةٍ : عُرْوِيٌّ .

ويقول يونس : عُرْوِيٌّ . ووجهه : أن الثقل قد حصل باجتماع ثلاث ياءات متحركات بينهما ياء ساكنة والأولى متحركة بالكسرة ، وقد لَحِقَتْ الهاءُ التى تُقَوِّى التغير . وهو فى الواو على نحو هذا فى الثقل ، فيُفَرِّقُ منه إلى فَعَلٍ كما يجب ذلك فى باب النَمْرِ^(٢) ، ثم يَجْرِى القياسُ فى الجميع على طريق واحد لأن حرف العلة يَصِيرُ ألفاً إذا انفتح ما قبله .

وقد عورِضَ الخليلُ فَعِلَ : إن فَعَلَةً من قَضَيْتُ : قَضُوَةٌ ، فإذا خَفَّفَ صار : قَضُوَةٌ ، والأصلُ ياءٌ ، وغَزَوَةٌ يُشَبِّ هذا المعتَلُّ^(٣) .

فالجوابُ عن ذلك : أن مثل هذا لا يكون فى الأسماء فيُشَبِّه به ، لأنه خُرُوجٌ من الأَخَفِّ إلى الأَثَقِ^(٤) ، مع أنهم لا يُصَحِّحُونَ الواوَ الأصليةَ فى الاسم إذا كان قبلها حركة وهى فى آخر الاسم^(٥) . وإنما يجوز مثلُ هذا فى الفعل ، كقولك : لَقَضَوْا الرجلُ ، أجازَه الكسائى ، وإذا خَفَّفْتَ قَلْتَ : لَقَضَوْا الرجل .

(١) أى من بنات الواو . انظر المسائل ص ١١٩ ، ونص الكتاب فى هـ ص ١٢٠ .

(٢) انظر هـ ٢ ص ٩٦ .

(٣) فى الأصل : (المعتدل) ، تحريف .

(٤) الأَخَفُّ : هو الياء . والأَثَقُ : هو الواو .

(٥) وذلك مثل : أدلِّ ، وأصلها أدلُّ . انظر هـ ٤ ص ١٢٢ .

وكلامُ العرب على ما ذكره الخليل ، لأنهم قد قالوا فى بنى زِنْيَة :
زِنْيَى ، وفى البِطِيَّة : بِطَوَى ، ولم يقولوا فى جرّوة إلا : جِرْوَى .
فالاختيارُ فى هذا مذهب الخليل وسيبويه لما بيَّنَّا^(١) .



(١) وفى المسألة مذهب ثالث لابن عصفور، وهو مركّب من المذهبين السابقين: فقد أخذ فى اليائى بمذهب يونس، وأخذ فى الواوى بمذهب الخليل وسيبويه. انظر: الهمع: ١٩٦/٢، والصبان: ١٨١/٤.
وانظر أيضا فى حكم النسب إلى ماآخره ياء أو واو قبلهما ساكن صحيح: شرح الشافية: ٤٦/٢، وابن يعيش: ١٥٣/٥.

باب النسب إلى ملامه حرفُ علة قبلها ألفٌ زائدة^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى ما لامه حرفُ علة قبلها ألفٌ زائدة - مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى ملامه حرف علة قبلها ألفٌ زائدة ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز فيما آخره واوٌ مايجوز في ما آخره ياءٌ من إبدال الهمزة ؟

وما النسبُ إلى سقايةٍ ، وصلابةٍ ، ونفايةٍ^(٣) ؟ ولم جاز فيه : صلاتي ، وسقائي ، ونفائي ، بالهمزة والواو ولم يَجْزُ بالياء ؟

وما النسبُ إلى شقاوةٍ ، وغباوةٍ ، وعلاوةٍ ، وطفاوةٍ^(٤) ؟ ولم وجبَ

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٤٨) :

"هذا باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياءٌ أو واو ، وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة"

(٢) في الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) نفاية الشيء ، ونفاوته ، ونفايته ، ونفاته ، ونفوته ، ونفيته ، ونفيه : بقيته وأردؤه. اللسان : ٢١١/٢ .

والصلابة ، والصلأة : مدقُّ الطيب. اللسان : ٢٠٢/٢ .

والسقاية : موضع السقي والشرب ، والإناء الذي يسقى به ، ومصدر بمعنى السقي. اللسان : ١١٥/٢ .

(٤) الطفاوة : ماطفاً وعلاً من زبد القدر ودسمها ، ودارة الشمس والقمر ، وحى من قيس عيلان ، نسبوا إلى أمهم : الطفاوة بنت جرم بن ريان. اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٤٤ .

فيه : شَقَاوِي ، وَغَبَاوِي^(١) ، وَعِلَاوِي ، وَطَفَاوِي ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهِ الْهَمْزُ
كَمَا جازَ / فِي الْبَاءِ ؟

١٦/٤ ب^(٢)

وَلَمْ جازَ أَنْ يُفَرَّ مِنَ الْهَمْزَةِ [إِلَى]^(٣) الْوَائِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاوِي ،
وَحَمْرَاوَان ؟ وَلَمْ جازَ فِي كِسَاءٍ : كَسَاوَان ، وَرِدَاءٍ : رِدَاوَان ،
وَعَلْبَاءٍ^(٤) : عَلْبَاوَان ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ^(٥) : لَثَلًا تَجْتَمِعُ حُرُوفٌ مُتَشَابِهَةٌ
إِنْ^(٦) خُفِّفَتِ الْهَمْزَةُ ؟ وَلَمْ فَرَّوْا مِنَ الْهَمْزَةِ إِلَى الْوَائِ وَلَمْ يَفِرُّوا إِلَى الْبَاءِ
فِي حَمْرَاءٍ وَكِسَاءٍ إِذَا ثَنَوْا ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ :

إِذَا هَبَطْنَ سَمَويًا مَوَارِدُهُ . . مِنْ نَحْوِ دَوْمَةٍ خَبَتْ قَلٌّ تَعْرِيسِي ؟^(٧)

= وَالْعِلَاوَةُ : أَعْلَى الرَّأْسِ ، وَقِيلَ : أَعْلَى الْعُنُقِ وَالْعِلَاوَةُ أَيْضًا : رَأْسُ
الْإِنْسَانِ. وَالْعِلَاوَةُ : كُلُّ مَا عَلَيَتْ بِهِ عَلَى الْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْحِمْلِ أَوْ عُلِقَتْهُ
عَلَيْهِ. وَالْعِلَاةُ : مَا زَادَ عَلَى الشَّيْءِ. اللِّسَانُ : ٣٢٣/٢.

(١) جَاءَ تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ١٦ ب) فِي حِينِ أَنْ تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كَانَ
(ص ١٢). وَالسَّرَفُ فِي هَذَا كَمَا قُلْتُ سَابِقًا فِي (هـ ٢ ص ١٠٣).

(٢) زِيَادَةُ تَعْقُدُ الْكَلَامِ.

(٣) الْعَلْبَاءُ : عَصَبُ الْعُنُقِ. وَقِيلَ : الْغَلِيظُ خَاصَّةً. وَهُوَ مَذْكُورٌ ، وَلِلْعُنُقِ
عَلْبَاوَانٌ يَمِينًا وَشِمَالًا. وَعَلْبَاءُ : اسْمُ رَجُلٍ ، مَنْقُولٌ مِنْ عَلْبَا الْعُنُقِ. اللِّسَانُ.

(٤) أَيْ سَيَبِيهِ ، انْظُرْ نَصَّهُ التَّالِيَّ.

(٥) فِي الْأَصْلِ : (فان) بِزِيَادَةِ الْفَاءِ ، تَحْرِيفٌ.

(٦) الْكِتَابُ (٣/٣٤٨) : "وَذَلِكَ (أَيْ مَا لَامَهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ قَبْلُهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ)

نَحْوُ : سَقَايَةٍ وَصَلَايَةٍ وَنُفَايَةٍ ، وَشَقَاوَةٍ ، وَغَبَاوَةٍ.

تَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى سَقَايَةٍ : سَقَاتِي. وَفِي صَلَايَةٍ : صَلَاتِي ، وَإِلَى
نُفَايَةٍ : نُفَاتِي. كَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى سَقَاءٍ وَإِلَى صَلَاءٍ ، لِأَنَّكَ حَذَفْتَ الْهَاءَ ، وَلَمْ
تَكُنْ الْبَاءُ لَتَكُنَّ بَعْدَ الْأَلِفِ فَأَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ مَكَانَهَا ، لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُدْخِلَ يَاءٌ =

وما النسبُ إلى درُحاية؟ (١)

=الاضافة على فعالٍ أو فعَالٍ أو فعَالٍ.

وإن أضفتَ إلى شقاوةٍ وغباوةٍ وعلاوةٍ قلتَ : شقاويٌّ وغباويٌّ وعلاويٌّ ، لأنهم قد يُبدلون مكانَ الهمزة الواوَ لثقلها ، ولأنها مع الألف مشبهةٌ بآخرِ حمراءَ حين تقول : حمراويٌّ وحمراوان... ، فإن خففتَ الهمزة اجتمعتْ حروف متشابهة كأنها ياءات ، وذلك قولك فى كِساءٍ : كساوان ، ورداءٍ : رداوان ، وعِلباء : علباوان...

فلما كان من كلامهم قياساً مستمراً أن يُبدلوا الواوَ مكانَ هذه الهمزة فى هذه الأسماء استثقالا لها ، صارت الواوُ إذ كانت فى الاسم أولى ، لأنهم قد يُبدلونَها وليست فى الاسم فرارا إليها ، فإذا قَدَرُوا عليها فى الاسم لم يُخرجوها ، ولا يَفَرُّونَ إلى الياء لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه ، لأن الياء تُشبه الألف فتصير بمنزلة ما أُجتمِعَ فيه أربعُ ياءات ، لأن فيها حينئذ ثلاث ياءات ، والألفُ شبيهة بالياء... فكَرِهوا أن يَفَرُّوا إلى ما هو أثقل مما هُمُ فيه ، فكَرِهوا الياء...

قال الشاعر ، وهو جرير ، فى بنات الواو : إذا هَبَطْنَ سَمَويًا مَوارِدُهُ...

ولا يكون فى مثل سقاوية : سقاويٌّ ، فتكسرُ الياءُ ولا تَهْمَز...

ولو قلت : سقاويٌّ جازَ فيه وفى جميع جنسه كما يجوز فى سقاء

(١) الدُرُحَايَةُ : الرجلُ الكثير اللحم ، القصير ، الضخم البطن ، اللثيم

الحليقة. اللسان : (درج ، رحي).

هذا ، ولم يَذْكُر الرمانى إجابة هذا السؤال فى عنصر الجواب ، فلعل ذلك منه لأن حكم (درحاية) فى النسب كحكم (حوَلَايا وَبَرَدَرايا) وسيذكرهما بعد قليل ، فلعلَّه اكتفى ببيان حكمهما عن بيان حكم (درحاية)

ويقول سيبويه عن حكم (درحاية) فى النسب (٣/ ٣٥) : "وياءُ درُحَايَةٍ بمنزلة الياء التى من نفس الحرف..." ، يَعْنى الياءُ التى فى مثل سقاية ، انظر هذا فى الحاشية السابقة مباشرة.

وما النسب إلى رَايَةٍ^(١) ، وطَايَةٍ ، وثَايَةٍ ، وآيَةٍ ، ورَايٍ^(٢) ؟ وكم وَجْهًا يَجُوزُ فِيهِ ؟ ولم صار الأَجُودُ فِيهِ الهمزُ ؟^(٣)

وما النسب إلى رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو جُمَّةٍ^(٤) ؟ ولم وَجِبَ فِيهِ : ذَوَوِيٌّ ؟ ولم وَجِبَ أَنْ النِّسْبَ إِلَى سِقَايَةٍ بِمَنْزِلَةِ النِّسْبِ إِلَى سِقَاءٍ وَلَمْ [يَكُنْ كَذَا]^(٥) لَكَ شِقَاوَةٌ إِذَا طَرَحَ الْهَاءُ يُوجِبُ : شِقَاءٌ ، وَغَبَاءٌ فِي غَبَاوَةٍ ؟

(١) فِي الْأَصْلِ : (دَايَةٍ) بِالذَّالِ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فِي التَّمْثِيلِ ، إِلَّا أَنْ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْجَوَابِ ص ١٣٤ وَمِنَ الْكِتَابِ فِي نَصِّهِ التَّالِي .
هَذَا ، وَالرَّايَةُ : الْعَلَمُ ، وَحَدِيدَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ عَلَيَّ قَدْرَ الْعُنُقِ تَجْعَلُ فِيهِ ، وَبِلَدٍ مِنْ بِلَادِ هَذِيلِ . اللِّسَانُ .

(٢) رَأَى : جَمَعَ رَايَةً . انْظُرْ فِي تَفْسِيرِهَا : الْحَاشِيَةُ السَّابِقَةُ مُبَاشَرَةً .
وَالثَّايَةُ : مَاوَى الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَحِجَارَةٌ تُرْفَعُ بِاللَّيْلِ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّاعِي إِذَا رَجَعَ إِلَى الْغَنَمِ لِيَلَا يَهْتَدِيَ بِهَا ، وَمُظَلَّةٌ مِنْ شَجَرٍ يُلْقَى عَلَيْهَا ثَوْبٌ فَيَسْتَظِلُّ بِهِ . اللِّسَانُ .

وَالطَّايَةُ : الصَّخْرَةُ الْعَظِيمَةُ فِي رَمْلَةٍ ، وَالْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ . اللِّسَانُ .
(٣) الْكِتَابُ (٣/٣٥٠) : " وَسَأَلْتُهُ (سَبِيوِيَّةً) بِسَأْلِ الْخَلِيلِ عَنْ الْإِضَافَةِ إِلَى رَايَةٍ وَطَايَةٍ وَثَايَةٍ وَآيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَقُولُ : رَائِيٌّ ، وَطَائِيٌّ ، وَثَائِيٌّ ، وَآئِيٌّ . وَإِنَّمَا هَمْزُوا لاجْتِمَاعِ الْيَاءِ مَعَ الْأَلْفِ ، وَالْأَلْفُ تُشَبَّهُ بِالْيَاءِ ، فَصَارَتْ قَرِيبًا مِمَّا تَجْتَمِعُ فِيهِ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ ، فَهَمْزُوهَا اسْتِثْقَالًا ...

وَمَنْ قَالَ : أُمَيِّيٌّ قَالَ : آيِيٌّ وَرَائِيٌّ بِغَيْرِ هَمْزٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ لَمْ تُغَيَّرْ مَعْتَلَةً ، وَهِيَ أَوْلَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَرْبَعُ يَاءَاتٍ ، وَلِأَنَّهَا أَقْوَى . وَتَقُولُ : وَآوُ ، فَتُثَبِّتُ كَمَا تُثَبِّتُ فِي غَزْوٍ .

وَلَوْ أَهْدَلْتَ مَكَانَ الْيَاءِ الْوَأَ فَقُلْتَ : ثَاوِيٌّ وَآوِيٌّ وَطَاوِيٌّ وَرَاوِيٌّ ، جَازَ ذَلِكَ ."
(٤) الْجُمَّةُ : مَا سَقَطَ عَلَى الْمُنْكَبَيْنِ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ . وَالْجُمَّةُ : الْقَوْمُ يَسْأَلُونَ فِي الْحِمَالَةِ وَالذِّيَّاتِ . اللِّسَانُ : ٣٧٤/١٤ .

(٥) فِي مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ حُرُوفٌ مُتَهْتِكَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَمَا أَحْسَبُهَا إِلَّا كَمَا أَثْبَتَ إِذْ هُوَ الَّذِي يَتَمَشَّى مَعَ السِّيَاقِ .

وهل الذى مَنَعَ مِنْ هذا التقدير وجودُ حرفٍ نَفَرَ إليه فى النسبِ وغيره^(١) ، فَقَدَّرَ عَلَى الْمُعَاقِبَةِ ولم يُقَدِّرْ عَلَى إِفْرَادِ الاسمِ ثم النسبِ إليه؟^(٢)

وما النسب إلى حَوْلَايَا وَبِرْدَرَايَا^(٣) ؟ ولم كانت الألفُ فيه بمنزلة الهاء؟^(٤)

وما النسب إلى الممدود^(٥) الْمُنْصَرَفِ ؟ ولم كان الوجهُ فيه إقراره على حاله وجازَ إبدالُ الواو من الهمزة ؟ ولم ضِعِفَ فى قُرَاءٍ^(٦) : قُرَاوِيٌّ ولم يَضْعُفَ : كَسَاوِيٌّ؟^(٧)

(١) كالتثنية مثلاً.

(٢) الكتاب (٣٥١/٣) : " وإذا أَضَفْتَ إِلَى سِقَايَةِ فَكَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى سِقَاءٍ ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو جُمَةٍ قُلْتَ : ذَوَوِيٌّ ، كَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى : ذَوَاً".

(٣) حولايا : ذكر ياقوت أنها قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن. وانظر القاموس. وذكر الرض (١/٢٤٦، ٢٤٩، ٢/٣٩٧) أنها اسم رجل. ويردرايا : قال ياقوت : " موضع أظنه بالنهروان من نواحي بغداد".

(٤) الكتاب (٣٥١/٣) : : وحولايا ويردرايا بمنزلة سِقَايَةٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ لَا تُثَبِّتُ إِذَا كَانَتْ مُنْتَهَى الْاسْمِ ، وَالْأَلْفُ تَسْقُطُ فِي النِّسْبَةِ لِأَنَّهَا سَادِسَةٌ فَهِيَ كَهَاءٍ دَرَجَاةٍ".

(٥) الممدود : كل اسم فى آخره همزة قبلها ألف زائدة. ابن يعيش : ١٥٥/٥. وانظر أيضاً : شرح الشافية : ٢/٣٢٥ ، والتصريح : ٢/٢٩١ : والأشمونى والصبان : ٤/١٠٦. ولم يشترط ابن يعيش فى (٦/٣٨) والتبصرة (٢/٦٠٨) زيادة الألف. وللهمع (٢/١٧٣) تعريف غريب.

(٦) القُرَاءُ : الناسك. والقراء : المتفقه. والقُرَاءُ : حَسَنُ الْقِرَاءَةِ. اللسان : ١٢٥/١.

(٧) الكتاب (٣٥١/٣) : "اعلمْ أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى مَدْدٍ مُنْصَرَفٍ فَإِنَّ الْقِيَاسَ وَالْوَجْهَ أَنَّ تُقَرَّهَ عَلَى حَالِهِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ لَمْ تَبْلُغْ غَايَةَ الْاسْتِثْقَالِ ، وَلِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَجْرِي عَلَى وَجْهِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرِ مُعْتَلَةٍ مُبْدَلَةٍ".

الجواب :

الذى يجوز فى النسب إلى ما لامه حرفُ علةٍ قبلها ألفٌ زائدة^(١) :
قَلْبُ الياءِ إلى الهمزة ويجوز فيها الواوُ ، وتركُ الواوِ التى بعد الألفِ
على حالها فى النسب ، لأنه يُقرُّ إليها فى هذا الباب^(٢) فإذا وُجدتْ فى
الاسم لم نَفَرِّ منها وكانت أحقُّ به من غيرها :

فالنسبُ إلى سِقَايةٍ : سِقَائِي ، وإلى صَلَايةٍ : صَلَاتِي ، وإلى نُفَايةٍ :
نُفَاتِي . ويجوز فى جَمِيعِهِ الواوُ ، فتقول : سِقَاوِي وصَلَاوِي ونُفَاوِي ،
لأنه ليس شَيْءٌ من الهمزِ يمتنع من الواوِ فى هذا الباب ، إذ الواوُ أخفُّ
من الهمزة وهى مُنَاسِبَةٌ لهما بأنهما حَرَفَا عِلَّةٍ^(٣) .

والدليلُ على أن الهمزة أثقلُ من الواوِ : أن فيها نَبْرَةً^(٤) مع بُعْدِ
المَخْرَجِ^(٥) . ودليلُ ذلك : تحقيقُ الواوَيْنِ فى الكلمة الواحدة نحو :

= وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثير على ما فسرنا ، يجعل مكان الهمزة واواً .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدالُ فيها جائزٌ ، كما كان فيما كان
بدلاً من واوٍ أو ياءٍ ، وهو قبيح . وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قُرَاء ونحوه .
(١) مثل : سِقَايةٍ وشَقَاوةٍ ، كما سيأتى بعد قليل .
(٢) أى باب النسب .

(٣) واضح من كلام الرمانى أنه يرى أن الهمزة من حروف العلة . وقد سبق
له ذلك ، انظر ص ٤٩ وكذا هـ ٥ منها ، وكذا ص ٢٧٥ وهـ ٤ منها .

(٤) النبرة : ارتفاع الصوت . اللسان .

هذا ، وفى شرح الشافية (٣/٣١) : " الهمزة لما كانت أَدْخَلَ الحروف فى
الحلق ولها نَبْرَةٌ كرهية تجرى مجرى التَهَوُّعِ (تكلف القىء) ثَقُلَتْ بذلك على
لسان المتلفظ بها" .

(٥) لأن الهمزة من أَقْصَى الحلق ، والواو من الشفتين . وكلما بُعد مَخْرَجُ
الحرف من خارج الفم إلى داخله ثَقُلَ . انظر : سرُّ صناعة الإعراب : ٥٢/١ ،
وشرح الشافية : ٢٥٠/٣ . وابن يعيش : ١٢٣/١ .

أَحْوَوِي^(١) ، ولا تُحَقِّقْ الهمزتان في كلمة واحدة.^(٢)

١٧/٤ أ ^(٣) فالنسبُ إلى شقاوة : شقاوِي ، وإلى غباوة / : غباوِي ، وإلى علاوة : علاوِي ، وإلى طفاوة : طفاوِي . ولا يجوز تغيير الواو لما بيننا من أنه المطلوب الذي يُقَرَّ إليه من الهمزة والياء مع الحروف المُتشابهة ، فأما جازَ : حَمَراوانٍ بالواو ولم يَجْزُ بالهمزة لاجتماع ثلاثة أحرف مُتشابهة : أَلِفانٍ بينهما همزة . مع ثَقُلِ الهمزة .

ولو ^(٤) خُفِّتْ لاجتماعُ ثلاثة أحرف هي أَشَدُّ تَشابُهًا ، لأنك تُقَرِّبُ الهمزة من الألف في تخفيف بَيْنَ بَيْنَ^(٥) ، فلم يكن بُدُّ من حرفٍ

(١) أَحْوَوِي : نسبة إلى أَحْوَى بقلب الألف واوا . انظره ص . ١٤ ، ١٤٣ .
وأحوى : وصفٌ من الحوة ، وهي سواد إلى الخضرة ، وقيل : حمرة تضرب إلى السواد . اللسان .

(٢) انظر في هذا : ابن يعيش : ١١٦/٩ ، والتصريح : ٣٧٢/٢ ،
والأشموني : ٢٩٧/٤ ، والمنصف : ٥٢/٢ .

هذا ، والدليل الأول المذكور دليل محسوس من جهة الصوت ، وأما الدليل الثاني فهو نتيجة مترتبة على الأول وتحقيق له في الاستعمال .

(٣) الأولى العطف بالواو لأنه معطوف على التفريع الأول الذي سبق قبل أسطر في قوله : " فالنسب إلى سقاية " .

(٤) في الأصل : (ولم) ، تحريف .

(٥) تخفيف بَيْنَ بَيْنَ : هو تخفيف الهمزة بجعلها حرفا بين الهمزة المحققة وبين الحرف الذي منه حركتها أو حركة ما قبلها : إن كانت الحركة فتحة فهي بين الهمزة والألف كما في حَمَراوان هنا ، وإن كانت كسرة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت ضمة فهي بين الهمزة والواو .

انظر : شرح الشافية : ٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣/١ ، وابن يعيش : ١٠٧/٩ .

مُناسب^(١) لها يُبَدَّل منها ، وكانت الواو أَحَقَّ من الياء ، لأن الياء أَقْرَبُ إلى الألف : من جهة أن مَخْرَجَهَا أَقْرَبُ إلى الألف^(٢) ، وأنها أَخَفُّ من الواو^(٣) فهي أَشْبَهُ بالألف. وقد فُرِّوا في هذا الموضع من اجتماع الحروف المُتَشَابِهَةِ فكانت الواوُ أَحَقَّ بهذا لما بَيَّنَّا.

وقال جرير :

إِذَا هَبَطْنَ سَمَويًا مَوارِدُهُ .. مِنْ نَحْوِ دَوْمَةٍ خَبَتْ قَلٌّ تَعْرِيسِي^(٤)

فَنَسَبَ إلى السَّمَاءِ وَتَرَكَ الواوَ على حالِها على القِياسِ الذي بَيَّنَّا^(٥).

(١) المُناسِبَةُ بين الواو والهَمْزةُ أَنهما حَرْفًا علَّةٌ كما يرى الرمانى. انظر ذلك له قبل سطور.

(٢) مَخْرَجُ الألف : أَقصى الحلق. ومخرج الياء : وسط اللسان. ومخرج الواو : الشفتان. انظر : سر صناعة الإعراب : ٥٢/١ ، وشرح الشافية : ٢٥./٣ ، وابن يعيش : ١٢٣/١.

(٣) انظر في كون الياء أَخَفَّ من الواو : شرح الشافية : ٧٣/٣ ، ٨٨ ، ١٦٧ ، ١٩٤.

(٤) البيت فى : الديوان : ٢٢٣ ، والكتاب : ٣٥./٣ ، وابن يعيش : ١٥٧/٥ ، والتبصرة : ٥٩٦/٢.

اللغة : سَمَويًا : نسبة إلى السَّمَاءِ ، وهى أرض بعينها. دَوْمَةٌ خَبَتْ : موضع بعينه. التعريس : نزول المسافر فى آخر الليل. المعنى : إِذا هَبَطَتِ الإبل مكانا من السماء ، ووردت ماءً لم أَقِمْ فيه ، وذلك شوقا إلى أهلى ، وحرصا منى على اللحاق بهم. والشاهد فيه بَيَّنَّه الرمانى.

(٥) انظر حكم النسب إلى مَلامَهُ حَرْفُ علَّةٍ قبلها ألف زائدة ، فى : شرح الشافية : ٤٣/٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٩ ، وابن يعيش : ١٥٦/٥ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٥/٢ ، والصبان : ١٨١/٤.

والنسبُ إلى رايةٍ وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ورايٍ ، بالهمز ، تقول فيه :
رأيتُ ، وطأيتُ ، وثأيتُ ، وآيتُ.

فهذا الأجودُ لثلاثِ تجتمعاتِ الياءاتِ ، فتُقلبُ إلى الهمز^(١) الذى هو
أحقُّ به.

ثم يجوز : رأييُ ، لأنه الأصلُ وقد وقعتِ الياءُ بعد ألفٍ أصليةٍ
ويجوز فى هذا الموضعِ أن تتصرف^(٢) بوجوه الإعرابِ

فتقول : هذا رأيٌ و واو^(٣) ، إلا أنه^(٤) يثقل على نحو ثقل :
أمي^(٥)

ويجوز : رأييُ وطاوي ، لأن الهمزة فى مثل هذا الموقع لا تمتنع من

(١) فى الأصل : (الهمزة) بالياء ، تحريف. ويمكن اعتبارها بالياء صواباً
على إرادة : حرف الهمزة.

(٢) فى الأصل : (يتصرف) بالياء. وما أثبتَ أولى لأن الحديث عن الياء
مؤنثة.

(٣) أدخل الرمانى كلمة (واو) وإن لم تكن فى أصل المسألة، لأن حكم
الواو الواقعة لاما بعد ألفٍ أصليةٍ كحكم الياء فى هذا الوجه. انظر نص سيبويه
فى هـ ٣ ص ١٢٩ .

(٤) أى رأييُ.

(٥) انظر نص سيبويه فى هـ ٣ ص ١٢٩ ، وكذا نصه فى هـ ٣ ص ١٠٦
عند قوله : "وزعم يونس".

الواو^(١) . فَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهٍ عَلَى مَا بَيَّنَّا^(٢) .

وَالنَّسَبُ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو جُمَّةٍ : ذَوَوِي^(٣) ، لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى الْإِسْمِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ نَسَبْتَ إِلَى ذَوًّا ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ تَقْدِيرِ سَقَايَةِ عَلَى : سَقَاءَ ، ثُمَّ النَّسَبُ إِلَيْهِ .

وَالْتَقْدِيرُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ : مِنْهُ مَا يُقَدَّرُ قَبْلُ ، وَمِنْهُ مَا يُقَدَّرُ بَعْدَ ، وَمِنْهُ مَا يُقَدَّرُ عَلَى الْمُعَاقَبَةِ فِي الْحَالِ . وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْعِلَلُ الصَّحِيحَةُ :

(١) هَلِ الْمَقْلُوبُ إِلَى الْوَائِ : هُوَ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي رَايَةٍ وَنَحْوِهَا ، أَوْ هُوَ الْهَمْزَةُ الْمَقْلُوبَةُ عَنِ الْيَاءِ ؟
ظَاهِرُ الْكَلَامِ الرَّمَانِيُّ هُوَ الثَّانِي ، وَهُوَ أَيْضًا صَرِيحُ الْهَمْعِ وَالصَّبَانِ (انْظُرْهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ فِي هـ ٢)
لَكِنْ صَرِيحُ كَلَامِ سَيَّبِيوِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ (انْظُرْ نَصَّهُ فِي هـ ٣ ص ١٢٩) ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَرْحِ الشَّافِيَّةِ وَابْنِ يَعِيشَ وَالتَّبَصُّرَةِ .
(انْظُرْ ثَلَاثَتَهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ فِي هـ ٢) .
وَأَمَّا (سَقَايَةُ) وَنَحْوُهَا فَالْتَحْقِيقُ أَنَّ تَكُونَ الْوَائِ فِيهَا غِنْدُ النَّسَبِ (سِقَاوِيٌّ) مَقْلُوبَةٌ عَنِ الْهَمْزَةِ الْمَقْلُوبَةِ عَنِ الْيَاءِ .

وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُ الرَّمَانِيِّ (انْظُرْهُ ص ١٣١) وَسَيَّبِيوِيهِ (انْظُرْ نَصَّهُ فِي هـ ٣ ص ١٢٩) وَابْنِ يَعِيشَ (انْظُرْهُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ فِي هـ ٥ ص ١٣٣) .
وَصَرِيحُ الْهَمْعِ وَالصَّبَانِ وَالتَّبَصُّرَةِ (انْظُرْ ثَلَاثَتَهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ فِي هـ ٥ ص ١٣٣) .

لَكِنْ فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ (٥٣/٢) تَسَامَحُ فِي الْعِبَارَةِ إِذْ جَعَلَ الْوَائِ مَقْلُوبَةً عَنِ الْيَاءِ .

(٢) انْظُرْ حُكْمَ النَّسَبِ إِلَى مَا لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَائٍ بَعْدَ أَلْفٍ أَصْلِيَّةٍ ، فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ : ٤٣/٢ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٩ ، وَابْنِ يَعِيشَ : ١٥٧/٥ ، وَالْهَمْعُ : ١٩٦/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٥٩٦/٢ ، وَالصَّبَانُ : ١٨١/٤ .

(٣) انْظُرْ حُكْمَ النَّسَبِ إِلَى مِثْلِ هَذَا ، فِي الْمَرْكَبِ وَالثَّنَائِيِّ ص ٢٢٩ ، ١٩٤ .

فما^(١) يقدَّر قبلُ : العاملُ المطلق ، كقولك : أزيدُا ضريرته ؟
تقديره : أضريتَ زيدا ضريرته ؟.

ومما يقدَّر بعدُ : العامل في الاستفهام والجزاء ، كقولك : أيُّهم
رأيتَه ؟ كأنك قلتَ : أيُّهم رأيتَ رأيتَه ؟.

ومما يقدَّر على المعاقبة : المضاف^(٢) الذي يقع موقع التنوين والنون ،
في قولك : غلاماً زيدَ.

٣. ب^(٣) / فكَذلك التقدِير في / هذا الباب : منه ما هو على المرتبة^(٤) ، ومنه
ما هو على المعاقبة.

فتقديرُ سِقايةٍ على : سقاء ثم النسبُ إليه يجرى على الترتيب ،
وتقديرُ سقاوةٍ على المعاقبة لِياء النسبة التي يُحذف لأجلها هاءُ التانيث.
وإنما وجب هذا لثلاثِ نَفَرٍ من المطلوب في هذا الموضع ، ووجب الترتيب في
سِقايةٍ لثلاثِ تجتمع الحروفُ المتشابهة مع ما فيه من الثقل.

(١) في الأصل : (فيما) ، تحريف.

(٢) يَعْنِي المضاف إليه . وقد استعملَ الرمانى كلمة (المضاف) مریدا بها :
(المضاف إليه) أيضا في ص ١٦.٨ ، ١٦١٤ ج ٤ من شرحه هذا (رسالة
دكتوراه بتحقيقنا).

كما أن سيبويه والمبرد قد استعمالاه أيضا. انظر الكتاب : ٣٣٤/٣ سطر
١٤ ٣٣٠٠ سطر ١١ ، والمقتضب : ٢٢٧/٤ سطر ١٠ ، ٨٨ سطر ١٣.

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣. ب) في حين أن ترقيمه السابق كان
(ص ١٧ ا). والسرُّ في هذا كما قلْتُ سابقا في ه ٢ ص ١٠٣ .

(٤) المرتبة : مصدر ميميٌّ بمعنى الترتيب ، وفِعْلُهُ : رَتَّبَ . ولعلَّ الرمانى
آثرها على المصدر الأصلي محافظة على السَّجْعة.

والنسبُ إلى حَوْلَايا : حَوْلَاتِيّ بحذف الألف لأنها سادسة ، وكذلك النسبُ إلى بَرْدَرَايا : بَرْدَرَاتِيّ. وَيَجُوزُ بالواو موضعَ الهمزة^(١).

وكلُّ مَمْدُودٍ مُنْصَرَفٍ^(٢) فالنسبُ إليه بتركه على حاله فيما يُختار من الكلام ، فتقول^(٣) : كِسَائِيٌّ وَرِدَاتِيّ ، وَيَجُوزُ بالواو.

فأما قُرَاءُ فَتَضَعُفُ فيه الواو ، لأن الهمزة أصلية ليست بِبَدَلٍ من شيء فهي أحقُّ بالثبات على حالها ، فتقول : قُرَاتِيّ . وَيَجُوزُ : قُرَاوِيّ ، وليس الوجهَ لِمَا بَيَّنَّا^(٤).



(١) حكم النسب إلى هاتين الكلمتين من جهة الياء كحكم سِقَاية ، فهما داخلتان معها في الأصل العام السابق في أول الجواب. وانظر : نص سيبويه المذكور في هـ ٤ ص ١٣ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والصبان : ١٨١/٤ .

(٢) في الأصل : (متصرف) بالتاء ، تحريف ، وانظر المسائل ص ١٣ ، ونص سيبويه في هـ ٧ منها.

(٣) في الأصل : (فيقول) بالياء. وما أثبت أليق بالسياق ، ولمشكلة نظيره بعد قليل.

(٤) انظر حكم النسب إلى الممدود في ص ١٥٥ ، وشرح الشافية : ٥٤/٢ ، وابن يعيش : ١٥٥/٥ ، والتصريح : ٣٣١/٢ ، والأشمنوني : ١٨٨/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٥٩٣/٢ .

باب النسب إلى ما آخره ألفٌ رابعة أصلية^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى ما آخره ألفٌ رابعة أصلية- مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ^(٣) ما الذي يجوز في النسب إلى ما آخره ألفٌ رابعة أصلية ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن تكون بمنزلة الألف الرابعة التي للتأنيث^(٤) ؟

(١) يريد الرمانى بالأصلية : المنقلبة عن أصل واو أو ياء ، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة في اسم معرب أو فعل متصرف .
وترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٥٢) :
"هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألفٌ مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف".

(٢) في الأصل : (يبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) سبق أن ذكرتُ عند الحديث عن منهج الرمانى في شرحه هذا أن الباب عنده قائم على عناصر أربعة متوالية ، هي : العنوان ، والفرض ، والمسائل ، ثم الجواب . على هذا الترتيب . إلا أن الرمانى أحياناً يأتي بالعناصر الثلاثة الأول ثم يُرجىء العنصر الرابع (الجواب) ويأتى بباب آخر ذاكراً منه عناصره الثلاثة الأول أيضاً ، ثم يعود ليذكر (الجواب) عن كل من البابين الأول والثاني . وقد يفعل هذا في أكثر من بابين .

والباب الذى نحن بصددہ الآن من هذا الصنيع إذ لم يذكر جوابہ بصحبة عناصره الثلاثة الأول ، وإنما أتبعها بالباب الذى يليه ذاكراً من هذا الباب التالى عناصره الثلاثة الأول أيضاً ، ثم عاد بعد ذلك إلى ذكر جوابيهما على الترتيب . ولكن- حرصاً متى على التكامل بين عناصر الباب والتيسير على القارئ- أتبعْتُ الجواب فى مثل هذا بأخواته من العناصر الثلاثة الأول فواليت بين الجميع ، وتركتُ ترقيم الأصل على ما هو عليه ليُشير إلى هذا النقل ، ولم أكتف بهذه الإشارة بل أشرت إليه أيضاً فى الحواشى .

(٤) الألف الرابعة التى للتأنيث كحُبلى : هى موضوع الباب التالى ص ١٤٣ .

وما النسبُ إلى مَلْهَى ، وَمَرْمَى ، وَأَعَشَى ، وَأَعْمَى ، وَأَعْيَا ^(١) ؟
ولم يجب فيه : مَلْهَوَى ، وَمَرْمَوَى ، وَأَعَشَوَى ، وَأَعْيَوَى ،
وَأَعْمَوَى ؟. ^(٢)

وما النسبُ إلى مِعْزَى ، وذِفْرَى ^(٣) فيمن نَوْنٌ ؟ ولم جاز فيهما :
مِعْزَوَى ، ذِفْرَوَى ، بالبدل والحذف على منزلة سواء ؟. ^(٤)

(١) أَعْيَا : فى الكتاب (٣٥٢/٣) : "بَنُو أَعْيَا : حَى من العرب من
جَرَمٍ".

وفى اللسان (٣٤٨/١٩، ٣٤٩) : بنو أَعْيَا : حَى من العرب ، وأَعْيَا بن
طريف : أَبُو بَطْنٍ من أَسَد. وبنو عِيَاء : حَى من جَرَمٍ.

وفى جمهرة أنساب العرب (١٩٥) : أَعْيَا : هو الحارث بن طريف.. ابن
أَسَد.

وَأَعَشَى : وصف من العَشَا ، وهو سُوء البصر بالليل والنهار ويكون فى
الناس وغيرهم ، وقيل : هو أن لا يُبصر بالليل. والعُشُو من الشعراء ثمانية.
اللسان. وفى معجم الشعراء (١٢-٢٠) عدتهم ثمانية عشر.

(٢) الكتاب (٣٥٢/٣) : "وذلك (أى ما آخره ألف رابعة أصلية) نحو :
مَلْهَى وَمَرْمَى ، وَأَعَشَ وَأَعْمَى وَأَعْيَا. فهذا يَجْرَى مجرى ما كان على ثلاثة
أحرف وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو : حَصَى وَرَحَى ...
وسَمِعْنَا العرب يقولون فى أَعْيَا : أَعْيَوَى".

والبَاب الذى يُشير إليه سيبويه بِحَصَى وَرَحَى : هو المذكور فى ص ٩٣.
(٣) ذِفْرَى : من أصول الأذنين إلى نصف مؤخر الرأس ، وقيل : العظم
الشاخص خَلْفَ الأذُن ، مأخوذ من الذَفَر ، وهو شدة ذكاء الريح من طيب أونتق
من الناس والدواب ، وسُمى بذلك لأنه من أول ما يَغْرَقُ.
ومِعْزَى : ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن. وألفهما حينئذ للاحاق بدهم.
اللسان.

(٤) الكتاب (٣٥٢/٣) : "وسألتُ (أى سيبويه) يونس عن مِعْزَى وذِفْرَى
فيمن نَوْنٌ ، فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة (يعنى : نحو مَلْهَى ،
المذكور فى نص الكتاب السابق مباشرة) ... " وانظر كذلك نص الكتاب المذكور
فى ه ١ ص ١٤٦.

وما النسب إلى أَحْوَى ؟ ولم جازَ فيه : أَحْوَى ، بواوَيْنِ
متحركتين : عَيْنٍ ، ولامٍ ؟^(١).

الجواب عن الباب الأول^(٢) :

الذى يَجُوزُ فى النسب إلى ما آخِرُهُ أَلْفُ رابعة أصلية^(٣) : قَلْبُ
الألفِ واوًا^(٤) ، لأنه لما اُخْتِجَ إلى حركتها ثَبَّتَتْ كما ثَبَّتَ^(٥) غيرها من
الحروفِ الأصلية فى هذا الموقع ، وقُلِبَتْ إلى حرفٍ مُناسِبٍ لها لا يَثْقُلُ
باجتماعِ الياءاتِ فى الاسم ، فتقول فى النسب إلى مَلْهَى : مَلْهَوَى ،
وإلى مَرْمَى : مَرْمَوَى ، وإلى أَعَشَى : أَعَشَوَى ، وإلى أَعْمَى :

(١) الكتاب (٣/٣٥٢) : "وتقول فى أَحْوَى : أَحْوَى. وكذلك سمعنا
العرب تقول ".

(٢) إنما ذكر الرمانى هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) على غير منهاجه ،
لأنه - كما قُلت سابقا فى هـ ٣ ص ١٣٨ - لم يَذْكُرْ هذا العنصر (الجواب)
بصُحْبَةِ أخواته الثلاثة (العنوان ، والفرض ، والمسائل) ، وإنما أخذ بعد أن ذَكَرَ
هذه الثلاثة فى ذِكْرِ الباب الذى يليه مرجعًا كذلك (جوابه) ، ثم عاد فذكر
الجوابين على الترتيب : جواب الباب الأول ، ثم جواب الباب الثانى . فذكر هذه
الزيادة بعد كلمة (الجواب) ليربطه بيبابه ، ولذلك ستراه عند إيراد جواب الباب
الثانى يقول (ص ١٤٦) : "والجوابُ عن الباب الثانى" ، لنفس الغرض .
وستكرّر هذه الظاهرة كثيرا .

(٣) مثل : مَلْهَى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٤) وَيَجُوزُ حذفها ، كما سيَصْرَحُ الرمانى بهذا فى الباب التالى ص ١٤٧ ،
١٤٨ ، وستأتى له فى هذا الباب بعد أسطر إشارة إلى ذلك ، انظر هـ ٣ ص
١٤١ . وانظر أيضا المراجع المذكورة فى هـ ١ ص ١٤١ .

وأجاز بعضهم وجها ثالثا : وهو زيادة ألف قبل الواو فتقول : مَلْهاوَى ،
تشبيها بألف التانيث الممدودة كصحراوى . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٤٠ ،
وابن يعيش : ٥ / ١٥٠ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ،
وحاشية ياسين : ٢ / ٣٢٩ .

(٥) فى الأصل : (ثبّتت) بالتانيث ، تحريف .

أَعْمَوَى ، وَإِلَى أَعْبَا : أَعْيَوَى^(١) .

ولا يجوز أن تكون بمنزلة الزائدة^(٢) فيما يُختار من الكلام^(٣) ، لأن حالهما لما اختلفت في الأصل والرائد وكان لابد من تغييرهما غيرتا بما تقتضيه حال كل واحدة منهما ، فكانت الزائدة أحق بال حذف والأصلية أحق بالثبات .

والنسب إلى معزى وذفرى - فيمن نون - يجوز فيه القلب والحذف على منزلة سواء^(٤) ، لأن الألف زائدة^(٥) للإلحاق ببناء الأصل^(٦) فهي من هذا الوجه تجرى مجرى الألف الأصلية ، وتجري من جهة أنها زائدة مجرى ألف التأنيث . فلذلك كان حُسْنُهما سواء ، وليس كذلك باب حُبلى وملهى للفرق الذى بينا .

(١) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية ، فى : شرح الشافية : ٢ / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٨ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩١ .

(٢) أى للتأنيث رابعة . انظر السؤال ص ١٣٨ .

(٣) هذه العبارة مع ما يتلوها تُشير إلى أن المختار فى الألف الرابعة الأصلية : القلب واواً ، وأن غير المختار : الحذف .

(٤) الرمانى - كما ترى - تسوئ بين القلب والحذف فى الملحق ، وعلى هذا ابن يعيش : ٥ / ١٥٠ . لكن بعضهم جعل القلب أجود . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٣٩ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٨ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ .

هذا ، وفى الملحقه أيضاً وجه ثالث : وهو زيادة ألف قبل الواو كما كان الحال فى الأصلية . انظر جميع المراجع المذكورة للمسألة فى هـ ٣ ص ١٤٠ .

(٥) كذا فى الأصل بالنصب . وهو حينئذ على الحالية .

(٦) وهو الرباعى من نحو : درهم .

والنسب إلى أُخَوَى : أُخَوَى ، باجتماع واوَيْن متحركتين فى هذا الاسم ، ولولا أن ما قبل الأولى ساكن لم يَجُزْ أن تَجْتَمعا متحركتين فيما كان على هذه العِدَّة ، ولكن قد يَجُوز فيما كان على ثلاثة أحرف أن تَجْتَمعا متحركتين فيما قبل الأولى متحرك كالنسب إلى لِيَّة : لَوَوَى^(١) ، مع أن الفتحة قد سَهَلَتْ هذا و [لوا]^(٢) كانت ضَمَّةً أو كَسْرَةً لثَقُل ، ولكنه يُحتمل فى الثلاثى مع قُوَّة النسب على التغيير ، ولذا قُلَّ حتى لا يكاد يُوجد ما تَجتمع فيه واوان متحركتان .

* * *

(١) انظر حكم النسب إليها فى ص ١١١ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

باب النسب إلى ما آخِرُهُ ألف رابعة زائدة للتأنيث^(١)

[الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في النسب إلى ما آخِرُهُ ألف رابعة زائدة للتأنيث]^(٢) مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى ما آخِرُهُ ألف رابعة زائدة للتأنيث ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن تكون^(٣) بمنزلة الرابعة الأصلية ؟

وما النسبُ إلى حُبْلَى ودِفْلَى^(٤) ؟ ولم وجب فيه : حُبْلَى ودِفْلَى ، وفي سِلَى : سِلَى^(٥) ؟

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٥٢) :

"هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخِرُهُ ألفاً زائدة لايتَوَّن وكان على أربعة أحرف"

(٢) الزيادة ساقطة من الناسخ ، ولعل ذلك لانتقال عينه بين الكلمتين المتماثلتين الموضوع بإزائهما الرقمان ١ ، ٢ . وما أحسب ما أثبت - بتوفيق الله - إلا لفظ الرمانى إذ هو يلتزم في غالب الأبواب صيغة واحدة في (العنوان ، والغرض ، والسؤال العام الواقع في أول المسائل ، والأصل العام الواقع في أول الجواب) - راجع ذلك في الأبواب قبل وبعد - ، وذلك يُعين على إثبات ما يسقط من أحدها وتكميله من بقيتها حتى لكأنها نُسخ متعددة للشرح وقائمة مقامها إذ لم يجد الزمان إلا بنسخة واحدة كاملة من هذا الشرح العظيم .

(٣) في الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .

(٤) الدِفْلَى : شجر مُر أخضر حَسَن المنظر يكون في الأودية ولا يأكله شيء ، ألفه تكون للتأنيث أو للإلحاق . اللسان .

(٥) سِلَى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر ، وسِلَى أيضا : اسم الحارث بن رفاعة بن عذرة ، من قضاة . اللسان : ٣٦٥/١٣ .

وكم وَجْهًا يجوز في حُبْلَى ؟ ولم كان الأصلُ الأَجُودُ : وَحُبْلَى^(١) ؟
 ولم جاز : حُبْلَاوَى وَدِفْلَاوَى ؟ ولم جاز : حُبْلَوَى وَدِفْلَوَى ، وفي
 دَهْنًا^(٢) : دَهْنَاوَى ، وفي دُنْيَا : دُنْيَاوَى^(٣) ؟

٣١/ أ ولم جاز في مَلْهَى : مَلْهَى / ، بالحذف على التسوية بين الأصلِ
 والزائد ؟ وما نظير ذلك من مَدَارَى وَعَدَارَى^(٤) وَحَبَالَى ؟

(١) هذا السؤال عن العلة ليس جوابه في الموضع الذي يقابله من عنصر
 الجواب وإنما هو مفهوم من الأصل العام في أول الجواب ص ١٤٦ عند قوله :
 "لأنه لما كان لابدًا من تغييرها . . ."

(٢) الدَهْنَا : موضع من بلاد بنى تميم ، يُقَصَّر وَيُمدَّد . اللسان : ٢٠ / ١٧ .

(٣) الكتاب (٣/ ٣٥٢) : " وذلك (أى ماآخره ألف رابعة زائدة للتأنيث)

نحو : حُبْلَى وَدِفْلَى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حُبْلَى وَدِفْلَى ، لأنها زائدة
 لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو
 من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف . وقالوا في سِلَى : سِلَى .

ومنهم من يقول : دِفْلَاوَى ، فيفترق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن
 يُلحق هذه الألف فيجعلها كآخر ما لا يكون آخره إلا زائدة غير متوّن نحو :
 حَمْرَاوَى . . . فهذا الضرب لا يكون إلا هكذا . . . فقالوا في دَهْنًا :
 دَهْنَاوَى ، وقالوا في دُنْيَا : دُنْيَاوَى . . .

ومنهم من يقول : حُبْلَوَى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك أنهم
 رأوها زائدة يُبنى عليها الحرف ، ورأوا الحرف في العِدَّة والحركة والسكون
 كملهى فشبهوها بها .

(٤) العَدَارَى : جمع عَدْرَاء ، وهى البكر التى لم يمسه رجل ، والعَدْرَاء :

اسم مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، والعَدْرَاء : بُرْج من بروج السماء ،
 والعَدْرَاء : قرية بالشام .

والمَدَارَى والمَدَارَى : جمع مِدْرَى ومِدْرَاة ومِدْرِيَّة ، وهى القرن . والمَدْرَى
 والمَدْرَاة أيضا : شئ يُفعل من حديد أو خشب على شكل سِنٍّ من أسنان المُشْط
 وأطول منه يُسْرَج به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مُشْط . والمَدْرَاة : حديدة =

وَلَمْ لَا يَجُوزُ مِثْلَ هَذَا فِي قَفَا وَرَحَى ؟ (١)

وما النسب إلى جَمَزَى (٢) ؟ ولم لا يجوز فيه : جَمَزَوَى ، كما لا يجوز في حُبَارَى (٣) إِلَّا الحذف ؟ وما شاهدُ ذلك مِنْ إجراء قَدَمٍ مُجَرى عَنَاقٍ (٤) في منع الصرف إذا كان اسْمُ امرأة ؟ (٥)

=يُحَكُّ بِهَا الرَّأْسَ ، وَيُقَالُ لَهَا : مَذْرَى وَمَذْرِيَّةٌ . وَالْمِذْرَاةُ : شَيْءٌ كَالْمِسْلَةِ يَكُونُ مَعَ الْمَاشِطَةِ رِمَا تَصْلُحُ بِهَا قُرُونُ النِّسَاءِ . اللَّسَانُ .

هذا ، ولم يعرض الرمانى لهذا التنظير فى الجواب ، ولعل ذلك منه لأن هذا التنظير لا يفيد كثيرا فى المسألة التى جاء به سيبويه من أجلها ، ولأنه سيبحث فى جمع التكسير . ولهذا اقتصر على الإشارة إليه هنا فى عنصر المسائل فقط . وإنما جاء سيبويه بهذا التنظير هنا تقوية لما ذكره من حمل الألف الرابعة الأصلية فى مَلْهَى من جهة حذفها فى النسب على الزائدة للتأنيث فى حُبَلَى ، كما أن مَذَارَى حُمِلَتْ على عَذَارَى وَحَبَالَى ، من جهة أن الجميع كَسَرَ على (فعالى) والأصل فى (فعالى) لما كانت ألفه للتأنيث كعذراء وحبلَى ، لا لما ألف بدل من أصل كمذرى . ولكن حُمِلَ هذا على ذاك . انظر " شرح الشافية : ١٦١/٢ ، والكتاب : ٦٠٩/٣ .

(١) الكتاب (٣٥٣/٣) : "قال (يعنى الخليل) : فَإِنْ قُلْتَ فِي مَلْهَى : مَلْهَى لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا ، كَمَا لَمْ أَرِ بِحُبَلَوَى بَأْسًا . وكما قالوا : مَذَارَى فِجَاءٌ وَابْهَ عَلَى مِثَالِ : حَبَالَى وَعَذَارَى وَنَحْوَهُمَا مِنْ فَعَالَى . . .

ولا يجوز ذا فى قفا ، لأن قفاً وأشباهه ليس بزنة حُبَلَى ، وإنما هى على ثلاثة أحرف فلا يحذفونها" .

(٢) جَمَزَى : يُقَالُ جَمَزَ الْإِنْسَانُ وَالْبَعِيرُ وَالِدَاهُ يَجْمُزُ ، كَيَضْرِبُ ، جَمَزًا وَجَمَزَى ، وَهُوَ عَدُوٌّ دُونَ الْجَرَى الشَّدِيدِ . وَيُقَالُ : حِمَارٌ جَمَزَى : وَثَابٌ سَرِيعٌ . اللَّسَانُ .

(٣) الحُبَارَى : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة . اللَّسَانُ .

(٤) العَنَاقُ : الأنثى من أولاد المعز إذا أتت عليها سنة ، والعَنَاقُ : الداهية والخيبة ، والعَنَاقُ : نجم . اللَّسَانُ .

(٥) الكتاب (٣٥٤/٣) : "وأما جَمَزَى فلا يكون : جَمَزَوَى . . . ولكن جَمَزَى ، لأنها ثَقُلَتْ وجاوزت زنة مَلْهَى فصارت بمنزلة حُبَارَى لَتَتَابَعِ الحركات . ويُقَوَّى ذلك : أنك لو سَمَّيْتَ امرأةً قَدَمًا لَمْ تَصْرِفْهَا كَمَا لَوْ تَصْرِفُ عَنَاقًا" .

ولم صار الحذف فى مِعْزَى أَجُوزَ منه فى مَلْهَى ؟

وما الشاهد فى قوله الشاعر :

كأَنَّا يَقَعُ البُصْرَى بَيْنَهُمْ . . من الطوائف والأعناق بالوذَم ؟ (١)

./ ٢. ب (٣) والجواب عن الباب الثانى (٢) : /

الذى يَجُوزُ فى النسب إلى ما آخِرُهُ ألفُ رابعة زائدة للتأنيث (٤) :
حذفُ الألف ، لأنه لما كان لأبَدَ من تغييرها (٥) فى هذه العِدَّة كان الحذف
أولى بها كما كان الثَبَاتُ فى الأصلية أولى بها (٦) . فالنسبُ إلى حُبْلَى
ودِفْلَى : حُبْلَى ودِفْلَى ، وإلى سِلَى : سِلَى .
ويَجُوزُ فى حُبْلَى ثلاثة أوجه :

(١) الكتاب (٣/ ٣٥٤) : "والحذف فى مِعْزَى أَجُوزُ إذ جاء فى مَلْهَى ،
لأنها زائدة .

وأما حُبْلَى فالوجه فيها ما قلتُ لك (انظر هذا الوجه فى هـ ٣ ص ١٤٤) .
قال الشاعر .

كأَنَّا يَقَعُ البُصْرَى بَيْنَهُمْ
يريد : بُصْرَى .

(٢) انظر فى سَرَّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ .
وهـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) جاء تَرْقِيمُ الأَصْلِ هنا (ص ٢٠ ب) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كان
(ص ٣١ أ) . والسَّرَفُ فى هذا كما قلتُ سابقاً فى هـ ٢ ص ١٠٣ .
وإنما قُلْتُ (ص ٣١ أ) التى تَقَدَّمْتُ على صحيفتنا مباشرة إلى هذا الحدِّ ،
لأن معظمها قد نُقِلَ إلى موضع آخر ، وهذا المنقول هو الجواب عن باب ما آخِرُهُ
ألف رابعة أصلية ، وهو المذكور فى ص ١٤ ، وانظر هـ ٣ ص ١٣٨ .
(٤) مثل : هُبْلَى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٥) أى للاحتياج إلى حركة ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة .

(٦) انظر هذه المقارنة أيضاً عند حديثه عن الألف الأصلية فى ص ١٤١ سطر ٢ .

الحذف ، وهو الأَجُودُ والأَصْلُ الأول .

ويجوز : حُبْلَاوِيٌّ ، بزيادة الألف ليكون آخره كآخر ما لا يكون إلا للتأنيث ، لأن الممدود من الأبنية يختص ما هو للتأنيث به فلا يقع فيه اشتراك بين الزائد للتأنيث والزائد للإلحاق ، فزيدت الألف لتدل على الاختصاص بالتأنيث . ولولا هذه العلة لم يكن للزيادة وجه إلا على طريق تغيير النسب من نحو : زَيَانِيٍّ وَبَحْرَانِيٍّ^(١) ، وليس كذلك سبيل حُبْلَاوِيٍّ لأنه يُقاس عليه وإن كان الحذف أحسن منه فهو حسنٌ مطرد . فتقول في دِفْلَى : دِفْلَاوِيٌّ ، وفي دُنْيَا : دُنْيَاوِيٌّ ، وفي ذَهْنًا : ذَهْنَاوِيٌّ .

ويجوز : حُبْلَوِيٌّ ، تشبيهاً بملهَوِيٍّ : من جهة الألف الواقعة رابعة في موضع يلزمه التغيير^(٢) . فهذا الشبه قد أوجب جواز حُبْلَوِيٍّ بالقلب كما أوجب جوازَ ملهَوِيٍّ بالحذف لأنه شبه يقتضى أن يأخذ كل واحد منهما حُكْمًا من الآخر . ولا يجوز مثل ذلك في قَفَا ، لأنه لا يُشبه حُبْلَى لِنُقْصَانِ الْعِدَّةِ .

والنسبُ إلى جَمَزَى : جَمَزِيٌّ ، ولا يجوز : جَمَزَوِيٌّ ، لأن الحركات لما كثرت وتتابعت صارت بمنزلة كثرة الحروف في حُبَارِيٍّ^(٣) .

كما أن قَدَمًا تَجْرَى [كذلك]^(٤) لكثرة الحركات مجرى عَنَاقٍ في كثرة

(١) بَحْرَانِيٌّ : نسبة إلى بَحْر ، انظره في ص ٤٤ ، ٦٤ . وزَيَانِيٌّ : نسبة إلى زِينة ، انظرها في ص ٤٠ ، ٥٨ .

(٢) انظر وجه الشبه في نص الكتاب المذكور في هـ ٣ ص ١٤٤ فلعله أوضح مما يقول الرمانى .

(٣) سيأتى حكم النسب إلى مثل حُبَارِيٍّ في الباب التالى .

(٤) في موضع ما بين القوسين كلمة تَهْتَكْتُ حروفها في الأصل ، ولعلها كما أثبت إذ هو يتمشى مع السياق .

الحروف ، إذا سُمِّيَ به امرأةٌ لم يَنصَرَفْ^(١) ، ولو سُمِّيَتْ بَعَنْزٍ^(٢) أو قَدِرٍ
لجَازَ صَرَفُهَا^(٣) .

والحذفُ في مِعْزَى أَجُوزُ منه في مَلْهَى ، لأن الألفَ في مِعْزَى
زائدة^(٤) لإلحاق .

وقال الشاعر :

كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبُصْرَى بَيْنَهُمْ . . من الطوائفِ والأعناقِ بالوَدَمِ^(٥) .
نَسَبَ إِلَى بُصْرَى وجاء به على الوجه الأجودَ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ^(٦) .

(١) في الأصل : (لم يتصرف) بالتاء في موضع النون ، تحريف . وانظر
ما بعدها وكذا السؤال ص ١٤٥ .

(٢) العنز : الماعزة ، وهي الأنثى من المعزى والأوعال والظباء . وهناك
معان أخرى للعنز ذكرها اللسان تصل إلى عشرة .

(٣) انظر مسألة الصرف وعدمه هذه ، في شرح الكافية : ٤٤/١ ،
والتبصرة : ٥٥١/٢ ، والأشمونى : ٢٥٣/٣ ، والتصريح : ٢١٧/٢ ،
والهمع : ٣٣/١ .

(٤) كذا في الأصل بالنصب . وهو حينئذ على الحالية . والرفعُ أَجُودُ لأنها
موضع الفائدة ، وانظر نص سبويه المذكور في هـ ١ ص ١٤٦ .

(٥) البيت في ديوان الهذليين : ١١٣٤ ، والكتاب : ٣٥٤/٣ ،
والتبصرة : ٥٩٢/٢ .

اللغة : البُصْرَى : السيف المطبوع ببُصْرَى ، وهي مدينة بالشام . الطوائف :
النواحي . الوَدَمُ : سُيُورٌ تُشَدُّ بها عِرَاقِي الدلو إلى أذانها .

المعنى : يَضِيفُ قوما هُزِمُوا فَأَعَمَلَتْ فِيهِمُ السُّيُورُ ، فَشَبَّهَ وَفَعَّ السُّيُورُ
بأعناقهم بوقْعها بالوَدَمِ .

والشاهد فيه : (البُصْرَى) حيث جاء منسوباً إلى (بُصْرَى) بحذف ألف
التأنيث الرابعة كحُبْلَى ، كما هو الوجه الأجود .

وقائله : مساعدة بن جُوَيْة ، كما في ديوان الهذليين : ١١٣٤ . وساعدة
بن جُوَيْة الهذلي ، شاعر جاهلي . معجم الشعراء : ٨٣ .

(٦) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف رابعة زائدة للتأنيث ، في شرح
الشافعية : ٣٩٠/٢ ، ٣٩٠/٣ ، ٣٩٠/٤ ، وابن يعيش : ١٤٩/٥ ، ١٥٠ والتبصرة : ٥٩١/٢ .

بابُ النسبِ إلى ما آخِرُهُ ألفٌ خامسة^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى ما آخِرُهُ ألفٌ خامسة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى ما آخِرُهُ ألف / ٤ / ٢١ أ خامسة ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن تثبت أصليّة كانت أو زائدة ؟^(٣)

وما النسبُ إلى حُبَارَى ، وَجُمَادَى ، وَقَرْقَرَى ؟^(٤) ولم وجب فيه : حُبَارَى ، وَجُمَادَى ، وَقَرْقَرَى ؟^(٥)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣٥٤/٣) :

"هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ اسم كان آخِرُهُ ألفا وكان على خمسة أحرف" .

(٢) في الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف ، وانظر هـ ص .

(٣) جواب هذا السؤال وهو علة عدم ثبات الألف الخامسة لم يذكر في الموضوع المقابل له من عنصر الجواب ، وإنما هو مذكور ضمن الأصل العام في أول عنصر الجواب - وستكرر هذه الظاهرة مما يدعوننا إلى ترك التنبيه إليها خوف الإملال .

(٤) قَرْقَرَى : موضع بعينه . اللسان : ٤٠٠ / ٦ .

وَجُمَادَى : اسم لشهرين من شهور السنة ، مَعْرِفَةٌ مؤنثة . وَجُمَادَى أيضا : الشتاء كله . ويقال : ظَلَّتْ العينُ جُمَادَى : أي جامدة لا تَدَمَعُ . وكلهُ من الجُمُود والجُمُود ، وهو البُيُوس . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٥٤/٣) : "تقول في حُبَارَى : حُبَارَى ، وفي جُمَادَى : جُمَادَى ، وفي قَرْقَرَى : قَرْقَرَى . وكذلك كلُّ اسم كان آخِرُهُ ألفا وكان على خمسة أحرف ...

وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف لأنه حين كان رابعا في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيّدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه =

وما النسب إلى مُرامَى ؟ ^(١) ولم وجب فيه : مُرامَى ؟ وهل تثبت الألف لأنها أصلية ؟

وهل يلزم من مُرامَى ^(٢) : مُقلَوَى ، ويَهَيَّرَوَى ^(٣) ؟ ولم يلزم [على] ^(٤) تَرَكَ حَذَفُ الخامسة تَرَكَ حَذَفُ السادسة ولم يلزم على تَرَكَ حَذَفُ الثالثة تَرَكَ حَذَفُ الرابعة ؟ وهل ذلك لأن الخامسة قد خَرَجَتْ عن أَعْدَلَ الزَّئَةِ إلى ^(٥) نهاية ما تكون عليه الأسماء الخماسية في الأصول ، وأما الثلاثة فهي على أَعْدَلَ الزَّئَةِ ، وليس كذلك الأربعة لأنها وَسَطُ بين الأَعْدَلَ والْمُنْتَهَى عن الأَعْدَلَ إلى الْمُنْتَهَى في الأصول ، والسادسة بمنزلتها ^(٦) في الاقتضاء للحذف وليس كذلك الثالثة ، فلا يَسْتَوِي الأَعْدَلَ والخُرُوجُ عن الأَعْدَلَ ، وقد اجْتَمَعَتِ الخامسة والسادسة في

من نفسه ، فلما كثر العددُ كان الحذف لازماً إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى . وإذا ازداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزماً . . .
وإنما جَسَرُوا على حذف الألف لأنها مَيْتَةٌ لا يدخلها جَرٌّ ولا رفع ولا نصب . .
(١) مُرامَى : اسم مفعول من : رامَى يَرامى .
(٢) مُرامَوَى : نسبة إلى مُرامَى ، بقلب الألف واواً ، وهذا مجرد افتراض .
(٣) يَهَيَّرَوَى : نسبة افتراضية إلى يَهَيَّرَى : وهى من أسماء الباطل ، واليهيَّرى أيضاً : الخطأ ، واليهيَّرى ، الماء الكثير ، واليهيَّرى : الحجارة .
اللسان .

ومُقلَوَى : نسبة افتراضية إلى مُقلَوَى : وهو مأخوذ من قولهم : أَقلَوَيْتُ الشَّيْءَ : عُلَوْتُ ظَهْرَهُ وارتفعتُ فوقه . اللسان ٦٢/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام . وما زدته مماثل لما فى نظيره التالى .

(٥) فى الأصل : (التى) . وما أثبت أليق بالسياق .

(٦) أى بمنزلة الخامسة . ولعل هذا هو الأقرب فى بيان مرجع الضمير .

الخروج عن الأعدل . ويلزم ^(١) فى قَبَعَثَرَى ^(٢) : قَبَعَثَرَوَى ؟ ^(٣) / وَمَنْ ٢١/٤ ب
التزمت هذا خرج عن إجماع أهل العلم ؟ ^(٤)

وما النسبُ إلى خُنُفَسَاءَ ، وَحَرَمَلَاءَ ، وَمَعْيُورَاءَ ^(٥) ؟ ولم لا يجوز أن

(١) يبدو أن هذا الفعل معطوف على نظيره السابق قبل أسطر فى قوله :
"وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ . . .".

(٢) الْقَبَعَثَرَى : الْجَمَلُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ ، وَالْقَبَعَثَرَى : الرَّجُلُ الشَّدِيدُ ،
وَالْقَبَعَثَرَى : الْفَصِيلُ الْمَهْزُولُ . اللسان .

(٣) إلى هنا ينتهى الجزء الحادى والأربعون من تجزئة الأصل ، وقد خُتِمَ
هذا الجزء بديباجة تقول :

"تَمَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، يَتْلُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى : وَمَنْ التَزَمَ هَذَا خَرَجَ عَنْ
إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ".

وبعد هذه الديباجة وفى نفس الصحيفة ترجمة الجزء التالى التى تقول :

"الجزء الثانى والأربعون من شرح كتاب سيبويه .

إملا أبى الحسن على بن عيسى النحوى ، أيده الله تعالى"

وبعد هذه الترجمة تأتى فى الصحيفة التالية ديباجة افتتاح هذا الجزء التى

تقول : "بسم الله الرحمن الرحيم"

(٤) الكتاب (٣/٣٥٥) : "وَسَأَلْتُ (أى سيبويه) يُونُسَ عَنْ مُرَامَى فَقَالَ :

مُرَامَى ، جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ . وَقَالَ : لَوْ قُلْتُ : مُرَامَوَى لَقُلْتُ : حُبَارَوَى ، كَمَا

أَجَازُوا فِى حُبْلَى حُبْلَوَى . وَلَوْ قُلْتُ ذَا لَقُلْتُ فِى مُقْلَوَى : مُقْلَوَلَوَى . وَهَذَا

لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ ، إِنَّمَا يَقَالُ : مُقْلَوَلَى ، كَمَا تَقُولُ فِى يَهْيَرَى : يَهْيَرَى . فَإِذَا سَوَى

بَيْنَ هَذَا رَابِعًا وَبَيْنَ مَا الْأَلْفُ فِيهِ زَائِدَةٌ نَحْوَ حُبْلَى لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ مَا كَانَ

مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذَا كَانَ خَامِسًا بِمَنْزِلَةِ حُبَارَى . وَإِنْ فَرَّقْتَ بَيْنَ الزَائِدِ وَبَيْنَ الَّذِى

مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ دَخَلَ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ فِى قَبَعَثَرَى : قَبَعَثَرَوَى ، لِأَنَّ آخِرَهُ مَثُونٌ

فَجَرَى مَجْرَى مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ . فَإِنْ لَمْ تَقُلْ ذَا وَأَخَذْتَ بِالْعَدَدِ فَقَدْ زَعَمْتَ

أَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ".

(٥) مَعْيُورَاءَ : اسْمُ جَمْعٍ لِلْعَيْرِ ، وَهُوَ الْحَمَارُ . اللسان .

وَحَرَمَلَاءَ : مَوْضِعٌ . اللسان .

تُحذف كما تُحذف الألفُ خامسةٌ ؟ ومن أين صار بمنزلة سَلَامَانَ
وَزَعْفَرَانَ^(١) ؟ وهل يَلْزَم من ثَقَفَى^(٢) بالحدف من تخفيف الحرف^(٣) في
عَثِيرٍ وَحْثِيلٍ^(٤) ؟ وَلِمَ [لَمْ]^(٥) يَلْزَم ؟^(٦) .

(١) الزَعْفَرَان : صَبَغ من الطَّيْب ، والزَعْفَرَان : فَرَسٌ عُمَيْرُ بنِ الحُبَاب .
اللسان .

وَالسَّلَامَانُ : شَجَرٌ سُهْلَى ، واحِدَتُهُ : سَلَامَانَةٌ . وَسَلَامَانُ : ماءٌ لِبَنِي شَيْبَانَ
وَسَلَامَانُ : بَطْنٌ ، وَسَلَامَانُ بنُ غَنَمٍ : قَبِيلَةٌ . اللسان : ١٨٩/١٥ ، ١٩١ .
وانظر فهرس جهرة أنساب العرب : ٥٧٦ ففيها كثيرون مَن سُمِّيَ
بَسَلَامَانَ .

وَالسَّيْنُ من هذه الكلمة مضبوطة بالفتح في اللسان ، وبالضَّم في القاموس ،
وَصَرَّحَ ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما .

(٢) ثَقَفَى : نسبة إلى ثَقِيف ، انظرها في ص ، ، .

(٣) (الحرف) كذا بالأصل ، والحرفُ المراد : هو الياء في الكلمتين بعده .
وَيُرَاد بتخفيفه : حَذْفُهُ . ويمكن أن يكون (الحرف) مُحَرَّفًا عن (الحدف)
ليشاكل نظيره في الجواب ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

وَحِينَئِذٍ لَا تَحْتَاجُ العبارة إلى التمشية السابقة . وعلى كِلِّ فَلْعَلَّ حرف الجرِّ
(من) المذكور قبل كلمة (تخفيف) زيادة من الناسخ إذ العبارة بدونه أوضح .

(٤) الْحَثِيلُ : الْقَصِيرُ ، وَضُرِبَ من أشجار الجبال . اللسان .

وَالْعَثِيرُ : التراب . اللسان ، والكتاب في نصه التالي .

(٥) زيادة يقتضيها المقام ، إذ المعنى في السؤال السابق على عدم اللزوم ،
انظر الجواب ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٦) الكتاب (٣/٣٥٥) : "وَأَمَّا الممدود ، مصروفًا كان أو غير مصروف ،
كثُرَ عَدَدُهُ أو قَلَّ ، فَإِنَّهُ لَا يُحذف ، وذلك قولك في حُنْفَسَاءَ :
حُنْفَسَاوَى ، وفي حَرَمَلَاءَ : حَرَمَلَاوَى ، وفي مَعْيُورَاءَ : مَعْيُورَاوَى . وذلك أن
آخر الاسم لما تحرك وكان حيًّا يَدْخُلُهُ الجرُّ والرفع والنصب صار بمنزلة : سَلَامَانَ
وَزَعْفَرَانَ ...

وما النسبُ إلى مُثْنَى^(١) ؟ ولم يجب فيه : مُثْنَىٌ وجَعَلَهُ سيبويه
بمنزلة : مُرَامَى ؟ وما الصوابُ في ذلك ؟

وما الذى يلزم يونس من الفساد فى زنة الشعر ، وترك الصِّرف فى
مثل : مَعَدٌ^(٢) لو كان مؤنثا سُمِّيَ به رجلٌ أن تَصْرِفَهُ كما تصرف^(٣)
قَدَمًا اسْمَ رجلٍ ؟^(٤)

وما النسبُ إلى حِرَاءٍ^(٥) ؟ ولم جاز فيه : حِرَائِيٌّ ، وحِرَاوِيٌّ ؟^(٦)

= وإنما جَسَرُوا على حذف الألف (يعنى المقصورة) لأنها مَيْتَةٌ لا يَدْخُلُهَا جَرٌ
ولا رفع ولا نصب ، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ، ولو كانت الياءان
متحركتين لم تُحذفَا لقُوَّةَ المتحرِّك . . . ولو أضفت إلى عِثِيرٍ ، وهو التراب ،
أو حثِيلٍ لأجريتَه مُجرى : حَمِيرِيٌّ .

(١) فى الأصل : (منثنى) ، تحريف . والصواب من نظيره التالى ، ومن
الجواب فى ص ١٥٦ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

هذا ، ومُثْنَى : مأخوذ من : ثُنِيَ يُثْنَى .
(٢) المَعَدُّ : اللُّحْم الذى تحت الكتف أو أسفل منها قليلا ، والمَعَدُّ : الجُنُب
من الإنسان وغيره ، والمَعَدُّ : البَطْن ، ومَعَدُّ : أبو العرب ، وهو مَعَدُّ بن
عَدْنان . اللسان : ٢٧٨/٤ ، ٤١٣ .

(٣) (تصرفه كما تصرف) كذا فى الأصل بالتاء . والياً أولى بالسياق كي
يَتَوَجَّه الفعل إلى يونس ، وليشاكل ما فى الجواب ص ١٥٦ . ومع هذا فالتاء
أيضا صحيحة .

(٤) الكتاب (٢٥٦/٣) : " وزعم يونس أن مُثْنَى بمنزلة مِعْزَى ومُعْطَى .
وهو بمنزلة مُرَامَى ، لأنه خمسة أحرف . . .

فإن جَعَلَ النون بمنزلة حرف واحد ، وجَعَلَ زَنَتَه كزنته فهو يَنْبَغى له إن سَمَّى
رجلاً باسم مؤنث على زنة مَعَدٌ مُدْغَم مثله أن يَصْرِفَهُ ويَجْعَل المدغم كحرف
واحد . فهذه النون الأولى بمنزلة حرف ساكن ظاهر . وكذلك يَجْرى فى بناء
الشعر وغيره" .

(٥) حِرَاء : جَبَلٌ بِمَكَّة . اللسان : (حرى ١٨٩) .

(٦) الكتاب (٣٥٧/٣) : " فأما المصروف نحو : حِرَاء ، فمن العرب مَنْ
يقول : حِرَاوِيٌّ ، منهم مَنْ يقول : حِرَائِيٌّ ، لا يَحذف الهمزة" .

الجواب عن الباب الأول : (١)

الذى يجوز فى النسب إلى ما آخره ألف خامسة^(٢) : الحذف ،
لاجتماع أسباب : أنها خامسة ، مئنة بالسكون ، فى موضع لا يبدؤ من
أن تتغير فيه لأن ما قبل ياءى النسب مكسور فى باب النسب الذى
يقوى على التغيير . ولا يجوز أن تثبت كما تثبت الهمزة المتحركة ،
بالحركة .

والنسب [إلى^(٣)] حُبَارَى : حُبَارَى ، وإلى جُمَادَى : جُمَادَى ، وإلى
قَرَقَرَى : قَرَقَرَى ، بحذف الألف لأنها خامسة^(٤) .

والنسب إلى مُرَامَى : مُرَامَى ، يستوى الأُصْلَى والزائد فى هذا ، ولا
يستوى فى الأربعة^(٥) لأنه فى الأربعة فى باب تعديل فى الأصول بين
الأعدل والمُنْتَهَى الذى هو الخمسة ، لأن الخمسة خروج عن التعديل فى
الأصول بحرف يُغْتَفَرُ مثله لتكثير الأبنية التى نَدُلُّ بها على المعانى
المختلفة ، فيجوز أن يُطْلَبَ فى باب التخفيف التعديل بترك هذا الخامس
الميت الذى قد قَوِيَ عليه النسب . ولا يلزم مثل ذلك فى الأعدل وهو

(١) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ،
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : حُبَارَى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من نظيره بعده ، ومن السؤال
ص ١٤٩ .

(٤) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف خامسة فأكثر ، فى شرح الشافية :
٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٤٢-٤٠ ، والأشمونى : ١٧٨/٤ ، ١٧٩ ، وابن يعيش : ١٥٠/٥ ،
والتصريح : ٣٢٨/٢ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٥٩٢/٢ .

(٥) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف رابعة ، فى البابين السابقين
ص ١٣٨ ، ١٤٣ .

الثلاثي/ من نحو : قَفًا وَرَحَى^(١) ، ولا فيما هو على التعديل من ٢٢/٤ أ
 نحو : مَلْهَى وَأَعْشَى ، ويلزم فيما خَرَجَ عن التعديل في هذا الباب أن
 يُطلب التخفيفُ بالتعديل مع اجتماع الأسباب التي تقتضي ذلك . وهذا
 أحدها^(٢) . ولذلك لَزِمَ مِنْ مُرَامَوِيٍّ : مُقْلَوِيٍّ . فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ
 السادسةُ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لِلْخَامِسَةِ مَا يَقْتَضِي أَنْ حَقَّهَا الْحَذْفُ .

وهذا إلزامٌ صحيحٌ على ما ذكره سيبويه ويونس^(٣) . وَمَنْزِلَتُهُ كَمَنْزِلَةِ
 مَنْ تَرَكَ الذَّمَّ عَلَى الظُّلْمِ الْيَسِيرِ لِأَنَّهُ صَغِيرٌ حَقِيرٌ ، فَيَلْزِمُهُ تَرْكُ الذَّمِّ عَلَى
 الظلم العظيم لأنهما قد اجتماعاً على اقتضاء استحقاق الذم وإن كان
 الظلم العظيم أحق به .

فَتَقَفَّدَ مِثْلَ هَذَا الْإِلْزَامِ فَإِنَّهُ يُشْكَلُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ وَعِلَّتُهُ بَيِّنَةٌ
 إِذَا تَوَمَّلْتَ .

وَالنَّسَبُ إِلَى خُنْفُسَاءَ : خُنْفُسَاوِيٍّ ، وَإِلَى حَرَمَلَاءَ : حَرَمَلَاوِيٍّ ، وَإِلَى
 مَعْيُورَاءَ : مَعْيُورَاوِيٍّ ، لَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ^(٤) ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مَتَحَرِّكَةً
 تَتَصَرَّفُ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ كَتَصَرُّفِ سَلَامَانَ وَزَعْفَرَانَ . وَلِذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ^(٥)

(١) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف ثالثة ، في الباب الأسبق ص ٩٣ .

(٢) فأما بقية الأسباب فهي ما سبق له في الأصل العام أول الجواب ، من
 كون الألف الخامسة : مَبْتِة بالسكون ، في موضع لا يَدُّ مِنْ أَنْ تَتَغَيَّرَ فِيهِ...
 هذا ، وكلمة (أحدها) هي في الأصل : (أحدهما) بالثنية ، تحريف ، لما
 علمت من أن الأسباب التي ذكرها ثلاثة لا أثنان .

(٣) انظر هذا الإلزام في نص الكتاب المذكور في هـ ٤ ص ١٥١ .

(٤) انظر حكم النسب إلى الممدود ، في المراجع المذكورة في هـ ٤ ص ١٣٧ .

(٥) في الأصل : (لم يلزمه) ، تحريف ، إذ الكلام مستقيم بدون الهاء ،
 وأيضاً العبارة في السؤال بدونها ، ولعدم وجود مرجع لها في الكلام .

من الحذف فى ثَقْفِي الحذف فى عَثِيرٍ وَحَثِيلٍ لِأَن الياء فى هذا متحركة .
وتقول فى النسب إلى مُثْنَى : مُثْنَى ، بحذف ^(١) الألف على مذهب
سيبويه ، لأنه بمنزلة : مُرَامَى ^(٢) .

وتقول : مُثْنَوَى ، على مذهب يونس ، لأن الحرف المشدّد بمنزلة حرف
واحد يَرْتَفَعُ اللسانُ عنه رَفْعَةً واحدة .

فألزّمه سيبويه : أَن يُجْرَى ذلك فى وَزْنِ الشَّعْرِ مُجْرَى الحرف
الواحد ، وألزمه أَن يكون مثلُ مَعْدٍ لو كان مؤنثا سَمَى به رجلاً أَن
يَصْرِفُهُ كما يَصْرِفُ قَدَمًا اسْمَ رَجُلٍ ^(٣) . وكلاً هذين خطأ ^(٤) بَيْنَ مَنْ أَجَلَ
أَنهما حرفان فى الحقيقة وإن ^(٥) ارتفعَ اللسانُ عنهما رَفْعَةً واحدة
واعتمدَ لهما اعتماداً واحداً . فمُثْنَى بمنزلة : مُرَامَى ^(٦) لهذه العلة ^(٧) .

والنسبُ إلى حِرَاءٍ يَجُوزُ فيه : حِرَاوِيٌّ ، وَحِرَائِيٌّ ، لأنه ممدود
مُنْصَرَفٌ ^(٨) .

(١) فى الأصل : (فحذف) بالفاء فى أوّل الكلمة ، وهى صحيحة أيضاً .
ولكن الباء كما أثبتَ أَشْكَلُ بالنظائر ، وأليقُ بالسياق لقوّة الارتباط بما تَقَدَّمَ مع
الباء عن الفاء .

(٢) انظر مُرَامَى فيما سبق ص ١٥٠ ، ١٥٤ .

(٣) انظر مسألة الصَّرْفِ هذه ، فى : شرح الكافية : ٤٤/١ ، والتبصرة :
٥٥١/٢ ، والأشْمُونى : ٢٥٣/٣ ، والتصريح : ٢١٧/٢ ، والهمع : ٣٣/١ .

(٤) رُسِمَتْ هذه الكلمة فى الأصل هكذا : (خطأ) ، وهو خطأ فى الرسم .

(٥) فى الأصل : (فإن) بالفاء ، تحريف .

(٦) فى الأصل : (مرائى) ، تحريف .

(٧) انظر هذا الخلاف بين سيبويه ويونس أيضاً فى : شرح الشافية :

٤٠-٤٢ ، والأشْمُونى : ١٧٩/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ .

(٨) انظر هـ ٤ ص ١٥٥ .

باب النسب إلى الممدود الذى لا يدخله التنوين^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى النسب إلى الممدود الذى لا يدخله التنوين - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى الممدود الذى لا يدخله التنوين ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك؟
ولم لا يجوز أن يُحذف؟

وما النسبُ إلى زَكْرِيَاءَ ، وَبَرُوكَاءَ^(٢)؟ ولم وجب فيه : زَكْرِيَاوِيٌّ ، وَبَرُوكَاوِيٌّ^(٣)؟ .

وما الفرقُ بينه وبين الممدود المُنُون حتى جاز فى المُنُون وَجْهَانِ^(٤) ولم يُجز فى هذا إلا وَجْهٌ واحدٌ^(٥)؟^(٦) .

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٥٧) :

"هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ ممدود لا يدخله التنوين ، كثير العدد كان أو قليلاً"

(٢) البروكاء : الثبات فى الحرب والجِدُّ . اللسان .

(٣) فى الأصل : (وبروحاوى) بالحاء ، تحريف ، والصواب من نظيره قبل ، ومن الجواب ص ١٥٨ ، ومن الكتاب فى نصه المذكور فى هـ ٦ .

(٤) الوجهان : ثباتُ الهمزة ، أو قلبُها واواً . انظرهما فى الجواب ص ١٥٩ .

(٥) الوجه الواحد : قلبُ الهمزة واواً . انظره فى الجواب ص ١٥٨ .

(٦) الكتاب (٣/٣٥٧) : الإضافة إليه (أى إلى الممدود الذى لا يدخله التنوين) أن لا يُحذف منه شئ ، وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المُنُون الذى هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلته وذلك قولك فى زَكْرِيَاءَ : زَكْرِيَاوِيٌّ ، وفى بَرُوكَاءَ : بَرُوكَاوِيٌّ .

والجوابُ عن الباب الثاني^(١) :

الذى يجوز فى النسب إلى الممدود الذى لا يدخله التنوين^(٢) : ترك الحذف ، وقلبُ الهمزة واواً .

ولا يجوز الحذفُ لأن الهمزة قويّة متحركة ، ولا يجوز ترك الإبدال للفرق بين ما هو للتأنيث وبين ما هو لغير التأنيث بما يقتضيه حال كل واحدة منهما^(٣) .

فتقول فى النسب إلى زكريّا : / زكريّاوى ، وإلى بروكّا : بروكاوى . ولما كان المنون^(٤) إنما هو أصلى أو ملحق بالأصلى اقتضى أنه أحق بالثبات على حاله ، وهو على ثلاثة أوجه :

همزة أصلية لم تنقلب عن شئ ، وهمزة منقلبة عن حرف أصلى ، وهمزة زائدة للإلحاق^(٥) .

(١) انظر فى سرّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : زكريّا ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) فما هو لغير التأنيث تقتضى حاله الثبات على ما هو عليه ، إذ الهمزة فيه أصلية أو بمنزلة الأصلية . وما هو للتأنيث تقتضى حاله عدم الثبات على ما هو عليه ، إذ الهمزة فيه زائدة ، فينبغى أن تُخالِف الأصلية وما جعل بمنزلتها .

هذا ، ومن العرب من يُقرّ همزة التأنيث على حالها من غير قلب ، وذلك قليل ردى . انظر الهمع : ١٩٤/٢ ، والصبان : ١٨٨/٤ .

(٤) فى الأصل : (التنون) ، تحريف . والصواب من السؤال ص ١٥٧ ، ومن الكتاب فى نصه المذكور فى هـ ٦ ص ١٥٧ .

(٥) لعلّ فى العبارة تسمّحاً ، إذ الهمزة ليست زائدة لإلحاق ، وإنما هى منقلبة عن حرف زائد للإلحاق هو الياء .

فالأصلية ، نحو : قُرَائِي ، الأجودُ تركُّها على حالها . ثم المنقلبة ،
نحو : كِسَائِي ، هو في دُون تلك المنزلة مع أن الأجود : كِسَائِي ،
وَيَجُوزُ وَيَحْسَنُ : كِسَاوِي . وَيَضْعُفُ^(١) : قُرَاوِي ، وهو جائز .
والثالث ، نحو ، عِلْبَاءِ ، يَتَكَافَأُ فيه الوجهان ، فتقول : عِلْبَاوِي ،
وعِلْبَائِي^(٢) .

(١) في الأصل : (ويضعف) بتشديد العين المفتوحة ، وهي صحيحة هنا
لأنه يقال : ضَعْفُهُ يُضَعِّفُهُ : صَيَّرَهُ ضَعِيفًا . اللسان ، إلا أن ما أثبت أليق
بالسياق ليُشَاكِلَ نظرية قبل : (يَجُوزُ ، وَيَحْسَنُ) .

(٢) الرمانى - كما ترى - سَوَّى بين القلب والإبقاء في اللحقة ، لكن بعضهم
جَعَلَ القلب أولى (انظر : شرح الشافية : ٥٦/٢ ، والتسهيل : ١٧ ، والهمع :
١٩٤/٢ ، والأشمونى : ١٨٨/٤) ، وبعضهم جعل الإبقاء أولى (انظر :
التبصرة : ٥٩٣/٢ ، وابن يعيش : ١٥٥/٥) .

ولعلَّ ظاهر سببويه يفيد هذا القول الأخير ، لأنه ين تكلم عن حكم الممدود
المنصرف - ومنه الملحقة - جَعَلَ الإبقاء هو الوجه وإن كان يشير في عبارة له من
هذا النص المراد إلى الممدود المنصرف بأنه : ما كانت الهمزة فيه بدلا من واو أو
ياء ، وهذا التعبير يراد به دائما المنقلبة من حرف أصلى ، لا الملحقة وإن كانت
منقلبة من الياء (انظر النص المراد بكامله في هـ ٧ ص ١٣) ، إلا أنه في
عبارة أخرى من موضع آخر جعل الملحقة بمنزلة المنقلبة إذ يقول (٣/٣٥٢) :
"صار عِلْبَاءُ حيث انصرف بمنزلة رداء في الإضافة" ، فهذه العبارة منه تدلُّ على
أن المحققة داخلية مع المنقلبة في النص الذي أحلنا اليه وأنهما معا يندرجان في
الممدود المنصرف الذى جعل الإبقاء فيه هو الوجه .

وإذا أخذنا بهذا الظاهر - وهذا الظاهر يتفق مع صريح كلامه عن الملحقة في
التثنية ، انظر نصه في هـ ٥ ص ٢٩٧ - واعتبرنا سببويه يجعل الإبقاء أولى
، يكون الرمانى حينئذ مخالفا له إذ سَوَّى بين القلب والإبقاء .

هذا ، ومن نافلة القول : أن مذهب الرمانى هنا فى الممدودة الملحقة يتفق مع
مذهبه فى المقصورة الملحقة رابعة (انظر : هـ ١٤ ، ١٤١) ، كما أنه يتفق مع
مذهبه فى الممدود عند التثنية (انظر ص ٢٩٩) . وعلى هذا يكون فى الممدود =

ولا يجوز حَمْلُ التى للتأنيث على هذه الأصلية بالشَّبه كما حَمَلَ حُبْلُوهُ عَلَى مَلْهُوِيٍّ^(١) ، لأن هذا إما جازٍ لأنه يُستفاد بالتشبيه به فيه خَفَّةٌ فى مَلْهُوِيٍّ إِذَا شَبَّهَ بِحُبْلُوٍّ ، ويقتضى ذلك جواز حُبْلُوٍّ لأن الشَّبه بينهما وليس وَجْهُ الشَّبه أَحَقُّ بأحدهما فى الأصل ، فكلُّ واحد منهما يأخذ من الآخر الحُكْمَ ، وليس مثْلُ ذلك فى زَكْرِيَاءَ وبَابِهِ ، فلَزِمَ ماله بِحَقِّ الأصل وسَقَطَ ما يكون بِحَقِّ الشَّبه^(٢) .

* * *

=الملحقية فى النسب والتثنية ثلاثة أقوال : ١- الإبقاء أولى وأجود ، كما هو مذهب سيبويه ومتابعيه . ٢- القلب أولى . ٣- التسوية بين القلب والإبقاء ، كما هو مذهب الرمانى .

ومن الجدير بالذكر أنى لم أر للرمانى شريكا فى قوله هذا .

(١) انظر حَمْلُ حُبْلُوٍّ عَلَى مَلْهُوِيٍّ فى ص ١٤٧ .

(٢) انظر حكم النسب إلى الممدود فى المراجع المذكورة فى ه ٤ ص ١٣٧ .

هذا ، وقد تكلم الرمانى فى هذا الباب عن الممدود بأنواعه الأربعة : ماهمزته أصلية ، وما همزته منقلبة عن حرف أصلى ، وما همزته منقلبة عن حرف زائد لللاحق ، وماهمزته زائدة للتأنيث .

وقد سبق له فى أبواب أخرى الكلام عن بعضها تبعا لسيبويه لمناسبات عرّضت :

فتكلم عن : ما همزته أصلية ، وماهمزته منقلبة عن حرف أصلى فى ص ١٣٧ . وتكلم عن : ماهمزته أصلية ، وما همزته زائدة للتأنيث فى ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

بابُ النسبِ إلى بَنَاتِ^(١) الحَرْفَيْنِ^(٢)

الغرض فيه : أن يُبين مايجوز فى النسب إلى بنات الحرفين - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : مالذى يجوز فى النسب إلى بنات الحرفين . وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز أن يجرى مجرىً واحداً فى ترك الردّ إلى الأصل؟ وما الذى يجوز ترك ردّه [إلى]^(٣) الأصل؟ وماالذى لايجوز فيه إلا الردّ؟ ولم جاز فى جميعه الردّ إلى الأصل ولم يجرّ فى جميعه الترك على اللفظ؟

وما نظير ماجازَ فيه الخيارُ فى الردّ وترك الردّ من باب حُبلى^(٤)؟ ومانظير ما لايجوز فيه [إلا]^(٣) الأصل من باب رَحَى وهْدَى^(٥)؟

(١) فى الأصل : (ثبات) ، وكذا حيثما ذكرت الكلمة فى هذا الباب ، تحريف .

(٢) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٥٧/٣) :

"هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين"

وهذا الباب خاصٌ بما حُذفتْ لامه وبجوز ردّها أو تركّها عند النسب .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) يعنى بباب حُبلى : ماآخِره ألفُ رابعة زائدة للتأنيث . انظر ص ١٤٣ .

(٥) يعنى بباب رَحَى وهْدَى : الثلاثى الذى لامه مُعْتَلٌ . انظره ص ٩٣ .

وانظر تعليقنا على هذا التنظير فى الجواب : فى هـ ٢ ص ١٦٥ .

وهذا التنظير بباب رَحَى من زيادات الرمانى التى ليست مبنية على شىء فى الكتاب . انظر نصه فى الحاشية التالية .

ولم لا يكون اسمٌ ظاهر على أقلّ من حرفين؟

وما نظير الردّ لقلّة حروف الاسم من الحذف لكثرة حروف الاسم؟ (١) .

وما النسبُ إلى دمٍ؟ ولم جاز فيه : دمِي ، ودمَوِي . وفي يدٍ : يَدِي ، ويَدَوِي ؟

وما في قول العرب : غَدَوِي ، في غَدٍ - من الشاهد؟

وهلّا كان القياس في غَدٍ ، ويَدٍ : غَدَوِي ، ويَدَوِي إذ (٢) كان كل واحدٍ منهما على فَعَلٍ في الأصل .

ودليله : آتيك في غَدَوْ؟

وما الشاهد في قوله الشاعر :

(١) الكتاب (٣/٣٥٧) : "اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبَ لامُه ولم يَرَدَ في تشيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء ، كان أصله فَعَلٌ أو قَعَلٌ أو فَعَلٌ ، فإنك فيه بالخيار : إن شئت تركته على بنائه قبل أن تُضيف إليه ، وإن شئت غيّرته فرددت إليه ما حُذِفَ منه . فجعلوا الإضافة تغير فتَرَدَ كما تغير فتحذف نحو ألف حُبْلَى . . . فلما كان ذلك من كلامهم غيروا بنات الحرفين التي حُذِفَتْ لاماتهن بأن رَدّوا فيها ما حُذِفَ منها ، وصرت في الردّ وتركه على حاله بالخيار ، كما صرّت في حذف ألف حُبْلَى وتركها بالخيار .

وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردّ لأنها أسماءٌ مجهودة ، لا يكون اسمٌ على أقلّ من حرفين ، فقويت الإضافة علي ردّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف ههنا كثر العدد ، وذلك قولك : مُرَامِي .

وانظر - مع هذا النص - النص الآخر المتعلق ببنات الحرفين الذي لا يجوز فيه إلا الردّ ، وهو المذكور في هـ ٥ ص ١٦٧ .

(٢) في الأصل : (إذا) ، تحريف .

وما الناسُ إلا كالديار وأهلها .. بها يومَ حُلُوها وغَدُوا بِلَاقِعُ؟ (١)

وما النسبُ إلى ثُبَّة (٢)؟ ولم جاز فيه : ثُبِي ، وثُبُوِي . وفي شَقَّةٍ : شَفِي ، وشَفَّهِي؟ وما فى قولهم شِفَاهُ ، وشَفِيهَةٌ - من الدليل ؟ (٣)

وما النسب إلى حِرٍ (٤)؟ ولم جاز فيه : حِرِي ، وحِرَحِي؟ وما دليلُ المحذوف فيه ؟ (٥)

(١) الكتاب (٣/٣٥٨) : "فمن ذلك (أى من بنات الحرفين التى يجوز فيها الردُّ إلى الأصل والترك) قولهم فى دَم : دَمِي ، وفى يَد : يَدِي ، وإن شئت قلت : دَمَوِي وَيَدَوِي ، كما قالت العرب فى غَدٍ : عَدَوِي . كلُّ ذلك عربى .

فإن قال : فهلاً قالوا : غَدَوِي ، وإنما يَدُ وغَدُكُلُّ واحد منهما فَعْلٌ ، يُسْتَدَلُّ على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غَدُوا ، يريدون : غَدًا . قال الشاعر : وما الناس . . (الخ) .

وقولهم : أَيْدٍ ، وإنما هى أَفْعُلٌ ، وأَفْعُلٌ جماعُ فَعْلٍ؟
لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخْرِجُوا من حَرْف الإعراب التحرك الذى كان فيه ، لأنهم أرادوا أن يَزِيدُوا ، لجهْد الاسم ، ماخَذُوا منه ، فلم يريدوا أن يُخْرِجُوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يُضَيَّفُوا . . . " .

(٢) الثُبَّة : العُصْبَةُ من الفُرسان ، والجماعة من الناس . اللسان .

(٣) الكتاب (٣/٣٥٨) : "ومن ذلك (أى من بنات الحرفين التى يجوز فيها الردُّ إلى الأصل والترك) أيضا قولهم فى ثُبَّة : وَثُبٍ وَثُبُوِي ، وشَقَّةٍ : شَفِي وشَفَّهِي .

وإنما جاءت الهاءُ لأن اللام من شَقَّة الهاءُ ، ألا تَرَى أنك تقول : شِفَاهُ ، وشَفِيهَةٌ فى التصغير" .

(٤) الحُرُ : الفَرْج . اللسان : (هنا)

(٥) الكتاب (٣/٣٥٩) : "وتقول فى حِرٍ : حِرِي ، وحِرَحِي ، لأن اللام الحاءُ ، تقول فى التصغير : حُرِيحٌ . وفى الجمع : أَحْرَاحٌ" .

وما النسب [إلى] ^(١) رُب ، فَيَمْنُ حَفْ؟ ولم وجب فيه : رُبِّي؟ ^(٢) .

٢٣/ب ^(٤) الجوابُ عن الباب الأول ^(٣) :

الذى يَجُوزُ في ^(٥) النسب إلى بنات الحرفين ^(٦) : الرَّدُّ إلى الأصل ،
والتَّرْكُ على اللَّفْظِ فيما لا يَرُدُّ في تثنية ولا جَمْع ^(٧) . ولا يَجُوزُ فيما رُدُّ
إلى الأصل في تثنية أو جمع إلا الرَّدُّ إلى الأصل في النسب لأنه أقوى
على التغيير .

فالذي ^(٨) يَجُوزُ رَدُّه وتَرْكُ رَدِّه : هو بنات الحرفين التي لا تُرَدُّ في
تثنية ولا جَمْع . وهذا هو الذي يكون المتكلم فيه بالخيار ، كما يكون في
حُبْلَى بالخيار في الحذف وتَرْكِ الحذف .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . وهي من الجواب ص ١٦٦ ، ومن نظائره قبل .
(٢) الكتاب (٣/٣٥٩) : " وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى رُبِّ فَيَمْنُ حَفْ ، فَرَدَّتْ
قُلْتُ : رُبِّي . وَإِنَّمَا أُسْكَنْتْ كَرَاهِيَةُ التَّضْعِيفِ ، فَيُعَادُ بِنَاؤُهُ كما قالوا في
شديدة : شَدِيدِي كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ ، فَيُعَادُ بِنَاؤُهُ " .
(٣) انظر في سر مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ،
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) إِنَّمَا قُلْتُ (ص ١٢٣) إلى هذا الحدِّ ، لأن معظمها قد نُقِلَ إلى موضع
آخَر ، وهذا المنقول هو باب النسب إلى بنات الحرفين فيما يَلْزَمُ الرَّدُّ ، وهو
المذكور في ص ١٦٧ ، وانظر هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) في الأصل : (فيه) ، تحريف ، وانظر نظائره في جميع الأبواب قبل
وبعد .

(٦) مثل : دَمٌ ، وَأَبٌ . كما سيأتي .

(٧) أَيْ جَمْعٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، انظر : نص الكتاب المذكور في هـ ١ ص ١٦٢ ،

وشرح الشافعية : ٦٣/٢ ، وابن يعيش : ٥٠ ٢/٦ ، والتصريح : ٣٣٣/٢ ،
والأشمونى : ١٩٣/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ .

(٨) في الأصل : (بالذي) بالباء ، تحريف .

فأما ما لا يجوز فيه إلا الأصل : فنحو : رَحَى^(١) وهُدَى ، وكذلك لا يجوز فيما ظهرَ حرفُ الأصل فيه في التثنية أو الجمع إلا الأصل^(٢) .

ولا يجوز أن يكون اسمُ ظاهرٍ على أقلَّ من حرفين ، لأن أصله الثلاثة فإذا حُذِفَ منه أكثرُ من حرفٍ واحدٍ كان إجحافاً به ، مع أنه لا بُدَّ في الاسم المتِمِّكَن من حرفٍ متحركٍ يُبتدأ به وحرفٍ يُوقَف عليه ويكون لتعاقب الإعراب فيه ، فإذا بَلَغَ الاسمُ الظاهرَ حرفين فقد بَلَغَ المجهودَ وهو أقلُّ ما يمكن أن يكون عليه . فالرَّدُ لِقلة الاسم كالحذف لكثرة حروف الاسم ، فالقياس^(٣) فيهما سواء .

والنسبُ إلى دَمٍ يجوز فيه : دَمِي ، ودَمَوِي . وفي يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي .

وقولُ العرب في غَدٍ : غَدَوِي - دليلٌ على جواز الرَّدِ إلى الأصل مع تَبْقِيَةِ الحركة في الاسم^(٤) ، فلذلك حُرِّكَ يَدَوِي والأصلُ فيه فَعَلَ . ودليله^(٥) : أَيْدٍ^(٦) . والأصلُ في غَدٍ : غَدُو . ودليله^(٥) :

(١) في الأصل : (فبحور رحي) ، تحريف .

(٢) يَعْنِي الرَّمَانِي بِهَذَا الْكَلَامِ : أَنَّ رَحَى وَهُدَى عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهَا تُرَدُّ وَجَوَاباً لَأَمْرِهِمَا الْمَحذُوفَةِ لِلتَّنْوِينِ ، كَمَا أَنَّ (أَب) تُرَدُّ وَجَوَاباً عِنْدَ النَّسَبِ لَأَمْرِ الْمَحذُوفَةِ نَسْباً . وَهَذَا هُوَ وَجْهٌ تَنْظِيرِ (أَب) بِرَحَى وَهُدَى .

(٣) في الأصل : (بالقياس) بالباء ، تحريف .

(٤) والأخفش يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السَّكُونُ رَدّاً إِلَى الْأَصْلِ . انظر : شرح الشافية : ٦٧/٢ ، والمنصف : ٦٣/١ ، والأشمونى : ١٩٤/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتصريح : ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ .

(٥) في الأصل : (ودليل) بدون الهاء ، تحريف . وانظر نظيره بعد شَفَةِ

وَحَرِيٍّ . (٦) وَجْهٌ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَذَا : أَنَّ (أَيْدٍ) جَمْعٌ عَلَى (أَفْعَل) وَ (أَفْعَل) جَمْعُ (فَعَلَ) كَسَنَهِمْ وَأَسَنَهُمْ .

انظر نص الكتاب المذكور في هـ ١ ص ١٦٣ .

قول الشاعر :

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلها . . بها يومَ حُلّوها وغَدُوا بِلأَقْع^(١) .

والنسبُ إلى ثُبَّة : ثُبَيُّ ، وثُبَوِيٌّ . وإلى شَفَّة : شَفِيٌّ ، وشَفْهِيٌّ^(٢) .
ودليله : شَفَاهُ ، وشَفْهَةٌ^(٣) .

والنسبُ إلى حِرٍ : حَرِيٌّ ، وحِرَجِيٌّ . ودليله : أَحْرَاحُ ، وحُرَيْحُ .

والنسبُ إلى رَبٍّ ، فَيَمْنُ خَفَّفَ : رَبِّي^(٤) . ولا يجوز إظهار
التضعيف لثقله ، كما لا يجوز في شديدة إلا : شَدِيدِي لثقل
التضعيف^(٥) .

(١) البيت للبيد في ديوانه : ١٦٩ ، والكتاب : ٣٥٨/٣ ، والمنصف :
٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، وابن يعيش : ٤/٦ ، والتبصرة : ٥٩٨/٢ ، ٧٨٤ .
اللفظة : بِلأَقْع : خالية متغيرة ، واحدا : بَلْقَع ، وهو الأرض القفر التي
لا شيء فيها .

المعنى : إن الناس في اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وفُرقة ،
كالديار يَغْمُرُها أهلها مرةً وتَقْفِرُ منهم مرةً .

والشاهد فيه : (غَدُوا) في أنها دالة على أصل غَدَّ من سكون العين .
وليبيد : هو ، أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري ، أدرك الإسلام وأسلم ،
ومات في أول خلافة معاوية عن سبع وخمسين ومائة سنة . الشعر والشعراء :
٢٨٠/١ .

(٢) قد يقال : شَقَوِيٌّ ، عند مَنْ يَرَى أَنَّ لَامَهَا وَاوُ . انظر : التصريح :
٣٣٤/٢ ، والصبان : ١٩٣/٤ .

(٣) شَفَاهُ ، وشَفْهَةٌ : دليل على أن لام الكلمة هاء لظهورها فيهما .

(٤) أى عند رَدِّ اللام . فإن لم تَرُدَّ قيل : رَبِّيٌّ ، كأخواتها المذكورة . انظر
نص سيبويه في هـ ٢ ص ١٦٤ يُشْعِرُكَ بهذا .

(٥) انظر حكم النسب إلى بنات الحرفين مما يجوز فيه رَدُّ اللام أو تركها من
غير أن يكون فيها زائد ، في : شرح الشافية : ٦٣/٢ ، ٦٤ ، وابن يعيش :
٥-٢/٦ ، والتصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٣/٤ ، والهمع :
١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٨/٢ .

بابُ النسبِ إلى بناتِ الحرفين فيما يَلزمه الرَدُّ (١)

الغرض فيه : أن يُبين مايجوز فى النسب إلى بنات الحرفين فيما يَلزمه الرَدُّ - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى النسب إلى بنات الحرفين الذى يَلزمه الرَدُّ ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز فيه إلا الرَدُّ؟ ولم كان الرَدُّ فى النسب أقوى منه فى التثنية والجمع^(٢)؟ ولم كان الاعتبار فى هذا بجمع السلامة^(٣) دون جمع التكسير ودون التصغير؟

وما النسبُ إلى أبٍ؟ ولم وجب فيه : أبوى ، وفى أخٍ : أخوى ، وفى حمٍ : حموى؟

ولم كان النسبُ أرَدُّ إلى الأصل^(٤)؟ (٥)

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٥٩) :

"هذا بابٌ ما لايجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرَدُّ" .

(٢) أى الجمع بالألف والتاء . انظر هـ ٧ ص ١٦٤ .

(٣) أى والتثنية . انظر السؤال الذى قبله ، والجواب ص ١٧١ .

(٤) أى من التثنية والجمع . انظر ماتقدم من أسئلة منذ قريب .

هذا ، ومضمونُ هذا السؤال هو نفسه مضمون السؤال السابق "ولم كان الرَدُّ فى النسب أقوى منه فى التثنية والجمع؟" ، ولذلك لايجد لهذا السؤال الثانى إجابة فى الموضوع المقابل له من عنصر الجواب ، وإنما إجابتهما معا فى الموضوع المقابل للسؤال الأول . انظر الجواب ص ١٧٢ .

بقى أن نسأل : لم أوردَ الرمانى السؤالين مادام مضمونهما واحدا؟ والجواب : السؤال الأول مبنى على مضمون كلام سيبويه (انظر نصه فى الحاشية التالية) ، أما الثانى فمبنى على عبارة معينة فى آخر هذا النص مصوغة على هيئة قاعدة كلية ، وهى : " . فإذا رُدُّ فى الأضعف فى شىء كان فى الأقوى أرَدُّ " ، فلم يشأ الرمانى أن لا يخص هذه العبارة النفيسة بسؤال تنويعها بها .

(٥) الكتاب (٣/٣٥٩) : "وذلك (أى الذى يَلزمه الرَدُّ من بنات =

وما النسب إلى هَنٍ^(١) على مذهب مَنْ يقول : هذا هَنُوكُ ورأيتُ هَنَاكَ
ومررتُ بهَنِيكَ ، وهما هَنَوَان ، وهى هَنَوَات؟ ولم وجب على هذا :
هَنَوَى ، وجاز على مذهب مَنْ يقول : هَنُكَ ، وهَنَان ، وهَنَات^(٢) - :
هَنَى ، وهَنَوَى ، ولم يَجْزُ : هَنَى على مذهب الفريق الآخر^(٣) ؟

(=الحرفين) قولك فى أبٍ : أبَوَى ، وفى أخٍ : أَخَوَى ، وفى حمٍ : حَمَوَى .
ولا يجوز إلا إذا ، مِنْ قَبْلِ أَنْكَ تَرُدُّ مِنْ بنات الحرفين التى ذَهَبَتْ لامَاتُهُنَّ إلى
الأصل ما لا يَخْرُجُ أصلُهُ فى التثنية ولا فى الجمع بالتاء ، فلما أُخْرِجَتْ التثنيةُ
الأصلَ لَزِمَ الإضافةُ أَنْ تُخْرَجَ الأصلُ ، إذ كانت تَقْوَى على الرَدِّ فيما لا يَخْرُجُ
لامُهُ فى تثنيته ولا فى جمعه بالتاء ، فإذا رُدَّ فى الأضعف فى شىء كان فى
الأقوى رَدًّا .

(١) الهَنُ : الفَرْجُ ، وكلمة يُكْنَى بها عن اسم الإنسان . اللسان .
(٢) هذا المذهب من القول وهو تصريف (هن) بدون رَدِّ اللام لم يذكره
سيبويه صراحة فى هذا الموضع من كتابه ، ولم أقف عليه فى غير هذا
الموضع ، وإنما يؤخذ منه هذا المذهب اللهجى من أمور :
١- تصريفه هنا للكلمة مع رَدِّ اللام منسوبا إلى بعض العرب يؤخذ منه أن
لغيرهم مذهباً آخر هو عدم الرَدِّ (انظر نص سيبويه التالى) .
٢- ورد فى الكتاب عَرَضاً كلمات من هذه المادة مفردة ، مصرفة بدون رَدِّ ،
هى : هَنُكَ فى ص ٢٠٣ ج ٤ ،

(٣) الكتاب (٣/٣٦) : "اعلم أن من العرب من يقول : هذا هَنُوكُ
ورأيتُ هَنَاكَ ومررتُ بهَنِيكَ ، ويقول : هَنَوَان فيُجْريه مُجْرى الأب .
فَمَنْ فَعَلَ ذَا قَالَ : هَنَوَات ، يَرُدُّهُ فى التثنية والجمع بالتاء . . . فإذا أضفت
قلت : . . . هَنَوَى . والعلة ها هنا هى العلة فى : أب ، وأخ ونحوهما" .
وانظر (أبٍ ، وأخٍ) فى نص سيبويه المذكور فى ه ص ١٦٧ .

وما النسب إلى سَنَةٍ؟ ولم وجب فيه : سَنَوِيٌّ على مذهب مَنْ يقول :
سَنَوَاتٌ ، وجاز على مذهب مَنْ يقول : سَانَهَتْ^(١) ، وفي الجمع :
سِنُونٌ - : سَنَهِيٌّ ، وَسِنِيٌّ على قياس شَفَّةٍ في قولك : شَفَّهِيٌّ ، وشَفَّيٌّ؟

وما النسب إلى ضَعَةٍ - وهو نَبْتُ - على قولهم : ضَعَوَاتٌ ؟ ولم وجب
فيه : ضَعَوِيٌّ^(٢) ؟

وما النسب إلى عِضَةٍ^(٣) ؟ ولم جاز فيه : عِضَوِيٌّ ، وَعِضَاهِيٌّ ؟ وما
الشاهد في قول الشاعر :

هذا طريقُ يَأْزِمُ المَآزِمَا ... وَعِضَوَاتُ تَقْلَعُ^(٤) اللِّهَازِمَا؟

وما في قولهم : عِضِيَّهٌ ، وَعِضَاهُ^(٥) - من الدليل ؟ ولم قُدْرَهُ^(٦)

(١) سَانَهَتْهُ : عَامَلَتْهُ بِالسَّنَةِ أَوْ اسْتَأَجَرَتْهُ لَهَا . اللسان .

(٢) الكتاب (٣٦٠/٣) : "اعلم أن من العرب مَنْ يقول : . . سَنَةٌ
وَسَنَوَاتٌ ، وَضَعَةٌ - وهو نَبْتُ - ويقول : ضَعَوَاتٌ ، فإذا أضفت قلت :
سَنَوِيٌّ ...

وَمَنْ جَعَلَ سَنَةً مِنْ بَنَاتِ الْهَاءِ قَالَ : سُنِيَّهٌ وَقَالَ : سَانَهَتْ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ شَفَّةٍ
، تقول : شَفَّهِيٌّ ، وَسَنَهِيٌّ .

(٣) انظر تفسيرها عند تخريج البيت التالي في هـ ٢ ص ١٧٣ .

(٤) (تَقْلَعُ) هَكَذَا بِالْأَصْلِ . وفي الجواب (ص ١٧٣) : تَقْلَعُ ، وهى كذلك
في سائر المراجع المذكورة في تخريج البيت في هـ ٢ ص ١٧٣ ، ماعدا اللسان
(٢٨٢/١٤) فهى فيه : تَمْشُقُ ، بمعنى : تَنْضَرِبُ .

(٥) في الأصل : (عِضَاةٌ) بَالْتِاءٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَتَالِيهِ . وكذا الجواب
ص ١٧٣ .

والصواب أن تكون الكلمة بالهاء إذ المراد بها الجَمْعُ ، ولأنها في الكتاب
كذلك (انظر نصه في هـ ٥ ص ٤٨) .

(٦) أى سيبويه . انظر نصه في هـ ٥ ص ٤٨ .

على : عِصَاهُ وَعِصَاهُ ، كقولك : قَتَادَةٌ وَقَتَادٌ^(١) ؟. (٢)

وما النسب إلى أُخْتٍ؟ ولم وجب فيه : أَخَوِي؟ وما النسبُ إلى هَنْتٍ^(٣)؟ ولم وجب فيه^(٤) : هَنَوَاتُ؟

وما الشاهد في قول الشاعر :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَرَابِنِي^(٥) ... على هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعٌ؟. (٦)

(١) في الأصل : (وقتاده) ، تحريف . والصواب من الكتاب في نصه المذكور في هـ ص . وانظر تفسيرها في هـ ص .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٠) : "تقول في عِصَّة : عِصْوِي ، على قول الشاعر : هذا طريق يَأْزِمُ . . .

ومن العرب مَنْ يقول : عُصِيْهَةٌ ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَّةٍ إذا قالوا ذلك".

وانظر - بالإضافة إلى هذا النص - النص المذكور في هـ ص .

(٣) في الأصل : (هنة) بالياء المربوطة . والصواب من الكتاب في نصه التالي . وانظر تفسير هَنْتٍ وهَنَوَاتٍ عند تخريج البيت لتالي .

(٤) أى في هَنْتٍ . وإنما ذكر الرمانى فى هذا السؤال الجَمْع (هَنَوَاتٍ) ولم يذكر المنسوب على غير مناجه فى مثل هذا السؤال ، لأن سيبويه لم يأت بهذه المسألة ليبين حكم النسب إلى كلمة (هَنْتٍ) ، وإنما أتى بها للاستدلال على أن جَمْع (أخت) : أخوات ، كما أن جمع (هَنْتٍ) : هنوات إذ هما نظيران . ولذلك لم يُجِبْ الرمانى عن مسألة (هَنْتٍ) فى عنصر الجواب ، انظره فى ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٥) (رأبني) هكذا فى الأصل ، وكذا فى سرّ الصناعة . أما فى بقية مراجع البيت المذكور عند تخريجه فى الحاشية التالية ففيها : ومَلْنِي .

(٦) البيت فى الكتاب : ٣/٣٦١ ، والمقتضب : ٢/٢٦٩ ، والمنصف : ٣/١٣٩ ، وابن يعيش : ١/٥٣ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦ . ١٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ، وسر الصناعة : ١/١٦٧ ، واللسان : ٢/٢٤٣ .

ولم جاز فى قول يونس : أُخْتِي^١ وقال سيبويه : ليس بقياس^(١) ؟
والجوابُ عن الباب الثانى^(٢) :

الذى يجوز فى النسب إلى بنات الحرفين الذى يلزمه الرد^(٣) :
اعتباره بالتثنية وجمع السلامة^(٤) .

ولايجوز أن يُعتبر بالتصغير ولا بجمع التكسير ، لأنه فى هذين
ضرورة على موجب بناء التصغير وجمع التكسير إذ لو لم يردّ لخرَجَ

= اللغة : الهَنَوَات : الأفعال القبيحة- رابنى : بدًا منه مارابنى وكرهته .
والشاهد فيه : (هَنَوَات) فى جمع هَنَتْ . وقائله مجهول .

وإنما ذكرت تخريج هذا البيت هنا بإزاء عنصر المسائل مخالفًا بذلك منهاجنا
فى أن يكون تخريج الشواهد بإزاء عنصر الجواب ، لأن الرمانى لم يعد هذا
البيت فى عنصر الجواب .

(١) الكتاب (٣/٣٦٠) : "إذا أضفت إلى أُخْتٍ قلت : أُخْوِي^١ ، هكذا
ينبغى له أن يكون على القياس .

وذا القياسُ قول الخليل ، من قبل أنك لما جمعتَ بالتاء حذفْتَ تاء التانيث
كما تحذف الهاء ، ورددت إلى الأصل . فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ،
وهى أردُّ له إلى الأصل .

وسمعنا من العرب من يقول فى جمع هَنَتْ : هَنَوَات . قال الشاعر :

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفَانِي ومَلَنِي . .

فهى بمنزلة أُخْت .

وأما يونس فيقول : أُخْتِي^١ ، وليس بقياس" .

(٢) انظر فى سرِّ معنى هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص
١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) مثل : أب ، كما سيأتى .

(٤) انظر هـ ٢ ص ١٦٧ . وانظر- بالإضافة إلى هذا الأصل العام- الأصل
العام الذى فى أول الجواب عن الباب السابق ص ١٦٤ .

عنهما . وليس كذلك التثنية وجمع السلامة إذ لو لم يردّ لم يخرج
٢٤/٤ أ عنهما / ، فإنما يُردّ في هذين لقوّة الاسم على الردّ - لا للضرورة - على
الأصل^(١) .

وإنما كان النسب أقوى على الردّ لأنه أقوى على التغيير إذ يتغير فيه
المعنى واللفظ : بخروج الاسم إلى الصّفة ، وانتقال المعنى إلى غير ما
كان عليه فى الاسم .

والنسب إلى أب : أبوى لا غير ، لقولهم : أبوان . وكذلك إلى أخ :
أخوى ، وإلى حم : حموى ، لقولهم : أخوان ، وحمّوان .

والنسب إلى هن على مذهب من يقول : هنّان - : هنوى لا غير ،
وعلى مذهب من يقول : هنّان - يجوز : هنى ، وهنوى .

والنسب إلى سنّة على مذهب من يقول : سنّوات - : سنوى لا غير ،
وأما على مذهب من يقول : سانهت ، وسنيّه - فيجوز : سنى ،
وسنهي ، لأنه بمنزلة : شقة .

(١) معنى كلام الرماني : أن ردّ اللام المحذوفة فى التصغير والتكسير إنما
يكون لتحقيق بناء كل منهما ، فلو لم نردّ فيهما لانكسر بناؤهما إذ لكل منهما
بناء معين معروف ، فضرورة تحقيق صيغة كل منهما هى التى ألجأت إلى الردّ .
أما التثنية وجمع السلامة فليس لهما بناء معين يُعمل على تحقيقه ، بل
كل ما فى الأمر هو زيادة علامتهما على صيغة المفرد المراد تثنيته أو جمعه ،
إذا فليست هنا ضرورة تلجئ إلى الردّ ، وإنما هو راجع إلى قوّة الاسم على
الرد ، فخلص الرد حينئذ لقوة الاسم لا لضرورة أخرى كما فى التصغير
والتكسير .

ومن هنا كان الردّ فى النسب مبنيًا على التثنية وجمع السلامة إذ الرد فيهما
(ذاتى) ، لاعلى التصغير والتكسير إذ الرد فيهما لضرورة الصيغة .

والنسب إلى ضَعَةٍ - وهو ثَبْتُ - : ضَعَوِيٌّ ، على قولهم : ضَعَوَاتُ .
والنسب إلى عَضَةٍ : عَضَوِيٌّ على قولهم : عِضَوَاتُ ، و : عِضَاهِيٌّ
على قولهم فى الجَمْع : عِضَاهُ ، وَعِضِيْهَةٌ .
ويَجُوزُ على هذا المذهب : عِضِيٌّ ، لأنه لم يُرَدَّ فى تثنية ولا جمع
سلامة^(١)

وقال الشاعر :

هذا طريقُ يَأْزِمُ المَآزِمَا . . . وَعِضَوَاتُ تُقَطِّعُ اللِّهَازِمَا^(٢) .

والنسب إلى أخت : أَخَوِيٌّ ، لقولهم : أَخَوَاتُ . ولو كانت التاء قد
أُخْلِصَتْ لِلْإِخْوَةِ^(٣) لَوَجِبَ : أَخَوَاتُ إذ لم تَكُ^(٤) دليلاً على التأنيث ،

(١) تقدّمت هذه المسألة فى أول أبواب النسب فى ص ٤٨ ، ٦٣ .
(٢) الرجز فى الكتاب : ٣٦٠/٣ ، والمنصف : ٥٩/١ ، وابن يعيش :
٣٨/٥ ، والكامل : ٦٣/٢ ، والخصائص : ١٧٢/١ ، واللسان : ٢٨٢/١٤
٤١٢/١٧ .

اللغة : يَأْزِمُ - كَيَضْرِبُ وَيَفْرَحُ - : يَتَقَبَّضُ . المَآزِمُ : جمع مَآزِمٍ ، وهو
الطريق الضيق . عِضَوَاتُ : جمع عَضَةٍ ، وهى ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ لَهُ شَوْكٌ .
اللِّهَازِمُ : جمع لِهْزَمَةٍ . واللِّهَازِمُ : مُضْغَاتٌ فى أسفلِ الحَنَكِ .
المعنى : هذا الطريق يتأذى مَنْ سار فيه لضيقه الشديد ، ولما حُفَّ به من
أشجار العضاء التى يناله شوكها الذى يكاد يقطع اللِّهَازِمَ . ونسبة يَأْزِمُ إلى
الطريق على معنى : أنه يُضَيِّقُ المضايِقَ ، مجاز .

والشاهد فيه : (عِضَوَاتُ) فى جمع عَضَةٍ برَدُ اللام المحذوفة وبأنها واو .
وقائل هذا الرجز : هو أَبُو مَهْدِيَّةِ الأعرابى ، كما فى اللسان : ٢٨٢/١٤ .
(٣) فى الأصل : (قد أُخْلِصَتْ الْإِخْوَةُ) ، تحريف ، وانظر نظيرها بعدُ إلى
أواخر الفقرة .

(٤) أى التاء . والفعل فى الأصل : (يك) بالياء .
والياء وإن كانت جائزة على تقدير : لم يَكُ ، أى حرفُ التاء . إلا أن
ما أثبت أولى ، لأن الرمانى أثبت التاء فى : (كانت . . . أخلصت) .

كما يجب : عَنْكُوتَات .

ويونس يقول ^(١) : أُخْتِي ، لأنه رأى التاء قد دخلت في الاسم دخولَ الملحق بالأصل فعاملها مُعاملَّة الأصل ، ولم يعتبر أنها لم تُخلص للإلحاق بدلالة قولهم : أَخَوَاتُ وأنها لو حُلِصَتْ لذلك لجازَ : أَخْتَاتُ لا مَحَالَةً . ولذلك قال سيبويه : ليس بقياس ^(٢) (٣) .

* * *

(١) في الأصل : (تقول) بالتاء ، تحريف .

(٢) وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش : وهو حذفُ التاء ورُدُّ المحذوف مع إبقاء الاسم على وزنه ، فتقول : أَخَوِي . انظر : التصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٥/٤ ، والهمع : ١٩٧/٢ .

ومن الجدير بالذكر : أن مذهبي يونس والأخفش في أُخْت يتأَيَّان أيضا في نظائرها من : بَنَتْ ، وَثْنَتان ، وَكَلَّتَا ، وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ . انظر المراجع الثلاثة السابقة .

(٣) انظر حكم النسب إلى بنات الحرفين الذى يلزمه ردُّ اللام ، فى : شرح الشافية : ٦٣/٢ - ٦٦ ، ٦٧-٦٩ ، وابن يعيش : ٢/٦ ، ٥ ، والتصريح : ٣٣٣/٢ ، والأشمونى : ١٩٣/٤ ، ١٩٤-١٩٦ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٩/٢ .

بابُ النسبِ إلى بَنَاتِ الحرفينِ التى فيها زائدٌ^(١)

الغرض فيه : أن يُبيِّنَ^(٢) مايجوز فى النسبِ إلى بَنَاتِ الحرفينِ التى فيها زائد - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسبِ إلى بَنَاتِ الحرفينِ التى فيها زائد ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز مع حذف الزائد إلا الرُّدُّ ؟ ولم لايجوز مع الرُّدِّ إلا حذفُ الزائد ؟ ولم لايجوز إلا طلبُ الأصلِ أو اللفظ ؟

وما النسبُ إلى ابنٍ ، واسمٍ ، واستٍ^(٣) ؟ ولم وجب فيه : ابْنِيُ وَيَتَوِيُ ، واسْمِيُ ، وَسَمَوِيُ ، / واستِيُ وَسَتَيْهِ ؟

وهلَّا وجب فى اسمٍ : سِمَوِيُ أو : سُمَوِيُ إذ^(٤) أصلُه : فِعْلُ أو فُعْلُ ، بدليل قولهم :

باسمِ الذى فى كُلِّ سُورَةٍ سِمَةٌ ، وَسُمَةٌ^(٥) ؟

وهل طُلِبَ له أخَفُّ الحركات كما تُرِكَ فيه الحركة^(٦) ، مع الحَمَلِ على

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٦١/٣) :

"هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بَنَاتِ الحرفين" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) الاست : العَجْزُ ، وقد يُراد بها حَلَقَةُ الدَّهْرِ . اللسان .

(٤) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٥) سيأتى تخريجه بإزاء عنصر الجواب فى هـ ١ ص ١٨٦ .

(٦) يعنى الرمانى بالحركات المطلوبة : حركة كُلِّ من السَّيْنِ والمِيمِ وهى الفتحة فى (سَمَوِيُ) ، ويعنى بالحركة المتروكة : حركة الميم إذ كانت الميم قد اكتسبت التحريك بعد حذف اللام لأن أصل الميم السكون كما هو واضح من (سَمُوُ ، أو سُمُوُ) .

الاکثر من نظائره ؟

وما النسبُ إلى اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ ، وابْنَةٍ ؟ ولم وجب فيه : اثْنِيٌّ
وثنَوِيٌّ ، وابْنِيٌّ وبنَوِيٌّ ؟

وما دليلُ الهاءِ في استِ ؟ وما الدليلُ على أنه أصله : فَعَلٌ^(١) ؟

وما في قولهم في النسبِ إلى أبناءِ فارسِ^(٢) : بنَوِيٌّ ، وابْنِيٌّ- من
الدليل^(٣) ؟ (٤)

(١) انظر في مأخذ هذا السؤال من كلام سيبويه : نصّه المذكور في ٢٨ ص ١٨٠ .

(٢) أبناءُ فارس : أولاد الجُند الذين أرسلهم كسرى مع سيف بن ذي يزن حين استنجدهم على الحبشة ، ثم أقاموا وملكوا وتزوجوا في العرب ، فقبل لأولادهم : الأبناء . اللسان : ٩٩/١٨ .

(٣) هذا السؤال ليست له إجابة مباشرة في مقابلته من عنصر الجواب ، وإنما هو مرَدودٌ به إلى أصل الباب من أن النسب في الباب على وجهين : على اللفظ ، وعلى الأصل . فالدليل الذي تضمنه هذا السؤال يؤيد هذا الأصل .

(٤) الكتاب (٣/٣٦١) : "إن شئت تركته (أى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين) في الإضافة على حاله قبل أن تُضِفَ ، وإن شئت حذف الزوائد ورددت ما كان له في الأصل .

وذلك : ابنُ واسمٍ واستُ ، واثنانِ واثنانِ ، وابنةٌ .

فإذا تركته على حالة قلت : اسمي ، واسمِي ، وابْنِي ، واثْنِيٌّ . . .

وإن شئت حذف الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت : سَمَوِيٌّ ، وبنَوِيٌّ ، وستَهِيٌّ .

وإنما جئت في استِ بالهاء لأن لامها هاء ، ألا ترى أنك تقول : الأستاء ، وستيهة في العظهر

وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول : إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال : بنَوِيٌّ . وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون : ابْنِيٌّ ، فيتركه على حاله

وما النسبُ إلى ابْنِهم ؟ ولم جاز فيه : ابْنُهم ، وبنَوِي ؟ (١)

وما النسبُ إلى بَنَتٍ ؟ ولم وجب فيه : بَنَوِي ؟ وهَلْ جاز فيه : بَنِي
على قولهم : بَنَاتٌ ؟

وهل يَلْزَمُ على ذلك : بَنِي في ابْنٍ لقولهم : بَنُونٌ ؟ فَهَلْ جاز جميعه
على هذا الأصل ؟ وهل يَمْنَعُ من ذلك قياسُ الباب في أنه يَطْلُبُ سَلَامَةً
اللفظ ، أو الرَدُّ إلى الأصل ؟ (٢)

وما النسبُ إلى كِلْتَا ، وَثِنْتَانِ ؟ ولم وجب فيه : وَكِلَوِي وَثَنَوِي ،
وفِي بَنَتَانِ : بَنَوِي ؟

= وإنما قويت (أى الإضافة) على حذف الزوائد لقوتها على الرَدِّ ، فصار
ماردٌ عَرَضًا . ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردُّوا لأنهم قد ردُّوا ماذهب من الحرف
للإخلال به ، فإذا حذفوا شيئاً ألزموا الرَدَّ ، ولم يكونوا ليردُّوا والزائد فيه ، لأنه
إذا قوى على رَدِّ الأصل قوى على حذف ما ليس من الأصل ، لأنهما متعاقدان .
(١) الكتاب (٣/٣٦٢) : "وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنهم فقال : إن
شئتَ حذفْتَ الزوائد فقلتَ : بَنَوِي ، كأنك أضفتَ إلى ابنٍ . وإن شئتَ تركته
على حاله فقلتَ : ابْنُهم ، كما قلتَ : ابْنِي"
(٢) الكتاب (٣/٣٦٢) : "وأما بَنَتٌ فإنك تقول : بَنَوِي ، من قبل أن
هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء .
وذلك لأنهم شَبَّهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم . . . ولم
تكن مضمومة إلى الاسم كالتاء ، يَدُلُّك على ذلك سكُونُ ما قبلها - جعلناها
بمنزلة ابنٍ .

فإن قلتَ : بَنِي جائز كما قلتَ : بَنَاتٌ ، فإنه ينبغي لك أن تقول : بَنِي في
ابْنٍ كما قلتَ في بَنُونٍ ، فإنما ألزموا هذه الرَدُّ في الإضافة لقوتها على الرَدِّ ،
ولأنها قد تَرَدَّدَتْ ولا حَذَفَتْ ، فالتاءُ يَعْوِضُ منها كما يَعْوِضُ من غيرها .

فَلَمْ فَتَحْتَ الثَّاءَ فِي ثِنْتَانِ مِنْ قَوْلِكَ : ثَنَوِيٌّ وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كِلْتَا^(١) ؟ وَمِنْ أَيْنَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ ثِنْتَانِ بِمَنْزِلَةِ بِنْتَانِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اثْنَانِ بِمَنْزِلَةِ ابْنَانِ ؟

وَلَمْ جَازٍ فِي قَوْلِ يُونُسَ : بِنْتِي^(٢) فِي النَّسَبِ إِلَى بِنْتٍ ؟ وَهَلْ يَلْزِمُهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي هَتَّةٍ وَمَتَّةٍ^(٣) ؟

أَنْ يَقُولَ : هَتْتِي ، وَمَتْتِي ؟ وَلَمْ قَالَ الْخَلِيلُ : وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ؟^(٤)

(١) هَذَا السُّؤَالُ وَمَاتَلَاهُ مِنَ السُّؤَالِينَ لَمْ يُجِبْ الرَّمَانِيُّ عَنْهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَقَابِلِ لَهَا مِنْ عِنَصْرِ الْجَوَابِ (انْظُرْ ص ١٩١) ، وَإِنَّمَا تَتَّخِذُ إِجَابَةَ الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِهِ بَعْدُ عَنْ أَوْزَانِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ : وَهِيَ أَنَّ السَّرَّ فِي فَتْحِ الثَّاءِ وَكَسْرِ الْكَافِ هُوَ حَرَكَتُهَا فِي الْأَصْلِ . وَأَمَّا إِجَابَةُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فَمَذْكُورَةٌ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ . انْظُرْ أَسْئَلَتَهُ عَنِ الْأَوْزَانِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا : بَعْدَ خَمْسَةِ أَسْطُرٍ . وَانْظُرْ إِجَابَتَهُ عَنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ : فِي ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) (بِنْتِي) هَكَذَا بِالْأَصْلِ هُنَا وَفِي الْجَوَابِ ص ١٩١ .

وَالَّذِي فِي الْكِتَابِ : ثِنْتِي (انْظُرْ نَصَّهُ فِي هـ ٤) ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْكِتَابِ الْخَطِيئَةُ : بِنْتِي كَمَا فِي الرَّمَانِيِّ (انْظُرْ هـ ٢ ص ٣٦٣ ج ٣ مِنَ الْكِتَابِ) . وَكِلَاهُمَا (بِنْتِي ، وَثِنْتِي) صَحِيحٌ إِذَا الْحُكْمُ وَاحِدٌ .

(٣) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْهَيْنِ فِي هـ ١ ص ١٦٨ . وَالْهَاءُ فِي (هَتَّةٍ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَعِنْدَ الْوَصْلِ تَصِيرُ تَاءً مَعَ إِسْكَانِ النُّونِ قَبْلُهَا فَتَصِيرُ : هَتْتُ ، بِمَنْزِلَةِ : أَخْتُ وَبُنْتُ . انْظُرِ اللِّسَانَ .

وَأَمَّا (مَتَّةٌ) : فَهِيَ (مَنْ) الْمُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ ، زِيدَتْ عَلَيْهَا الْهَاءُ عِنْدَ الْحِكَايَةِ الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ ، فَتَقُولُ مُسْتَشْبِهَةً : مَتَّةٌ ، أَوْ مَتَّتْ . انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيَّةٍ : ٤٨٠/٢ . وَابْنُ يَعِيشَ : ١٦٠/٤ - ١٩ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٨٩/٤ ، وَالتَّصْرِيعُ : ٢٨٤/٢ ، وَالْهَمْعُ : ١٥٢/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤٧٧/١ .

(٤) الْكِتَابُ (٣٦٣/٣) : "وَكَذَلِكَ (أَيَّ وَمِثْلَ بِنْتٍ فِي حَذْفِ الثَّاءِ مِنْهَا) كِلْتَا وَثِنْتَانِ ، تَقُولُ : كِلَوِيٌّ وَثَنَوِيٌّ ، وَبِنْتَانِ : بَنَوِيٌّ" .

وما النسبُ إلى ذَيْتٍ ، وذَيْتٌ^(١) ؟ ولم وجب فيه : ذَيَّوِيٌّ ؟^(٢)

وما زِنَةُ بِنْتٍ وابْنَةُ عَلَى الْأَصْلِ ؟ وما زِنَةُ أَخٍ ؟ وما زِنَةُ هَنْتٍ فِي الْأَصْلِ ؟ وما زِنَةُ اسْتٍ^(٣) ؟

وما فِي قَوْلِهِمْ فِي اثْنَيْنِ : أَثْنَاءُ - مِنْ الدَّلِيلِ ؟ وهل يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنْ أَصْلُهُ : فَعَلٌ ؟

وما الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَنْتٍ : فَعَلٌ ؟ وما فِي قَوْلِهِمْ : هُنُوكَ وَهَنَّاكَ وَهَنِيكَ - مِنْ الدَّلِيلِ ؟

ولم وجب أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَيْتٍ : فَعَلٌ عَلَى مُخَالَفَةِ جَمِيعِ أَخَوَاتِهَا ؟

= وأما يونس فيقول : ثَنَيْتُ . وينبغي له أَنْ يَقُولَ : هَنْتِي فِي هَنَّةٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا وَصَلَ فَهِيَ تَاءُ كِتَابَةِ التَّائِيثِ .

وزعم الخليل : أَنَّ مَنْ قَالَ : بَنَيْتُ قَالَ : هَنْتِي وَمَنْتِي ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ .
(١) ذَيْتٌ وَذَيْتٌ : كُنَايَةُ عَنِ الْحَدِيثِ ، تَقُولُ : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ ، كَمَا تَقُولُ : كَيْتٌ وَكَيْتٌ . وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُكَرَّرِينَ .

وَذَيْتٌ وَكَيْتٌ : مَخْفَفَانِ مِنْ ذَيْتٌ وَكَيْتٌ بِحَذْفِ تَاءِ التَّائِيثِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ مِنْ لَامِهَا الَّتِي هِيَ يَاءٌ . وَكُلٌّ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مُسْتَعْمَلٌ ، وَتَاءُ ذَيْتٍ مَثَلَةٌ ، وَتَاءُ ذَيْتٍ مَفْتُوحَةٌ فَقَطْ . انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ : ١٣٦/٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٨٨/٤ .

(٢) الْكِتَابُ (٣/٣٦٣) : "اعْلَمْ أَنَّ ذَيْتَ بِنْتِ بَنِي بَنِي ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا : ذَيْتٌ عُمِلَ بِهَا مَا عُمِلَ بِبَنِي . . . لِأَنَّ ذَيْتَ يُلْزِمُهَا التَّثْقِيلَ إِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ . ثُمَّ تُبَدَّلُ وَأَوَّامُ كَانَ التَّاءُ . . . تَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى ذَيْتٍ وَذَيْتٍ : ذَيَّوِيٌّ فِيهِمَا" .

(٣) إِجَابَةُ هَذَا السُّؤَالِ تَقَدَّمَ مِنَ الْمَوْضِعِ الْمَقَابِلِ لِتَكُونَ بِجَانِبِ الْحَدِيثِ عَنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ كَيْفِيَّةُ النَّسَبِ إِلَى اسْتٍ . انْظُرْ ص ١٨٥ ، ١٩٣ .

وَإِنَّمَا أورد الرَّمَانِيُّ هَذَا السُّؤَالَ هُنَا وَلَمْ يُلْحِقْهُ بِأَخَوَاتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاسْتٍ فِي ص ١٧٦ تَبَعاً لِإِبْرَادِ سَبِيهِ لِهَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ . انْظُرْ نَصَّهُ التَّالِيَّ .

ومازِنَةُ كِلْتَا فِي الْأَصْل ؟ وَلَمْ وَجِبَ أَنَّهُ : فَعَلٌ ^(١) كِمَعًى ؟ ^(٢)

وما حَكْمُ كِلْتَا فِي مَذْهَب مَنْ قَالَ : رَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ ؟ وَلَمْ وَجِبَ أَنَّهُ
فِي هَذَا الْمَذْهَبِ : فَعَلًى كَنْشَوًى ^(٣) ، فِي الْإِبْدَالِ مِنَ اللَّامِ تَاءً كَابِدَالِهَا
وَأَوَا فِي شَرَوًى ^(٤) مِنْ شَرَيْتُ ؟ وَلَمْ وَجِبَ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ دُونَ أَنْ
تَكُونَ لِللَّحَاقِ كَأَلْفِ مِعْزًى ؟ وَهَلْ حَمَلُهَا عَلَى نَظِيرِهَا مِنْ شَرَوًى أَوَّلًى

(١) فِي الْأَصْل : (فَعَلٌ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ . وَالصَّوَابُ فَتَحُهَا بِدَلِيلِ التَّنْظِيرِ
بِمَعًى بَعْدُ ، وَتَصْرِيحِ سَبَبِيَّةِ بِأَنَّ الْعَيْنَ مُحَرَّكَةً . انْظُرْ نَصَّهُ التَّالِي .

(٢) الْكِتَابُ (٣/٣٦٣) : " وَزَعِمَ (أَيُّ الْخَلِيلِ) أَنَّ أَصْلَ بِنْتُ وَابْنَةٍ :
فَعَلٌ ، كَمَا أَنَّ أُخْتٌ : فَعَلٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ : أَخُوكَ وَأَخَاكَ وَأَخِيكَ ، وَقَوْلُ
بَعْضِ الْعَرَبِ فِيمَا زَعَمَ يُونُسُ : آخَاءُ فَهَذَا جَمْعُ فَعَلٍ . وَكَمَا أَنَّ هُنْتُ أَصْلُهَا :
فَعَلٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : هُنُوكَ .. وَكَمَا أَنَّ اسْتُ فَعَلٌ ، يَدُلُّكَ
عَلَى ذَلِكَ : اسْتَأْهُ .

فَبِإِنْ لَيْلٍ : لَعَلَّهُ فَعَلٌ أَوْ فَعْلٌ . فَإِنَّهُ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : سَهُ ،
لَمْ يَقُولُوا : سَهُ وَلَا سَهُ . وَقَوْلُهُمْ : ابْنٌ ثُمَّ قَالُوا : بَنُونَ فَفَتَحُوا يَدُلُّكَ أَيْضًا .
وَإِثْنَانِ بِمَنْزِلَةِ ابْنَةٍ ، أَصْلُهَا : فَعَلٌ ، لِأَنَّهُ عَمِلَ بِهَا مَا عَمِلَ بِابْنَةٍ . وَقَالُوا فِي
الْإِثْنَيْنِ : اثْنَاءُ ، فَهَذَا يَقْوَى فَعَلٌ ، وَأَنَّ نَظَائِرَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصْلُهَا تَحْرُكُ
الْعَيْنِ ...

وَلَمْ يَجِءْ شَيْءٌ هَكَذَا لَيْسَتْ عَيْنُهُ فِي الْأَصْلِ مَتَحَرِّكَةً إِلَّا ذَهَبَتْ ، وَلَيْسَتْ
بِاسْمٍ مَتَمَكِّنٍ .

وَأَمَّا كِلْتَا فَيَدُلُّكَ عَلَى تَحْرِيكِ عَيْنِهَا قَوْلُهُمْ : رَأَيْتُ كِلَا أَخْرَيْكَ ، فَكِلَا
كِمَعًى وَاحِدَ الْأَمْعَاءِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (كَنْشَوًى) بِوَاوَيْنِ ، تَحْرِيْفٌ . وَنَشَوًى : سَكْرًى . وَلَيْسَ
فِيهَا كَسْرُ النُّونِ . انْظُرِ اللَّسَانَ .

(٤) شَرَوًى الشَّيْءُ : مِثْلُهُ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا يُشْرَى بِمِثْلِهِ . اللَّسَانَ .

بها لأنه لو كان المطلوب لحاقه بالأصل لكان ترك الحرف الأصلي / ٢٥/٤ أ
أحق به (١)؟ (٢)

وما النسب إلى قم ؟ ولم جاز فيه : قمى ، وقموى ؟ وما أصله ؟
ولم وجب أنه : قوة ؟ وما دليله من قولهم : أفواه ، وقوته ؟ وهلا
جاز : قوهى على الأصل ؟

وما الشاهد فى قول الفرزدق :

هُم نَفَثَا فِي فِئٍ مِنْ قَمَوْنِهِمَا .. عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ؟ (٣)

(١) هذه الفقرة عن حكم كلتا تقدمت إجابتهما من الموضع المقابل لتكون
ضمن الحديث عن كيفية النسب إلى كلتا عند ورودها أول مرة : انظر ص ١٨٨
- ١٩٠ ، ١٩٣ .

وأما أورد الرمانى أسئلته عن كلتا فى موضعين تبعاً لإيراد سبويه لها ،
ثم جمع المسألة برمتها فى موضع واحد عند الإجابة .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٤) : " وَمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ كُلَّتَا أُحْتَبِكَ ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ
الْأَلْفَ أَلْفَ تَأْنِيثٍ . فَإِنْ سَمِيَ بِهَا شَيْئاً لَمْ يَصْرِفْهُ فِى مَعْرِفَةِ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَصَارَتْ
التَّاءُ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِى شَرْوَى " .

(٣) الكتاب (٣/٣٦٥) : " وَأَمَّا قَمٌ فَقَدْ ذَهَبَ مِنْ أَصْلِهِ حُرْفَانِ ، لِأَنَّهُ كَانَ
أَصْلُهُ : قُوَّةٌ فَأَبْدَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْوَاوِ . . . ، فَهَذِهِ الْمِيمُ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْنِ نَحْوَ مِيمِ دَمٍ ،
ثَبَتَتْ فِى الْأَسْمِ فِى تَصْرِفِهِ فِى الْجَرِّ وَالنَّصَبِ ، وَالْإِضَافَةِ وَالتَّثْنِيَةِ . فَمَنْ تَرَكَ دَمٌ
عَلَى حَالِهِ إِذَا أَضَافَ ، تَرَكَ قَمٌ عَلَى حَالِهِ ، وَمَنْ رَدَّ إِلَى دَمِ اللَّامِ رَدٌّ إِلَى قَمِ
الْعَيْنِ فَجَعَلَهَا مَكَانَ اللَّامِ ، كَمَا جَعَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْعَيْنِ فِى قَمِ .
قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ : هُمَا نَفَثَا فِى فِئٍ مِنْ قَمَوْنِهِمَا . . .

وَقَالُوا : قَمَوَانِ . . .

فَإِنْ قَالَ : قَمَانِ ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ قَالَ : قَمَوِي ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ :
قَمِي . وَمَنْ قَالَ : قَمَوَانِ ، قَالَ : قَمَوِي عَلَى كُلِّ حَالٍ "

وما النسب إلى رجل اسمُه : ذُو مالٍ ؟ ولم وجب فيه : ذَوَوِيٌّ ، وفي ذاتٍ (١) : ذَوَوِيٌّ أيضاً؟. (٢)

وما النسب إلى رجل اسمُه : فَوْزَيْدٌ ؟ ولم جاز فيه : قَمِيٌّ ، وقَمَوِيٌّ (٣)؟. (٤)

وما النسب إلى شاءٍ (٥) ؟ ولم وجب فيه : شَاوِيٌّ ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دِمَامَةٌ .. إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهَمٍ؟. (٦)

(١) وكذا : ذَاةٌ . وهي ذات ثم وَقَفَ عليها بالهاء عند بعضهم . انظر ماسياتي في هـ ص ٥ ص ١٩٥ .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٦) : "وأما الإضافة إلى رجل اسمُه ذُو مالٍ ، فإنك تقول : ذَوَوِيٌّ ، كأنك أضفتَ إلى ذَوَا . . . رَدُّ إلى أصله ، لأن أصله : فَعَلٌ ، فكأنك أضفتَ إلى مفرد لم يكن مضاف قطُّ ، فافعلُ به فَعَلْكَ به إذا كان اسماً غير مضاف " .

(٣) إجابة هذه المسألة قدمها الرماني على سابقتها (ذُو مالٍ) ليلحقها بنظيرتها وهي مسألة (قَمٍ) إذ حكم النسب فيهما واحد . انظر ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٧) : " وإذا أضفتَ إلى رجل اسمه فَوْزَيْدٌ ، فكأنك إنما تضيف إلى قَمٍ ، لأنك إنما تريد أن تُفرد الاسمَ ثم تضيف إلى الاسم . فافعلُ به فَعَلْكَ به إذا أفردته اسماً " .

(٥) شاء : اسمُ جَمْعِ شاةٍ ، والشاة : الواحد من الغنم ذكراً أو أنثى . وقيل : تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحُمُر الوحش . اللسان : ٤٠٤/١٧ .

(٦) البيت في الكتاب : ٣/٣٦٧ ، واللسان : ٢٢٦/٨ ، ٤٠٥/١٧ .

اللغة : دِمَامَةٌ : حقارة المنظر .

والمعنى : لست براع دميم المنظر ، سلاحه قوس وأسهم يُدافع بها عن شائه . ويعنى أنه صاحب حرب وعتاد .

والشاهد فيه : (شَاوِيٌّ) نسبة إلى (شاء) كما هو المسموع . والقياس =

ولم جازَ إذا جعلته اسمَ رجلٍ : شائِي ، وشاوي ولم يَجْزُ فى شاءٍ إلا :
شاوي ؟ (١)

وما النسب إلى شاة ؟ ولم وجب فيه : شاهي ؟ وما دليله من
قولهم : شُوَيْهَةٌ ، وشِيَاهُ ؟ (٢)

وما النسب إلى لاتٍ ، مِنَ اللَّاتِ والعُزَّى (٣) ؟ ولم وجب فيه :
لائي ؟ (٤)

وما النسب إلى ماءٍ ؟ ولم جاز فيه : ماوي ، ومائي ؟ (٥)

=الأجود بقاء الهمزة لأن الألف قبلها أصلية .

والبيت من أبيات الكتاب الخمسين المجهولة القائل . وهو أول ثلاثة أبيات
رواها اللسان ، والبيتان الآخران من شواهد سيبويه أيضا : مضى أحدهما فى
ص من هذا الكتاب ، والآخر سيأتى فى ص ٥٨٩ ج ٣ من كتاب سيبويه .
(١) الكتاب (٣/٣٦٧) : "وأما الإضافة إلى شاءٍ ، فشاوي ، كذلك
يتكلمون به" قال الشاعر : فلست بشاوي . . .

وإن سَمَّيتَ به رجلاً أجريته على القياس ، تقول : شائي ، وإن شئت قلت :
شاوي . . .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٧) : "وإذا أضفت إلى شاة قلت : شاهي ، تردّ ماهو
من نفس الحرف ، وهو الهاء . ألا ترى أنك تقول : شُوَيْهَةٌ . . .

(٣) اللات : صنم . والعزى : صنم . ويقال : العزى : شجرة كانت لغطفان
يعبدونها ، ويَنَوُّوا عليها بيتا وأقاموا لها سدة ، فبعث إليها رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق الشجرة . اللسان .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأما الإضافة إلى لات من اللات والعزَّى ،
فإنك تمدّها كما تمدّ لا إذ كانت اسما . . . ، فهذه الحروف وأشباهاها التى ليس
لها دليل بتحقيق ولا جمع ولا فعل ولا تشبيه إنما تجعل ماذهب منه مثل ماهو
فيه ويضعف . . .

(٥) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأما الإضافة إلى ماءٍ ، فمائي ، تدعّه على
حاله ، ومن قال : عطاري قال : ماوي ، يجعل الواو مكان الهمزة . . .

وما النسب إلى امرئ ؟ ولم وجب فيه : امرئ ؟

ولم جاز في امرئ القيس^(١) : مرئ ؟ وهل ذلك على تغيير النسب الذي لا يقاس عليه^(٢) ؟

الجواب :

الذي يجوز في النسب إلى بنات الحرفين التي فيها زائد^(٣) : وجهان : أحدهما - ترك الاسم على لفظه ، والآخر - رده إلى أصله .

وإنما جاز تركه على لفظه للاستغناء به إذ قد حصل^(٤) فيه حرفان صحيحان يستغنى بهما في النسب كما يستغنى في التثنية .

وإنما جاز الرد إلى الأصل لأن الاسم قد تغير^(٥) في لفظه ومعناه^(٦)

(١) امرؤ القيس : اسم لكثيرين ، منهم شعراء عشرة . انظر معجم الشعراء : ٩-١٢ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٣١ .
والقيس : الشدة . اللسان .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأما الإضافة إلى امرئ فعلى القياس ، تقول : امرئ لأنه ليس من بنات الحرفين ، وليس الألف ها هنا بعوض

وإن أضفت إلى امرأة فذلك ، تقول : امرئ ، لأنك كأنك تضيف إلى امرئ

وقد قالوا : مرئ في امرئ القيس ، وهو شاذ .

(٣) مثل : ابن ، كما سيأتى .

(٤) في الأصل : (حمل) . وما أثبت يساعده السياق .

(٥) في الأصل : (يغير) بالياء في أوله ، تحريف .

(٦) التغير اللفظي العام في النسب : هو إلحاق الياء المشددة ، وكسر

ماقبلها ، ونقل الإعراب إليها . والتغير المعنوي : هو صيرورة المنسوب لـ ما =

فاقتضى له ذلك - مع النقص الذى فيه - رده إلى أصله لقوة النسب على التغيير .

ولا يجوز رد الحرف الأصل مع ترك الزائد ، ولا ي حذف الزائد مع ترك الرد إلى الأصل : لأن الذى يدْعُو^(١) إلى أحدهما داع إلى الآخر على منزلة سواء ، فلم يكن ليَقَع أحدهما دون الآخر ، لا فى ذلك من الفساد إذ قد صار بمنزلة الشيء الواحد فى أن الداعى إليهما واحد وهو طَلَبُ الأصل من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، فإما أن يُفَعَّلَا جميعاً أو يُتْرَكَا جميعاً ، فالداعى إلى الرد طَلَبُ الأصل ، والداعى إلى ترك الرد سلامة اللفظ .

والنسب إلى ابن : ابْنِي ، وبنَوِي^(٢) . وإلى است : استِي ، ٢٥/٤ ب وستَهِي ، لأن الأصل الهاء . ودليله : أستاذ^(٣) ، وستِيَّة . وهو فَعَلٌ . ودليله : سَه ، مع قولهم : أستاذ^(٤) .

= لم يكن له . انظر : التصريح : ٣٢٧/٢ ، والأشمونى : ١٧٧/٤ ، وابن يعيش : ١٤٣-١٤١/٥ .

(١) فى الأصل : (يدعوا) بألف بعد الواو . انظر ص ٩١ وه ١ منها .
(٢) انظر حكم النسب إلى مافيه زائد من بنات الحرفين ، فى : شرح الشافية : ٧-٦ ./٢ ، وابن يعيش : ٦-٢/٦ ، والتصريح : ٣٣٥-٣٣٢/٢ ، والأشمونى : ١٩٦-١٩٤/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ .
(٣) فى الأصل : (استاء) بالتاء فى الآخر ، تحريف .

(٤) وجه الاستدلال : سَه دليلُ فتح الفاء إذ السين مفتوحة ، وأستاذ دليل فتح العين إذ (أفعال) جمع (فَعَل) كَقَلَم وأَقلام . انظر نص الكتاب المذكور فى ه ٢ ص ١٨ ، وكذلك اللسان .

والنسب إلى اسم : اسمي ، وسموي . والأصل فيه يجوز أن يكون على : سمو ، وسمو . ودليله : أسماء ، مع قولهم :

باسم الذي في كل سورة سمه ، وسمه^(١) .

وإنما فتح^(٢) في النسب تشبيها بنظائره في الأكثر من الأسماء

(١) أورد الرماني هذا المقول أيراداً مالميس بشعر إذ قدم له بلفظ "قولهم" .
والحقيقة أنه بيت من الرجز المشطور ، فانظره في : شرح الشافيه : ٢٥٨/٢ ،
وشرح شواهدا : ١٧٦ ، والمقتضب : ٣٦٤/١ ، والمنصف : ٦٠/١ ،
والإنصاف : ١٦/١ ، وأسرار العربية : ٥ ، وابن يعيش : ٢٤/١ ،
والتبصرة : ٤٣٩/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٦٦/٢ ، وشواهد الكشاف :
٤ ، والصاحبي : ١٩٥ ، والنوادر لأبي زيد : ٤٦٢ ، واللسان : ١٢٦/١٩ .
والشطر قد نسبته أبو زيد إلى رجل من كلب ، ونسبه صاحب شواهد
الكشاف إلى رؤبة ، وذكر البغدادى عن بعضهم أنه أيضا لرؤبة ، وهو في ديوان
رؤبة : ٦٩ .

اللغة : باسم : متعلق بأرسل في بيت قبله ، ويعنى الراجز بالمرسل : راعى
الإبل ، وبالمرسل : بعيرا ذا صفة معينة
والمعنى : أرسل الراعى هذا البعير فى الإبل باسم الله الذى فى كل سورة
يذكر اسمه .

والشاهد فيه : (سمه) ، حيث رويت السين بالكسر وبالضم . فهذا دليل
على أن السين مكسورة أو مضمومة فى (سمو) الذى هو الأصل فى (اسم) .
كما كان التكسير على (أسماء) - فى الدليل السابق - دليل على مسكون
العين من (سمو) حيث إن (أفعال) جمع (فعل) كحمل وقفل .
والبيت من شواهد الرماني الزائدة على ما فى الكتاب . انظر نص الكتاب فى
ه ٤ ص ١٧٦ .

(٢) أى السين والميم فى (سموي) ، وانظر السؤال والتعليق عليه فى ص
١٧٥ وه ٦ منها .

وذكر بعضهم أن الكلمة على مذهب سيويه : سموى ، وعلى مذهب =

المنقوصة ، مع طَلَبِ أَحَفِّ الحركات .

والنسبُ إلى اثْنَيْنِ : اثْنِيٌّ ، وَثْنَوِيٌّ . وكذلك إلى اثْنَتَيْنِ : اثْنِيٌّ ، وَثْنَوِيٌّ . لأن علامة التثنية تذهب في^(١) النسب ، وكذلك علامة التأنيث ، فيصير بمنزلة النسب إلى اثنٍ كما جمعه فقالوا : أثنَاءُ .

وكذلك النسبُ إلى ابْنَةٍ تقول فيه : ابْنِيٌّ ، وَيَنَوِيٌّ . لأن علامة التأنيث تذهب .

فأما النسب إلى بِنْتٍ ، فبَنَوِيٌّ ، لاغيرُ ، لأن التاء تذهب إذا هي بمنزلة علامة التأنيث ، كما تذهب^(٢) في بَنَاتٍ لئلا تُجْمَعَ علامتا تأنيث في اسم واحد .

والنسبُ^(٣) إلى ابنم : ابْنَمِيٌّ ، وَيَنَوِيٌّ^(٤) . لأنه على مُعَاقَبَةِ الزائد للردِّ إلى الأصل .

ولايجوز في بِنْتٍ : بَنِيٌّ على قولهم : بَنَاتٌ ، لأن الزائد إذا وجب حذفه وجب الردُّ إلى الأصل في النسب ، لأقوّته عليهما على منزلة

=الأخفش : سُمُوِيٌّ . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٥ ، والصبان : ٤ / ١٩٤ ، وابن يعيش : ٦ / ٥ .

ومن هذا يظهر الخلاف بين الرماني وغيره في ضبط السين على مذهب سيبويه .

(١) (في) مكررة في الأصل . هذا ، وانظر حكم النسب إلى ما فيه علامة ثنية في ص ٢٠٩ .

(٢) في الأصل : (يذهب) بالياء ، تحريف .

(٣) في الأصل : (من النسب) ، تحريف .

(٤) وكذا : ابْنِيٌّ ، كما في التصريح : ٢ / ٣٣٥ ، والهمع : ٢ /

١٩٦ ، والصبان : ٤ / ١٩٤ .

واحدة وترك أحدهما يؤهم افساد ، مع أنه يلزم على ذلك فى ابن : بنى لقولهم : بنون . وهذا لا يقوله أحد .

وإذا كان الفرض الحكمى سلامة اللفظ أو الرد إلى الأصل ، وجب أن يوفى كل واحد منهما حقه من غير تفصية^(١) تقتضى التخليط والفساد ، بل يستمر الباب على مناهج فى كل واحد منهما .

والنسب إلى كلا : كلوى ، وكذلك النسب إلى كلتا فيمن قال : رأيت كلتى أختيك ، لأن الألف على هذا المذهب ألف تثنية^(٢) ، والتاء بدل من الواو الأصلية ودليل على التانيث ، كما تدل تاء الإلحاق فى أخت وبنت على التانيث ، من جهة أنها تثبت فى المؤنث وتسقط فى المذكر على شرط هاء التانيث ، فلذلك وجب فى كلتا : كلوى ، بالرد إلى الأصل .

والدليل على أن ألف كلا مبدلة من واو : أنها تكون فى كلتا تاء والتاء تبدل من الواو فى مثل : ثراث وتجاه^(٣) ونحو ذلك ولا تبدل من

(١) من غير تفصية : من غير فصل بين المتلازمين ، يقال : قصى الشئ من الشئ قصياً : فصله ، وقصيته منه تفصية : فصلته وخلصته منه . انظر اللسان : (فصى) .

(٢) أى فتحذف ، كما سيأتى فى ص ٢٠٩ .

هذا ، والمشهور فى كلا وكلتا : أنهما يُعربان بالحروف عند إضافتهما إلى الضمير وبالحركات المقدرة كالمقصور عند إضافتهما إلى الظاهر ، وعند بعض العرب : يُعربان بالحروف مطلقا ، وعند بعضهم : بالحركات مطلقا . انظر : التصريح : ٦٨ / ١ ، والهمع : ٤١ / ١ ، والأشمونى : ٧٧ / ١ .

(٣) تجاه : تقول : قعد فلان تجاه فلان - مثلث التاء - أى حذاء من تلقاء وجهه . والتاء بدل من الواو . وأصله من المواجهة ، بمعنى : المواجهة . اللسان .

والتراث : ما يخلفه الرجل لورثته . والتاء فيه بدل من الواو . اللسان .

فأما مَنْ قال : رأيتُ كلتا أُختَيْكَ- فإنه يجعل الألفَ أَلْفَ تَأْنِيث .
فإن سَمِيَ به رجلاً لم / يَنْصَرَف في معرفة ولا نكرة . والتاءُ بدلٌ من ٢٦/٤ أ
الواو ، كما أن الواو ، في شَرْوَى بدلٌ من الياء التي كانت في شَرَيْتُ .

ولا يجوز أن تكون الألفُ للإلحاق كما لا يجوز في مثل شَرْوَى ، لأن
الإلحاق يَقْتَضِي إظهارَ الأَصْلِ إِذ الغَرَضُ فِي الألفِ التَّقَرُّبُ مِنَ الأَصْلِ ،
فإظهارُ الأَصْلِ لازِمٌ في هذه الحال ، فلما وقع البَدَلُ دَلٌّ على أن الغرض
المطلوب ليس هو الأَصْل .

وقد قال الشاعر : وهل شَرْوَى أبى حسان في الأُنس ^(١) .

فَكِلْتَا على هذا المذهب بمنزلة شَرْوَى ، ووَزَنهُ : فِعْلَى

وقد حُكِيَ عن أبى عمر الجَرْمِي ^(٢) : أنه يجعل التاءَ زائدةً ^(٣) ويزْعُم
أن وزنه : فِعْتَل .

وهذا لا وَجْهَ له لأن التاءَ ليس مِنْ مَوَاضِعِ زيارتها إلا أن
تقع في أول الاسم أو آخره في الأكثر ^(٤) - كما أن الميم الأ

(١) لم أقف على هذا الشاهد في غير هذا الكتاب .

(٢) أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق . مات سنة ٢٢٥ هـ . البغية : ٢

٨ /

(٣) أي والألف أصلية .

(٤) انظر مواضع زيادة التاء في : ابن يعيش : ٩ / ١٥٦ ، والأشعموني :

٤ / ٢٦٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٦٢ ، والهمع : ٢ / ٢١٥ ، والتبصرة : ٢

/ ٧٩٧ ، والمنصف : ١ / ١٠٤ ، ١٣٩ ، وشرح الشافية : ٢ / ٣٧٦ ،

٣٧٨ .

[غَلَبُ] ^(١) عليها هذا- ولم تَجِءْ في اسم غير جارٍ على الفعل زائدة في حَشَوِ الاسم .

فهو وزن مُبْتَكَّر لا نظير له في كلام العرب .

والذي ذكرنا أول ^(٢) مذهبُ سيبويه ، وهو الصواب على ما بينا .

والنسبُ إليه على هذا المذهب ^(٣) كالنسب إلى حُبلى ^(٤) ، تقول فيه : كِلْتِي ، وكِلْتَوِي ، وكِلْتَاوِي ^(٥) .

(١) في موضع هذه الزيادة بالأصل بياض . وما أحسب ما أثبت إلا صوابا ، إذ السياق يساعد عليه .

وهذا الأغلب إنما هو في زيادة الميم أولا لا آخرا . انظر مواضع زيادتها في : ابن يعيش : ٩ / ١٥١ ، والأشمونى : ٤ / ٢٦٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٦١ ، والهمع : ٢ / ٢٦٤ ، والتبصرة : ٢ / ٧٩٩ ، والمنصف : ١ / ١٢٩ ، ١٥٠ ، وشرح الشافية : ٢ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٢) أى أول المذاهب الثلاثة المذكورة .

(٣) المشار إليه : هو المذهب الثانى من الثلاثة .

(٤) انظر النسب إلى حُبلى في ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٥) كلام الرمانى واضح في أن كلتا فيها ثلاثة مذاهب :

الأول - التاء بدل من الواو الأصلية ودليل على التأنيث كبت ، والألف للتثنية .

الثانى - التاء بدل من الواو الأصلية ، ولا دليل فيها على التأنيث ، والألف للتأنيث .

الثالث - التاء زائدة ، ويظهر أنها دالة على التأنيث ، والألف أصلية .

والأولان في كتاب سيبويه : الثانى منهما صريح كلامه ، والأول ظاهر كلامه إذ قرنه كلتا بثنتان وينتان يشير إلى أن التاء في ثلاثتها سواء ، كما أن جعله الألف للتأنيث في المذهب الثانى يشير إلى أن الألف في المذهب الأول ليست للتأنيث وليس أمامنا إلا أن تكون للتثنية . انظر نصوص سيبويه في : =

والنسبُ فى قولك : ثِنْتَانِ ، وَثِنْتَانٍ - واحد^(١) ، تقول فيه : ثَنَوِيٌّ ،
وَيَنَوِيٌّ . كأنك نسبتَ إلى ثِنْتٍ وَثِنْتٍ .

وأما يونس فيقول : بَنَتِي^(٢) ، لأنه لما رأى التاء قد بُنِيَتْ فى هذا
الاسم بناءً لِتَلْحِقَ بالأصل أجراها مُجرى الأصل .

وليس يَصِحُّ هذا المذهب ، لأنها لو خَلَصَتْ لِلإلحاق لوجب فى
الجمع : بَنَاتٌ^(٣) كما يَجِبُ فى التاء الأصلية من قولك : بُيُوتَاتُ ،
ولوجبَ مِثْلُ ذلك فى أُخْتٍ فَكُنْتَ تَجْمَعُهُ : أُخْتَاتُ ، فلما كان هذا
لايجوز دَلٌّ على أن التاء بمنزلة هاء التانيث فى الدلالة على أن الاسم
مؤنث ، وأن النسب يُوجب حَذْفَ التاء كما يُوجبُه الجَمْعُ . ويلزمه فى
هَنَّةٍ وَمَنَّةٍ أن يقول : هَنَّتِيٌّ وَمَنَّتِيٌّ ، لأنها فى الوصل : هَنَّتُ وَمَنَّتُ .
وهذا لايقوله أحد .

= هـ ٤ ص ١٧٨ ، وهـ ٢ ص ١٨١ .

وتقرير الرمانى للمذاهب الثلاثة على هذا النحو تقرير سَوِيٍّ إذ يتمشى مع
كلام سيبويه من جهة ، ومن جهة أخرى تكون الفروق بين المذاهب واضحة ليس
بينها تداخل .

وقد أورد المذاهب الثلاثة كل من شرح الشافية : ٢ / ٧ ، والأشمونى :
٤ / ١٩٥ ، والهمع : ١ / ٤٢ ، وأورد ابن يعيش : ٦ / ٦ الأول والثالث .
وأورد الهمع : ٢ / ١٩٧ الأول . غير أن فى بعض كلامهم نظرا . كما أن
أغلبها يذكر أن فى المسألة مذهباً ليونس وآخر للأخفش .

(١) فى الأصل : (واحدة) ، تحريف .

(٢) انظر هـ ٢ ص ١٧٤ .

(٣) فى الأصل : (بنات) . وما أثبتَ بدلَ عليه السياق .

وليس له أن يَفَرِّقَ بينهما بأن المُلْحَق لا يكون حاله في الوقف على خلاف حاله في الوصل لأنه يَجْرى مجرى الحرف الأصلي ، فلما قيل : هُنَّ وَمَتَّهْ دَلٌّ على أنه ليس للإلحاق .

لأنه يَلْزَمُه مثل ذلك في تاء بنت وأخت ، لأن المُلْحَق لا يُحذف في ٢٦/٤ ب الجمع ويثبت / في الواحد مِنْ أَجْلِ أنه يَجْرى مجرى الأصل ، فالقياسُ في هذا على طريقة واحدة .

والنسبُ إلى ذَيْتٍ ، وذِيَّةٍ : ذَيَّوِي^(١) .

ولا يجوز على مذهب مَنْ قال : حَيٌّ في حَيَّة^(٢) ، أن يقول في ذِيَّةٍ : ذَيٌّ ، لأن هذه الكلمة قد خُفِّتْ في ذَيْتٍ وهي في النسب أحقُّ بالتخفيف لِاجْتِمَاعِ الياءات ، كما لم يَجْزُ في أب : أَيْيُ لأنه قد رُدُّ إلى الأصل في قولهم : أَيْوانٍ والنسبُ أحقُّ بالرُدِّ .

وزِنَةُ بِنْتٍ ، وابْنَةُ : فَعَلَ على الأصل . ودليله : أُنْثَاءٌ ، وَبَنُونَ^(٣) .

وسَبِيلُ قولهم : ثِنْتَانٍ كَسَبِيلِ قولهم : بِنْتَانٍ^(٤) ، لأنه نظير مُشَاكِلٍ يَقْتَضِي أن يَجْرَى على طريق واحد ، مع قولهم : أُنْثَاءٌ كقولهم :

(١) انظر هـ ٢ ص ١٧٤ .

(٢) انظر هذا المذهب من القول ، في : ص ١١٢ ، وفي نص سيبويه المذكور في هـ ٣ ص ١٠٧ .

(٣) وَجْهُ الإسْغَالِ : بَنُونَ دليلُ فتح الفاء إذ الباء مفتوحة ، وأُنْثَاءٌ دليلُ فتح العين إذ (أُنْثَاءُ) جمعُ (فَعَلَ) كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ .

(٤) انظر السؤال عن هذه التسوية والتعليق عليه في ص ١٧٨ وهـ ١ منها .

وزنه أخر : فَعَلٌ . ودليله : آخاء^(١) .

وكذلك هن وهنت وزنه : [فَعَلٌ]^(٢) ، لأنهم عاملوه مُعَامَلَةً أخر في قولهم : هتوك وهناك وهنيك ، وهتوان ، وهتوات .

ولم يَجِئْ ما أصله فَعَلٌ من باب المنقوص إلا ذيت وليس باسم متمكن .

وأما كلاً فوزته : فِعَل - كِمَعَى . ألفه أصلية لأنها بَدَلُ مِنْ وَاوٍ مِنْ نفس الكلمة .

والنسبُ إلى قَمٍ : قَمِيٌّ ، وقَمَوِيٌّ . وأصله : قَوَةٌ . ودليله : أفواهُ ، وقُوَيْه^(٣) ولا يَجُوزُ في الرَّدِّ : قَوِيٌّ ، لأنهم لما أرادوا أن يجعلوه على ثلاثة أحرف كأصله ، قالوا : قَمَوَانٍ ، كما قال الفرزدق :

هُمَا نَفْنَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوَيْهِمَا . . على النابح العاوي أشدَّ رِجَامٍ^(٤)

(١) وَجْهُ الاستدلال بهذا واضحٌ مما تقدّم في نظيره : في هـ ٣ ص ١٩٢ ، هـ ٤ ص ١٨٥ .

(٢) زيادةٌ يستقيم بها الكلام . والسياق يدل عليها .

(٣) في الأصل : (وفوته) ، تحريف . وَجْهُ الاستدلال : ظهور اللام وهي الهاء في التفسير والتصغير ، وأفواهُ دليل على أن الأصل في مفردة (فَعَلٌ) إذا (أفْعال) قياس في (فَعَلٌ) معتلّ العين كثوبٌ وأثواب .

(٤) البيت في الديوان : ٧٧١ ، والكتاب : ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٥٨ ، والمقرب : ١٠٠ ، والهمع : ١ / ٥١ ، والأنصاف : ١ / ٣٤٥ ، والخصائص : ١ / ١٧ ، ٣ / ١٤٧ ، والمحتسب : ٢ / ٢٣٨ ، ومجالس العلماء : ٣٥٧ ، والخزانة : ٣ / ٤٤٦ ، ٤ / ٤٦ ، وشرح شواهد الشافعية : ١١٥ ، واللسان : ١٥ / ٣٥٧ ، ١٧ / ٤٢٣ . =

وكذلك إذا نسبتَ إلى فُو مِنْ قَوْلِكَ : فُوزَيْدٍ ، قلتَ : فَمِيٌّ ،
وَقَمَوِيٌّ ، لأنَّ العربَ لما أفردته قالوا : قَمٌ وَلَمَّا تَمَّمُوهُ قالوا قَمَوَانٌ ، فعَلَى
أصلهم لا يجوز في النسب إلا : فَمِيٌّ ، وَقَمَوِيٌّ^(١) .

والنسب إلى رجلٍ اسْمُهُ ذُوْمَالٍ : ذَوَوِيٌّ ، كأنك نسبتَ إلى :
ذَوَا^(١) .

والنسب إلى شَاءٍ : شَاوِيٌّ ، ولا يجوز غيره^(٢) لأنه مُهْمَلٌ في هذا
المعنى . ولكن إن سَمَّيْتَ رجُلًا بِشَاءٍ جاز : شَائِيٌّ ، وشَاوِيٌّ على
القياس . ولا تقيس^(٣) على المَهْمَلِ لأنَّ إهماله نادرٌ والنادرُ لا يقاس
عليه .

= اللغة : نَفَثًا : أَلْقَيَا على لسانِي ، من نَفَثَ الله الشئَ في القلبِ :
أَلْقَاهُ ، وَأَصْلُ النَفَثِ : بَرَزُ لا ريقَ معه . وضمير التثنية راجع إلى إبليس وابنه
في البيت السابق على هذا . النايح ، والعاوي : عَنَى بهما الفرزدقُ مَنْ يَتَعَرَّضُ
للسَّبِّ والهجْو من الشعراء . وأصلهما في الكلب . الرجام : مصدر راجمه
بالحجارة ، أى راماه . جعل الهجاء كالمراجعة ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .
والشاهد فيه واضح من كلام الرمانى .

هذا ، وَقَمِيٌّ وَقَمَوِيٌّ في النسب إلى قَمٍ ، هما عند مَنْ قال : قَمَانٌ ، أما مَنْ
قال قَمَوَانٌ قَالَ في النسب : قَمَوِيٌّ لا غير . انظر نص سيبويه (فى هـ ٣ ص
١٨١) تجده أوضح من الرمانى في إفادة هذا الحكم .

(١) أنظر - مع ما هنا - حكم النسب إلى المضاف فى ص ٢٢٩ .

(٢) هذا الغير هو بقاء الكلمة على لفظها (شائى) . ويمكن أن يكون هذا
الغير هو الردَّ إلى الأصل (شاهى) إذ الهمزة مبدلة من هاء عند المبرد . وهى
مبدلة من ياء أو واو عند سيبويه . انظر فى المذهبين : شرح الشافى : ١ /
٢١٣ ، وانظر فى مذهب سيبويه أيضا : الكتاب : ٣ / ٤٦ .

(٣) فى الأصل : (ولا يقيس) بقاء المضارعة ، تحريف .

والنسب إلى شاةٍ : شاهيُّ^(٢) لأن الأصل الهاء . ودليله : شُوَيْهَةٌ ، وشِيَاهُ .

وليس الشاءُ^(٣) مِنْ لفظ شاةٍ ، بدليل تصغيره على : شَوَى ، وتصغير^(٤) شاةٍ على : شُوَيْهَةٌ^(٥) .

والنسب إلى لاتٍ - مِنْ اللَّاتِ والعُزَّى - : لائِيٌّ ، كأنك نسبْتَ إلى لاءٍ .

والنسبُ إلى ذَاةٍ^(٦) تأنيثٌ ذِي مِنْ قولك : ذُو مالٍ وذاتُ مالٍ ، فتقول

(١) وعند الأخفش : شَوَهِيٌّ ، لأنه يرَدُّ الكلمة بعد رَدِّ محذوفها إلى أصلها من السكون . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٣ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٣ ، والهمع : ٢ / ١٩٦ .

(٢) فى الأصل : (الشاء) بالجر ، فلعله على الحكاية ، انظر (شاء) قبل أسطر .

(٣) فى الأصل : (وتصغيره) ، تحريف . والاعتداد بالهاء والرجوع بها إلى المتكلم أو نحوه يجعل الأسلوب غير متكافئ مع نظيره قبله .

(٤) هذا هو مذهب سيبويه . أما مذهب المبرد . فالشاء من لفظ شاة كَتَمَرُ من قمر ، فهو اسم جنس جمعى لها ، وتصغيره : شُوَيْهَةٌ ، لأن لامه هاء . انظر فى المذهبين : شرح الشافعية : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وانظر فى مذهب سيبويه : الكتاب : ٣ / ٤٦ .

(٥) فى الأصل : (ذاة) بالياء المربوطة . والصواب من الكتاب فى نصه بعدُ ، ومن اللسان إذ جاء فيه (٢٠ / ٣٤٤) : "تأنيثُ ذُو : ذاتُ ، تقول : هى ذاتُ مالٍ ، فإذا وَقَفْتَ : فمنهم مَنْ يَدْعُ التاءَ على حالها ظاهرة فى الوقوف لكثرة ما جَرَتْ على اللسان ، ومنهم مَنْ يَرُدُّ التاءَ إلى هاء التأنيث وهو القياس" .

وهذه المسألة لم يُورَدْها الرماني فى عنصر المسائل على الرغم من وجودها فى الكتاب . وإنما أورد فى المسائل ذُو ، وذات فقط (انظر ص ١٨٢) . فلعله =

.....
=غنى بإيراد (ذات) عن إيراد (ذاه) لأن الثانية هي الأولى في حال الوقف عليها عند بعضهم كما جاء في اللسان قبل ، ولأن حكمهما في النسب واحد . ويُقوى هذا الظن في سر عدم إيراد الرمانى (ذاه) في المسائل ، أنه هنا في عنصر الجواب لم يورد (ذات) ، وإنما أورد (ذو ، وذاه) فقط ، فيكون هذا من باب الاكتفاء بإحداهما عن الأخرى في الموضعين . وهذه التقوية على فرض أن المذكور في الجواب هنا هو (ذاه) كما صوينا وكما يشعر بذلك أسلوبه ، وليست (ذات) .

أما لو اعتبرنا أن المذكور هنا في الجواب هو (ذات) فيكون المذكور في الجواب هو نفسه المذكور في المسائل من (ذو ، وذات) وإن كان رسم الحرف الأخير من الكلمة تاءً مربوطة في الأصل (ذاة) ، ثم التعبير عن هذا الحرف في آخر عبارته بأنه هاء التانيث لا يساعد على هذا الاعتبار من كون الكلمة في الجواب هنا هي (ذات) .

بقى أن نسأل : لم فصل الرمانى هنا في الجواب بين الكلمة موضوع الحديث وهي (ذاه ، أو ذات) وبين المذكر (ذو) قبل أسطر ؟
والظاهر أن الرمانى ذكرها في هذا الموضع بالذات دون أن يذكرها بجانب (ذو مال) على الرغم من أن ترتيبها في الكتاب بعدها مباشرة وقبل المسائل الثلاث المذكورة هنا قبلها (شاء ، وشاة ، ولات) ، وذلك لقرئنها بنظائرها من (شاة ، ولات) في الاتفاق بينها في أكثر الحروف . وحتى لو كانت هي (ذاه) لا (ذات) فالأمر كذلك من أنها نظيرتها لأن الهاء مبدلة من تاء . ولكون آخرها هاء لا تاء استحققت التأخير عنهما .

كما أنها مستحقة للتأخير عنهما أيضا لو كانت (ذات) : إذ لو تقدمتهما لفصلت بين (شاء ، وشاة) وهما أكد في الاتصال ، ولو وضعت بين نظيرهما لفصلت بين متصلين في الكتاب وتعددت الفواصل . فكان مكانها الأشكل بها هو بعد نظائرها من المنقوص .

ويقول سيهويه عن (ذاه) في الكتاب (٣ / ٣٦٧) : "وكذلك (أى مثل ذو) الإضافة إلى ذاه : ذَوَوِي ، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء ، فكانك تضيف إلى ذى ... فالأصل أولى به" .

وإنما أطلت في هذه المسألة ليظهر بالدليل أن الرمانى كان يرتب مسائله في شرحه هذا بدقة بالغة .

فى النسب : ذَوَوِيٌّ كما تقول / فى المذكر سواء ، لأن هاء التأنيث ٢٧/٤ أ
تَسْقُط .

وتقول فى النسب إلى ماءٍ : مائِيٌّ ، وماوِيٌّ . ولا يُرَدُّ إلى الأصل^(١)
لأنه ليس فيه نَقْصٌ . وكذلك فى امرِيٍّ : امرِيٌّ^(٢) .

وفى امرِيٍّ القَيْسِ : مَرِيٌّ ، على تغيير النسب .

* * *

(١) الأصلُ فى ماءٍ : ماءٌ ، أهدلتُ الهاءَ همزةً شذوذاً ، انظر : شرح
الشافعية : ٢ / ٥٦ ، وأبن يعيش : ١٠ / ١٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٣ .
(٢) أى لأنه ليس فيه نقص أيضا إذ أصوله الثلاثة مؤنثة .

باب النسب إلى مذهب فاؤه (١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في النسب إلى مذهب فاؤه - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى مذهب فاؤه ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز ردّ الفاء كما يجوز ردّ اللام ؟

وما النسب إلى عدة ، وزنة ؟ ولم وجب فيه : عدى ، وزنى ؟ (٢)

ولم لا يجوز ردّ الفاء في موضع اللام حتى يجرى على قياس ما ردت اللام فيه ؟ ولم وجب أنه لو ردّ لم يجر أن يردّ إلا في موضعه على قياس التصغير وغيره من تصرف الكلمة ؟ وهل يُوجب ذلك اجتماع سببين : إجراؤه على النظر الأكثر ، مع اقتضاء ردّ الشيء في موضعه لأنه أحقّ به ؟ (٣)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٦٩) :

"هذا باب الإضافة إلى مذهب فاؤه من بنات الحرفين"

(٢) الكتاب (٣/٣٦٩) : "وذلك (أى مذهب فاؤه من بنات الحرفين) عدة ، وزنة . فإذا أضفت قلت : عدى ، وزنى . ولا تردّ الإضافة إلى أصله ، لبعدها من بآئى الإضافة ، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير ، لوقوع الباء عليها" .

(٣) الكتاب (٣/٣٦٩) : "ولا تقول : عدوى (أى فى النسب إلى عدة) ، فتلحق بعد اللام شيئا ليس من الحرف ، يدلك على ذلك التصغير . ألا ترى أنك تقول : وعيدة ، فتردّ الفاء ، ولا ينغى أن تلحق الاسم زائده ، فتجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير ، ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها ، وقد ردّوا فى التثنية والجمع بالفاء بعض مذهب لامائه =

وما النسبُ إلى شِيةٍ^(١)؟ ولم جاز فيه : وشوى؟ ولم وجب الردُّ فيه
لا محالة؟

وما مذهبُ الاخفش في هذا؟ ولم ذهب إلى أن الصواب : وشيى مع
قوله في دم : دموى^(٢)؟

وما الصوابُ في هذا؟ ولم جاز أن يكون كلاً المذهبين صواباً مع
الاختلاف فيه؟ وهل وشيى على قياس : دمى ، و وشوى على قياس :
دموى . فأحدهما ردُّ لصحة الاسم ، والآخر ردُّ لتقوية الاسم^(٣)؟ .^(٤)

= كما ردُّوا في الإضافة ، فلو ردُّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في
الجميع بالتاء . فهذا دليلٌ على أن الإضافة لا تنقوى حيث لم يردوا بعضه في
الجميع بالتاء .

فإن قلت : أضعُ الفاء في آخر الحرف لم يَجُزْ ، ولو جاز ذا لجاز أن تضعُ
الواو والياء إذا كانت لهما في أول الكلمة إذا صغرت . ألا تراهم جاءوا بكلِّ
شئ من هذا في التحقير على أصله

(١) الشِيةُ : كلُّ لونٍ يُخالف معظم لون الجسم . اللسان .

(٢) (دموى) لا تنأتى على مذهب الاخفش إلا إذا كان هو يرى أن أصل دم
(فعل) بفتح العين كما هو عند بعضهم ، لكن هذا يُخالف المنقول عنه من أنه
يراه على (فعل) بسكون العين . انظر : شرح الشافعية : ٦٦/٢ ، ٦٧ ،
والتصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٤/٤ . وانظر أيضا اللسان .

(٣) عبارة الرماني هذه على اللَّفِّ والنَّشْرِ المرتَّب . انظر الجواب ص ٢٠٠ .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٩) : "وتقول في الإضافة إلى شِية : وشوى ، لم
تُسكن العين كما لم تُسكن الميم إذا قال : دموى ، فلما تركت الكسرة على
حالتها جرت مجرى : شجوى . وإنما ألحقت الواو هنا . . . ، لأنك جعلت الحرف
على مثال الأسماء في كلام العرب . وإنما شِية . . . فعلة . . . وأصلها :
وشِيةُ ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين" .

المجواب عن الباب الأول^(١) :

الذى يجوز فى النسب إلى ما ذهبنا فإؤه مما الحرف الثانى فيه حرف صحيح^(٢) : تَرَكُّه على حاله فى النسب ولايجوز أن تُردَّ^(٣) فاءُ الفعل^(٤) لُبُعْدها من آخر الاسم الذى هو موضع التغيير بتعاقبِ العلامات للمعانى ، فلماً كان يجوز فى مثل دَمٍ : دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، فيجوز التَرَكُّ على اللفظ- مع أن المحذوف يَقْوَى فيه التغيير- طَلَباً لسلامة اللفظ ، كان^(٥) فيما يبعد من موضع التغيير سلامة اللفظ فيه أوجب^(٦) . ولزِمَ لهذه العلة .

ولايجوز ردُّ فاءِ الفعل فى موضع اللام^(٧) ، ليجرى البابُ فى الردِّ على قياس واحد ، لاجتماع سببين : أحدهما- أن ردُّ الشيء إلى موضعه أحقُّ به .

والثانى- أن التصريف كله يجرى فى مثل : وَعَيْدَةٍ ، وَالْوَعْدِ ، وَوَعَدْتُ ، وَمَوْعِدٍ ، ووَاعِدٍ .

(١) انظر فى سِرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : عدة ، انظر السؤال ص ١٩٨ .

(٣) فى الأصل : (يرد) بالياء ، تحريف .

(٤) انظر هـ ١ ص ٩٩ .

(٥) جواب فلماً .

(٦) فى الأصل : (أومر) ، تحريف .

(٧) الفراء يردُّ فاءَ الفعل فى موضع اللام ، سواء فى ذلك الصحيح كعدة والمعتل كشيبة . وحَمَلَهُ على ذلك ما روى عن ناسٍ من العرب : عِدَوِيٌّ فى عدة ، فقاَسَ عليه غيره . انظر : شرح الشافية : ٦٣/٢ ، وابن يعيش : ٤/٦ ، والتصريح : ٣٣٥/٢ .

فهذا لايجوز غيره ، وهو دليل على أنه لو رُدُّ لم يُردَّ إلا في موضعه .

ومما يُقَوَّى ذلك^(١) : أنه قد رُدُّ في جمع السلامة بعضُ ماذهبتْ لأمه ، وفي التثنية ، ولم يَجِء ذلك فيما ذهبتْ فاؤه أصلا ، فهذا يدلُّ على أن الردَّ في هذا مُمتنع .

والنسبُ إلى شَيْءٍ : وشَوِيٌّ في قول سيبويه ، و : وشَيْئٌ في قول الأخفش .

وكلاً المذهبين صواب ، لأن وشَوِيٌّ : على الطلبِ لصِحَةِ الاسم وتقويته على قياس : دَمَوِيٌّ ، ويدَوِيٌّ .

وأما وشَيْئٌ : فعلى طلبِ صِحَةِ الاسم ، إذ لايجوز أن يكون اسمُ ظاهر على حرفين الثاني منهما حرفُ مدٍّ ولينٍ في شيءٍ من الكلام ، فإنما يقع الردُّ لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة دمٍ ، وهو على قياس مَنْ قال : دَمِيٌّ ، لأنه لا يطلب مع صِحَةِ الاسم تقويته بالحركة .

وكلاً المذهبين صواب ، إلا أن أحدهما على قياس : دَمَوِيٌّ ، والآخر على قياس : دَمِيٌّ^(٢) .

(١) أي عدم ردِّ الفاء .

(٢) انظر حكم النسب إلى ماذهبتْ فاؤه ، في : شرح الشافية : ٦٢/٢ ، وابن يعيش : ٣/٦ ، والتصريح : ٣٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٩٧/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٦٠٠/٢ .

بابُ النسبِ إلى ما قبلِ آخره ياءٌ مشدّدة (١)

الغرض فيه : أن يُبين (٢) ما يجوز في النسب إلى ما قبل آخره ياءٌ مشدّدة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى ما قبل آخره ياءٌ مشدّدة ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن تثبت الياء المشدّدة مع أن الياءات لم تجتمع ؟ وهل ذلك لأنها بمنزلة المجتمع إذ كان الذي يفصلها كسرة ؟

وما النسبُ إلى أُسَيْدٍ (٣) ، وَحُمَيْرٍ ، وَلُبَيْدٍ ؟ ولم وجب فيه : أُسَيْدِيٌّ ، وَحُمَيْرِيٌّ ، وَلُبَيْدِيٌّ ؟ وهَلَا حُذِفَتِ الياءُ الساكنة ؟ (٤)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣٧٠/٣) :
"هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ اسمٍ وَلِيَ آخرُهُ ياءٌ مُدْغَمَةٌ إحداهما في الأخرى" .

(٢) في الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أُسَيْدٌ : تصغير أُسُودَ .

(٤) الكتاب (٣٧٠/٣) : "وذلك (أى الاسم الذي قبل آخره ياء مشدّدة) نحو : أُسَيْدٌ ، وَحُمَيْرٌ ، وَلُبَيْدٌ .

فإذا أضفتَ إلى شيء من هذا تركتَ الياءَ الساكنةَ وحذفتَ المتحركةَ لتقاربِ الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم . . . ، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم ، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقاربِ الياءات والكسرتين في الثقل مثل : أُسَيْدٌ ، لكراهيتهم هذه المتحركات . فلم يكونوا ليفرّوا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله . . . ، وهو أُسَيْدِيٌّ ، وَحُمَيْرِيٌّ ، وَلُبَيْدِيٌّ . . .

وهم مما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة ، فإذا أضافوا فكثرت الياءات وعددُ الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا" .

وما النسب^(١) إلى سَيِّد ، وَمَيَّت ، وَهَيْن ، وَلَيْن ، وَطَيْبٌ؟ ولم وجب
فى جميعه الحذف؟

وما فى قولهم : هَيْنُ ، وَلَيْنُ ، وَمَيَّتُ ، وَطَيْبُ- من الدليل؟

وما النسب إلى طَيِّء؟ ولم جاز فيه : طَائِيٌّ مع أن القياس :
طَيْئِيٌّ؟^(٢)

وما النسب إلى مُهَيِّم^(٣)؟ ولم / وجب فيه : مُهَيِّمِيٌّ بترك الحذف مع ٢٧/٤ ب
اجتماع الياءات وهل ذلك لاجتماع سَبَبَيْنِ : الفرار من الإجحاف بالاسم ، مع
أن الياء التى تلى آخر الاسم مدَّةٌ يَتِمَكَّنُ بها الحرفُ كالياء فى تَمِيم^(٤)؟

(١) فى الأصل : (ولم أنسب) ، تحريف .

(٢) الكتاب (٣/٣٧١) : " وكذلك (أى ومثل أُسَيْد) سَيِّد وَمَيَّتٌ
ونحوهما ، لأنهما ياءان مُدْعَمَةٌ إحداهما فى الأخرى ، وليها آخر الاسم ، وهم
مما يَحذفون هذه الياءات فى غير الإضافة ، فإذا أضافوا فكثرت الياءات وعددُ
الحروف ألزموا أنفسهم أن يَحذفوا .

فمما جاء محذوفاً من نحو سَيِّد وَمَيَّت : هَيْنُ ، وَمَيَّتُ ، وَلَيْنُ ، وَطَيْبُ ،
وطيئٌ . فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف إذ كنتَ تَحذف هذه الياء ، فى غير
الإضافة ، تقول : سَيِّدِي ، وَطَيْبِي ... ولا أراها قالوا : طَائِيٌّ إلا فراراً من
طَيْئِيٍّ ، وكان القياس : طَيْئِيٌّ ... ، ولكنهم جعلوا الألف مكانَ الياء .. " .

(٣) مُهَيِّم : تصغير مَهَّوم ، حُذفت عند التصغير إحدى الواوين لزيادتها ،
فصار : مُهَيِّوم ، ثم قُلِبَت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة ثم أُدغمَتا ،
فصار : مُهَيِّم ، ثم زيدت ياءُ العوض (انظر الجواب ص ٢٠٨)

والمَهَّوم : من هَوَمَ تَهَوَّيماً ، وَالتَّهَوُّمُ وَالتَّهَوُّمُ وَالهَوُّمُ : النوم الخفيف . اللسان .
(٤) تَمِيم : وَصَفُ مِنْ تَمَامِ الشَّيْءِ وَكَمَالِهِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى : الطَّوِيلِ ، وَالتَّامِّ
الخالق الشديد من الناس والخيَلِ ، وَالصُّلْبِ . وَالتَّمِيمُ أيضاً : التَّمَامُ وَالْعَوْدُ ،
واحداً : تَمِيمَةٌ وَتَمِيمٌ : قبيلة ، وهو تَمِيمُ بْنُ مُرَّةٍ . اللسان . وانظر فهرس جمهرة
أنساب العرب (٥٣٨) فهناك كثير من اسمه تميم .

وما مُهَيِّمٌ؟ ولم لايجوز في مُهَوِّمٍ^(١) إلاّ العَوَضُ في
التصغير^(٢)(٤)؟

(١) انظر هـ ٣ ص ٢٠٣ .

(٢) يؤخذ من سؤال الرمانى هذا أن العَوَضُ بالياء من المحذوف في تصغير (مُهَوِّمٍ) لازم .

وأقول : العَوَضُ في الأصل جائز كما تنطق بذلك جميع المراجع التى رجعت إليها .
والسؤال الآن : ماهذه الياء التى قبل الميم في (مُهَيِّمٍ) تصغير (مُهَوِّمٍ) ؟ .
المبرد ومتابعوه : يرون أنها مقلوبة عن الواو الثانية في (مُهَوِّمٍ) حيث كانت
رابعة ، وأما الياءان قبلها فياءُ التصغير والياء المقلوبة عن الواو الأولى . فلم
يحذف عندهم من الكلمة شيء .

وأما سيبويه ومتابعوه : فيرون أن إحدى الواوين قد حذفت (والأولى الأولى
لسكونها) ، وأن الياء التى تلى الميم هى ياء العَوَض ، على ما بينتُ في هـ ٣ ص ٢٠٣ .
ثم السؤال ثانيا : هل هذا العَوَضُ جائز في التصغير ، أو لازم ؟ كلهم يرونه
جائزا ، إلى هنا انتهى الكلام في أمر العَوَضُ في التصغير .

فإذا ما اردنا أن ننسب إلى الكلمة مصغرة نجد الصرفين قد اختلفوا :
فبعضهم ظل على رأيه من الجواز : فإذا نسب إليها معوضة قال : مُهَيِّمٌ
على ماهو مبين في الرمانى ، وإذا نسب إليها غير معوضة قال : مُهَيِّمٌ على
ماهو أصل الباب .

وبعض آخر : يرى العَوَضَ عند النسب لازما ، فيقول : مُهَيِّمٌ لاغير .
انظر : شرح الشافية : ٣٣/٢ ، وابن يعيش : ١٣١/٥ ، ١٤٧ ،
والتصريح وياسين : ٣٣٠/٢ ، والأشمونى ١٥٨/٤ .

من هذا البيان نرى الرمانى واقفا وحده في جعله العَوَضُ في تصغير (مُهَوِّمٍ)
لازما . فهل هذا رأى يراه ، أو أنه توقع منه أنه كان ينبغي أن يكون العَوَضُ لازما ؟ .
وقد رجعت أيضا إلى الرمانى في التصغير فلم أجده يصرّح بهذا ، غير أنه
عمد حديثه عن تصغير (مقدم) قال (١٦٢/٤) : "ولم جاز العَوَضُ وتركه ،
وهلّا لزم لحذف حرف قوى بأنه ليس من حروف الزيادة" . فهل يمكن أن يكون
اعتبر الواو في (مُهَوِّمٍ) قوية بالتضعيف فتساعل هنا عن لزوم العَوَضُ دون أن
يجيب عن السؤال كما تساعل عنه في (مقدم) ؟!

(٣) الكتاب (٣٧١/٣) : "وإذا أضفت إلى مُهَيِّمٍ قلت : مُهَيِّمٌ" =

الجواب عن الباب الثانى^(١) :

الذى يجوز فى النسب إلى ما قبل آخره ياءٌ مشددة^(٢) : حَذَفُ الياءِ المتحركة ، لئلاَّ تَجْتَمَعَ الياءات وبينها كسرةٌ ، مع أن هذه الياء تُخَفَّفُ فى غير النسب ، فإذا صار / إلى النسب كان التخفيف أوجباً . فلا ٢٨/٤ أ^(٣) يجوز أن تثبت^(٤) لهذه العلة .

فتقول فى النسب إلى أُسَيْدَ ، وَحُمَيْرَ ، وَلُبَيْدَ : أُسَيْدِي ، وَحُمَيْرِي ، وَلُبَيْدِي^(٥) .

=لأنك إن حذفت الياء التى تلى الميم صرّت إلى مثل أُسَيْدِي فتقول: مُهَيْمِي ، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف . . ، فكان ترك هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء تميم ، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة ، فكان أحب إليهم مما ذكرت لك ، وخفّ عليهم تركها لسكونها ، تقول : مُهَيْمِي فلا تحذف منها شيئاً ، وهو تصغير مُهَوَمٍ .

(١) انظر فى سرّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : أُسَيْدَ ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) إنما قلّ ما فى هذه الصحيفة السابقة (٢٧ب) ، نظراً لأن معظمه قد نُقل إلى موضع آخر ، وهذا المنقول هو الجواب عما ذهبتُ فاؤه ، المذكور فى ص ٢٠ من هذا المحقّق . وأنظر : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) فى الأصل : (يثبت) بالياء ، تحريف .

(٥) انظر حكم النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة ، فى : شرح الشافية : ٣٢/٢-٣٥ ، وابن يعيش : ١٤٧/٥ ، والتصريح : ٣٣/٢ ، والأشمونى : ١٨٤/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٦٠٤/٢ .

ولا يجوز أن تُحذف الياء الساكنة ، لأ [نَه] ^(١) يصير إلى مثل ماكنت فيه من الثقل أو أثقل ، لأنه يصير ياءً متحركة قبلها حركة وذلك يثقل في سائر الكلام حتى تُقلب الياء على حركة ما قبلها ^(٢) .

والنسبُ إلى سَيِّد : سَيِّدِي ، وإلى مَيِّت : مَيِّتِي ^(٣) ، وإلى هَيِّن وَلَيِّن : هَيِّنِي وَلَيِّنِي ، وإلى طَيِّب : طَيِّبِي .

ومما خُفِّف في غير النسب قولهم : هَيِّنُ ، وَلَيِّنُ ، وَمَيِّتُ ، وَطَيِّبُ ^(٤) .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) لو قارنتَ بين تفسير الرمانى للثقل المترتب على حذف الياء الساكنة دون المتحركة وبين تفسير سيبويه لذلك ، لوجدتَ اختلافا بين الرجلين : فالرمانى يفسر الثقل بوجود ياء تستحق الإعلال بقلبها ألفا ولم تُعَلَّ . أما سيبويه فيفسره بأمرين : توالى أربع حركات فى كلمة ، وتقارب الياءات والكسرتين (انظر نضه فى هـ ٤ ص ٢٠٢) .

فبالمقارنة ترى : أن الأمر الثانى من تفسير سيبويه يلتقى مع تفسير الرمانى فى كونه مترتبا على تفسير الرمانى ، لأن وجود ياء تستحق الإعلال ولم تُعَلَّ - وهو تفسير الرمانى - قد ترتب عليه تقارب الياءات والكسرتين الذى هو تفسير سيبويه ، فلو أعلتَ الياء لما وُجدتْ ياءات متقاربة وكسرتان . وبهذا يظهر لك أن الرمانى كرجل منطقى يعيل إلى تأصيل الأشياء .

وأما الأمر الثانى من تفسير سيبويه للثقل وهو توالى أربع حركات فى كلمة ، فالظاهر أنه لم يَرُقْ للرمانى ولذلك عدل عنه ، لأن ذلك غير محذور مادام قد ترتب على حذف بعض الحروف على نحو ما فى : عُلْبَطُ ، المحذوفة الألف من : عُلَابَط . وبهذا يظهر لك أيضا أن الرمانى رجُلٌ ورِعٌ يقول ما يراه ويمضى دون أن يعرض بأحد .

انظر فى حَدِّ عُلْبَط من عُلَابَط : الكتاب : ٢٨٩/٤ ، والمنصف : ١/٢٧ ، وشرح الشافية : ٤٩/١ ، واللسان : ٢٣/٩ .

(٣) فى الأصل : (مَيِّتِي) بتشديد الياء ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (ولين وميت وطيت) بتشديد الياء . والصواب يدل عليه

السياق ، والسؤال (فى ص ٢٠٣) ، ونص سيبويه (فى هـ ٢ منها) .

كما قال الشاعر :

هَيْثُونَ لَيْثُونَ أَيْسَارُ بَنُو يَسَرَ . . سُوَاسُ مَكْرَمَةٍ أَبْنَاءُ أَيْسَارٍ^(١)

وهذا دليل على أنه يجب أن يلزم التخفيف في النسب إذ^(٢) جاز في غيره .

فأما النسب إلى طَيْيء فقياسه : طَيْئِيٌّ مِثْلُ طَيْعِيٍّ^(٣) ، إلا أنهم

(١) البيت في الكامل : ٤٧/١ ، والأمالى للقالى : ٢٣٩/١ ، والتنبيه على إوهام أبي على في أماليه ، للبكرى : ٧٣ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٦ .
اللغة : اليَسَرَ : اللين والسهولة والسماحة ، وأَيْسَار : جمع يَسَرَ ، كجمل وأجمال . سُوَاسُ مَكْرَمَةٍ : قُوَامٌ على المكارم يتولون أمرها ويلازمونها لأنها من خَلَقَهُمْ وَسَجَّيْتَهُمْ ، والمفرد : سَاسٌ ، يقال : رجل سَاسٌ وقوم سُوَاسٌ ، وأصله : سَاسَ ، كصاف وصائف .

ويُروى : (ذو يسر) كما في الكامل ، ويروى : (ذوكرم) كما في الكامل (٤٨/١) والأمالى ، والتنبيه ، ومعجم الشعراء .
والشاهد فيه : حذف الياء المكسورة من المدغم في (هَيْثُونَ لَيْثُونَ) تخفيفا في غير النسب .

وقائلة : عُبَيْدُ بْنُ الْعَرَنْدَسِ الْكَلَابِيُّ يمدح بعض الفَتَوَيْينَ ، كما في الكامل والتنبيه . ونُسب أيضا للعرندس نفسه لا لانه ، كما في الأمالى ومعجم الشعراء .

والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الرمانى الزائدة على ما في الكتاب .
انظر نص الكتاب في هـ ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٣) طَيْعِيٌّ : لفظ لا معنى له أتى به لتقدير اللفظ فقط لكلمة (طَيْئِيٌّ) .
وسبويه والقدماء يأتون بمثل هذه الألفاظ التقديرية للكلمات المشتعلة على الهمزة ، بحيث يكون اللفظ المقدّر به على هيئة الكلمة المقدّرة ، ومن مادتها ماعدا الهمزة فتقابل بالعين . فيقولون مثلا : شَنْوَةٌ بتقدير : شَنْوَةٌ .
انظر الكتاب في هذا الباب : ٣٧١/٣ ، وفي باب آخر : ٣٣٩/٣ .

يقولون : طائى ، فيبدلون من الياء الساكنة ألفاً ثَقُلَ^(١) الذى حدث فى الاسم بالهمزة بعد الياء ، فيبدلون حرفاً مناسباً لها هو أَحَفُ منها^(٢) .

والنسبُ إلى مُهَيِّمٍ : مُهَيِّمِيٌّ ، لا يُحذف منه شيءٌ لئلاَّ يُجحف بالاسم بحذف حرفين منه ، مع أن الياء التى قبل آخره مَدَّةٌ تُمَكِّنُ^(٣) الحرف كما تُمَكِّنُه الحركة . ولو^(٤) حُذِفَتِ الياءُ الآخرةُ لصار إلى : مُهَيِّمِيٌّ ، كقولك : سَيِّدِيٌّ ، فكان يلزمه الحذفُ للياء المتحركة ويخرج بحذف ياءين عن القياس المطرِد إلى الإجحاف بالاسم ، فتَنَكَّبَ هذا ، وكان تركُّه على لفظه أحقُّ به لهذه العلة .

وهو^(٥) تصغير مُهَوِّمٍ^(٦) : الياءُ الأولى ياءُ التصغير ، والثانية مُنْقَلِبة للياء الساكنة قبلها وهى فى موضع حركة لما يوجبُه بناءُ التصغير مِنْ فُعَيْعِيلٍ .

(١) كذا بالأصل بدون تعريف باللام ، وكلاهما صحيح .

(٢) تقدمت مسألة النسب إلى طىء أيضاً فى ص ٥٨ ، ٥٩ ، وانظر كذلك : هـ ١ من الثانية .

(٣) فى الأصل : (يمكن) بالياء ، تحريف . وهى كذلك بالياء فى تاليتها أيضاً ، وبالياء أو بالياء فى هذه التاليتة صحيحة . وأثبتها بالياء لمشاكلتها سابقتها .

(٤) الأولى : فلو ، بالفاء ، لأن ما بعدها تمثيل وتوضيح للعلة الأولى - وهى الإجحاف بالاسم - وترتيب عليها .

ولعلَّ الرمانى لم يأت بالفاء لأن ما ذكره بعد ليس مباشراً لما هو توضيح وتمثيل له ، وإنما هو مفصول منه بالعلة الثانية وهى كون الياء مَدَّةً تُمَكِّنُ الحرف .

(٥) أى مُهَيِّمٍ .

(٦) فى الأصل : (موهم) ، تحريف . وانظر كيف صار مُهَوِّمٍ إلى مُهَيِّمٍ فى هـ ٣ ص ٢٠٣ .

بابُ النسبِ إلى مالحقته الزائدتان من الجمع^(١)

الغرض فيه : أن يُبينَ مايجوز في النسب إلى مالحقته الزائدتان للجمع - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز في النسب إلى ما لحقته الزائدتان في [الجمع]^(٢) ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن تثبت علامة التثنية والجمع في النسب؟ ولم لايجوز أن يكون في الاسم رَقْعَانِ؟ ولا نَصْبَانِ ، ولا جَرَّانِ؟ وهل ذلك لأنه مُناقض لأصل ماوضع عليه الإعرابُ من نهاية الإيجاز إذْ يَدُلُّ بحركة على مَعْنَى يُعاقِب^(٣) معنى آخر في الاسم؟

وما النسبُ / إلى مَنْ اسْمُهُ رَجُلَانِ ، أو مُسْلِمُونَ؟ ولم وجب فيه : ٢٨/٤ ب رَجُلِي ، ومُسْلِمِي^(٤) .

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣٧٢/٣) :

"هذا بابُ مالحقته الزائدتان للجمع والتثنية"

هذا ، وقد اكتفى الرماني في ترجمته بذكر كلمة (الجمع) عن ذكر كلمة (التثنية) وإن كان الباب لهما ، لأن الحكم فيهما هنا واحد .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . وهي من الأصل العام في أول الجواب ، ومن العنوان والغرض قبل .

(٣) في الأصل : (تعاقب) بالفاء ، تحريف .

(٤) الكتاب (٣٧٢/٣) : "وذلك (أى مالحقته الزائدتان للجمع والتثنية)

قولك : مُسْلِمُونَ وَرَجُلَانِ ونحوهما ، فإذا كان الشئ من هذا اسمَ رجلٍ فأضفت إليه حَذَفْتَ الزائدتين : الواو والنون ، والألف والنون ، والياء والنون . لأنه لا يكون في الاسم رَقْعَانِ وَنَصْبَانِ وَجَرَّانِ .. وذلك قولك : رَجُلِي ، ومُسْلِمِي "

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي النِّسْبِ إِلَى قَنْسَرَيْنِ ، وَيَبْرَيْنِ ^(١) ؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ :
قَنْسَرِيٌّ وَيَبْرِيٌّ ، وَقَنْسَرِينِيٌّ وَيَبْرِينِيٌّ ؟

وَمَنْظِيرُهُ مِنْ : غَسْلِينِيٌّ وَسُرَيْحِينِيٌّ ، فِي غَسْلِينٍ وَسُرَيْحِينٍ ^(٢) ؟ ^(٣)

(١) قَنْسَرَيْنِ - بِكَسْرِ الْقَافِ وَالنُّونِ الْمَشْدُودَةِ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً - : بِكَدِّ
بِالشَّامِ . اللِّسَانِ .

وَيَبْرَيْنِ - بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ فَيَاءٌ مَدَّةٌ ثُمَّ نُونٌ - : مَوْضِعٌ ،
يُقَالُ لَهُ : رَمْلٌ يَبْرَيْنِ ، وَيُقَالُ فِيهِ : أَبْرَيْنِ . اللِّسَانِ .
وَفِي مَعْجَمِ يَاقُوتَ : يَبْرَيْنِ ، وَأَبْرَيْنِ : قَرْيَةٌ بِالْبَحْرَيْنِ ، بِهَذَا الْإِحْسَاءِ .
وَيَبْرَيْنِ أَيْضًا : قَرْيَةٌ مِنْ قَرْيِ حَلَبِ .

(٢) الْغَسْلَيْنِ : مَا يُفْسَلُ بِهِ الشَّيْءُ ، وَمِثْلُهُ الْفُسَالَةُ . وَالْغَسْلَيْنِ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ : مَا يُسِيلُ مِنْ جُلُودِ أَهْلِ النَّارِ مِنْ قَيْحٍ وَغَيْرِهِ . وَالْغَسْلَيْنِ : مِنْ طَعَامِ
أَهْلِ النَّارِ ، وَقِيلَ : هُوَ وَصْفٌ بِمَعْنَى : شَدِيدُ الْحَرِّ . وَالْغَسْلَيْنِ : مَا يُخْرَجُ مِنَ
الْجُرْحِ عِنْدَ غَسْلِهِ . اللِّسَانِ .

وَسُرَيْحَيْنِ : تَصْغِيرُ سُرْحَانَ : وَهُوَ الذَّنْبُ ، وَقِيلَ : الْأَسَدُ أَيْضًا . وَسُرْحَانُ
الْحَوْضِ : وَسَطُهُ . اللِّسَانِ .

(٣) الْكِتَابُ (٣/٣٧٢) : "مَنْ قَالَ مِنَ الْعَرَبِ : هَذِهِ قَنْسَرُونُ ، وَرَأَيْتُ
قَنْسَرَيْنِ ، وَهَذِهِ يَبْرُونُ ، وَرَأَيْتُ يَبْرَيْنَ
قَالَ : يَبْرِيٌّ ، وَقَنْسَرِيٌّ . وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا .
وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرَيْنُ - قَالَ : يَبْرِينِيٌّ كَمَا تَقُولُ : غَسْلِينِيٌّ ، وَسُرَيْحِينِيٌّ :
سُرَيْحِينِيٌّ .

فَأَمَّا قَنْسَرُونُ وَلَحُوهَا فَكَأَنَّهُمْ أَخْفَقُوا الزَّائِدَتَيْنِ قَنْسَرَ ، وَجَعَلُوا الزَّائِدَةَ الَّتِي
قَبْلَ النُّونِ حَرْفَ الْإِهْرَابِ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ " .

الجوابُ عن الباب الأول^(١) :

الذى يجوز فى النسب إلى مالحقته الزائدتان^(٢) فى الجمع^(٣) : حذف الزائدتين للجمع . ولايجوز أثباتهما ، لأنه لايجتمع فى اسم علامتان للإعراب^(٤) .

وإنما لم يَجْز ذلك : لأنه يجب أن يكون على نهاية الإيجاز لاطْراده فى كل اسم متمكن ، مع لحاقه بعد تمام حُرُوف الاسم قيقتضى أن يكون بالحركات فى الأصل على نهاية الأيجاز ، ومع المُعاقبة التى تكون بعلامات الإعراب بحسب المعانى المُتعاقبة فى الاسم . وكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة يقتضى نهاية الإيجاز :

لأن ماكثر حتى كان فى كل اسم متمكن يقتضى الإيجاز ، وما كان بعد تمام الاسم بحروفه يقتضى الحركات التى هى أَوْجَز من الحروف أو ماشاكلها^(٥) فى الأيجاز إذا لم يمكن الحركات ، وأما التعاقب فيقتضى

(١) انظر فى سرّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) فى الأصل : (الزائدتان) ، تحريف . وما أثبت يُشاكل نظيرها فى العنوان ، والفرض ، والسؤال العام فى أول عنصر المسائل .

ويمكن تصويب الكلمة إلى : الزائدتان ، لتشاكل نظيرها التالى ، ولكن ما أثبت أولى لأن العنوان ، والفرض ، والسؤال العام ، والأصل العام قد جرى الرمانى على توحيد صيغها .

(٣) مثل : مُسْلِمُونَ ، كما سيأتى .

(٤) إحداهما : علامة التثنية والجمع ، والأخرى : الحركة التى على ياء النسب إذ إعراب المنسوب يكون عليها .

(٥) (ما شاكلها) معطوف على كلمة (الحركات) .

التخفيف بالإيجاز لأنه بمنزلة رَفَعُ حَجَرٍ وَوَضَعَ حَجَرٍ فى مَوْضِعِهِ وذلك أَثْقَلُ من استمراره على لزومه مَوْضِعَهُ بزيادة العَمَلِ الذى يُحْتَاجُ إليه فى التَّنْقِيلِ له ومَوْضِعُ الإيجاز لا يجوز أن يكون فيه التَّكثِيرُ إلا على طريق الفساد لأنه على خلاف ما يقتضيه الصوابُ فى الكلام وما تقتضيه^(١) الحُكْمَةُ له . فلهذه الْعِلَّةُ لم يَجْزُ أن يكون فى الاسم الواحد إعرابان لأنه مَوْضِعُ إيجاز على أتم ما يمكن فيه بالدلائل التى ذكرنا .

والنسبُ إلى إنسانٍ اسْمُهُ رَجُلَانِ : رَجُلِيٌّ ، وإلى إنسانٍ اسْمُهُ مَسْلُومٌ : مُسْلَمِيٌّ ، بحذف الزيادتين فى كُلِّ ما كان على هذا القياس للْعِلَّةِ التى بَيَّنَّا^(٢) . / ٢٩ ب

والنسبُ إلى قِنْسَرَيْنِ يَجُوزُ فيه وجهان :

فَمَنْ قال من العرب : هذه قِنْسَرُونَ- فإنه يجيء على أصله : قِنْسَرِيٌّ ، بحذف الزيادتين كما بَيَّنَّا .

وَمَنْ قال منهم : هذه قِنْسَرَيْنُ- فإنه يجيء على أصله : قِنْسَرَيْنِيٌّ ، كما تقول فى غَسْلَيْنِ : غَسْلَيْنِيٌّ .

وكذلك يَبْرِينُ يجوز فيه الوجهان على ما بَيَّنَّا^(٣) .

(١) فى الأصل : (يقتضيه) بياء المضارعة . والتاء أرجح . انظر : التصريح وباسين : ٢٧٩/١ ، والصبان : ٥٢/٢ .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٢٩ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٢٨ ب) . والسرُّ فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ص .

(٣) انظر حكم النسب إلى ملحقته الزائدتان فى التثنية والجمع ، فى : شرح الشافية : ٩/٢-١٣ ، ٨١ ، وابن يعيش : ١٤٤/٥ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨٣/٤ ، ١٩٩ ، والهمع : ١٩٢/٢ ، والتبصرة : ٦٠١/٢ .

بابُ النسبِ إلى مالِحِقَتِهِ التَّاءُ لِلجَمْعِ^(١) .

[الغرض فيه : أن يُبين مايجوز فى النسب إلى مالِحِقَتِهِ التَّاءُ للجمع]^(٢) - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : مالذى يجوز فى النسب إلى مالِحِقَتِهِ التَّاءُ فى الجمع ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز أن تثبت التَّاءُ فى النسب؟

وما النسبُ إلى مُسَلِّمات ، وَتَمَرَات إذا كان كل واحد منهما اسماً علماً؟ ولم وجب فيه : مُسَلِّمِي ، وَتَمَرِي؟ وما شاهدُ ذلك من قول العرب فى أَذْرِعات^(٣) : أَذْرِعِي ، وفى عَانَاتِ^(٤) : عَانِي؟^(٥)

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٧٣/٣) :

"هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم لحِقَتِهِ التَّاءُ لجمع"

(٢) زيادة يستقيم بها منهج الرمانى فى الالتزام بذكر العنصر الثانى من العناصر الأربعة التى يقول عليها البابُ من شرحه لكتاب سيبويه ، وهذا العنصر هو (الْفَرَضُ) ، على أن تكون الصيغة موحدة فى (العنوان ، والغرض ، والسؤال العام فى أول المسائل ، والأصل العام فى أول الجواب) .

(٣) أَذْرِعاتُ ، وَيَذْرِعاتُ : بلد بالشام . اللسان .

(٤) عَانَاتُ : جمع عانة ، وهى قرية من قرى الجزيرة . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٧٣/٣) : "وذلك (أى الاسم الذى لحِقَتِهِ التَّاءُ للجمع) :

مُسَلِّماتُ ، وَتَمَرَاتُ ونحوهما . فإذا سُمِّيتَ شيئاً بهذا النحر ثم أضفتَ إليه قلتَ : مُسَلِّمِي ، وَتَمَرِي ، وتحذف كما حذفتَ الهاء . . .

ومثْلُ ذلك قول العرب فى أَذْرِعاتُ : أَذْرِعِي ، لايقول أحد إلا ذاك . وتقول فى عَانَاتِ : عَانِي ، أجريتْ مُجرى الهاء ، لأنها لحقتْ لجمع مؤنث ، كما لحقتْ الهاءُ الواحدُ للتأنيث . . ."

وما النسب إلى مُحَيٍّ^(١)؟ ولم جاز فيه : مُحَيٍّ ، وَمُحَوٍّ؟ ولم أدخل^(٢) هذه المسألة في هذا الباب؟ وهل ذلك لأنها نظيرته في لزوم حذف حرفين إذا قلت : مُحَوٍّ وهو أجود الوجهين . وقد قيل : إنها وقعت في الكتاب وليست من الباب ، كأنه كتبت جواب الأخفش فيها أو غيره من أهل العلم^(٣)؟

والجواب عن الباب الثاني^(٤) :

الذي يجوز في النسب إلى ما لحقته التاء للجمع^(٥) : حذف التاء والألف ، لأنهما زيدا معاً ويحذفان معاً كما زيدا معاً .

ولا يجوز ثبوت التاء في النسب لأنها بمنزلة هاء التأنيث والهاء لا تثبت فيه أصلاً لما بيننا قبل^(٦) . وأما التاء فهي أشبه شيء بها فلا بد من حذفها في النسب .

فتقول^(٧) في مُسَلِّماتٍ : مُسَلِّمٌ ، وفي رَجُلٍ اسْمُهُ تَمَرَاتٌ : تَمَرِيٌّ . ولو نسبت إلى الجمع قلت : تَمَرِيٌّ ، لأنك تردّه إلى الواحد .

(١) مُحَيٍّ : اسم فاعل من : حَيًّا يُحَيِّي ، فهو مُحَيٍّ . ثم حذفت الياء الأخيرة كياء قاضٍ .

(٢) أي سبويه . انظر نضه في الحاشية التالية .

(٣) الكتاب (٣/٣٧٣) : "وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ مُحَيٍّ ، وإن شئت قلت : مُحَوٍّ" .

(٤) انظر في سرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) مثل : مُسَلِّماتٍ ، كما سيأتي بعد قليل .

(٦) انظر هذا البيان : في ص ٦٠ ، ٧٦ .

(٧) في الأصل : (فيقول) بالياء ، تحريف .

وشاهدُ ذلك من كلام العرب قولهم فى أذْرِعاتٍ : أذْرِعى ، وفى عاناتٍ : عانى^(١) .

والنسبُ إلى مُحىٍّ : مُحَيٍّ ، والأجودُ : مُحَوٍّ^(٢) .

وأجودُ القولين فيه يُشبهه هذا البابُ فى لزوم حذف حرفين : الياء الأخيرة لأنها كياء قاضٍ^(٣) ، ثم حذف الياء الساكنة لأنها كياء أُمِيَّة^(٤) . والبابُ يدخل فيه النظيرُ والمُشَبَّهُ لِيَلْحَقَ حُكْمَهُ حُكْمُهُ ، ويدخل فيه المُلْتَبِسُ به الذى يُوهِم اتِّفَاقَ الحُكْمِ فيه لِيُفَرِّقَ^(٥) بَيْنَهُ وبينه بالدلائل التى تُوجِبُ الفَرْقَ .

* * *

(١) انظر حكم النسب إلى مالحقته التاء للجمع ، فى : شرح الشافية : ٧/٢ ، ٨٠ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨٣/٤ ، ١٩٩ ، والهمع : ١٩٢/٢ ، والتبصرة : ٦.١/٢ .

(٢) انظر حكم النسب إلى مُحىٍّ ، فى : شرح الشافية : ٤٥/٢ ، وابن يعيش : ١٥٣/٥ ، والأشمونى : ١٨٠/٤ .

(٣) انظر حكم النسب إلى قاضٍ ونحوه ، فى : ص ٨٤ .

(٤) انظر حكم النسب إلى أُمِيَّة ، فى : ص ١١٠ .

(٥) فى الأصل : (ليفرق) بتشديد الراء على البناء للمجهول أيضا ، من : فَرَّقَ يُفَرِّقُ . وكلا الضبطين صحيح .

بابُ النسبِ إلى الاسمِ المركَّب^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى الاسم المركَّب -
كما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى الاسم المركَّب ،
وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز إلا حذفُ الثانی من الاسْمَينِ ؟ وهل ذلك لأنه نظيرُ هاءِ
التأنيث في أنه زائد على الأول لحقه بعد تمام بنائه ، وفتح آخره
كفتحته لهاءِ التأنيث حتى يدلُّ^(٣) على التركيب المستمر على هذا
المنهاج ؟

وما النسب إلى رجلٍ اسمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ ، وإلى مَعْدِي كَرِبَ ؟ ولم
وجب فيه خَمْسِي ، ومَعْدِي ؟^(٤)

ولم جاز أن يجيءَ مثْلُ : أَيَادِي سَبَا^(٥) وهو على ثمانية أحرف لا

(١) أى المَرْجِي . وترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٧٤) :
"هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلَا اسماً
واحداً"

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أى فَتَحُ آخر الاسم الأول من المركَّب .

(٤) الكتاب (٣/٣٧٤) : "كان الخليل يقول : نَلْقَى الآخرَ منهما (أى من

الاسمين المركبين تركيب مَزْجٍ) كما نَلْقَى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة
بمنزلة : حَضَرَ مَوْتَ . . .

فمن ذلك : خَمْسَةُ عَشَرَ ومَعْدِي كَرِبَ فى قول مَنْ لم يُضِفْ . فإذا أضفتَ
قلت : مَعْدِي ، وخَمْسِي . . . "

(٥) أَيَادِي سَبَا : سَبَا اسم رجلٍ يَجْمَعُ عامة قبائل اليمن ، وهو سبأ بن=

نظير له فى الاسماء ، ومثلُ : شَفَرَ بَغْرٌ^(١) وفيه توالى ستّة أحرف متحركة ، وكلُّ ذلك خارجٌ عن حدِّ الأسماء ، فلمَ احتَمَلَ ذلك الاسمُ المركب ولم يُحتمَل مثل : كهيعص^(٢) أن يكون اسماً للسورة على هذه الطريقة حتى وجبت الحكاية ؟ وما فى ذلك ممَّا يَقْتَضِى الحذف لا محالة ؟

ولم صار / هذا يجوز لأنه مُشَبَّهٌ^(٤) للمضاف من نحو : صاحبُ ٢٩/٤ أ جَعْفَرٍ ، وقَدَّمَ عُمَرَ ؟

ولم كان المضاف أقوى منه فى هذا الوجه حتّى صار أصلاً له ؟ وهل

=يَشْجُبُ بن يَعْرُبَ بن قَحْطَاب .

وقيل : سبأ : مدينة بلقيس باليمن .

والأيادى : جمع الأيدى ، والأيدى : جمع اليد ، واليدُ هنا : الطريق ، أو النعمة ، أو الفرقة والجماعة ، أو القوة . وكلُّ هذا يصحُّ هنا ، فأهلُ سبأ لما أذهبَ الله جنتهم وأغرق محلّتهم ومزقهم فى الأرض كلَّ ممزق هاموا فى كل طريق وتفرّق جمعهم وتبدّدت نعمهم وقوتهم . فضُربَ بهم المثل فى الفرقة ، يقال : ذهبوا أيادى سبأ ، أى متفرقين . اللسان : (سبأ ، سبا ، يدى) .

(١) شَفَرَ بَغْرٌ : يقال : ذهب القوم شَفَرَ بَغْرٍ ، أى متفرقين فى كلِّ وجه . وشَفَرَ : من الشَّغَر ، وهو التفرقة . وبَغَرَ : من بَغَرَ النجم يَبْغُرُ بُغُوراً ، أى سَقَطَ وهاجَ بالمطر . ففى سقوط النجم وهياجه تفرّق جماعته . أو من بَغَرَ : الرجل بَغْراً ، وبغِر بَغْراً : أى شَرِبَ ولم يَرَوْ وأخذه من كثرة الشرب داءٌ . فهذا داءٌ والتفرّق داءٌ . انظر اللسان : (بغر ، شغرى) .

(٢) سورة مريم : ١ .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٢٩) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص

٢٩ب) . والسّر فى هذا ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) فى الأصل : (مشبه للمضاف) بتشديد الباء ، تحريف .

ذلك لأن المضاف يُحتاج فيه إلى احتمال هذا الطول من أجل المعانى ،
مع أن المضاف إليه لا يلزم فى كلِّ حالٍ ؟ (١) .

ولم جاز : حَضْرَمِيٌّ فى حَضْرَمَوْتْ ، و : عَبْدَرِيٌّ فى عَبَد الدَّارِ (٢) ؟
ولم لا يقاس على مثل هذا ؟ (٣) .

وما النسبُ إلى رجلٍ اسْمُهُ اثْنَا عَشَرَ ؟ ولم جاز فيه : ثَنَوِيٌّ ،
وَاثْنِيٌّ ؟

ولم لا يجوز النسبُ فى قولك : اثْنَا عَشَرَ التى للعدَدِ ، ولا
الإضافة ؟ (٤) .

(١) الكتاب (٣٧٤/٣) : "ويجىء من الأشياء التى هى من شيئين جُعلا
اسمًا واحدًا ما لا يكون على مثاله الواحدُ ، نحو : أَيَادِي سَبَا ، لأنه ثمانيه
أحرف ، ولم يجىء اسمٌ واحد عدته ثمانية أحرف .

ونحو : شَعْرٌ بَغَرٌ ، ولم يكن اسمٌ واحد توالَتْ فيه ولا بعدته من المتحركات
ما فى هذا ، كما أنه قد يجىء فى المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله
الواحدُ ، نحو : صَاحِبُ جَعْفَرٍ ، وَقَدَمُ عَمْرٍ . . . " .

(٢) حَضْرَمَوْتْ : بلد ، وقبيلة أيضا . اللسان : (حضر ٢٧٨) .

وعَبَد الدَّارِ : بَطْنٌ من قریش . اللسان : ٣٨٧/٥ .

(٣) الكتاب (٣٧٤/٣) : "وقالوا : حَضْرَمِيٌّ كما قالوا : عَبْدَرِيٌّ ، وفعلوا
به ما فعلوا بالمضاف" .

وانظر - مع هذا النص السابق - النصُّ المذكور فى الباب التالى فى هـ ٣
ص ٢٢٩ .

(٤) الكتاب (٣٧٤/٣) : " وسألته (سيبويه يسأل الخليل) عن الإضافة
إلى رجلٍ اسْمُهُ اثْنَا عَشَرَ ، فقال : ثَنَوِيٌّ فى قول مَنْ قال : بَنَوِيٌّ فى ابْنٍ ، وإن
شئتَ قلت : اثْنِيٌّ فى اثْنَيْنِ ، كما قلت : ابْنِيٌّ . وتحذف عَشَرَ كما تحذف نَوْنُ
عَشْرَيْنِ ، فتشبهُ عَشَرَ بالنون كما شبهتَ عَشَرَ فى خَمْسَةِ عَشَرَ بالهاء .
وأما اثْنَا عَشَرَ التى للعدَدِ فلا تُضاف ولا يُضاف إليها" .

والجوابُ عن الباب الثالث^(١) :

الذى يَجُوزُ فى الاسمِ المركَّب^(٢) : حذفُ الثانى والنسبُ إلى الصَّدْر^(٣) ، لأن الثانى زائدٌ على الأولِ بمنزلة حُرُوف الزيادة التى يَلْزَمُ حذفُها ذُوق الأصل .

ولا يَجُوزُ أن يَثْبِت الثانى أصلاً كما لا تَثْبِت^(٤) هاءُ التأنيث أصلاً ،

(١) انظر فى سرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) أى المَرْجُى ، مثل : خَمْسَةُ عَشَرَ ، عَلَمًا ، كما سيأتى .
والرمانى إنما قال : " . . فى الاسم المركَّب " ولم يقل : " . . فى النسب إلى الاسم المركَّب " ، مُخَالَف بذلك منهجَه الصارم فى أخذ صيغة عنوان الباب - ماعدا كلمة (باب) طبعًا - فى كُلِّ من : الْفَرْض ، والسؤال العام فى أول المسائل ، والأصل العام فى أول الجواب . ولعلَّ ذلك - فيما يبدو لى - لذكره كلمة (النسب) بعدُ ، فلو أخذ بمنهاجه المشار إليه لكان فى الأسلوب تكرار لاداعى إليه . وقد يكون مع ذلك أيضا أنه كنعوى أراد بما صنع أن يُشْعِرنا بما تَقَرَّر عند النجاة من أن الخروج على المنهج الموضوع لا يكون إلا لضرورة تدعو إليه .
(٣) وهناك أوجه أخرى :

فأجاز الجرمى النسبَ إلى الأول أو إلى الثانى أيهما شئت ، فتقول : بَعْلَى ، أو بَكَّى . وأجاز بعضهم النسب إليهما معا مُزَالا تركيبهما ، فتقول : بَعْلَى بَكَّى ، وعليه أبو حاتم . وأجاز بعضهم النسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، فتقول : بَعْلَبَكَّى . وهناك وجع خامس وهو ما كان على طريق النحت من الاسمين ، فتقول : حَصَوَمَى ، وسيأتى هذا الوجه فى الرمانى ص ٢٢٣ . وانظر ايضا ص ٢٢٩ .

انظر الأشمونى : ١٩٠/٤ ، والتصريح : ٣٣٢/٢ ، وشرح الشافية : ٧٢/٢ ، والهمع : ١٩٣/٢ ، والتبصرة : ٦٠٢/٢ .

(٤) فى الأصل : (يثبت) بالياء . والتاءُ أَرَجَح لكون الفاعل مؤنثا مجازيا إذ تحدث عنه الرمانى بعدُ بأسلوب التأنيث فى "تَلْحَق الهاء . . ماقبلها لتدل باستمرارها" ، ولمشاكلة (تَلْحَق) . وانظر : شرح شذور الذهب : ١٧٤ .

لأنه يُلْحَق بعد تمام الأول بينائه كما تُلْحَق الهاءُ على هذا التقدير ،
ويُفْتَح له ما قبله كما يُفْتَح للهاء ما قبلها لتَدُل^(١) باستمرارها على منهاج
واحد على معنى الزيادة . فقياسُهما سواءٌ في هذا الباب .

والنسبُ إلى رجلٍ اسْمُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ : خَمْسِيٌّ ، يحذف الاسم
الثاني ، لما أنه بمنزلة الهاء . ويلزم ذلك في كلِّ مركَّب^(٢) ، فيَبْقَى^(٣)
خَمْسَةٌ ، فيَلْزَمُ حذفُ الهاءِ لأنه لا يجوز ثبوتها في النسب أصلا . ٣٠ / ٤ أ^(٤)

وليس ذلك بمنزلة الترخيم^(٥) الذي يُحذف فيه الاسم فقط ، فتقول في
ترخيم خَمْسَةٌ عَشَرَ^(٦) :

(١) أنت ترى أن الرمانى قد استعمل هذه الدلالة على مدلولها بجانب المشبه
به ، على حين أنه قد استعمل هذه الدلالة في (المسائل) بجانب المشبه ، وذلك
ليجمع بين الدالتين بأوجز ما يمكن . وهذه سِمَةٌ من سِمَاتِ هذا الشرح
الرمانى .

(٢) انظر حكم النسب إلى الاسم المركب ، فى : شرح الشافية : ٧١/٢ ،
وابن يعيش : ٦/٦ ، والأشمونى : ١٩٠/٤ ، والتصريح : ٣٣٢/٢ ،
والهمع : ١٩٢/٢ ، والتبصرة : ٦٠٢/٢ .

(٣) الحرف الأول من الفعل بدون إعجام فى الأصل ، ويجوز أعجامة ياء أو
تاءً وأثبتته بالياء لأن الرمانى عبّر قبلُ عن المحذوف من المركب بكلمة (الاسم) ،
فعليه يكون هذا المعنى (الاسم) مُراعَى هنا أيضا بالنسبة لفاعل هذا الفعل ،
فيبقى خمسة ، على معنى : فيبقى الاسم الذى هو خمسة .

(٤) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٣) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص
١٢٩) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) الترخيم - كما عَرَفَه الرمانى - : "حَذَفُ آخِرِ الاسمِ للتخفيف ، من
غير إخلالٍ ولا إجحافٍ" انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ١٨٨٢/٤ .
(رسالتنا للدكتوراه) .

(٦) أى عِلْمًا .

يَاخُمْسَةُ أَقْبَلُ .

والفرقُ بينهما : أن النسبَ أَقْوَى على التغيير من النداء لأنه يَتَغَيَّرُ فيه المعنى ، ومع ذلك فلكَ أن لا تُرَخِّمَ مافيه الهاءُ فتقول فى النداء : يَاخُمْسَةُ أَقْبَلُ ، وليس لك أن لا تحذف الهاءَ فى النسب أصلا - فقد حَصَلَ الفَرْقُ بما يَقْتَضِي اختلافَ الحكم .

وَيَجُوزُ أن يَجِىءَ فى المركَّبِ مِثْلُ : أَيَادِي سَبَا وهو على ثمانية أحرف ليس فى الواحد مثله ، وَيَجِىءُ مِثْلُ : شَغَرَ بَغَرَ وليس فى الواحد مِثْلُ تَوَالِي متحركاته ، لأنه يُشَبِّهُ المضافَ فى عَقْدِ أحد الاسمين بالآخر^(١) .

وإنما كان المضاف هو الأَصْلُ فى هذا الباب ، لأنه يُحْتَاجُ إليه من جهة المعنى لأن الثانى يكون فيه مُعْرِفًا للأول أو مُبَيِّنًا^(٢) بيانَ التعريف بالتخصيص الذى فيه . وليس كذلك الاسم المركب لأنه يَتَّصِلُ الثانى بالأول اتِّصَالاً ببعضِ حُرُوفٍ جَعْفَرٍ بيبعض .

وإنما جازَ التركيبُ بِحَقِّ الشَّبْهِ لَضَرْبٍ من التصرُّفِ فى وُجُوهِ الدَّلالات ، وليس كذلك المضاف لأنه يُحْتَاجُ إليه للبيان عن المعانى المختلفة . ولهذا لم يَجُزْ أن يكون فى المركب أكثرُ من اسمين ، لأن

(١) أى والمضاف يَجِىءُ فيه مثل ذلك ممَّا هو على ثمانية أحرف أو ما توالى فيه ستة متحركات ، مثل : صَاحِبُ جَعْفَرٍ ، وَقَدَّمَ عُمَرَ . انظر المسائل ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ونص سيبويه المذكور فى هـ ١ ص ٢١٨ .
(٢) فى الأصل : (مبيناً) ، تحريف .

التركيب له بحق الشبه فلا يُطلق كما يكون في المضاف^(١) الذي هو له بحق الأصل .

وكلُّ هذا يُوجب الحذف لا محالة فيهما ، إلا أنه ينفصل المضاف من المركب بأن من المضاف ما يجوز فيه حذف الأول^(٢) ، وليس ذلك في المركب لعلّة تُبين في باب المضاف^(٣) ، إن شاء الله تعالى .

ولا يجوز أن يكون مثل : كهيعص اسماً للسورة على جهة المركب في حَضَرَ مَوْتَ لأنها أسماء^(٤) اتّصل بعضها ببعض ، ولكن يجوز أن يكون اسماً للسورة على جهة الحكاية^(٥) ، لأن الحكاية يجب أن تؤدّي فيها الصورة كأننا ماكانت ، حتى لو سُمّي إنسانُ ببيت شعرٍ أو نصفه لوجب أن تؤدّي صورته فيقال : هذا هلْ غادرَ الشعراءُ مِنْ مُترَدِّمٍ^(٦) ، إذْ

(١) المضاف يمكن فيه أكثر من اسمين ، مثل العبارة التي سبقت في كلام الرماني وهي : " . . اتّصال بعض حروف جَعْفَرٍ . " ففيها ثلاث إضافات . وكذا عبارته بعدد : " . . بأخذ بعض حروف كل واحد . " ففيها أربع إضافات .

(٢) مثل : ابن الزبير ، تقول فيه : زَبِيرِي ، بحذف المضاف ، كما سيأتى في الباب التالي ص ٢٢٦ .

(٣) وهو الباب التالي ، انظر ص ٢٢٦ .

(٤) في الأصل : (اسماً) بفتحتين فوق الميم ، تحريف .

(٥) انظر هذه المسألة في ما لا ينصرف ، في الكتاب : ٢٥٨/٣ .

(٦) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة عنتره ، وعجزه : أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ .

والبيت في الديوان : ١٥ ، وشرح القصائد العشر ، للتبريزي : ٢٦٢ ، وشرح المعلقات السبع ، للزوزني : ١٦٧ .

اللغة : المتردّم : الموضع الذي يُسترقع ويُستصلح لما اعتراه من الوهن . =

الحكاية يُحتاج إلى هذا المعنى على ما بينا .

ويجوز في حَضَرَ مَوْتَ : حَضَرَمِيٌّ كما جاز في عَبْد الدَّار / : عَبْدَرِيٌّ ، ٣١/٤ ب^(١) لأن النسب لما كان يجوز أن يُغَيَّر فيه الاسمُ المفرد من نحو قولهم في النَّمِر : نَمَرِيٌّ^(٢) ، وفي عَم : عَمَوِيٌّ^(٣) ، وفي حَنِيفَة : حَنْفِيٌّ^(٤) على قياس مطرد - جاز أن يُغَيَّر الاسمُ المركبُ بأخذ بعض حروف كل واحد منهما ليُبين أن النسب إلى المركب لا إلى أحدهما دُونَ الآخر . ومع ذلك فإنه لا يقاس عليه لأنه نادرٌ في بابه ، وإنما القياسُ على ما بدأنا به أولاً .

والنسبُ إلى رجلٍ اسمه اثْنَا عَشَرَ : اثْنِيٌّ ، وَثْنَوِيٌّ . لأن عَشَرَ في هذا الاسم لما قامت مقامُ النون^(٥) وجب أن يَجْرى مجرى النسب إلى الاثنين في حذف الألف والنون .

فأما اثْنَا عَشَرَ^(٦) الذي للعدَدِ فلا يجوز أن يضاف ولا يضاف إليه :

مِنْ : رَدِمْتُ الشَّيْءَ ، إذا أصلحته .

والمراد : هل تَرَكَ الشعراء لأحد معني لم يقولوا فيه . التوهم : الإنكار ، أو الظن .

(١) جاء تَرْقِيمُ الأصل هنا (ص ٣١ ب) في حين أن تَرْقِيمَهُ السابق كان (ص ١٣) . والسَّرُّ في هذا هو كما قلتُ سابقاً في هـ ٢ ص ١٠٣ .

(٢) انظر هـ ٣ ص ١٠٤ .

(٣) انظر ص ١٠٢ .

(٤) انظر ص ٧٤ .

(٥) انظر هذا التعليل أيضاً - زيادة على نص سيبويه في هـ ٤ ص ٢١٨ -

في : ابن يعيش : ٢٥/٦ ، والتصريح : ٢٧٣/٢ ، والأشمونى : ٦٩/٤ .

(٦) في الأصل : (فأما اثني عشر) ، تحريف .

أما امتناعُ الإضافة إليه^(١) : فلأنه يبطل معنى العدد ويصير بمنزلة النسب إلى الاثنين^(٢) .

وأما إضافته إلى غيره : فلا يجوز كما جاز في خمسة عشر^(٣) ، فلا يجوز : إثنا عشر^(٤) ، لأنه يصير بمنزلة : مُسْلِمِيكَ ، إذ عشر بمنزلة النون في اثنين .

فقد بان : لم لا يجوز أن يضاف ولا يضاف إليه إذا كان للعدد ؟

وليس النون التي قام (عشر) مقامها^(٥) بمنزلة التنوين الذي كان في خمسة عشر^(٥) ، لأن (عشر) لم يَقم مقامه فيكون إنما حُذِفَ التنوين لأن (عشر) وقع موقعه وقام مقامه ، وإنما حُذِفَ للبناء كما حُذِفَ من كَيْفَ وأَيْنَ .

ولم يُحذف من قولك : اثنا عشر للبناء إذ الاسمُ معرب ، تقول فيه : هذا اثنا عشر ، ورأيتُ اثني عشر ، ومررتُ باثني عشر . فسبيله سبيل

(١) أجاز أبو حاتم السجستاني الإضافة إليه بالحق بآء النسب بكل واحد من جزئيه ، نحو : ثوبُ اثني عشر^١ ، أو ثنوي عشر^٢ وكذا أخواته من المركبات . انظر : شرح الشافيه : ٧٤/٢ ، وابن يعيش : ٧/٦ ، والهمع : ١٩٣/٢ .

(٢) انظر هذه المسألة أيضا في مالانصر في كتاب سيبويه : ٣٠٧/٣ ، وفي النسب في شرح الشافيه : ٧٣/٢ ، وابن يعيش : ٦/٦ .

(٣) انظر هذه المسألة أيضا في (مالانصر) في كتاب سيبويه : ٣٠٧/٣ ، وفي باب العدد في التصريح : ٢٧٥/٢ ، وابن يعيش : ٢٦/٦ .

(٤) أي في (اثنا عشر) .

(٥) شرع الرمالي لهجيب عن شبهة مؤدأها : إذا امتنعت الإضافة في (اثنا عشر) لوجوه (عشر) القائم مقام النون التي يمتنع معها الإضافة ، فهلا امتنعت الإضافة في (خمس عشر) لوجود (عشر) أيضا . . . ؟

قولك : اثنان ، واثنين في الإعراب ، فلا يجب فيه حذف النون على
هذا إلا بخلفٍ يقوم مقامها ، وليس كذلك التنوين لما بيننا من ذهابه
للبناء .

* * *

بابُ النسبِ إلى المضاف^(١)

الغرض فيه : أن يُبيّن^(٢) ما يجوز في النسب إلى المضاف - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى المضاف ، وما الذي لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز إلا إسقاطُ أحد الاسمين ؟ وهل ذلك لأنه إذا كان يُحذف من الاسم الواحد حرفٌ للتخفيف^(٣) فحذفُ أحد الاسمين أحقُّ بذلك لأنه زيادة على الاسم الآخر وأشدُّ في التشقيل ، فهو أَدْخَلُ/ في الزيادة وأثْقَلُ بكثرة حروفه الزائدة على الأول ؟

وما الذي يُحذف منه الاسمُ الأول ؟ وما الذي يُحذف منه الاسمُ الثاني ؟ ولم اختلفَ حُكُمُهُما في هذا ؟^(٤)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣/٣٧٥) :

"هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء" .

(٢) في الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) في الأصل (للتخفيف) بدون لام التعريف ، تحريف ، والصواب من

الجواب ص ٢٢٨ .

(٤) الكتاب (٣/٣٧٥) : " اعلم أنه لا بُدَّ من حذف أحد الاسمين (يعنى

من المضاف أو المضاف إليه) في الإضافة .

والمضاف في الإضافة يُجرى في كلامهم على ضربين :

فمنه ما يُحذف منه الاسم الآخر ، ومنه ما يُحذف منه الأول . . .

فأما ما يُحذف منه الأول : فنحو : ابنُ كُرَاع . . . تجعل ياءى الإضافة في

الاسم الذي صار به الأول مَعْرِفَةً . فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة . . .

وأما ما يُحذف منه الآخر : فهو الاسم الذي لا يُعرَف بالمضاف إليه ، ولكنه -

ولم جاز النسب إلى الثانى والمعنى للأول ولم يَجُزْ تشنية الثانى والمعنى للأول ؟ وهل ذلك لأن النسبة تَطْلُبُ الأعرَفَ وليس كذلك التشنية ، فلهذا جاز فى أبى مُسْلِمٍ^(١) : مُسْلِمِيٌّ والمعنى للأول ، ولم يَجُزْ : مُسْلِمَانٍ ولا : أبُو مُسْلِمَيْنِ والمعنى للأول ؟^(٢)

وما للنسبُ إلى ابنِ كُرَاعٍ ، وابنِ الزُّبَيْرِ^(٣) ؟ ولم وجب فيه : زُبَيْرِيٌّ ،

=معرفة كما صار معرفة بزَيْدٍ ، وصار الأول بمنزلته لو كان علما مفردا ، لأن المجرور لم يَصِرْ الاسم الأول به معرفة

(١) لعلَّ أشهر من سَمِيَ بهذا : أبو مُسْلِمٍ الخراسانيّ : وهو عبدالرحمن بن مُسْلِمٍ ، مؤسس الدولة العباسية ، وأحد كبار ألقادة وعظماء العالم ، عاش سبعا وثلاثين سنة . قتله أبوجعفر المنصور سنة ١٣٧هـ . الأعلام : ١١٢/٤ .

(٢) الكتاب (٣/٣٧٥) : " وإنما لَزِمَ الحذفُ أحدَ الاسمين لأنهما اسمان قد عَمِلَ أحدهما فى الآخر ، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول ، وذلك المعنى تريد . فإذا لم تحذف الآخر صار الأول مضافا إلى مضاف إليه ، لأنه لا يكون هو والآخر اسما واحداً ، ولا تَصِلُ إلى ذلك كما لاتصل إلى أن تقول : أبوعَمْرَيْنِ ، وأنت تريد أن تُثَنِّيَ الأول فبالإضافة تُفَرِّدُ الاسم .

فأما ما يحذف منه الأول ، فنحو : ابنُ كُرَاعٍ تقول : . . . كُرَاعِيٌّ ، تجعل يائى الإضافة فى الاسم الذى صار به الأول معرفة ولا يخرج الأول من أن يكون المضافون إليه وله . ومن ثم قالوا فى أبى مُسْلِمٍ : مُسْلِمِيٌّ ، لأنهم جعلوه معرفه بالآخر غير أنه لا يكون غالبا حتى يصير كَزَيْدٍ وعَمْرٍو .

(٣) ابنُ الزُّبَيْرِ : علم غالب على عبدالله بن الزبير . والزبير : تصغير الزبر ، وهو القوى الشديد . اللسان : ٤٠٦/٥ .

وابن كُرَاعٍ : هو أبو رِيَاشِ سُوَيْدِ بن كُرَاعٍ ، من فرسان العرب وشعرانهم ، وكُرَاعُ اسمُ أمه .

والكُرَاعُ : مادون الركبة إلى الكعب من الإنسان ، ومادون الكعب من الدواب رجلا أو يدا . والكراع : السلاح .

والكراع : ماء السماء المتجمع فى غدير ونحوه . وكُرَاعُ كلِّ شئ : طرفه . اللسان .

وَكُرَاعِيٌّ؟^(١)

ولم صار أَبُو فُلَانٍ عندهم كَابِنِ فُلَانٍ ؟ وما دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي أَبِي
بَكْرٍ كِلَاب : بَكْرِيٌّ .

كما قالوا [فِي] ^(٢) ابْنِ دَعْلَجٍ ^(٣) : دَعْلَجِيٌّ ؟ فَلِمَ أُجِرُوا الْكِنْيَةُ
مُجْرِي مَاعِرُفٍ فِيهِ الثَّانِي الْأَوَّلُ ^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ ؟ ^(٥)

وما النَّسَبُ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ ^(٦) ، وَامْرِئُ الْقَيْسِ ؟ وَلِمَ وَجِبَ فِيهِ :
عَبْدِيٌّ ، وَامْرِيٌّ وَامْرِيٌّ ؟ ^(٧)

(١) الْكِتَاب (٣/٣٧٥) : "قَامَا مَا يُحذف مِنْهُ الْأَوَّلُ (يَعْنِي الْمُضَاف) ،
فَنَحْوُ : ابْنِ كُرَاعٍ ، وَابْنِ الزَّيْبَرِ ، تَقُولُ : زَيْبَرِيٌّ ، وَكُرَاعِيٌّ . تَجْعَلُ يَاءِي
الْإِضَافَةِ فِي الْأَسْمِ الَّذِي صَارَ بِهِ الْأَوَّلُ مَعْرُفَةً . . . "

(٢) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ . وَهِيَ مِنَ الْجَوَابِ فِي ص ٢٣١ ، وَمِنْ
الْكِتَابِ فِي نَصِّهِ التَّالِي .

(٣) ابْنُ دَعْلَجٍ : أورد اللسان (٣/٩٧) لدَعْلَجٍ أحد عشر معنى تدور حول
معنيين : الْمُنْظَرُ الْحَسَنُ تَأْلَفُهُ الْعَيْنُ وَتَسْتَرِيحُ إِلَيْهِ النَّفْسُ ، وَالْمُنْظَرُ الْقَبِيحُ تَنَكَّرُهُ
الْعَيْنُ وَتَنْقَبِضُ مِنْهُ النَّفْسُ . ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ سَمِعُوا دَعْلَجًا ، وَمِنْهُ ابْنُ دَعْلَجٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (لِلْأَوَّلِ) ، تَحْرِيفٌ . وَلَعَلَّ الْفِعْلَ مُخَفَّفٌ لِلْمُجْهُولِ :
مَاعِرُفٍ فِيهِ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ ، أَيْ عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ ، كَمَا اخْتَصَّ عَبْدُ اللَّهِ
بِالزَّيْبَرِ فِي (ابْنِ الزَّيْبَرِ) مِنْ دُونِ إِخْوَتِهِ .

(٥) الْكِتَاب (٣/٣٧٦) : " وَأَبُو فُلَانٍ عِنْدَ الْعَرَبِ كَابِنِ فُلَانٍ . أَلَا تَرَاهُمْ
قَالُوا فِي أَبِي بَكْرٍ بَنِ كِلَاب : بَكْرِيٌّ ، كَمَا قَالُوا فِي ابْنِ دَعْلَجٍ : دَعْلَجِيٌّ ،
فَوَقَعَتْ الْكِنْيَةُ عَنْدهُمْ مَوْقِعَ ابْنِ فُلَانٍ ... وَصَارَ الْآخِرُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرُفًا يَنْزِلُتُهُ
لَوْ كَانَ عَلَمًا مَفْرَدًا " .

(٦) عَبْدِ الْقَيْسِ : أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ أَسَدِ . اللِّسَانُ .

(٧) الْكِتَاب (٣/٣٧٦) : " وَأَمَّا مَا يُحذف مِنْهُ الْآخِرُ (يَعْنِي الْمُضَافَ
إِلَيْهِ) ، فَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ مَعْرُفَةٌ كَمَا صَارَ مَعْرُفَةً
بِزَيْدٍ ، وَصَارَ الْأَوَّلُ يَنْزِلُتُهُ لَوْ كَانَ عَلَمًا مَفْرَدًا ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لَمْ يَصِرْ الْأَسْمَ =

ولم جاز فى عَبْد مَنَافٍ^(١) : مَنَافٍ ؟ ولم لا يُقاس على مثل هذا ؟
ولم جاز فى الاسم المركَّب مثلُ ما جاز فى المضاف من غير التَّباسِ ، حتى
قالوا : حَضَرَمِيٌّ كما قالوا : عَبْشَمِيٌّ^(٢) ، وَعَبْدَرِيٌّ^(٣) ؟

الجوابُ عن الباب الأول^(٤) :

الذى يَجُوزُ فى النسب إلى المضاف^(٥) : إجراؤه على وجهين :

= الأول به معرفة ، لأنك لو جعلتَ المفرد اسمَه صار به معرفة كما يصير معرفة
إذا سُمِّيَتْهُ بالمضاف . فَمِنْ ذَلِكَ : عَبْدُ الْقَيْسِ ، وامرؤ القيس . فهذه الأسماء
علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفت قلت : عَبْدِيٌّ ، وَأَمْرِيٌّ وَمَرِيٌّ^(١)
(١) عبد مناف : بطن من قريش ، وهو أبوهاشم وعبدشمس . ومناف :
من النوف ، وهو الارتفاع والإشراف . اللسان .

(٢) عَبْشَمِيٌّ : نسبة إلى عَبْد شَمْسَى ، بطن من قريش . وشَمْسٌ : صنم
قديم . اللسان .

(٣) الكتاب (٣/٣٧٦) : "وسألتُ الخليل عن قولهم فى عَبْد مناف :
مَنَافِيٌّ ، فقال : أما القياس فكما ذكرتُ لك (يعنى من النسب إلى الاسم
الأول ، انظر نص سيبويه قبلُ مباشرة) إلا أنهم قالوا : مَنَافِيٌّ مخافة الالتباس .
ولو فُعِلَ ذلك بما جُعِلَ اسماً من شيئين جاز ، لكراهية الالتباس .

وقد يجعلون للنسب فى الإضافة اسماً بمنزلة جَعْفَرٍ ، ويجعلون فيه من حروف
الأول والآخر ، ولا يُخْرِجُونَهُ من حروفهما ليُعرف فَمِنْ ذَلِكَ : عَبْشَمِيٌّ ،
وَعَبْدَرِيٌّ . وليس هذا بالقياس "

وانظر - مع هذا النص - النص المذكور فى الباب السابق فى هـ ٣ ص ٢١٨ .

(٤) انظر فى سرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ .

وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) مثل : ابن الزُبَيْر ، وَعَبْدُ الْقَيْسِ . كما سيأتى .

أحدهما- النسب إلى الثانى . والآخـر- النسب إلى الأول^(١) .

ولا يجوز إلا إسقاط أحد الاسمين ، لأنه زائد على الآخر بأعظم من زيادة الألف الخامسة^(٢) على الاسم الواحد ، لأنه زائد عليه بحروف ب ٣٢/٤ والألف زائدة عليه بحرف واحد / ، فإذا^(٣) كان يجب حذف الألف الخامسة للتخفيف فى النسب فحذف أحد الاسمين أوجب ، لأن الثقل به أعظم وانفصاله من الأول أشد من انفصال الحرف الزائد ، وذلك يوجب أنه أبعد من الحروف الأصول التى لا تُغيّر فى النسب .

والذى يُحذف منه الاسم الأول : هو الذى يكون فيه الثانى مُعرّفاً للأول .

والذى يُحذف منه الاسم الثانى : هو ما يتكافأ فى التعريف لأن كل واحد منهما بمنزلة الاسم العلم فى المعرفة .

ويجوز النسب إلى الثانى والمعنى للأول لأن النسبة تطلب الأعراف كما أن الإضافة تطلب الأعراف ، فإذا وجد الأعراف توجّهت النسبة إليه وكانت متعلقة بما دلت عليه المعرفة .

ولا يجوز مثل ذلك فى التثنية ، لو قلت فى أبى مُسلم : أبو مُسلمين

(١) انظر حكم النسب إلى المضاف ، فى : شرح الشافية : ٧٦-٧١/٢ ، وابن يعش : ٨/٦ ، والتصريح : ٣٣٢/٢ ، والأشمونى : ١٩٠/٤ ، والهمع : ١٩٣/٢ ، والتبصرة : ٦٠٣/٢ .

(٢) مثل : حُبَارَى .

(٣) فى الأصل : (فإذا) بدون ألف ، تحريف ، وانظر السؤال ص ٢٢٦ .

تريد تثنية الأب ، لم يَجْزُ ، كما جاز : مُسْلِمِيٌّ بمعنى النسب إلى الأب
فى قولك : أبو مُسْلِمٍ ، لأن التثنية لا تَعْرِفُ ولا تَطْلُبُ الأعرف كما تطلبه
النسبة والإضافة .

والنسبُ إلى ابنِ كُرَاعٍ : كُرَاعِيٌّ ، لأنه عَرَفَ الأولَ ، وإلى ابن الزُّبَيْرِ
: زُبَيْرِيٌّ .

وكذلك النسبُ فى قولك "أبو فلانٍ" بمعنى الكنية ، لأنهم أُجْرَوْها على
تقدير تَسْمِيَةِ ابنٍ له قد عُرِفَ به ، فَأُجْرُوا أَبَافُلانٍ فى الكنية مُجْرَى ابنِ
فلانٍ ، ولذلك قالوا فى أبى بكرين كِلابٍ : بَكْرِيٌّ ، كما قالوا فى ابنِ
دَعْلَجٍ : دَعْلَجِيٌّ .

والنسبُ إلى عَبْدِ الْقَيْسِ : عَبْدِيٌّ ، لأنه اسْمُ عِلْمٍ كُلُّ واحدٍ من
الاسمين فيه بمنزلة لو أُفْرِدَ لهذا المسمى ، فكان للتكافؤ^(١) فى المنزلة
الصدرُ أحق .

وكذلك امرؤُ القَيْسِ تقول فيه : امرئِيٌّ ، ومَرَّتِيٌّ فتنسبُ إلى الأول
لأنه فى صدر الاسم من غير أن يكون الثانى عَرَفَهُ فى حقيقة المعنى .

وقالوا فى عَبْدِ مَنَافٍ : مَنَافِيٌّ ، والقياس : عَبْدِيٌّ ، إلا أنه جاء هذا
على طريق النادر خَوْفَ الالتباس بكثرة ما يُنسَبُ إلى عَبْدٍ كَذَا ،
كقولهم : عَبْدُ اللَّهِ ، وعبد شمس ، وعبد القيس ، وعبد المطلب ونحو
ذلك . فهذا لا يُقاس عليه للعلة التى بَيَّنَّا ، وإنما حَكَمْتُهُ أن يَجِىء على

(١) فى الأصل : (التكافؤ) بدون لام التعليل ، تحريف .

طريق النادر . ولو قيل : عَبْدِيُّ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا تُلْبِسُ^(١) ، جازَ عَلَى
أ ٣٣/٤ معنى : عَبْدُ مَنْافٍ . /

وَيَجُوزُ^(٢) فِي الْأَسْمِ الْمُرْكَبِ تَشْبِيهًا بِهَذَا الْمُضَافِ ، وَهُوَ فِيهِ
أُضْعَفُ . وَقَدْ قَالُوا : حَضَرَمِيٌّ^(٣) ، وَكِلَاهُمَا^(٤) لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَلْبِسُ بِالْيَاءِ ، تَحْرِيفٌ .

(٢) أَيْ النَّسَبُ إِلَى الْأَسْمِ الثَّانِي .

(٣) أَيْ كَمَا قَالُوا : عَبْشَمِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ ، فِي عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ الذَّكَرِ . انْظُرْ :

الْمَسَائِلُ ص ، وَنَصُ سَيِّبِيهِ فِي هـ ٣ ص ٢٩ ، وَهـ ٣ ص ٢١٨ .

وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مُبَاشَرَةً ص ٢٢٣ .

(٤) أَيْ النَّسَبُ إِلَى الْأَسْمِ الثَّانِي فِي الْمُرْكَبِ ، وَالنَّسَبُ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ
النُّحْتِ .

بابُ النسبِ إلى الحكاية^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في النسب إلى الحكاية - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسب إلى الحكاية ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز النسب إلا إلى الصدر ؟

وما النسب^(٣) إلى تَابِطَ شَرًّا^(٤) ؟ ولم وجب فيه : تَابِطِي^(٥) ؟

وما النسب إلى حَيْثُمَا اسمُ رجل ، وإلى إئمّا ؟

وما النسب إلى لَوْلَا ؟ وهل القياس : لَوِيٌّ بالتشديد^(٦) لأنك تُغَرِّدُهُ

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣٧٧/٣) :

هذا بابُ الإضافة إلى الحكاية .

(٢) في الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) في الأصل : (ولم النسب) ، تحريف .

(٤) تَابِطَ شَرًّا : لقب لأبى زهير ثابت بن جابر الفهَمِيّ ، أحد لصوص العرب . ولقب بذلك لأقوال ، أشهرها : أنه كان لا يُفارقة السيِّف ، يقال : تَابِطَ الشيءَ : وضعه تحت إبطه . اللسان : (أبط) . وانظر الخزانة : ١٣٧/٨ .

(٥) الكتاب (٣٧٧/٣) : "إذا أضفتَ إلى الحكاية حذفَ وتركتَ الصدرَ بمنزلة عبد القيس وخمسة عشرَ ، حيث لزمَ الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك في تَابِطَ شَرًّا : تَابِطِي "

وانظر في المثالين (عبد القيس ، وخمسة عشر) نصُّ سيبويه في : ه ٤ ص ٢١٦ ، وه ٧ ص ٢٢٨ .

(٦) انظر ه ٢ ص ٢٣٥ .

فيجب له مايجب للاسم المفرد^(١) ؟

وما النسب إلى كُنْتُ ؟ ولم وجب فيه : كُونِي ؟ ولم رُدُّ الواو ؟

وما وَجَّه قول بعضهم^(٢) : كُنْتِي ؟ وهل يلزمه على ذلك : تَأْبَطُ شَرِي^(٣) ؟

والجوابُ عن الباب الثاني^(٤) :

الذي يجوز في النسب إلى الحكاية^(٥) : إيقاع النسب على الصدر^(٦) ، لأنه لم يَعرِض سَبَبٌ يُزيله عن ما هو أولى به في الأصل ولا بُدَّ فيه من الحذف ، لأنه قد انعقد الأصل بأن كلَّ مركَّب من شيئين فلا بُدَّ من حذف أحدهما ، فالقياسُ مُستمرٌّ في جميع النظائر من هذا الباب .

(١) الكتاب (٣/٣٧٧) : "وكذلك (أى ومثل تأبط شرا في النسب إلى صدره ، كما في نص الكتاب السابق) : حَيْثُمَا وَإِنَّمَا وَلَوْلَا وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، تَجْعَلُ الإِضَافَةَ إِلَى الصَّدْرِ لِأَنَّهَا حِكَايَةٌ" .

(٢) انظر هـ ٦ ص ٢٣٥ .

(٣) الكتاب (٣/٣٧٧) : "وَسَمَعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كُونِي ، حَيْثُ أَضَافُوا إِلَى كُنْتُ ، وَأَخْرَجَ الْوَاوَ حَيْثُ حُرِّكَ النُّونُ" .

وجاء في بعض نُسَخِ الْكِتَابِ الْخَطِيئَةِ (انظر هـ ٣ ص ٣٧٧ ج ٣ من الكتاب ط هارون) :

"وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : يَقُولُ قَوْمٌ : كُنْتِي فِي الْإِضَافَةِ إِلَى : كُنْتُ ."

(٤) انظر في سِرِّ مَجِئِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَعْدَ كَلِمَةِ (الْجَوَابِ) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) مثل : تَأْبَطُ شَرًّا ، كما سيأتى بعد قليل .

(٦) انظر حكم النسب إلى الحكاية ، في : شرح الشافية : ٧١/٢ ، ٧٢ ، ٧٧ ، وابن يعيش : ٧/٦ ، والأشْمُونِي : ١٨٩/٤ ، ١٩٠ ، والتَصْرِيحُ : ٣٣٢/٢ ، والهِمَعُ : ١٩٢/٢ .

فالنسبُ إلى تَابُطَ شَرًّا : تَابُطِي^(١) . وإلى حَيْثُمَا اسمُ رجلٍ : حَيْثِي^١
وكذلك في إِنَّمَا : إِنِّي^١ .

فأما لَوْلَا فالقياسُ فيه : لَوِي^(٢) ، لأنك تُفَرِّده فيصير بمنزلة الاسم
الذي لم يكن قبلُ مركبًا ، كما أنك إذا نسبتَ إلى الأول في قولك :
فُوزَيْدٌ قلتَ : فَمِي^(٣) ، وإلى الأول في قولك : ذُو مالٍ قلتَ :
ذَوَوِي^(٤) ، كأنك نسبتَ إلى ذَوَا^(٥) .

والنسبُ إلى كُنْتُ : كُونِي^(٦) ، وهو مسموع من العرب هكذا^(٧) ،
والقياسُ عليه ، لأنك إذا حذفْتَ التاءَ ثم حَرَكْتَ النونَ وجب ردُّ الواوِ
التي ذهبت^(٨) لالتقاء الساكنين فقلتَ : كُونِي^(٩) .

وقد زَعَمَ بعضهم^(١٠) أنه يجوز : كُنْتِي^(١١) ، وخُطِيءَ في ذلك وألْزِمَ
عليه : تَابُطَ شَرِي^(١٢) .

(١) وأجاز الجرمي النسبَ إلى الصدرِ أو العَجَزِ ، وأجاز أبو حاتم السجستاني
النسبَ إلى الجزنينِ معاً فيقال : تَابُطِي شَرِي^(١٣) . انظر : الهمع : ١٩٣/٢ ،
والأشموني والصبان : ١٨٩/٤ .

(٢) وفي الأشموني : (١٩٠/٤) والهمع (١٩٣/٢) : لَوِي^(١٤) ، بتخفيف
الواو ، ووجهُها الصبان : بأن تضعيفَ الثنائيِ إنما يكون فيما هو ثنائيٌّ وضْعاً ،
أما (لو) هنا فرباعِيٌّ وضْعاً وثنائِيته عارضة .

(٣) انظر حكم النسبِ إلى (فُوزَيْدٍ ، وذُو مَالٍ) في ص ١٩٤ .

(٤) في الأصل (هكذي) خطأ في الرسم .

(٥) في الأصل : (وجب رد الواو الذي ذهبت) . ويمكن تصويبها بإسقاط
التاء من (ذهبت) .

وما أختَرْتُهُ في تصويبها من إبدال (التي) بـ (الذي) أولى ، لأن الأغلب
على أسلوب الرمانى تأنيث حروف الهجاء .

(٦) وهو الجرمي ، انظر : عجز هـ ٣ ص ٢٣٤ ، وشرح الشافية : ٧٧/٢ .

وَوَجْهُهُ هَذَا الْإِلْزَامُ : أَنَّهُ لَمَّا انْعَقَدَ الْأَصْلُ بِأَنْ كُلَّ مَرْكَبٍ مِنْ شَيْئَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا فِي السَّنْبِ ثُمَّ خَرَجَ هَذَا الْقَائِلُ فِي كُنْتِي عَنْ هَذَا الْأَصْلِ لِعَلَّةٍ عَرَضَتْ مِنْ تَغْيِيرِ الْفِعْلِ الَّذِي رُكِبَ مَعَ التَّاءِ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَكَذَلِكَ يَخْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ الْقَائِلُ : تَأَبَّطُ شَرَى لِعَلَّةٍ عَرَضَتْ فِي الْحِكَايَةِ مِنْ اقْتِضَائِهَا لِتَأْدِيَةِ الصُّورَةِ عَلَى جِهَتِهَا . فَصَحَّ هَذَا الْإِلْزَامُ لِمَا بَيَّنَّا وَقَسَدَ كُنْتِي لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الَّذِي لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ .

* * *

بابُ النسبِ إلى الجَمْعِ (١)

لفرض فيه : أن يُبينَ مايجوز في النسب إلى الجَمْع - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز في النسب إلى الجمع ،
ماالذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

لم لايجوز إلا ردُّه إلى واحده ؟ وهل ذلك للفرق بين لفظ الجَمْع / ٣٣/٤ ب
الذى يصير اسماً لواحدٍ وبينه على معنى الجمع من غير إخلال بالنسب
على معنى الجمع ، لأن الاختصاص بواحد الجمع مقارب للاختصاص
بالجمع ويمكن أن يفهم منه الاختصاص بالجمع كما يفهم بحذف المضاف
إقامة المضاف إليه مقامه (٢) ؟ (٣)

ماالنسبُ لرجُل إلى القبائل (٤) ؟ ولم جاز فيه : قبلى ، وفى المرأة :
بليّة (٥) ؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٧٨/٣) :

"هذا باب الإضافة إلى الجَمْع"

(٢) قوله "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه" ، أى فى النسب ، كما
قول فى النسب إلى ابن الزبير : زبيرى ، بحذف المضاف والنسب إلى المضاف
به مع أن الحقيقة المرادة هى النسب إلى المضاف . انظر الجواب ص ٢٤٤ ،
نظر النسب إلى المركب الإضافى : ص ٢٢٩ .

(٣) الكتاب (٣٧٨/٣) : "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدا فإنك توقع
ضافة على واحده الذى كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد
منه إذا لم ترد به إلا الجميع" .

(٤) القبائل من الرأس : قطعها المقابة لبعضها ، وقبائل الجفنة : قطعها ،
قبائل الشجرة : أغصانها ، وقبائل الطير : أصنافها . ومن هذا قبائل العرب .
واحد من كل ذلك : قبيلة ، وهى من الناس : بنو أب واحد . اللسان .

(٥) فى الأصل : (قبليّة) بسكون الباء ، وكذا فى مذكرها فى الجواب
٢٤٤ ، تحريف .

ولم جاز فى أبناء فارس^(١) : بَنَوِي ؟

وما النسب إلى الرِّبَابِ^(٢) ؟ ولم جاز فيه : رَبِّي ؟ وما الرُّبَّةُ ؟
وما نظيره فى فُعْلَةٍ وَفِعَالٍ^(٣) ؟

وما النسب إلى المساجد ؟

وما النسب إلى الجُمُعِ^(٤) ؟

وما النسب إلى عُرَفَاءَ^(٥) ؟ وهل عَرِيفِي قِيَّاسٌ على كلام العرب ؟

وما النسبُ إلى المَسَامِعةِ ، والمَهَالِبةِ^(٦) ؟^(٧)

(١) انظر حكم النسب إليه أيضا فى : باب بنات الحرفين التى فيها زائد .
ص ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) الرِّبَاب : جمع رَبَّة ، وهى الفرقة من الناس ، والرِّبَاب : خمس قبائل
تَجْمَعُوا فصاروا يدا واحدة ، وهم : ضَبَّة ، وَثُور ، وَعُكْل ، وَتَيْم ، وَعَدِي .
اللسان ، وانظر أيضا : الجواب ص ٢٤٥ ، ونص سيبويه التالى .

(٣) فى الأصل : (وَفِعَال) بضم الفاء ، تحريف ، والصواب من أمثلة
الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الجُمُع : جمع الجُمُعة ، وهو اليوم المعروف . وأول مَنْ سَمَّاه بهذا كَعْبُ
بن لُؤَيٍّ جدُّ الرسول صلى الله عليه وسلم . اللسان : ٤/٩ .

(٥) عُرَفَاء : جمع عَرِيف ، والعَرِيف والعارف بمعنى ، مثل عليم وعالم
والعريف : النقيب وهو دون الرئيس ، وعريف القوم : سيدهم والقَيِّم بأمورهم
اللسان .

(٦) المَسَامِعة : قبيلة من تَيْم اللات ، وأبرهم مِسْمَع . اللسان : (سمع :
٣٢/١) .

والمَهَالِبة : جماعة ، أبرهم المَهْلَب بن أبى صُفْرة . والمَهْلَب فى الأصل : اس
مفعول مَنْ هَلَبَ الْفَرَسَ : نَتَفَ هُلْبِهِ ، وهو شَعَر الذنب . اللسان : (هلب
٢٥٨/٢)

(٧) الكتاب (٣٧٨/٣) : " . . . فَمِنْ ذَلِكَ (أى من الجمع الذى يُنسب=

وما النسب إلى العَبَلَاتِ ، وهم حَيٌّ من قريش ^(١) ؟ ولم وجب فيه :
عَبْلِي ^(٢) ؟

وما النسب إلى نَفَرٍ ، ورَهْطٍ ^(٣) ؟ ولم لا يجوز أن يُردَّ إلى واحده فى

إلى واحده) قولُ العرب فى رجلٍ من القبائل : قَبْلِي ، وَقَبْلِيَّةٌ للمرأة .
ومن ذلك أيضا قولهم فى أبناء فارس : بَنَوِي .
وقالوا فى الرِّبَابِ : رَيْيٌ ، وإنما الرِّبَابُ جِماعٌ وواحده رَيْتة ، فنُسب إلى
لواحد . .

وقال يونس : إنما هى رَيْتة ورِبَابٌ ، كقولك : جَفْرَةٌ وجِفَارٌ ، وعُلبَةٌ وعِلَابٌ .
الرَّيَّةُ : الفرقة من الناس .
وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت : مَسْجِدِي .
ولو أضفت إلى الجُمُع قلت : جُمُعِي . . .
وإن أضفت إلى عُرَقَاءٍ قلت : عَرِيفِي . . . وهذا قول الخليل ، وهو القياس
على كلام العرب .

وزعم الخليل أن نحو ذلك ، قولهم فى السامعة : مِسْمَعِي ، والمهالبة :
مَهْلَبِي ، لأن المهالبة والسامعة ليس منهما واحدٌ اسماً لواحدٍ .
(١) نُسبوا إلى أمهم عَبْلَةُ بنت عُبَيْدٍ ، إحدى نساء بنى قميم . اللسان :
٤٤٨/١ ، وشرح الشافعية : ٨٠/٢ .

(٢) هذه المسألة ليس لها مأخذ من كتاب سيبويه المطبوع ، فى هذا
موضع ، وإنما مأخذها ما جاء فى بعض نسخ الكتاب الخطبة - كما أشار هارون
ص ه ٤ ص ٣٧٨ ج ٣ من طبعته للكتاب - بعد مسألة المهالبة والسامعة
واردة فى نص سيبويه السابق مباشرة ، من القول : "وقال أبو عُبَيْدة : قد
الوا فى الاضافة إلى العَبَلَاتِ ، وهى حَيٌّ من قريش : عَبْلِي ، أوقع الإضافة
على الواحد" .

(٣) النَّفَرُ ، والرَّهْطُ : اسم جمع ، وكلاهما مادون العشرة من الرجال .
فيل : نفر : ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال ، وقيل : نفر : الناس
هم . اللسان : ٨٣/٧ .

المعنى فيقال : رَجُلِي ، وفى الجَمْع : واحِدِي ؟ وهل ذلك لأنه لا يُعْتَدُّ بواحدِه إلا أن يكون قد كسّر عليه ؟^(١)

وما النسب إلى أناسٍ^(٢) ؟ ولم جاز فيه : إنساني ، وأناسي . مع أنه لم يكسّر أناس^(٣) على إنسان ؟ وهل جَوَازُ ذلك على التشبيه بما كسّر عليه^(٤) ، كما قالوا : ثلاثة أشياء ، فشَبَّهوه بما كسّر على شئ^(٥) ، ولولا ذلك لوجب : ثلاث^(٦) أشياء لأنه مؤنث ، ولكنه رُدُّ إلى واحدٍ مذكر . وليس بمنزلة نسوة ، إذ لم يُرَدَّ نسوة إلى شئ ، فقليل : ثلاث نسوة ؟ ولم كان أناسٌ أجود ؟ وهل ذلك لأنه له بحق الأصل ؟^(٧)

(١) الكتاب (٣/٣٧٨) : وتقول فى الإضافة إلى نَفَرٍ : نَفَرِي ، ورَهْطٍ : رَهْطِي ، لأن نَفَرٍ بمنزلة حَجَرٍ لم يكسّر له واحد وإن كان فيه معنى الجمع . ولو قلت : رَجُلِي فى الإضافة إلى نفرٍ لقلت فى الإضافة إلى الجمع : واحِدِي ، وليس يقال هذا .

(٢) أناس : اسم جَمْعٍ لِإِنْسٍ ، والأناس لغة فى الناس . اللسان .
(٣) فى الأصل : (أناس) بهاء مشددة ، تحريف . والصواب بساعده السياق .

(٤) الذى كسّر عليه إنسان : أناسين ، كسرحان وسراحين . ويقال فى أناسين : أناس ، على عوض الباء من النون . اللسان : ٣٠٧/٧ ، ٣٠٩ .
(٥) وهو (أشياء) على تقدير أنه (أفعال) . انظر الجواب ص ٢٤٦ .

وهن هذه المسألة يقول سيبويه فى باب العَدَد (٣/٥٦٤) :
"وأما ثلاثة أشياء ، فقالوها لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسروا عليها فعل ، وصار بدلا من أفعال"

(٦) فى الأصل : (ثلاثة) بقاء التانيث ، تحريف . والصواب بساعده السياق .

(٧) الكتاب (٣/٣٧٩) : "وتقول فى الإضافة إلى أناسٍ : إنساني ، وأناسي لأنه لم يكسّر له إنسان . وهو أجود القولين" .

وما النسبُ إلى مَحَاسِنٍ^(١) ؟ (٢)

وما النسبُ إلى نِسَاءٍ ؟ ولم جاز فيه : نِسْوَى^١ ، بتحريك السَّيْنِ ؟
وهل ذلك على قولهم فى ظَبْيَةٍ : ظَبْوَى^(٣) ، مِنْ غير أن يَمْتَنَعَ :
نِسْوَى^٢ ، فجاءَ هذا على مذهب يونس ؟ (٤)

وما النسبُ إلى أنْفَارٍ ، وأنْبَاطٍ^(٥) ؟ (٦)

وما انْئسبُ إلى عِبَادِيْدٍ^(٧) ؟ ولم جاز فيه : عِبَادِيْدِي^١ ؟ (٨)

(١) مَحَاسِنُ : جمع لا واحد له وأما حَسَنٌ فواحدُه على غير قياس ،
وقياس واحدُه : مَحْسَنٌ ، لكنه لم يُسْتَعْمَلْ .

انظر نص الكتاب التالى ، وشرح الشافعية : ٢٦٩/١ ، ٢ ، ٧٨ ، ١٣٨ .

(٢) الكتاب (٣/٣٧٩) : " وقال أبو زيد : النسبة إلى مَحَاسِنٍ :
مَحَاسِنِي^١ ، لأنه لا واحد له " .

(٣) انظر ظَبْيَةٍ وظَبْوَى : فى ص ١٢٣ .

(٤) الكتاب (٣/٣٧٩) : " وتقول فى الإضافة إلى نِسَاءٍ : نِسْوَى^١ ، لأنه
جماعُ نِسْوَةٍ ، وليس نِسْوَةٌ بجمع كسر له واحد " .

(٥) أنْبَاطُ : جمع نَبْطٌ ، وهم قوم يَنْزِلُونَ سَوَادَ الْعِرَاقِ ، سُمُّوا بِذَلِكَ
لِاسْتِنْبَاطِهِمْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضَيْنِ ، لِأَنَّ النَّبْطَ فى الْأَصْلِ : الْمَاءُ الَّذِى يَنْبُطُ ،
أى يَنْبَعُ مِنْ قَعْرِ الْبَثْرِ إِذَا حُفِرَتْ . اللسان .

(٦) الكتاب (٣/٣٧٩) : " وَلَوْ أَضَفْتُ إِلَى أَنْفَارٍ لَقُلْتُ : نَقَرِي^١ ، كما قلت
فى الْأَنْبَاطِ : نَبْطِي^١ " .

(٧) عِبَادِيْدٍ : جمع لا واحد له ، وهى الْأَشْيَاءُ الْمُتَفَرِّقَةُ ، يقال : صاروا
عِبَادِيْدَ ، أى متفرقين . اللسان : ٢٦٦/٤ .

(٨) الكتاب (٣/٣٧٩) : " وَإِنْ أَضَفْتُ إِلَى عِبَادِيْدٍ قُلْتُ : عِبَادِيْدِي^١ ، لأنه
ليس له واحد . . . ، لِإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاحِدٌ لَمْ تُجَاوِزْهُ حَتَّى تَعْلَمْ ، فَهَذَا أَقْوَى
مِنْ أَنْ أُحْدِثَ شَيْئًا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبَ " .

وما النسب إلى الأعراب^(١) ؟ ولم وجب فيه : أعرابيٌ ولم يَجْزُ :
عَرَبِيٌّ ؟ (٢)

وما النسبُ إلى أُنْمارٍ^(٣) ؟ ولم جاز فيه : أُنْمارِيٌّ ؟ وهل ذلك لأنه
اسمُ رجلٍ ؟

ولم جاز في كِلابٍ^(٤) : كِلابِيٌّ ؟ (٥)

وما النسب إلى ضَرَبَاتٍ ؟ ولم وجب فيه : ضَرَبِيٌّ ؟ (٦)

وما النسب إلى مَدائنٍ^(٧) ؟ ولم جاز فيه : / مَدَائِنِيٌّ ؟ ٣٤/٤ أ

(١) الإعراب : هم سكان البوادي من العرب أو مَواليهم الذين لا يُقيمون في
الأمصار والقرى ولا يَدْخُلونها إلا لحاجة ، وهو جمع لا واحد له . أما العرب :
فهم جميع هذا الصنف من الناس باديهم وحاضرهم ، ولا واحد له من لفظه .
اللسان .

(٢) الكتاب (٣/٣٧٩) : "وتقول في الأعراب : أعرابيٌّ ، لأنه ليس له
واحد على هذا المعنى .

ألا ترى أنك تقول : العَرَبُ فلا تكون على هذا المعنى ؟ فهذا يُقَوِّيه .

(٣) أُنْمار : حَتَّى من خِزاعة ، وهو في الأصل جمع نَمِر . اللسان .

(٤) كِلاب : اسم رجلٍ وهو كِلاب بن مُرّة في قریش ، وكِلاب بن رَبِيعَة في
هوازن . ثم غَلَب على الحَيّ والقبيلة . وكِلاب في الأصل : جَمْع كَلْب ، وهو
كل سَبْع عقور ، ثم غَلَب على ذلك النوع النَّابح . اللسان .

(٥) الكتاب (٣/٣٧٩) : "وإذا جاء شيءٌ من هذه الأبنية التي تُوقَع
الإضافة على واحدٍها اسماً لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله ،
ألا تَراهم قالوا في أُنْمار : أُنْمارِيٌّ ، لأن أُنْماراً اسم رجلٍ ، وقالوا في كِلابٍ
: كِلابِيٌّ .

(٦) الكتاب (٣/٣٧٩) : "ولو سُميت رجلاً ضَرَبَ باتٍ لقلت : ضَرَبِيٌّ ، لا تَغير
المتحركة لأنك لا تُريد أن تَوقَع الإضافة على الواحد" .

(٧) مَدائن : هي في الأصل جمع مَدِينَة ، ثم جُعِلَ اسماً لبلد في بلاد
كِسرى . اللسان .

ولم جاز فى الأبناء : أبنائى فى قول بنى سعد^(١)؟^(٢)

وما النسب إلى الضباب^(٣) ؟ ولم جاز فيه : ضبابى ، وفى معافر : معافرى - وهو معافر بن مر ، أخو تميم بن مر^(٤) - ، وفى الأنصار^(٥) : أنصارى ؟^(٦)

(١) بنو سعد : قبائل شتى فى العرب ، منهم بنو سعد بن بكر الذين أرضعوا النبى صلى الله عليه وسلم . اللسان ٢٠١/٤ .
والمراد بالأبناء هنا : بنو سعد بن زيد مناة بن تميم . انظر جمهرة أنساب العرب : ٢١٥ .

ومسألة (الأبناء) هذه قدّمت إجابتها من الموضع المقابل فى عنصر الجواب لتكون بجانب نظيرها من (أبناء فارس) فى أوائل الجواب . ثم أتبت مسألة (الأبناء) بمسألة (مدائن) تنظيرا لها ، ثم أعيدت مسألة (مدائن) فى موضعها الطبيعى من الجواب على سبيل الاستقلال .

(٢) الكتاب (٣٧٩/٣) : " وسألته عن قولهم : مدائى ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبكد .

ومن ثم قالت بنو سعد فى الأبناء : أبنائى ، كأنهم جعلوه اسم الحى ، والحى كالبلد ، وهو واحد يقع على الجميع . " .

(٣) فى الأصل : (الضباب) بفتح الضاد ، وكذا فى الجواب ص ٢٤٧ . وهو فى الكتاب بالكسر ، كما فى نصه التالى .

فأثرت الكسر تبعاً للكتاب . وكلا الضبطين صحيح ، إذ ضباب - بالكسر - جمع ضب ، وهو دؤبة .

وبالفتح : اسم جمع ضبابة ، وهى البخار الذى يَفْشَى الأرض بالغدوات . وبهما سمى الرجل . اللسان .

(٤) ومعافر : بلد باليمن أيضا . اللسان : ٢٦٧/٦ .

(٥) الأنصار : جمع النصير ، والمراد بهم : أنصار النبى صلى الله عليه وسلم . غلبت عليهم الصفة فجرى مجرى الأسماء وصار كأنه اسم الحى . اللسان .

(٦) الكتاب (٣٧٩/٣) : " وقالوا فى الضباب إذا كان اسم رجل : ضبابى ، وفى معافر : معافرى . وهو فيما يزعمون : معافر بن مر ، أخو تميم بن مر .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذى يجوز فى النسب إلى الجمع^(٢) : رَدُّه إلى واحدٍ .

ولا يجوز النسب إلى الجمع على لفظه ، للفرق بين النسب إلى الجمع على معناه وبين النسب إلى لفظ الجمع إذا سُمِّيَ به الواحد بما يقتضيه حال كل واحدٍ منهما من غير إخلال بالمعنى .

فلما كان للجمع واحدٌ من لفظه كسرٌ عليه صار دليلاً عليه لموافقته له فى اللفظ والمعنى ، وليس كذلك إذا كان اسماً لواحدٍ لأنه ليس له واحدٌ يردُّ إليه فى اللفظ والمعنى كما للجمع المكسر على واحد .

وإنما يُفهم أنه نسبٌ إلى الجمع لأنه إذا نُسب إلى واحد الجمع فهو مُختصٌّ بالجمع بوسيلةٍ واحدة المضاف إليه ، فهو كالإضافة إلى الثانى والمعنى على الأول^(٣) ، فكذلك النسبُ إلى واحد الجمع والمعنى على الجمع . وهذا اختصاصٌ يظهر بهذه الطريقة كثيراً فى النظائر ، ففهم ٣٤/٤ ب المعنى / بكثرتة فى النظائر وقُرب واحد الجمع من الجمع^(٤) .

والنسبُ إلى القبائل : قَبَلِيٌّ ، وفى المرأة ، قَبَلِيَّةٌ .

(١) انظر فى سرِّ معنى هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : مساجد ، كما سيأتى .

(٣) انظر ص ٢٣٧ وهـ ٢ منها .

(٤) انظر حكم النسب إلى هذا النوع من الجمع ، فى : شرح الشافية : ٢ /

٧٧ ، وابن يمش : ٦ / ٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٨ ، والتصريح : ٢ /

٣٣٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٧ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠١ .

والنسب إلى أبناء فارس : بَنَوِيٌّ ، وابْنِيٌّ .

وقد قالت بنو سَعْدٍ : أبناوِيٌّ^(١) ، فجعلوه اسْمَ الحَيِّ على غير معنى الجمع ، كما قالوا : مَدائِنِيٌّ في اسم البلد ، فاسْمُ الحَيِّ^(٢) كاسم البلد .

والنسب إلى الرِّباب : رَبِيٌّ^(٣) . والرَّيَّةُ : الفِرْقَةُ من الناس ، وهم هاهنا الفرقة من العرب ، فجمع على : رِباب ، كما يقال : جُفْرَةٌ وجِفَارٌ^(٤) ، وعُلبَةٌ وعِلَابٌ^(٥) .

والنسب إلى المساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى الجمع : جُمُعِيٌّ ، وإلى عُرَفَاءَ : عَرِيفِيٌّ .

والنسب إلى المسامعة ، والمهالبة : مِسْمَعِيٌّ ، ومُهْلَبِيٌّ .

والنسب إلى العَبَلَاتِ : عَبْلِيٌّ ، وهم حَيٌّ من قریش .

والنسب إلى نَقَرٍ : نَقَرِيٌّ ، لأنه لا واحد له من لفظه ، وإلى رَهْطٍ : رَهْطِيٌّ .

(١) انظر ص ٢٤٣ وعجز هـ ١ منها .

(٢) في الأصل : (الحد) ، تحريف .

(٣) وجاز النسب إلى لفظ الجمع أيضا : رِبابِيٌّ ، لكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغلبته على جماعة معينين فصار كالعلم . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٧٨ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٩٩ .

(٤) الجُفْرَةُ : وسط كُلِّ شَيْءٍ ومعظمه ، والجفرة : الحفرة الواسعة المستديرة ، ومنه قيل لجوف الإنسان وغيره : جُفْرَةٌ . اللسان .

(٥) العُلْبَةُ : وعاء يُتَّخَذُ من جُلُود الإبل ، وقيل : من خشب ، وقيل : من جلد ولها طَرَقٌ من خشب يُحَلَبُ فيها ويُشرب بها . اللسان .

ولا يجوز أن يُنسَبَ إلى واحد في المعنى من غير أن يكسُر عليه لأنه لا يَدُلُّ عليه كما يَدُلُّ عليه واحد في اللفظ والمعنى ، ولو جاز أن يُعامل مُعاملَةُ المعنى دون اللفظ فيقال في نَقَر : رَجُلِي لجاز أن يُعامل مُعاملَةُ اللفظ دون المعنى فيقال في رَجُل اسْمُهُ مَسْجِدٌ : مَسْجِدِي لأنه واحد في اللفظ ، وهذا فاسدٌ لأنه يُبْطِلُ الفرقَ بين النسب إلى الجمع والنسب إلى الواحد الذي على لفظ الجمع . ولا يجوز في النسب إلى الجمع : واحدِي لهذه العلة .

والنسبُ إلى أناسٍ : أناسِي على القياس ، وهو الأجود . ويجوز : إنساني على التشبيه بما كسُر على واحد ، كما قالوا : ثلاثة أشياء على التشبيه بما كسُر على شيء ، كأنه أفعالُ جَمْعُ شيء .

والنسب إلى محاسن : محاسِنِي ، لأنه لا واحد له من لفظه ^(١) .

والنسب إلى نساءٍ : نسَوِي على القياس ، ونِسَوِي على مذهب يونس ^(٢) .

والنسب إلى أنفارٍ : نَقَرِي ، وإلى أنباطٍ : نَبَطِي . فأما النسبُ إلى عبادٍ فـ : عبادِيدي ، لأنه لا واحد له من لفظه .

(١) أي لا واحد له قياس ، ولكن له واحد غير قياس وهو (حَسَن) . انظر هـ ١ ص ٢٤١ .

وبعضهم ينسب إلى هذا الواحد غير القياس فيقول في محاسن : حَسَنِي . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٧٨ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٩ .

وتنسب الهمع (٢ / ١٩٧) هذا القول إلى سيبويه ، ولكن الذى فى الكتاب غير هذا ، بل فيه النسب إلى محاسن على لفظه : محاسِنِي . انظر نصه فى هـ ٢ ص ٢٤١ .

(٢) انظر المسائل : ص ٢٤١ وهـ ٣ منها .

والنسب إلى الأعْرَاب : أَعْرَابِيٌّ ، ولا تَرُدُّهُ ^(١) إلى عَرَبٍ ، لاختلاف
المعنى إذ الأعْرَابُ باديةٌ والعربُ حاضرةٌ ^(٢) .

والنسب إلى أُنْمارٍ : أُنْمارِيٌّ ، لأنه اسمُ رجلٍ . وكذلك قولهم في
كِلَابٍ : كِلَابِيٌّ .

والنسب إلى ضَرَبَاتٍ : ضَرَبِيٌّ في اسمِ رجلٍ ، / وضَرَبِيٌّ في الجمع . ٣٥/٤
والنسب إلى مَدَائِنَ : مَدَائِنِيٌّ ، لأنه اسمُ البلدِ .

والنسب إلى الضُّبَابِ : ضُبَابِيٌّ ، وإلى مَعَاوِرَ : مَعَاوِرِيٌّ ، وهو مَعَاوِرُ
ابن مُرٍّ ، أخو تميم بن مُرٍّ .

والنسبُ إلى الأَنْصارِ : أَنْصارِيٌّ ، لأنه اسمُ الحَيِّ .

* * *

(١) في الأصل : (ولا يردّه) بالياء ، وكتلتاهما صحيحة ، إلا أن التاء
أُليق بالسياق .

(٢) هل العرب حاضرة فقط كما يقول الرمانى ، أو حاضرة وبادية كما ذكرنا
في التعريف بهم في هـ ١ ص ٢٤٢؟ .

لكلٍّ من القولين مُستندٌ في اللسان : فمستند الأول في جـ ٢ / ٧٦ سطر
١ ، ١٨ . ومستند الثانى في سطر ١٣ من الصحيفة نفسها ، وسطر ٢ من
ص ٧٧ .

بابُ النسبِ إلى الشئِ بمعنى العِظمِ خاصَّةً^(١)

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يجوز في النسبِ إلى الشئِ بمعنى العِظمِ خاصَّةً - ممَّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في النسبِ إلى الشئِ بمعنى العِظمِ خاصَّةً ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز إلا بالزائدتين : الألف ، والنون ؟ وهل ذلك لأن زيادة العِظمِ تقتضى زيادة اللفظ الدالُّ عليها ؟

وما النسبُ إلى الجُمَّة ، على معنى الطويل^(٢) الجُمَّة ؟ ولم وجب فيه : جُمَانِي ؟

وما النسبُ إلى اللَّحِيَّة^(٣) ، على معنى الطويل اللَّحِيَّة ؟

وما النسبُ إلى الرَّقَبَةِ ، على معنى الغليظ الرقبة ؟

وما النسبُ إلى رَقَبَةٍ ، أو جُمَّة ، أو لِحِيَةٍ - على معنى الاسم العلم^{(٤)؟} (٥)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣ / ٣٨) :

"هذا بابٌ ما يَصِيرُ إذا كان عَلمًا في الإضافة على غير طريقته ، وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علما على غير طريقة ما هو على بنائه .

(٢) في الأصل : (الطويلة) بالتأنيث . والصواب من الجواب في ص ٢٥ . ومن الكتاب في نصه التالي .

(٣) اللَّحِيَّة : الشَّعْرُ النَّابِتُ على الخَدَّيْنِ والذَّقْنِ . اللسان : ٢٠ / ١٠٨ .

(٤) في الأصل : (العام) . والصواب من الجواب في ص ٢٥ . ومن الكتاب في نصه التالي .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٨) : "فَمِنْ ذَلِكَ (أى من المنسوب على معنى=

وما الفرقُ بين التغيير فى هذا الباب ، وبين التغيير فى دَهْرِيٍّ ،
وَتَقْفِيٍّ (١) - حتى أُطْرِدَ هذا البابُ بزيادة الألف والنون ولم يَطْرُدَ تغيير
دَهْرِيٍّ وَتَقْفِيٍّ ؟ (٢)

والجواب عن الباب الثانى (٣) :

الذى يَجُوزُ فى النسب إلى الشئ بمعنى العِظَمِ خاصَّةً (٤) : زيادة
الألف والنون ، لتكون الزيادة فى اللفظ تقتضى الزيادة فى معنى عِظَمِ
الشَّخْصِ .

=العظم ، أو على معنى العلم) قولهم فى الطويل الجُمَّةُ : جُمَانِيٌّ ، وفى
الطويل اللَّحِيَّةُ : اللَّحْيَانِيٌّ ، وفى الغليظ الرقبة : الرَّقْبَانِيٌّ .
فإن سَمِيتَ بِرَقَبَةٍ ، أو جُمَّةً ، أو لَحِيَّةً قُلْتَ : رَقَبِيٌّ ، وَلَحْيِيٌّ ، وَجُمِّيٌّ ،
وَلَحْوِيٌّ . وذلك لأن المعنى قد تحوَّلَ ، إِنَّمَا أُرَوِّتُ حَيْثُ قُلْتَ : جُمَانِيٌّ الطويل
الجُمَّةُ ، وَحَيْثُ قُلْتَ : اللَّحْيَانِيٌّ الطويل اللَّحِيَّةُ ، فَلَمَّا لَمْ تَعْنِ ذَلِكَ أَجْرِيَّ مُجْرَى
نظائره التى ليس فيها ذلك المعنى" .

(١) انظر دَهْرِيٌّ أيضا فى : ص ٣٨ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦١ . وانظر تَقْفِيٌّ
أيضا فى ص ٣٩ ، ٥٧ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨) : "وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضَا (أى تَمَّا لَهُ حَالَانِ فى النسب
على حد ما فى نص الكتاب السابق) قولهم فى القَدِيمِ السَّنُّ : دَهْرِيٌّ ، فَإِذَا
جَعَلْتَ الدَّهْرَ اسْمَ رَجُلٍ قُلْتَ : دَهْرِيٌّ . وكذلك : ثَقِيفٌ إِذَا حَوَّلْتَهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ
قُلْتَ : ثَقِيفِيٌّ" .

(٣) انظر فى سِرٍّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ص ١٤ ،
وانظر كذلك : هـ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : اللَّحِيَّةُ ، على معنى الطويل اللَّحِيَّةُ ، كما سيأتى .

ولا يجوز أن يكون من غير زيادة تُؤدّن بهذا المعنى لأنه لا يدلّ عليه^(١).

ولا يجوز إذا صار الاسمُ علماً إلا حذفُ الزيادة لأنه قد بطلَ ذلك المعنى .

فتقول^(٢) في النسب إلى الجُمّة ، على معنى الطويل الجُمّة : جُمَايُ ، وفي طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي الغليظ الرُقبة : رَقَبَانِي .

فإنْ نَقَلْتَهُ إلى الاسم العَلَم قلتَ : جُمِي^(٣) ، ورَقَبِي ، ولِحْيِي - وَلِحْوِي على مذهب يونس^(٤) .

والفرقُ بين التّغيير في هذا الباب ، وبين التّغيير في دُهرِي^{(٥)*} :

أن عَظَم الشخص في أشياء كثيرة مختلفة فيطرّد به الباب^(٦) ،

(١) انظر حكم النسب إلى الشئ بمعنى العظم ، في : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والأشموني : ٤ / ٢٠٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

(٢) في الأصل : (فيقول) بالياء . والتاء أولى لأن الرمانى ساق الأسلوب بالخطاب بعد قليل في قوله : "فإن نقلته .. قلت .. لأنك لو سُميت .. قلت .. فرددته" .

(٣) وكذا إذا نسبتَ إلى هذه الأسماء بأعيانها مجردة عن المعانى المذكورة من المبالغة . انظر : ابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

(٤) كما في ظبية وفتية ، انظر مذهب يونس هذا في ص ١٢٣ .

(٥*) انظر هـ ١ ص ٢٤٩ .

(٦) وقيل : البابُ سماعي . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن

يعيش : ٦ / ١٢ ، والأشموني : ٤ / ٢٠٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

وليس كذلك القديم السنّ فهو مُختصّ بقولهم : دُهرِيٌّ [لا] ^(١) غيرُ ليدُلُّ على هذا المعنى ، مع قُوّة النسب على التغيير .

فأما ثَقَفِيٌّ ^(٢) فقد اجتمع فيه التخفيفُ ، مع قُوّة النسب على التغيير ، والاختصاص بهذه القبيلة دون غيرها لأنك لو سَمِيتَ به رجلاً قلتَ : ثَقِيفِيٌّ فَرَدَدْتَهُ إلى القياس ^(٣) .

* * *

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) وكذلك يُردّ إلى القياس في النسب كلُّ ما كان منسوباً إليه على غير القياس ، إذا ما خَرَجَ عن المعنى الذي وقع فيه النسب إليه على غير القياس . انظر ص ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ .

بابُ النسب الذى جاء على فَعَالٍ أو فاعِلٍ^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز فى النسب الذى جاء على فَعَالٍ أو فاعِلٍ - ممّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب الذى جاء على فَعَالٍ أو فاعِلٍ ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يستوى جميعُ النسب فى ياءى النسبة ؟ وهل ذلك لأن منه ما يختص بمعنى يجرى فيه على خلاف النسبة المبهمة فلا بد له من صيغة ، مع شبهه صفة المبالغة فى تكثير العمل ؟

وما البناء الذى يكون لصاحب شئ يُعالجه وهو حرّفته ؟ وما البناء الذى يكون لذي شئ يلزمه ؟

٣٥/٤ ب ولم وجب فى الأول : / فَعَالٌ ، وفى الثانى : فاعِلٌ ؟

ولم جاز ثواب^(٣) ، وعَوَاجُ^(٤) ، وَجَمَّارٌ ، وَحَمَّارٌ ، وَصَرَافٌ^(٥) -

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨١) :

"هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءى الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شئ يُزاوِله ، أو ذا شئ" .

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أى لصاحب الثياب يحترفها ، انظر فى إيضاح هذا وما بعده : الجواب ص ٢٥٧ ، والكتاب فى نصه التالى .

(٤) أى لصاحب العاج يحترفه ويُعالجه . والعاج : أنياب الفيلة ، وقيل : عظم الفيل ، والعاج أيضا : عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منه الأمشاط وأُسُورُ النساء . انظر اللسان : (عوج ١٥٨ ، مسك ، ذبل ٢٧٢) .

(٥) فى الأصل : (وصواف) بالواو ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٢٥٧ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

فى الحِرْفَةِ التى يقَعُ ^(١) فىهَا العِلَاجُ ؟

ولم جاز البَتَّى فى النسب إلى البُتوت ^(٢) ، على معنى البَتَات ؟

ولم جاز دارِعُ ^(٣) ، ونَابِلُ ^(٤) ، ونَاشِبُ ^(٥) ، وتَامِرُ ، ولَابِنُ ؟

وما الشاهد فى قول الحُطَيْثَةِ :

فَغَرَّتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنُ بِالصَّيْفِ تَامِرُ ^(٦)

ولم جاز لَبَانُ ، وتَمَارُ ، ونَبَالُ - مع قولهم : لَابِنُ ، وتَامِرُ ، ونَابِلُ؟ ^(٧)

(١) فى الأصل : (تَقَع) بالناء ، وكذا فى الجواب ص ٢٥٧ ، تحريف .
(٢) البُتوت : جَمْعُ البَتِّ ، وهو كساء غليظ مُهْلَهْل مُرْبِع أخضر .
اللسان .

(٣) أى لصاحب الدَّرْع الذى يلزمه وليس بحِرْفَةٍ له ، انظر فى إيضاح هذا وما بعده : الكتاب فى نصه التالى .

والدَّرْع : لُبُوس الحديد ، تذكر وتؤنث . اللسان .

(٤) أى لصاحب النَبَل الذى يلزمه وليس بحرفة له . والنَبَل : السَّهْم .
اللسان : ١٤ / ١٦٤ .

(٥) نَاشِبٌ : ذو النُّشَاب ، والنُّشَاب : السَّهْم . واحده : نُشَابَةٌ . اللسان :
٢ / ٢٥٤ .

(٦) فى الأصل : (تَامِرُ) بالضَّم ، وكذا فى الجواب ، تصحيف ، لأن القصيدة مقيّدة القافية ، وهى من مجزوء الكامل المُرْقَل الضَّرْب .

(٧) الكتاب (٣ / ٣٨١) : "وذلك (أى ما يكون النسب فيه بدون ياءى النسب) إذا جعلته صاحبَ شَيْءٍ يُزَاوِلُهُ ، أو ذا شَيْءٍ .

أما ما يكون صاحبَ شَيْءٍ يُعَالِجُهُ فإنه مما يكون : فَعَالًا . وذلك قولك لصاحب الثِّيَاب : ثَوَابٌ ، ولصاحب العَاج : عَوَاجٌ ، ولصاحب الجمال التى يُنْقَلُ عليها : جَمَالٌ ، ولصاحب الحُمُر التى يعمل عليها : حَمَارٌ ، وللذى يعالج الصَّرْفَ : =

وهل يَجُوزُ في صاحبِ البُرِّ : بَرَّارُ ، وفي صاحبِ الفاكِهِة : فَكَّاهُ ،
وفي صاحبِ الشَّعِيرِ شَعَّارُ ؟ ولم أَجازه أبو العَبَّاسِ ولم يُجْزِه
سِيبويه ؟ (١)

وما معنى : مَكَانُ أَهْلٍ ؟ وما الشاهد في قولِ ذِي الرُّمَّة :

إِلَى عَطْنٍ رَحْبٍ الْمَبَاةِ أَهْلٍ (٢) ؟

ولم جاز في صاحبِ الفَرَسِ : فَارِسٌ ؟

وما معنى قولهم : عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ، وَطَاعِمٌ وَكَاسٍ ؟

ولم جاز في ذِي النُّعْلِ : نَاعِلٌ ؟

وما الشاهد في قول النابغة :

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ (٣) ؟ (٤)

=صَرَافٌ . وذا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُخْصَى .

وربما أَلْحَقُوا يَاءَ الْإِضَافَةِ كَمَا قَالُوا : الْبَتَّى ، أَضَافُوهُ إِلَى الْبُتُوتِ ، فَأَوْقَعُوا
الْإِضَافَةَ عَلَى وَاحِدِهِ . وَقَالُوا : الْبَتَّاتِ .

وَأَمَّا مَا يَكُونُ ذَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بِصَنْعَةٍ يُعَالِجُهَا فَإِنَّهُ مِمَّا يَكُونُ : فَاعِلًا ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ لِذِي الدَّرْعِ : دَارِعٌ ، وَلِذِي النَّبْلِ : نَابِلٌ ، وَلِذِي النَّشَابِ : نَاشِبٌ ، وَلِذِي
التَّمْرِ : تَامِرٌ ، وَلِذِي اللَّبَنِ : لَابِنٌ . قَالَ الْحَظِيثَةُ : فَفَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ ...
وَتَقُولُ لَمَنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ صَنَعْتَهُ : لَبَّانٌ ، وَتَمَّارٌ ، وَتَبَّالٌ .

(١) الْكِتَابُ (٣ / ٣٨٢) : "وَلَيْسَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا قِيلَ هَذَا (أَيُّ
لَيْسَ كُلُّ صَاحِبِ حَرْقَةٍ يُقَالُ فِيهِ مِنْهَا : فَعَّالٌ) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ لِصَاحِبِ
الْبُرِّ : بَرَّارٌ ، وَلَا لِصَاحِبِ الْفَاكِهَةِ : فَكَّاهٌ ، وَلَا لِصَاحِبِ الشَّعِيرِ : شَعَّارٌ..." .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَهْلٌ) بِالضَّمِّ ، تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (نَاصِبٌ) بِالضَّمِّ ، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ ، تَحْرِيفٌ .

(٤) الْكِتَابُ (٣ / ٣٨٢) : "وَتَقُولُ : مَكَانُ أَهْلٍ ، أَيْ ذُو أَهْلٍ . وَقَالَ =

ولم جاز بَعَالٌ فى صاحب البَغْل ، وإنما قياسه ^(١) : فاعِلٌ ؟ ولم جاز
قياسه فى ذى السَّيْف : سَيَّافٌ ، وللجميع : سَيَّافَةٌ ؟

وما الشاهد فى قول امرئ القيس :

وليس بذى رُمَحٍ فيطْعُننِي به ... وليس بذى سَيْفٍ وليس بنبالٍ ؟

فلم جاز فى ذى النَبْلِ : نَبَّالٌ ، وإنما قياسه : فاعِلٌ ؟ ^(٢)

الجواب عن الأول ^(٣) :

الذى يَجُوزُ فى النسب الذى جاء على فَعَالٍ ، أو فاعِلٍ ^(٤) : إجراؤه
على معنى يَطْرُدُ فى بابه مع معنى النسب ، ولهذا لم يكن بُدُّ له من

ذو الرُّمَةِ : إلى عَطَنٍ رَحَبٍ المباداة أهل

وقالوا لصاحب الفَرَس : فَارِسٌ .

وقال الخليل : إنما قالوا : عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ ، وطاعِمٌ وكاسٍ على ذا ، أى :

ذاتُ رَضًا ، وذو كُسوةٍ وطعامٍ .

وقالوا : ناعِلٌ لَدَى النَعْلِ .

وقال الشاعر : كَلْبِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ

أى : لَهُمْ ذى نَصَبٍ .

(١) فى الأصل : (قياس) بدون الهاء . والصواب من الجواب ص ٢٦ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٢) : "وقالوا : بَعَالٌ لصاحب البَغْل ، شَبَّهوه بالأول

(أى بصاحب الصَّنْعَةِ) حيث كانت الإضافة ، لأنهم يَشَبِّهون الشئ بالشئ وإن
خالفه .

وقالوا لذى السَّيْف : سَيَّافٌ ، وللجميع : سَيَّافَةٌ .

وقال امرؤ القيس : وليس بذى رُمَحٍ ... وليس بنبالٍ .

يريد : وليس بذى نَبْلِ .

(٣) أى عن الباب الأول . وانظر فى سرٍّ مجزئ هذه الزيادة بعد كلمة

(الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : جَعَالٌ ، ولاين . كما سيأتى .

صيغة لا يكفي فيها ياء النسب المشددة ، لأن الياء المشددة إنما تدل^(١) على نسبة مُبْهَمَةٌ فإذا خَرَجَتْ^(٢) إلى نسبة على معنى مختصٍ يَطْرُدُ في بابه لم يكن بدُّ له من صيغة سِوَى الياء المشددة ، فاخْتِيرَ له صيغةٌ تَغْلِبُ على معنى الصفة حتى تكون نظيرة ما فيه الياء المشددة إذ كانت تُوجِبُ إخراج الاسم إلى الصفة .

وَجَرَى هذا البابُ على وجهين :

أحدهما - ما كان على النسب فيما هو حُرْفَةٌ وعِلاجٌ .

٣٦ ب (٣) فهذا يَجِئُ على : فَعَالٍ ، لأنه يُشَاكِلُ : / فَعَالًا الذي هو للتكثير في الصفة نحو : قَتَالَ وكَذَّاب .

والوجه الآخر - يَكُونُ بِمعنى : ذِي كذا .

فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَجِئُ على زِنَةِ : فاعِلٍ ، لأنها زِنَةٌ تَغْلِبُ على الصفة وليس فيها تكثير^(٤) .

(١) في الأصل : (يدل) بالياء ، تحريف .

(٢) أى النسبة .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٦ ب) في حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٣٥ ب) . والسَرُّ في هذا هو ما ذكرته في هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) انظر حكم النسب الذي جاء على فَعَالٍ ، أو فاعِلٍ - في : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ١٦١ ، وابن يعيش : ٦ / ١٣ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٤ .

ولا يجوز أن يستوى جميع النسب في لحاق ياءى النسبة ، لأنه قد يكون معها معنى يطرد لا يكون في سائر أبوابها فيحتاج إلى صيغة مفردة .

فتقول في صاحب الثياب : ثوبٌ ، وفي صاحب العاج : عَوَاجٌ .
وتقول : جَمَالٌ ، وَحَمَارٌ ، وَصَرَافٌ .

وكلُّ ذلك على معنى الحرفة التى يقع فيها علاجٌ .

وقد قالوا : البَتَّى فى النسب إلى البُتوت ، على معنى : البَتَات .
فهذا نادرٌ ، لأنه وَقَعَ قولهم : البَنَّى موقع : البَتَات فى الاستعمال وفُهِم منه ذلك المعنى .

وتقول : دارِعٌ ، وَنَابِلٌ ، وَنَاشِبٌ ، وَتَامِرٌ ، وَلاِبِنٌ .

على معنى : ذى دِرْعٍ ، وَنَبْلٍ ، وَنُشَابٍ ، وَتَمَرٍ ، وَلَبِنٍ .

وقال الحُطَيْثَةُ :

وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ^(١)

(١) البيت فى الديوان : ١٧ ، والكتاب : ٣ / ٣٨١ ، والمقتضب : ٣ / ١٦٢ ، وابن عيش : ٦ / ١٣ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٥ ، والخصائص : ٣ / ٢٨٢ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣٣ ، واللسان : ١٧ / ٢٥٧ .

وَيُرْوَى : (وغررتنى) كما هنا فى الجواب وفى بعض مراجعه ، وَيُرْوَى : (ففررتنى) كما فى المسائل ص ٢٥٣ ، وفى الكتاب ، وَيُرْوَى أيضا : =

أى : ذُوْتَمَرٍ ، وَذُو لَبَنٍ .

وقد قالوا لمن كان ذلك حُرْفَتَهُ : لَبَّانُ ، وَتَمَّارٌ ، وَنَبَّالٌ .

ولا يَجُوزُ فى صاحب البُرِّ : بَرَّارٌ ، ولا فى صاحب الفاكهة : فَكَّاهُ ،
ولا فى صاحب الشعير : شَعَّارٌ - عند سيبويه ، لأن الباب لا يَطْرُدُ
أطْرَاداً تاماً لأن ما لحقته ياء النسبة المشددة أُغْلِبُ عليه ، مع أن فى
صيغة^(١) فَعَّالٍ اشتراكاً يُضَعِّفُهَا^(٢) فى هذا الباب عن أن يكون على
الاطْرَاد الذى يقاس عليه .

وقال أبو العباس^(٣) : كلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ فى القياس ، لأن الباب

= (أغررتنى) كما فى بعض مراجعه .

المعنى : يُخَاطَبُ الخطيئة بهذا البيت الزَّيْرِقَانُ بنَ بَذَرٍ ، وكان أوصى به أهله
فَقَصَرُوا حتى انتَقَلَ عنهم ، فيقول له : وعدتني بأن تُوسِّعَ علىَّ وزعمتَ أنك
فى سَعَةٍ ، فلم أجِدْ ذلك كما وصفتَ .

والشاهد فيه : (لابن .. تامر) بأنهما على معنى النسب على ما أوضح
الرومانى .

هذا ، والخطيئة : هو أبو مَلَيْكَةَ جَرُّوْلُ بنِ أَوْسٍ .. ابن عَبَّسٍ ، كان راوية
زُهَيْرٍ ، جاهلى إسلامى . الخزانة : ٢ / ٤٠٦ .

(١) فى الأصل : (صفة) ، تحريف .

(٢) كذا بالأصل بتشديد العين ، يقال : ضَعَّفَهُ يُضَعِّفُهُ : صَيَّرَهُ ضَعِيفاً .
اللسان .

(٣) أى المبرد . انظر فى هذه المسألة الخلافية : الأشمونى : ٤ / ٢٠١ ،
والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ .

وقد نقل عضيمة فى هـ ١ ص ١٦١ ج ٣ من المقتضب : قياسية (فَعَّالٍ) عن
المبرد من : نقد المبرد لكلام سيبويه ص ٢٥١ .

قد كثر كثرةً يَصْلَح أن يقاس عليها ولا يُرْجَع إلى غيرها في البيان عن هذا المعنى .

وقالوا : مَكَانٌ آهْلٌ : ذُو أَهْلٍ ، وليس في هذا معنى الفِعْلِ وإنما هو نسبٌ بَيْنٌ .

وقال ذُو الرِّمَّة : إلى عَطَنِ رَحْبِ المَبَاءَةِ آهْلٍ ^(١) .

وقالوا في صاحب الفَرَس : فارسٌ . ولم يقولوه في نظائره من صاحب الحِمَار وصاحب الجَمَل ، لأن الفَرَسَ أَحَقُّ بانْفِرَادِ الصِّفَةِ لِعِظَمِ شَأْنِهِ على منزلة نظائره .

وقالوا : عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ، أَى : ذَاتُ / رِضَاءٍ ^(٢) ، وَطَاعِمٌ كَاسٍ ، ٣٧/٤ أ
أَى : ذُو طَعَامٍ وَكُسُوءٍ .

وقالوا : رَجُلٌ نَاعِلٌ لَذِي النُّعْلِ ^(٣) :

(١) الشَّطْرُ في ملحقات الديوان : ٦٧٢ ، والكتاب : ٣ / ٣٨٢ .
اللغة : العَطَنُ : مَبْرُكُ الإِبِلِ عند الماء . والمَبَاءَةُ : المنزل ، من بَاءَ يَبُوءُ ،
إذا رجع .

والشاهد فيه : (آهْل) على ما أوضح الرمانى فى المَقُول الذى قبله .
(٢) فى ابن بَعِيش (٦ / ١٥) : "فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ)
فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ النِّسْبِ . إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ عَلَيْهِ دُخُولُ التَّاءِ لِأَنَّهُمْ
قَالُوا : إِنَّمَا سَقَطَتْ التَّاءُ مِنْ حَائِضٍ وَطَالِقٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ . وَقَدْ
ذَكَرُوا أَنَّ (عَيْشَةَ رَاضِيَةً) لَمْ تَجْرَ عَلَى الْفِعْلِ ... ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ
لِلْمَبَالِغَةِ عَلَى حَدِّهَا فِي عِلَامَةٍ" .

وانظر أيضا : التبصرة : ٢ / ٦٠٧ .

(٣) فى الأصل : (فَاعِلٌ لَذِي الْفِعْلِ) ، تحريف . والصواب من المسائل
ص ٢٥٤ ، ومن الكتاب فى نَصِّهِ فى هـ ٤ ص ٢٥٤ .

وقال النابغة :

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةً نَاصِبٌ^(١)

أى ذُو نَصَبٍ .

وقالوا فى صاحب البَغْل : بَغَالٌ^(٢) ، وهذا شاذٌ ، وإنما قياسه : فاعِلٌ ، وهو مُهْمَلٌ للاستغناء عنه بغيره من قولهم : صاحب البَغْل ، وكلُّ ما أهملته العربُ للاستغناء عنه بغيره فإنه يجب أن يُهْمَلَ ، لأنهم الأصول فيما يجرى من الكلام الصحيح وما يُرْفَضُ منه مما لا ينبغي أن يُتكلَّم به ، فإذا فُهِمَ رَفَضُ شَيْءٍ عنهم للاستغناء عنه بغيره^(٣) وجب أن

(١) الشَّطْرُ صَدَرَ بَيْتٌ عَجَزُهُ : وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطْنُ الْكَوَاكِبِ .

والبيت فى الديوان : ٢ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٧ ، ٣ / ٣٨٢ ، وابن يعيش : ٢ / ١٢ ، ١٠٧ ، والأشْمُونى : ٣ / ١٧٣ ، ٤ / ٢٠٠ ، والهمع : ١ / ١٨٥ ، وابن الشجرى : ٢ / ٨٣ ، والخزّانة : ٢ / ٣٢١ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٥ / ٧٥ ، واللسان : ٢ / ٢٥٥ .

اللغة : كَلِّينِي : اتركينى ، من وكلّه إلى كذا : تركه وإيّاه . ناصِبٌ : مُتَعَبٌ ، أى ذى نَصَبٍ ، من اُنْصَبَ ، غير جارٍ عليه . وَسَمِعَ : نَصَبَهُ لَهُمْ ، أى اتعبه ، فنَاصِبٌ إذا على الفعل (انظر اللسان : ٢ / ٢٥٥ سطر ٤) .

المعنى : اتركينى وهمومى المتعبة ، ولا تزيدينى باللؤم والعدْل .

والشاهد فيه : (ناصب) وأنه على معنى النسب ، أى ذى نَصَبٍ .

هذا ، والنابغة : هو أبو أُمَامَةَ زِيَادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ... ابنُ ذُبْيَانَ ، جاهلى . الخزانة : ٢ / ١٣٥ .

(٢) فى الأصل : (التَّعَلُّ نَعَال) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٢٥٥ ، ومن الكتاب فى نصه فى هـ ٢ ص ٢٥٥ .

(٣) فى الأصل : (لغيره) . والأولى ما أثبت لمشاكلة نظيره قبل ، واللام صحيحة أيضا ، على أنها للتعليل ، أى لأجل غيره .

يُرْقَض . وقالوا فى ذى السَّيْف : سَيَّاف ، وللجميع : سَيَّافَةٌ فهذا
الأصل فيه : فاعِلٌ ، ولكنهم شَبَّهوه مِنْ جِهَةِ الْعِلَاجِ الذى يَقَعُ بِهِ بِبَابِ
فَعَّالٍ .

وقال امرؤ القيس :

وليس بذي رُمَحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ ... وليس بذي سَيْفٍ وليس بَنَبَالٍ ^(١) ؟

فهذا بَيِّنٌ فى أنه يريد معنى : نَابِلٌ ، إلا أنه وضع نَبَالًا موضع
نَابِلٍ ، وما تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ يَقْتَضِيهِ ^(٢) كَأَنَّهُ قَالَ : ليس بذي سَيْفٍ وليس
بذي نَبَلٍ .

* * *

(١) البيت فى الديوان : ٣٣ ، والكتاب : ٣ / ٣٨٣ ، والمقتضب : ٣ /

١٦٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١٤ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتصریح : ٢ /

٣٣٧ ، ومعجم شواهد العربية : ٣١٠ ، واللسان : ١٤ / ١٦٥ .

المعنى : يصف رجلاً بلغه أنه توعدّه ، فقال : إنه ليس من أصحاب السلاح
والحرب فأبالى وعيده .

والشاهد فيه : (نَبَالٌ) حيث جاء على (فَعَّالٌ) والأصل فيه : نَابِلٌ على ما
أوضح الرمانى .

هذا ، وامرؤ القيس : هو أبو زيد ، وأبو وهب ، وأبو الحارث حُنْدُجُ بن حُجْر
الكندى ، جاهلى . الخزانة : ١ / ٣٢٩ .

(٢) فى الأصل : (تقتضيه) بقاء المضارعة ، تحريف .

بابُ النسب الذى يَجِئُ المؤنث فيه على فاعِلٍ^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يَجوز فى النسب الذى يَجِئُ المؤنث فيه على فاعِلٍ - ممَّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب الذى يَجِئُ المؤنث فيه على فاعِلٍ ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يؤنث^(٣) على معنى النسب كما يجوز أن يؤنث على^(٤) معنى الإجراء على الفعل ؟

ولم جاز : امرأة حائضٌ ، وطالقٌ ، وطامِثٌ^(٥) ، وناقَةٌ ضامِرٌ^(٦) ؟

ولم جاز أن يُوصَفَ المؤنث بالمذكر فى هذا ، وأن يوصفَ المذكر بالمؤنث فى قولهم : رجلٌ نكَّحَهُ ، ورجلٌ رَبَّعَهُ^(٧) ؟

ولم لا تكون الصفة مؤنثةً إلا بعلامة ؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨٣) :

"هذا باب ما يكون مذكراً يُوصَفُ به المؤنث" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أى فاعل ، المذكور فى كلامه قبل .

(٤) فى الأصل : (أن يؤنث ما معنى) ، تحريف . والصواب يَدُلُّ عليه مُقابله الذى قبله .

(٥) طامِث : حائض . اللسان .

(٦) ضامِرٌ : هزيلة ضعيفة . اللسان : ٣ / ٤٦٦ سطر ٣ ، ١٢ .

(٧) رجلٌ نكَّحَهُ : كثير النكاح ، أو شديد النكاح . اللسان .

ورجلٌ رَبَّعَهُ ، ورَبَّعَةٌ : مَرْتَبَعٌ الخُلُق لا بالطويل ولا بالقصير . اللسان : ٩ / ٤٦٣ سطر ٢٢ .

وما الفرقُ بين الصفة الجارية على الفعل وبين الصفة التى على معنى

النسب ؟ وما الفرق / بين : امرأة مُرضِع ، وبين : امرأة مُرضِعة ؟ ٣٦/٤ أ)

ولم جازَ : امرأة حائضٌ غداً ، ولم يَجْزَ : امرأة حائضٌ غداً^(٢) ؟

ولم جاز فى فَعُولٍ ، ومفعَلٍ ، ومفعَلٍ - إسقاط الهاء فى المؤنث ،
كقولهم : امرأة صَبُورٌ ، ومِطْعَامٌ ، ومِطْعَنٌ . وامرأة مِقْوَالٌ ، وقَوُولٌ ؟

ولم جاز فى فَعَلٍ دُخُولُ الهاء فى المؤنث مع أنه صفة مُبالغة ،
كقولهم : رجلٌ عَمِلَ وطَعِمَ وَلَبِسَ ، وامرأة عَمِلَتْ وطَعِمَتْ وَلَبِسَتْ ؟

فلمَ جاز فى صفات المبالغة أن يكون منها ما يَدْخُلُه الهاء فى المؤنث
وَيَسْقُطُ فى المذكر ، ومنها ما لا يَدْخُلُه الهاء أصلاً وإن وُصِفَ به

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٦ أ) فى حين أن ترقيمه السابق كان
(ص ٣٧ أ) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٣) : "وذلك (أى ما يكون مذكراً يُوصَفُ به
المؤنث) قولك : امرأة حائضٌ ، وهذه طامثٌ ، كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ ، يُوصَفُ
به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائضُ وأشباهُها فى كلامهم على أنه صفةٌ شئٍ ،
والشئُ مذكرٌ ، فكانهم قالوا : هذا شئٌ حائضٌ ، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا
المذكر بالمؤنث فقالوا : رجلٌ نُكَّحَ . فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائضٌ ، فإنه
لم يُخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : دارِعٌ ، لم يُخرجه على فَعَلٍ ، وكأنه
قال : دَرَعِي . فإنما أراد : ذاتُ حَيْضٍ ، ولم يَجِئْ على الفعل .
وكذلك قولهم : مُرضِعٌ ، إذا أراد : ذاتُ رِضَاعٍ ولم يُجْرِها على أرَضَعَتْ ،
ولا تَرَضِعُ . فإذا أراد ذلك قال : مُرضِعة .

وتقول : هى حائضة غداً ، لا يَكُونُ إلا ذلك ، لأنك إنما أجريتها على
الفعل ، على : هى تَحِيضُ غداً .

هذا وَجْهٌ ما لم يَجْزَ على فعله فيما زعم الخليل ، مما ذكرنا فى هذا الباب" .

المؤنثُ ، ومنها ما تَلَزَمه ^(١) الهاءُ في المذكر والمؤنث ^(٢) ؟

وما معنى قولهم : نَهَرُ ؟ ولم يجب أنه بمعنى : نَهَارِي ؟

وما الشاهدُ في قول الشاعر :

لَسْتُ ^(٣) بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَرٌ ^(٤) . . لا أدلج الليلَ ولكن أُبتكر ^(٥) ؟

وما الدليلُ على أن هذه الصفات فيها معنى النسب ^(٥) ؟

وما معنى قولهم : رَجُلٌ حَرِحٌ ، ورجل سَتِه ^(٦) ؟

(١) كذا في الأصل بالتاء وإن خالف نظيره قبل (يدخله ، ويسقط) حيث كانا بالياء . وكلٌ صحيح على تقدير تأنيث الفاعل (الهاء) أو تذكيره .

(٢) مثل : رجلٌ علامة ، وامرأة علامة . انظر الجواب ص ٢٦٨ .

(٣) في الأصل : (ليستُ) ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٢٦٩ ، ومن الكتاب في نصه التالي ، ومن المراجع المذكورة عند تخريج البيت في هـ ٣ ص ٢٦٩ .

(٤) في الأصل : (نَهَرٌ ... أبتكرُ) بضمّ الراء ، تصحيف ، لأن البيت من الرجز التام والتفعيلة تتم بسكون الراء .

(٥) يمكنك أن تتبين هذا الدليل في الكتاب بأوضح منه في الرمانى . انظر نص الكتاب التالي ، والرمانى في الجواب ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٦) الكتاب (٣ / ٣٨٤) : "وزعم الخليل أن فَعُولاً ، ومفعَلاً ، ومفعَلاً - نحو قَوُول ومَقُول ، وإنما يكون في تكثير الشئ وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر . وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِي ، وضَرْبِي . ويُستدل على ذلك بقولهم : رَجُلٌ عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ، فمعنى ذا بمعنى قَوُول ومَقُول في المبالغة ، إلا أن الهاء تدخله . يقول : تدخل في فعل في التأنيث .

وقالوا : نَهَرٌ ، وإنما يريدون : نَهَارِي ، فيجعلونه بمنزلة عَمِلٍ ، وفيه ذلك المعنى . وقال الشاعر : لست بِلَيْلِي

فقولهم : نَهَرٌ في نَهَارِي يدل على أن عملاً كقوله : عَمَلِي ، لأن في عَمِلٍ من المعنى ما في نَهَرٍ ، وقَوُول كذلك ، لأنه في معنى : قَوْلِي . وقالوا : رَجُلٌ حَرِحٌ ورجل سَتِه ، كأنه قال : حَرِي واستَيْ .

وما معنى قولهم : مَوْتُ مَائِتٌ ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ ؟

ولم فسّروه على معنى : شِعْرٌ يَقُومُ بِنَفْسِهِ ؟ ولم وجب أن يكون فى جميع ذلك المبالغة ؟

ولم جاز : هُمُ نَاصِبٌ : وَعِيشَةٌ رَاضِيَةٌ ^(١) ؟ ^(٢)

ولم امتنع ^(٣) فَعُولٌ من الهاء أصلاً ، ومفعُالٌ ^(٤) ومفعِيلٌ ^(٥) إلا نادراً ، وجاءت فى مِفْعَلٍ نحو : مِصْكٌ وَمِصْكَةٌ ^(٦) ؟ ^(٧)

(١) لم يُجب الرمانى عن هذا السؤال فى عنصر الجواب ، وذلك لتقدم المثاليين فى الباب السابق فى ص ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

وإنما أورد السؤال عنهما هنا تبعاً للكتاب إذ هما مذكوران فيه فى هذا الموضع من هذا الباب . انظر نصه التالى .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "وسألتُهُ عن قولهم : مَوْتُ مَائِتٌ ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - فقال : إنما يريدون المبالغة والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم : هُمُ نَاصِبٌ ، وَعِيشَةٌ رَاضِيَةٌ فى كُلِّ هذا" .

(٣) إجابة هذا السؤال عن الأوزان الأربعة تقدمت من الموضع المقابل فى عنصر الجواب لتُضَمَّ إلى ما سبق من الحديث عن معظمها ، انظر المسائل ص ٢٦٣ ، والجواب ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٤) فى الأصل : (ومن فعالة) ، تحريف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٥) فى الأصل : (ومفعِيل) بفتح الميم ، تصحيف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٦) المِصْكُ : القوى الشديد من الناس والإبل والحُر . والأنثى : مِصْكَةٌ . اللسان . وفيه (١٢ / ٣٤٣ س ١٥) : "قال سيبويه : والأنثى مِصْكَةٌ ، وهو عزيز عنده لأن مفعلاً .. قلما تدخل الهاء فى مؤنثه" ، مع أن الذى فى الكتاب أنه كثير لا عزيز . انظر نصه التالى .

(٧) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "...يَمْتَنِعُ (أى الوصف) من الهاء فى =

الجواب عن الباب الثانى (١) :

الذى يجوز فى النسب الذى يجئ المؤنث فيه على فاعل (٢) : أجرأه على التذكير فى الصفة ، للفرق بين ما هو على معنى النسب وما هو جارٍ على الفعل بما تقتضيه حال كل واحد منهما : وذلك أن الفعل يكون فيه علامة التأنيث فى كل ما بُنى عليه من المؤنث بناءً الفاعل للإيدان بأن فاعله مؤنث ، وسواء كانت صفته على معنى النسب أو غير النسب ، وباب النسب يختصه ، فكان لحاق العلامة فى الفعل هو الأصل ، فأما لحاقها فى الصفة التى على معنى النسب فيجب أن يكون مبنياً على الأصل الأعم : فتسقط (٣) من فاعل إذا كان للنسب خاصة ، وتثبت إذا كان على طريقة الفعل كما تثبت فى : جارية وقائمة الذى لا يتوجه فيه معنى النسب .

والفرق بين فاعل الذى هو على معنى النسب وبين فاعل الجارى على الفعل :

=التأنيث فى فَعُولٍ وقد جاءت فى شئ منه .
وقال (أى الخليل) : مفعالٌ ومفعيلٌ قل ما جاءت الهاء فيه ، ومفعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً ، نحو : مطعِنٌ ومدْعَسٌ ، ويقال : مصكٌ ومصكةٌ ونحو ذلك .
(١) انظر فى سر مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : امرأةٌ حائضٌ ، أى ذاتٌ حيضٌ . كما سيأتى .

هذا ، وانظر حكم النسب الذى يجئ المؤنث فيه على فاعل ، فى : شرح الشافية : ٢ / ٨٥ / ٨٦ وما بعدها ، وابن يعيش : ٦ / ١٥ ، ٥ / ١٠٠ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٦ ، ٦٢٦ .

(٣) أى علامة التأنيث التى هى التاء . والكلمة فى الأصل : (فيسقط) بالياء ، تحريف .

أن الجارى على الفعل / يَدُلُّ على وجود الفعل فى حال استحقاق ٣٧/٤ ب
 الصفة وليس كذلك ما هو للنسب لأنه قد يكون من غَيْرِ فِعْلٍ أصلاً
 كقولهم : مَكَانُ أَهْلٍ وَرَجُلٌ نَاعِلٌ^(٢) ، وقد يكون على معنى : أَنْ مِنْ
 شأنه كذا ، كقولهم : امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ ، أى من شأنها الرُّضَاعُ لِلْبَيْنِ الذى
 لها . فإذا قلت مُرْضِعَةٌ ، دَلَّلتَ على أنها تُرْضِعُ فى الحال .

وتقول : امْرَأَةٌ حَائِضٌ ، وَطَالِقٌ ، وَطَامِثٌ ، وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ ، فَتَصِفُ
 الْمُؤنثَ بِالْمَذْكَرِ لِلْفَرْقِ الذى بَيَّنَّا . كما تقول : رَجُلٌ نُكَّحٌ وَرَجُلٌ رَتَّعٌ ،
 فتصف المذكر بالمؤنث للمبالغة .

والصفة لا تكون مؤنثة إلا بعلامة ، لأنها بمنزلة الفعل والفعل لا
 يكون مؤنثاً إلا بعلامة ، لأنه لا يكون فيه التأنيث الحقيقى لأنه بمعنى
 الحدوث ، وإنما تلحقه العلامة لتؤذِنَ بأن فاعله مؤنث .

وتقول : إمْرَأَةٌ حَائِضَةٌ غَدًا ، وَلا يَجُوزُ ، امْرَأَةٌ حَائِضٌ غَدًا ، لأن هذه
 الصفة جارية على الفعل إذ^(٣) كان الذى يختص بالوقت هو معنى
 الفعل .

وتقول : امْرَأَةٌ صَبُورٌ وَقَوُولٌ وَضُرُوبٌ ، وَلا يَلْحَقُهَا الْهَاءُ لأنها صفة

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٧ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان
 (ص ٣٦ أ) . والسر فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) أى ذُو أَهْلٍ ، وَذُو نَعْلٍ ، وَكَلِمَةُ نَاعِلٍ رُسِمَتْ فى الأصل هكذا :
 (باعل) : فهى تَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ كما أثبت ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ (نايل) ، أى
 ذُو نَيْلٍ . وكلاهما صحيح ، انظر ص ٢٥٧ ، ٢٥٩ .

(٣) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

مبالغةً فى أعلى مرتبة ، فالمؤنثُ فيه على حدّ المذكر لئلاّ يؤهم أنه قد نقصَ عنه مرتبةٌ ، فهكذا صدر^(١) فَعُولُ الذى يجرى للمبالغة .

وكذلك : مِفْعَالٌ ومِفْعَلٌ ، تقول^(٢) : امرأةٌ مِقْوَالٌ ومِقْوَلٌ ، فلا تلحقها الهاءُ .

وامرأةٌ مِعْطِيرٌ^(٣) على هذا القياس .

فأما فَعْلٌ وفَعِيلٌ فتَجُوزُ فيه الهاءُ فى المؤنث وإن كان صفةً مبالغةً ، لأنها فى أدنى مرتبةٍ المبالغة .

وذلك أن الصفات على ثلاثة أوجه :

صفةٌ جاريةٌ على الفِعْلِ ، وصفةٌ مبالغةٍ فى أدنى مرتبةٍ ، وصفةٌ مبالغةٍ فى أعلى مرتبةٍ .

فالمبالغةُ فى أعلى مرتبةٍ : تسقط فيها الهاءُ التى هى للفرق بين المؤنث والمذكر ويكون المؤنث على حدّ المذكر لأنه الأصل : فإن كان المذكر بالهاء كان المؤنث مثله كقولهم : رجلٌ علامةٌ وامرأةٌ علامةٌ ، وإن

(١) لعلّ الرمانى يعنى به (صدر) : جاء . ففى اللسان (٦ / ١١٦) سطر (١٥) : "يقال : صدرَ الفرس ، إذا جاء قد سبق وبرزَ بصدّره وجاء مُصدراً" .
أو لعلّ يعنى بها : أمثلة ، أى أمثلة فَعُول . ففى اللسان أيضا (٦ / ١١٥ س ٢٤) : "الصدْرُ : الطائفة من الشئ" . فعلى هذا تضبط الدالّ من الكلمة بالسكون والراء بالضم .

(٢) فى الأصل : (يقول) بالياء . والتاء أليق بالسياق ، وأشكل بنظيرها السابق فى أول الفقرة .

(٣) امرأةٌ مِعْطِيرٌ : هى التى تتعهدُ نفسها بالطيب وتكثر منه . اللسان .

كان المذكر بسقوط الهاء كان المؤنث مثله كقولهم : رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ .

فإذا جُنْتُ بالصفة الجارية على الفعل : أَلْحَقْتُ / هاء التانيث ٣٨/٤ أ فقلت : رجلٌ صابِرٌ وامرأةٌ صابِرةٌ .

وأما الصفة التي هي في الأوسَط من المنزلة : فتَجْرى مجرى الصفة الجارية في لحاق علامة التانيث كقولك : رجلٌ عَمِلٌ وامرأةٌ عَمِلَةٌ ، وكذلك رجلٌ طَعِمٌ وامرأةٌ طَعِمَةٌ ، ورجلٌ لَبَسَ وامرأةٌ لَبَسَتْ^(١) .

وكذلك : رجلٌ كَرِيمٌ وامرأةٌ كَرِيمَةٌ . فأما قولهم : كَفَّ خَضِيبٌ ، وَلَحِيئٌ دَهِينٌ^(٢) - فسَقَطَتْ الهاءُ لأنه ذَهَبَ به مذهبَ فَعُولٍ في المبالغة بأعلى مرتبةٍ على ما فسرنا .

وقولهم رجلٌ نَهْرٌ ، بمعنى : نَهَارِيٌّ ، لأن مفهوماً واحداً .

وقال الشاعر :

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ . . لا أدلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ^(٣)

(١) في الأصل : (لَبَسَ .. لَبَسَهُ) بسكون الباء ، تحريف . والصوابُ من الكتاب في نصه في هـ ٦ ص ٢٦٤ .

(٢) كَفَّ خَضِيبٌ : هي التي غَيَّرَ لَوْنُهَا بِالْحَنَاءِ ونحوها .
وَلَحِيئٌ دَهِينٌ : مَذْهُونَةٌ بِالذَّهْنِ وَمَطْلِيَّةٌ وَمَبْلَلَةٌ به . اللسان : (خضب ، دهن) .

(٣) البيت في الكتاب : ٣ / ٣٨٤ : والمقرب : ٨٢/٢ ، والأشموني : ٤ / ٢٠١ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، ونوادر أبي زيد : ٥٩٠ ، ٥٩١ ، والمختصص : ٩ / ٥١ ، واللسان : (ليل ١٣ ، نهر ٩٧) .
اللغة : أدلِجَ : من الإدلاج ، وهو سَيَّرَ اللَّيْلَ كُلَّهُ . ابتكر : من الابتكار ، =

كَأَنَّهُ قَالَ : لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَارِي ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَقَابَلُ هَكَذَا .

وَقَالُوا : رَجُلٌ حَرِيحٌ ، وَرَجُلٌ سَتِيهٌ . فَهَذَا عَلَى مَعْنَى النِّسْبِ لِأَنَّ
مَفْهُومَهَا ^(١) وَاحِدٌ .

وَقَالُوا : مَوْتُ مَائِتٌ ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ . كَأَنَّهُمْ قَالُوا فَرَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا : إِنَّهُ يَفْعَلُ بِنَفْسِهِ :

فَكَأَنَّ الشُّعْرَ يَقُومُ بِنَفْسِهِ لِحُسْنِ بَيَانِهِ ، وَكَأَنَّ هَذَا الْمَوْتَ يَقُومُ بِنَفْسِهِ
لِأَنَّهُ جَاءَ لِيَفْتَرِسَ عَنْ سَبَبٍ عَرَضَ فِيهِ . وَأَمَّا : شُغْلٌ شَاغِلٌ ، فَهُوَ شُغْلٌ
يَشْغُلُ الْعَمَلَ ^(٢) لِقَلْعِهِ عَنْهُ ^(٣) ، فَقَدْ قَامَ مَقَامَ السَّبَبِ الَّذِي يَقْطَعُ
عَلَى ^(٤) الْعَمَلِ ^(٥) .

وهو الأخذ بأول الأشياء .

المعنى : أسير بالنهار وأخرج مبكراً ، ولا أستطيع سري الليل .

والشاهد فيه : (نهر) إذ بناء على فعل للنسب على ما أوضح الرماني .

والبيت من الأبيات الخمسين المجهولة القائل .

(١) أى ما ذكر من المثالين وما هو بمعناها من النسب بالياء فى : حرّ حرّ
وسْتَهِي ، أو حرّ واستهى على معنى : الملازم لذلك الشغل . انظر نص الكتّار
المذكور فى هـ ٦ ص ٢٦٤ .

(٢) يمكن ضبط هذه الكلمة بكسر الميم : الْعَمَلِ . انظر النص المنقول عن

الرضى فى هـ ٥ من هذه الصحيفة .

(٣) لِقَلْعِهِ عَنْهُ : لِكُفِّهِ عَنْهُ وَمَنْعِهِ عَنْهُ بِقُوَّةٍ وَتَحْوِيلِهِ إِلَى غَيْرِ جِهَتِهِ

وإزالته . أَلْسَانَ .

(٤) يَقْطَعُ عَلَى الْعَمَلِ . لَعَلَّهُ يَعْنَى : يَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى الْعَمَلِ ، أَوْ

يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

(٥) ظَاهِرُ كَلَامِ الرَّمَانِيِّ بِأَفْرَادِ (شُغْلٌ شَاغِلٌ) عَنْ أَخَوَيْهِ السَّابِقِينَ فَرَى

الْحَدِيثِ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُمَا فَيَكُونُ (فَاعِلٌ) عَلَى مَعْنَى النِّسْبِ ،

وكلّ هذه صفاتٌ مبالغة لما جَرَتْ على طريق التشبيه ، كما أنّ
وصف بالأسد لا مبالغة فيه إذا جَرَى على التحقيق ، فإن جَرَى على
تشبيه ففيه مبالغة كقولك : زَيْدٌ الأسدُ ، فكذلك هذه الصفات .



هو اسم فاعل على الحقيقة .
يقول الرضى فى شرح الشافية (٢ / ٨٨) : "وأما قولهم : شُغِلَ شاغلٌ ،
س من هذا (يعنى : فاعل بمعنى النسبة) ، بل هو اسم فاعل على
يقية : أى شُغِلَ يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ
جبه لشيء آخر" .

بَابُ التَّثْنِيَةِ^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى التثنية - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى التثنية ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يُثنى إلا الاسم دون الفعل والحرف ؟

وما الذى يصلح أن يُثنى من الأسماء ؟ وما الذى لا يصلح ؟

وما علامة التثنية ؟ ولم استوت فى المؤنث والمذكر ؟ ولم لُزمت النون علامة التثنية ؟ ولم وجبت فى كل تثنية من غير المقصور والممدود ؟

وما تثنيته : رَجُلٍ ، وَتَمْرَةٍ ، وَدَلْوٍ ، وَعَدْلٍ^(٢) ، وَعُودٍ ، / وَبِنْتٍ^(٣) ، وَأُخْتٍ ، وَسَيْفٍ ، وَعُرْبَانٍ ، وَعَظْشَانٍ وَفَرْقَدٍ^(٤) ، وَصَمَحَمَحٍ^(٥) .

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨٥) :

"هذا بابُ التثنية".

(٢) العدل : النظير والمثل من الإنسان وغيره . وقيل : لا يكون إلا للمتع خاصة ، ومنه عدل البعير وهو نصف الحمل الذى يكون على أحد جنبيه . وقيل العدل : ما عاد كالشئ من جنسه ، وقيل بالعكس . اللسان .

(٣) فى الأصل : (وبيت) ، تحريف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الفرقد : وكد البقرة . والفرقدان : نجمان فى السماء لا يفرقان ، وقيل فيهما : الفراقد ، والفرقد . اللسان .

(٥) الصمَحَمَح من الرجال : الشديد المجتمع الألواح ، وهو فى السن ما بين الثلاثين والأربعين ، وقيل : الصمصحح : القصير ، وقيل : الغليظ القصير ، وقيل : الأصْلَح ، وقيل : المخلوق الرأس . ورأس صمصحح : أصْلَح غليظ شديد ، وبمعبر صمصحح : شديد قوى . اللسان .

وَعَنْكَبُوتٍ^(١) ، وَطَلْحَةٍ ، وَسِلْقَةٍ^(٢) ؟

ولم وجب أن يستوى النصبُ والجَرُّ في الياء ؟^(٣)

الجوابُ عن الباب الأول^(٤) :

الذى يَجُوزُ في التثنية : لِحَاقِ الألفِ الذى يَنْقَلِبُ إلى الياءِ فى النصبِ والجَرِّ ، أى لَتَكُونَ علامةً للتثنيةِ وفيها دلالةُ الإعرابِ . وتلزمها النونُ لتكون^(٥) عِوَضاً من الحركةِ والتنوينِ فى الواحد^(٦) .

(١) الْعَنْكَبُوتُ : دَوْبَةٌ تَنْسِجُ فى الهواءِ وعلى رأسِ البئرِ نَسْجاً رقيقاً مُهْلَهِلاً . والعنكبوت : دَوْدٌ يَتَوَلَّدُ فى الشَّهْدِ وَيَفْسُدُ عنه الْعَسَلُ . اللسان .
(٢) هذه الكلمة رُسِمَتْ فى الأصل هكذا : (سِلْقَة) . وأحسبها كما أثبت ، والسِّلْقَةُ : هى الذَّبَّةُ ، والجُرادة إذا أَلْقَتْ ببيضها ، وامرأة سِلْقَةٌ : فاحشة .
اللسان : ٢٨ / ١٢ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "اعلم أن التثنية تكون فى الرفع بالألف والنون ، وفى النصب والجَرِّ بالياء والنون ، ويكون الحرف الذى تليه الياء والألف مفتوحاً ، أمّا ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنك لا تزيده فى التثنية على أن تفتح آخره كما تفتحه فى الصلّة إذا نصبت فى الواحد ، وذلك قولك : رَجُلَانِ ، وَتَمَرَتَانِ ، وَدُلَّانِ ، وَعُدْلَانِ ، وَعُودَانِ ، وَبُنْتَانِ ، وَأُخْتَانِ ، وَسَيْفَانِ ، وَعُزْبَانَانِ ، وَعَطَشَانَانِ ، وَفَرْقَدَانِ ، وَصَمَحَمَحَانِ ، وَعَنْكَبُوتَانِ ، وكذلك هذه الأشياء ونحوها .

وتقول فى النصب والجَرِّ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بعَنْكَبُوتَيْنِ ، تُجْرِيه كما وَصَفْتُ لَكَ" .

(٤) انظر فى سرِّ مجيئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) أُوْرِدَ الهمع (٤٨/١) فى الغرض من النون فى التثنية والجمع سبعة أقوال .

(٦) انظر حكم التثنية ، فى : ابن يعيش : ١٣٧/٤ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ ، ١٧١/٢ ، والتصريح : ٦٦/١ ، والهمع : ٤٠/١ ، والأشمونى : ٧٤/١ ، والتبصرة : ٨٦/١ وما بعدها .

ولا يجوز أن يُثنى إلا الاسم دون الفعل والحرف :

لأن الحرف بمنزلة الجزء من الكلمة ، مع أن معناه فى غيره .

أ ٣٩/٤ وأما الفعل فلا يُثنى لأنه / مجهول لافائدة فيه ، وإنما يُثنى معلوم يُضم إلى معلوم كما يضم الاسم المعطوف .

والذى يصلح أن يُثنى من الأسماء : ماله ثانٍ معلوم يصلح أن يجرى مجرى الاسم المعطوف^(١) .

فعلى هذا الأصل لايجوز أن تثنى مكَّة ولا عُمان لأنه لاثانٍ لها معلوم ، ولايجوز أن يُثنى أين ولا كيف ولا متى لأنه ليس له ثانٍ معلوم يتحصَّل حتى يقال : أين وأين من شأنه كذا وكذا ، فصار بمنزلة الفعل المجهول لأنه يُطلب علمه من جهة المسئول .

ويجوز أن يُثنى : هذا ، لأنه يضمُّ معلوم إلى معلوم ، كقولك : هذا ثم هذا وهذا ، ثم تقول : هذان ، فتكون التثنية فيه صحيحة^(٢) .

وكذلك يجوز أن يُثنى : الذى فى الدار ، لأنك تقول : الذى فى الدار من قُرَش ، والذى فى الدار من تميم ، فيُعطفُ معلوم على معلوم ، وتقول : اللذان فى الدار ، فتصح التثنية على الحقيقة^(٣) .

(١) انظر شروط ما يثنى ، فى : الهمع : ٤٢/١ ، والتصريح : ٦٧/١ .

(٢) وقيل : هذان ، واللذان صيغُ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة .

انظر : التصريح : ٦٧/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، والإنصاف : ٦٧٤/٢ .

على هذا قياسُ الباب .

والتثنيةُ تَسْتَوِي^(١) فى كُلِّ شَيْءٍ يَصْلَحُ أَنْ يُثْنَى إِلَّا فى الْمُقْصُورِ
الْمُدَوْدِ خَاصَّةً^(٢) :

لأن المقصور يَمْتَنِعُ أَنْ تَلْحَقَهُ التثنيةُ وهو على حاله ، لأنه لَا يُجْمَعُ
لِفَانٍ فى موضعٍ إِذْ كُلُّ واحدٍ منهما لَا يكون إِلَّا ساكناً ، فَلابدٌ من تغيير
الاسم حتى يَصَحَّ أَنْ تَلْحَقَهُ أَلِفُ التثنية .

وأما الممدودُ فغَيْرٌ لَشَبَّهِهَ بالمقصور ، ولولا ذلك لم يَجْزُ فيه التغيرُ .

ووجهُ الشبهِ : أن آخره أَلِفٌ كما أن آخرَ المقصور أَلِفٌ^(٣) وإن
كانت قد انقلبتْ عن حرفِ العلةِ همزةً^(٤) أو كانت الألفُ أصليةً
فإنها^(٥) أقربُ شَيْءٍ إِلَى الألفِ الساكنةِ مع مُجاوَرَتِها لها فى كُلِّ

(١) فى الأصل : (يستوى) بياء المضارعة ، تحريف .

(٢) سيأتى حكمهما فى التثنية فيما سيأتى من أبواب .

(٣) العبارة التالية ذكرها الرمانى على سبيل الغاية لما قبلُ من أن وجه
شَبَّهِهَ بين الممدود والمقصور هو كون آخر كل منهما أَلِفًا ، فهو يريد أن يقول :
أن وجه الشبه هذا لا يُوَثِّرُ فيه انقلابُ حرفِ العلةِ الذى هو الألفُ إلى الهمزة فى
الممدود ، وكذا لا يُوَثِّرُ فيه كونُ الألفِ أصليةً كما فى كساء مثلاً .

(٤) ظاهر عبارة الرمانى هذه يُفِيدُ أن الهمزة ليستْ حرفَ علةٍ عنده . ولكن
قد تَقَدَّمَ له ما يدلُّ على أنها حرفُ علةٍ ، انظر : ص ٤٩ وهـ ٥ منها ، وص
١٣١ وهـ ٣ منها .

(٥) أى الهمزة .

ممدود • فهذا وجه من الشبه قريب ، مع أنها تصير فى الوقف إلى موافقة لفظها .

وتثنية المذكر كثنية المؤنث ، وتثنية الصفة كثنية الاسم الذى ليس بصفة ، وتثنية ما آخره ياء أو واو كثنية ما آخره حرف صحيح ، وتثنية ما آخره ألف ونون كثنية ما ليس آخره ألف ونون ، وتثنية ما تضاعفت فيه الحروف كثنية ما لم تضاعف فيه الحروف ، وتثنية ما طال من الاسم كثنية ما قصر .

ولذلك ذكر سيبويه هذه الأنواع كلها ^(١) ليبين لك اتفاق حكمها فى التثنية .

ب ٣٩/٤

والعلة / فى هذا : أن معنى التثنية واحد لا يختلف كما يختلف معنى الجمع ، فيكون جمع قليل وجمع كثير وجمع وسط بين القليل والكثير وجمع مبهم يحتمل كل هذه الوجوه ، وليس يجرى فى التثنية مثل هذه القسمة لأنها معنى واحد لا يختلف .

وإنما وجب أن يستوى النصب والجر فى الياء لأنه قد وجب للتثنية حرفان : الألف ، والياء ويحتاج أن يقسم عليها ثلاثة أوجه من الإعراب : فيكون الرفع للألف ، والجر للياء ، ويبقى واحد لا ينقسم ،

(٢) انظر نص سيبويه فى هـ ٣ ص ٢٧١ .

فلابدُّ أن يكون تابعاً على الأصول الصحيحة ، فكان إتباعه لعلامة
الجرّ أولى لما بيّنا في أول الكتاب^(١) .

* * *

(١) لم نتمكن من بيان الموضع المُحال عليه لفقد أول الكتاب ، انظر وصف
نسخة الشرح في ص ٦ وما بعدها.
وبالطبع يكون بيانه الذي أشار إليه هو في شرحه لباب كتاب سيبويه
: (١٣/١)

"هذا بابٌ مجارى أو آخر الكلام من العربية" .
هذا ، وانظر أوجهاً لأولوية إتباع النصب للجرّ في علامة إعراب المثني ،
في : ابن يعيش : ١٣٨/٤ ، والتبصرة : ٨٨/١ .

بابُ تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يستوى ما هو على ثلاثة أحرف من المقصور وما هو على أربعة أحرف ؟ ولم كان الثلاثى أحق بالردِّ إلى الأصل ؟ وهل ذلك لأن ألفه لا تكون إلا أصلية ؟^(٢)

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٨٦/٣) :

"هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف"

وسيبيويه يريد بالمنقوص : المقصور . يقول فى موضع آخر من الكتاب (٥٣٦/٣) :

"هذا بابُ المقصور والممدود . وهما فى بنات الياء والوا التى هى لامات ، وما كانت الياء فى آخره وأجريتْ مُجرى التى من نفس الحرف . فالمنقوص : كل حرف من بنات الياء والوا وقعت ياءه أو واؤه بعد حرف مفتوح . وإنما نقصائه أن تبدل الألف مكان الياء والوا ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر"

ويقول السيرافى (بحاشية الكتاب : ٥٣٦/٣ هـ ١) :

"ويقال للمقصور أيضا : منقوص .

فأما قصرُها : فهو حبسُها عن الهمزة بعدها . وأما نقصانُها : فنقصانُ الهمزة منها" .

وانظر أيضا : المفصل - بشرح ابن يعيش - : ١٤٦/٤ .

(٢) الكتاب (٣٨٦/٣) : "اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدَلُ ، وليست بزيادة كزيادة ألف حُبلى .

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو فى التثنية ، لأنك إذا =

وماتثنية : قَفَا^(١) ، وَعَصَا ، وَرَجَا^(٢) ، وَرِضَا ، وَسَنَا^(٣) ؟ وما دليل
الواو فى هذه الأشياء ؟. (٤)

وما فى قولهم : غَزَا بِالْإِمَالَةِ^(٥) ، ثم يقولون : غَزَوْا بِالْوَاوِ ؟
وما قياسُ ذلك من الكِبَا^(٦) والكِبَوَانِ ؟. (٧)

==حَرَكْتُ قَلْبَهُ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، فالذى من الأصل أولى .

وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء

وانظر تثنية المقصور الرباعى فى الباب التالى .

(١) الْقَفَا : مُؤَخَّرُ الْعَتَقِ . اللسان .

(٢) الرَّجَا : ناحية كلِّ شَيْءٍ ، وَأَرْجَاءُ الْبَيْتِ : نَوَاحِيهِ . اللسان : ٢٤/٢ .

(٣) السَّنَا : الضَّوْءُ ، كَضَوْءِ النَّارِ وَالْبَرْقِ . ويقال : سَنَّتِ النَّارُ تَسْنُو سَنَاءً :

عَلَا ضَوْئُهَا . اللسان .

(٤) الكتاب (٣٨٦/٣) : "فأما ماكان من بنات الواو فمثل : قَفَا ، لأنه

من : قَفَوْتُ الرَّجَلَ ، تقول قَفَوَانِ . وَعَصَا : عَصَوَانِ ، لأن فى عَصَا ما فى قَفَا

، تقول : عَصَوْتُ ، ولا تُمِيلُ أَلْفُهَا ، وليس شَيْءٌ من بنات الياء لايجوز فيه

إمالة الألف . وَرَجَا : رَجَوَانِ ، لأنه من بنات الواو ، يدلك على ذلك قولُ

العرب : رَجَا فَلَإِمْيَلُونَ الألف .

وكذلك الرضا تقول : رِضَوَانِ ، لأن الرضا من الواو ، يدلك على ذلك :

مَرَضُوهُ وَالرِّضَوَانِ . . .

والسَّنَا بهمزلة القَفَا ، تقول : سَنَوَانِ .

(٥) الإِمَالَةُ : أَنْ يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ الْكُسْرَةِ . انظر الشافية- بشرح

الرضى- : ٤/٣ .

(٦) الكِبَا : الْكُنَاسَةُ وَالتَّرَابُ الَّذِى يُكْتَسَمُ مِنَ الْبَيْتِ . وَالْكِبَا : الْقِمَاشُ .

اللسان .

(٧) الكتاب (٣٨٦/٣) : "وإذا علمت أنه (أى المقصور الثلاثى) من بنات

الواو وكانت الإمالة تجوز فى الألف أظهرت الواو ، لأنها أَلْفُ مكان الواو ، فإذا

ذهبت الألف فالتى الألفُ بَدَلُ منها أولى . يدلك على ذلك أنهم يقولون : غَزَا

فَيَمِيلُونَ الألفُ ، ثم يقولون : غَزَوْا ، وقالوا : الْكِبَا ، ثم قالوا : الْكِبَوَانِ .

وماتشنية : العشا الذى فى العين ؟. (١)

وماتشنية : فتى ؟ ولم كان فتیان وفتية يدل على الياء ولم يكن الفتوة
والندوة (٢) تدل على الواو ؟. (٣)

وماتشنية : خطأ (٤) اسم رجل ؟. (٥)

وماتشنية : علأ اسم رجل ؟ ولم وجب فيه الواو ؟ ولم جعلها (٦) مأخوذة
من علوت والحرف لا يجوز فيه الاشتقاق ؟. (٧)

(١) الكتاب (٣/٣٨٧) : " وسألت الخليل عن العشا الذى فى العينين
فقال : عشوان ، لأنه من الواو . . "

(٢) الندوة : مصدر أندى ، يقال : أندى المطر الأرض ، أى بللها . اللسان .
(٣) الكتاب (٣/٣٨٧) : " وأما الفتى فمن بنات الياء ، قالوا : فتیان
وفتية . وأما الفتوة والندوة فإنما جاءت فيهما الواو لضمه ما قبلهما . . . فجعلوا
الياء تابعة " .

(٤) كذا فى الأصل بالطاء المهملة ، وكذا فى الجواب ص ٢٨٥ فى جميع
التصرفات المذكورة هناك للكلمة .

ولكن الذى فى الكتاب بمطبوعتيه (هارون : ٣/٣٧٨ ، وبولاقي : ٢/٩٣) :
خطا ، بالطاء المعجمة ، وكذا جميع تصرفاتها . (انظر نص الكتاب التالى) .
وكلاهما صحيح .

وقد أشار هارون (فى هـ ١ ص ٣٨٧ ج ٣ من مطبوعته) إلى أن الكلمة
وتصرفاتها بالطاء المهملة فى بعض نسخ الكتاب الخطية .

فلم أشأ لذلك أن أغير الطاء إلى الظاء المعجمة فى الشرح تبعا لمطبوعتى
الكتاب ، إذ لعل الكلمة بالطاء المهملة فى نسخة الرمانى من الكتاب .

هذا ، وخطا لحمة- بالطاء المعجمة- بمعنى : اكتنز . اللسان .
(٥) الكتاب (٣/٣٨٧) : " ولو سميت رجلا بخطأ ثم ثنيت لقلت :
خطوان ، لأنها من : خطوت " .

(٦) أى سيبويه . انظر نصه التالى .

(٧) الكتاب (٣/٣٨٧) : " ولو جعلت على اسما ثم ثنيت لقلت :
علوان ، لأنها من : علوت ، ولأن ألفها لازمة للانتصاب ، وهى التى فى
قولك : على زيد درهم " .

وما قياسُ الجَمْعِ بالألفِ والتاء؟ ولم جَرَى ذلك مجرى التثنية^(١) حتى
جازَ : قَنَوَاتُ ، وأدَوَاتُ ، وقَطَوَاتُ^(٢)؟^(٣)

وماتثنية رَحَى^(٤) ، والعَمَى ، والهُدَى؟

وما تثنية رَبَا^(٥)؟^(٦)

(١) هذا السؤال - كما هو واضح من صيغته - سؤالٌ عن العلة ، ولكن لو
ظرتَ الجواب ص ٢٨٥ فلن تجد هذه العلة

ولاتظنَّ الرماني بغافل ، لأن مثل تلك المسائل الجزئية مرَدودة إلى الأصل
لعام الذي يذكره دائما في مطلع الجواب ، فما دام أنه قد ذكر في جواب السؤال
ن قياس الجمع بالألف والتاء هو قياس التثنية فيفهم من هذا أن ما ثبت للتثنية
من علة يثبت للجمع كذلك . وقد ذكرت تلك العلة بالنسبة للتثنية في ذلك
لأصل العام المشار إليه .

(٢) أدَوَاتُ : جمع أداة ، وأداةُ الشيء : آلتُهُ وعُدَّتُهُ . اللسان .

وقَطَوَاتُ : جمع قِطَاة ، والقِطَاة : طائِرة ، والقِطَاة : العَجُز . اللسان .

(٣) الكتاب (٣٨٧/٣) : "وكذلك (أى ومثل المقصور فى ردّ ألفه الثالثة
لى أصلها من الواو عند التثنية) الجميع بالتاء فى جميع ذا (أى المذكور من
لأمثلة السابقة فى نصوص الباب قبل) ، لأنه يُحْرَك ، ألا تراهم قالوا :
نَوَاتُ ، وأدَوَاتُ ، وقَطَوَاتُ" .

(٤) الرَّحَى : لها معانٍ كثيرة يرجع بعضها إلى بعض ، ومنها : الحَجَر الذى
طحن به ، وخُفَّ البعير . انظر اللسان .

(٥) فى الأصل : (رجأ) بالجيم ، تحريف . والصواب من الجواب ص
٢٨١ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٦) الكتاب (٣٨٧/٣) : وأما ماكان من بنات الياء ، فرَحَى ، وذلك لأن
عرب لاتقول إلا : رَحَى وَرَحِيَان ، والعَمَى كذلك ، تقول : عَمَى وَعَمِيَانِ
عَمَى... والهُدَى : هُدِيَان ، لأنك تقول : هَدَيْتُ ، ولأنك قد تُميل الألف فى
دَى . فهذا سبيل ماكان من المنقوص على ثلاثة أحرف ، وكذلك الجميع بالتاء .
فأما رَبَا فَرَبِيَوَان ، لأنك تقول : رَبَوْتُ" .

وماتثنية المقصور الذى ليس له تصرف؟ ولم وجب فيه الواو حتى جَرَّ
على ذلك : لَدَى ، وإِلَى ؟ (١)

وماتثنية المقصور الذى ليس له تصرف وألفه تجوز فيه الإمالة؟ ولم
وجب أن يُثْنَى بالياء حتى وجب ذلك فى : مَتَى ، وَبَلَى ؟ ولم كانت اليا
أغلب على الواو حتى تُصَيَّرَها (٢) ياءً ؟ (٣)

والجوابُ عن الباب الثانى (٤) :

الذى يَجُوزُ فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف (٥) : رَدَّه إلـ

(١) الكتاب (٣/٣٨٨) : "فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبى
فيه الواو ، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو ، وألزمَت ألفه الانتصاب- فهو من بنات
الواو ، لأنه ليس شىء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لاجتياز فيه الإمالة ، فإنه
يكون ذلك فى بنات الواو ، وذلك نحو : لَدَى ، وإِلَى وما أشبههما .
وإنما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين ، وكذلك الجميع بالتاء" .

(٢) فى الأصل : (بصيرها) بياء المضارعة ، تحريف ، لأن الحديث عن
الياء بالتأنيث هنا وفى الجواب ص ٢٨٦ ، وكذا فى نص سيبويه التالى .

(٣) الكتاب (٣/٣٨٨) : " فإن جاء شىء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبى
فيه الياء ، ولا اسمٌ تثبت فيه الياء ، وجازت الإمالة فى ألفه- فالياء أولى
فى التثنية . . .

وإنما صارت الياء أولى . . . ، أن الياء أغلب على الواو حتى تُصَيَّرَها ياء
من الواو على الياء حتى تُصَيَّرَها واو . . .

فلما لم يَسْتَتِبَنَّ كان الأقوى أولى حتى يَسْتَتِبَنَّ لك . . . ، لأن الياء أقوى
وأكثر . وكذلك نحو : مَتَى إذا صارت اسماً ، وَبَلَى . وكذلك الجميع بالتاء" .

(٤) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ .
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) مثل : عَصاً ، وَقَتَّى . كما سيأتى .

الأصل من الواو أو الياء ، لأنه لما كان لا يُمكن ترك الألف على حالها مع ألف التشنية وكانت الألف في الثلاثي لا تكون إلا أصلاً كان رده إلى أصله أولى به ^(١) .

ولا يجوز أن يستوى الثلاثي وما زاد على الثلاثة في هذا ، لأن الألف في الثلاثي لا تكون إلا أصلية . وليس كذلك ما زاد على الثلاثة لأنها قد تكون زائدة كألف التأنيث ^(٢) وألف الإلحاق ^(٣) وغيرها من الزوائد ^(٤) .

وتثنية قفاً : قفوان . ودليله : قفوت ^(٥) .

وفى عصاً : عصوان . ودليله : عصوت ^(٦) .

وفى رجاً : رجوان . ودليله : لزوم الألف لترك الإمالة ، مع أنه يرجع إلى : رجوت لأنه ^(٧) الذي على رجاء السلامة .

(١) انظر حكم تثنية المقصور الثلاثي ، في : المقتضب : ٤/٣ ، ٣٩٣/١ ، وابن يعيش : ١٤٦/٤ ، وشرح الكافية : ١٧٣/٢ ، والتصريح : ٢٩٤/٢ ، والأشموني : ١١١/٤ ، والهمع : ٤٤/١ ، والتبصرة : ٦٣٢/٢ ، والتسهيل : ١٦ .

هذا ، وللكوفيين في المسألة مذهب ، فانظره في : ابن يعيش : ١٤٨/٤ ، وشرح الكافية : ١٧٤/٢ ، والهمع : ٤٤/١ .

(٢) مثل : حُبلى ، وحُبارى .

(٣) مثل : معزى .

(٤) كالألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة مثل : قَبَعَثَرَى .

(٥) قَفَوْتُ الرجل : ضربت قفاه . اللسان : ٥٥/٢ .

(٦) عَصَوْتُ الرجل : ضربته بالعصا . اللسان : ٢٩٤/١٩ .

(٧) في الأصل : (لأن) بدون هاء الضمير . وإثبات الهاء هو الذي يتمشى مع السياق ، ويُسَاكِلُ العبارة المناظرة لها بعد في قوله : "لأنه ارتفأ" . " .
الهاء راجعة إلى (رجاً) .

ورِضاً : رِضَوَانٍ . ودليله : الرِّضَوَانُ .

وسَنَّا البرقَ : سَنَوَانٍ . ودليله : تَرَكُ الإمامة ، وأنه من : سَنَوْتُ .
لأنه ارتفاع البرق كارتفاع ما يخرج بالسَّانِيَةِ^(١) . ويتَّوَجَّهُ في سَنَّا المَجْدِ
مِثْلُ هذا لأنه رَفَعَةٌ^(٢) .

وقالوا : الكِبَا بالإمالة ، وهو من الواو كقولهم : الكِبَوَانِ ، وهذا
نادرٌ . وكذلك : غَزَا ، ثم قالوا : غَزَوَا .

فهذا دليلٌ على أن الإمالة وإن كانت نادرة لا تُوجِبُ الياءَ على طريق
النادر أيضا .

وتثنيةُ العِشَا : عِشَوَانٍ . ودليله : عِشَوْتُ ، وَعِشَوَاءُ^(٣) .

= ويريد الرمانى بهذه العبارة أن يجمع بين (الرَّجَا) بمعنى الناحية وبين
(رَجَوْتُ) من (الرَّجَاء) بمعنى التَّوَقُّعُ والأَمَلُ والتي رَدُّ (الرَّجَا) إليها ، فهو
يَجْعَلُ الرَّجَا مِظَنَّةً لِرَجَاءِ السَّلامَةِ والأَمَلِ فيها .

(١) السَّانِيَةِ : الدَّلْوُ العَظِيمَةُ التي يُسْتَقَى بها وأدائها . والسَّانِيَةِ :
ما يُسْتَقَى عليه الزَّرْعُ والحَيَوَانُ من بَعِيرٍ وغيره . أو السَّانِيَةِ : الاستقاء .
اللسان : ١٢٨/١٩ .

ويريد الرمانى بهذه العبارة أن يجمع بين (سَنَّا البرقَ) وبين (سَنَوْتُ) بمعنى
سَقَيْتُ التي رَدُّ (سَنَّا البرقَ) إليها ، بجامع الارتفاع في كُلِّ ، إذ ارتفاعُ البرقِ
كارتفاع الماء الذي يَخْرُجُ بالاستقاء . .

(٢) الذي في اللسان أن سَنَاءَ المَجْدِ محدود لامقصور .

(٣) في الأصل : (عِشَوَاءُ) بالنصب . وكلا الضبطين صحيح : فالرفعُ على
الخبر لدليله ، والنصبُ على تقدير : ودليله قولهم . . .
هذا ، وَعِشَوَاءُ : انشَى الأعشى .

وتقول فى فَتَى : فَتِيَانِ . ودليله : فَتِيَانُ ، وَفَتِيَةٌ . ولايَدُلُّ : الْفُتُوَّةُ
والنَّدْوَةُ عَلَى / الواو لأنها للضمّة .
٤ / ٤ أ

وتثنيةُ خطأ : خطّوانِ ، لأنه مِنْ : خَطَوْتُ .

وتثنيةُ علّا اسمَ رجلٍ : علّوانِ .

وعلّته على مذهب ابن السّراج : لزوم ألفه الانتصاب ، مع أنّه
لا تصرّف له ^(١) .

وعلى مذهب سيبويه : أنه مِنْ : علّوتُ ^(٢) .

والذى عندى : أن الأصل فى الحروف امتناع الاشتقاق ، ويجوز مع
ذلك أن يخرج عن الأصل بشبه الاسم مثل هذا :

لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد وافق معنى العلّو ، ودلالته على ذلك
المعنى ظاهرة وإن كان المعنى فى غيره فإنه الدالّ عليه دلالة ظاهرة .

وقياسُ الجَمْعِ بالألف والتاء قياسُ التثنية . فلو سُميت امرأةٌ بعلى
قلتُ : علّوتُ ، كما تقول فى القنّا : قنّوتُ ، وأداةٌ وأدواتُ ، وقِطاةٌ
وقِطّواتُ .

(١) فيكون حينئذ مثل : لدى ، وإلى الآيتين .

(٢) وأن ألفه لازمة للانتصاب أيضا . فسيبويه قد ذكر العلتين ، انظر
نصه فى هـ ٧ ص ٢٨٠ .

ولعلّ اقتصار الرمانى على العلّة الأولى لأنها هى موضع الخلاف .

وتشنية رَحَى : رَحِيان . ودليله : جوائزُ الإمامة^(١) .

وتشنية عَمَى : عَمِيان . ودليله : عُمَى .

وتقول فى هُدَى : هُدِيان . ودليله : هَدَيْتُ^(٢) .

وفى رَبَأ : رَبَوان . ودليله : رَبَوْتُ^(٣) .

وكلُّ مقصور لا تُمال ألفه ، وليس له تَصَرُّفُ فتشنيته بالواو^(٤) ،
نحو : لَدَى ، وإلى اسمِ رجلٍ ، تقول فيه : لَدَوانٍ ، وإِلَوانٍ .

وكلُّ مقصورٍ ليس له تَصَرُّفٌ ، وألفه تَجوزُ فيها الإمامةُ فتشنيته
بالياء^(٤) ، نحو : مَتَى ، وبكى اسمُ رجلٍ ، تقول : مَتِيانٍ ، وبَكِيانٍ .

والياءُ أُغلبُ على الواوِ حتى تَصيرَها ياءً لأنها وإن كانت أُخْتها فهى
أخفُ منها .

* * *

(١) ولأن قولهم : رَحِيْتُ بِالرَّحَى-إذا طَحَنْتُ بها- أكثرُ من : رَحَوْتُ ،
والْحُكْمُ على الأكثرِ . ابن يعيش : ١٤٦/٤ ، وانظر اللسان .

(٢) وإمالة ألف هُدَى أيضا كما ذكر سيبويه ، انظر نصه فى هـ ٦ ص
٢٨١ .

فهل عَدَمُ ذكر الرمانى لهذه الثانية مع وجودها فى الكتاب : للاكتفاء بذكره
لها مع (رَحَى) مادامت الإمامة جائزة فى بنات الياء ، أو للاكتفاء بأقوى
العلتين وهو الاشتقاق ، أو لندور الإمالة فى هذا الموضع مما جعله لم يعبأ بها؟
(٣) رَبَوْتُ : يقال : رَبَّا الشَّيْءُ يَرْبُو : زَادَ وَنَمَا . اللسان .

(٤) هذا هو المشهور فى النوعين ، وفيهما مذاهب أخرى . انظر :
الأسمونى ١٢/٤ ، والهمع ٤٤/١ ، وشرح الكافية : ١٧٤/٢ .

بابُ تشنية المقصور الذى على أربعة أحرف^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز فى تشنية المقصور الذى على أربعة أحرف- [مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تشنية المقصور الذى على أربعة أحرف^(٣)، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك؟

ولم لا يجوز ردهُ إلى الأصل كما رُدُّ فى الثلاثى^(٤)؟

وماتشنية : أعشى ، ومغزى ، وملهى ، ومرمى ، ومجرى؟

ولم استوى مألّفه للتأنيث ومألّفه لغير التأنيث ، والزائد والأصلى ،

(١) أى فأكثر . وإنما قصر الرمانى كلامه على الأربعة وإن كان الباب فى الكتاب معقودا لهما (انظر ترجمة الكتاب للباب بعد) ، وذلك لأن ما فوق الأربعة محمول عليها بطريق الأولى فى قلب الألف ياءً عند التشنية إذ كلما ازدادت حروف الكلمة كانت من قلب الألف واولاً أبعد حاجتها إلى التخفيف بالياء أكثر .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٨٩) :

" هذا باب تشنية ما كان منقوصا وكان عدُّ حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفه بدلا من الحرف الذى من نفس الكلمة ، أو كان زائداً غير بدلى .
والمراد بالمنقوص فى ترجمة سيبيه : المقصور . انظر : هـ ١ ص ٢٧٨ .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) انظر ما قلناه فى التعليق على مثل هذه الزيادة فى : هـ ٢ ص ١٤٣ .

(٤) انظر حكم الثلاثى فى : ص ٢٨٢ .

والمُتَصَرِّفُ وَغير المُتَصَرِّفِ ^(١) فى هذا ^(٢) ؟

ومافى : أنه ^(٣) لو كان فعلاً لَصَارَ إلى الياء - ما يُوجب مثل ذلك فى الاسم؟ وهل ذلك لأنه قد صار بمنزلة ما أُصلَّهُ الياءُ إِذَ الفِعْلُ هو الأَصْلُ فى التصريف الذى يجب أن يُبنى عليه ويُرَدُّ إليه؟

ب. / ٤. ولم كان الرَدُّ إلى الأَصْل فى التصريف أحقُّ به من الرَدِّ إلى / الأَصْل فى الموضوع؟

وهل ذلك لأنه أشْكَلُ به وأخْفُ فيه ؟. ^(٤)

(١) يعنى الرمانى بالمُتَصَرِّفِ : ما يأتى من لفظه فعل ، مثل : أعشى ، إذ تقول منه : أعشيتُ . ويعنى بغير المتصرف : مالا يأتى من لفظه فعل : مثل : مَغْرَى ، إذ لا تقول منه : مَغْرَيْتُ . انظر نص سيبويه التالى .

(٢) ليس لهذا السؤال إجابة مباشرة ، وإنما إجابته تُفهم مما ذكره الرمانى فى الأَصْل العام إذ علَّه قلب الألف ياءً عند التثنية فى كل هذه النوعيات التى ذكرها مُحَقِّقُهُ : فَلزومُ فتح ما قبل ألف التثنية ، وأولوية الحَمَلِ على الفعل مُحَقِّقَان فى الجميع . انظر الجواب ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) أى المقصور الرباعى فأكثر الذى أصل ألفه الواو . انظر نص سيبويه التالى .

(٤) الكتاب (٣/ ٣٨٩) : "أما ما كانت الألف فيه (أى فى المقصور الرباعى فأكثر) بدلاً من حرف من نفس الحرف ، فنحو : أعشى ، ومَغْرَى ، مَلْهَى ، ومَغْتَرَى ، ومَرْمَى ، ومَجْرَى . وتثنى ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء ، لأن أعشى ونحوه لو كان فعلاً لتحوَّلَ إلى الياء .

فلما صار لو كان فعلاً لم يكن إلا من ألياء ، صار هذا النحو من الأسماء متحولاً إلى الياء ، وصار بمنزلة الذى عدتْ حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء . وكذلك مَغْرَى ، لأنه لو كان يكون فى الكلام مَفْعَلْتُ لم يكن إلا من الياء ، لأنها أربعة أحرف كالأعشى ، والميم زائدة كالألف ، وكلما ازداد الحرف كان من الواو أبعد .

ولم جَرَى الجَمْعُ بالألف والتاء مجرى التثنية ولم يَجْزُ مِثْلُ ذلك في جمع المذكر ؟^(١)

وماتثنية : حُبْلَى ، ودِفْلَى ، وذِفْرَى ؟

وماتثنية : مِعْزَى ؟

ولم وجب في الفعل قلبُ الواو إلى الياء في كلِّ ما زاد على الثلاثة من نحو : أُغْزِيْتُ ، وَاغْتَزَيْتُ^(٢) ، واستَفْزَيْتُ^(٣) ؟

الجوابُ عن الباب الأول^(٤) :

= وأما مُغْتَزَى فتكون تثنيته بالياء ، كما أن فعله متحوّل إلى الياء .
وذلك : أعْشِيَانِ ، ومَغْزِيَانِ ، ومُغْتَزِيَانِ .

وانظر في الألف الزائدة للتأنيث أو لغيره : نص سيبويه المذكور في هـ ٣ بعد .

(١) الكتاب (٣/٣٩) : " وكذلك (أى ومِثْلُ تثنية المقصور الرباعى فأكثر) جَمْعُ ذا بالتاء . . . " .

(٢) اعْتَزَيْتُ الأمرَ : قَصَدْتُهُ ، وَاغْتَزَيْتُ بَقْلَانِ : اخْتَصَصْتُهُ من بين أصحابه .
اللسان : ٣٥٩/١٩ ، ٣٦٠ س ٢٥ .

(٣) الكتاب (٣/٣٩) : " وأما ماكانت ألفه (أى المقصور الرباعى فأكثر) زائدة ، فنحو : حُبْلَى ، ومِعْزَى ، ودِفْلَى ، وذِفْرَى . لاتكون تثنيته إلا بالياء ، لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء كسَلَفَيْتُهُ (ألقيته على ظهره) .

وذلك قولك : حُبْلِيَانِ ، ومِعْزِيَانِ ، ودِفْلِيَانِ ، وذِفْرِيَانِ .

(٤) انظر في سرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ،
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

الذى يَجُوزُ فى تشنية المقصور الذى على أربعة أحرف^(١) : قلبُ
الألفِ إلى الياء ، لأنه قد احتِيجَ إلى تحرك^(٢) ما قبل ألف التشنية
بالفتحة .

ولايجوز أن يُردَّ إلى الواو لأن حمله على تصريف الفعل منه أحقُّ به
لأنه أشكلٌ وأخفُّ ، وقد ثَبَتَ له أصلان : تصريفُ الفعلِ منه ، والواوُ
التي وُضعتُ عليها الكلمة - فردَّه إلى الأصل الذى يُكسِبُ خِفَةً
ومُشاكلةً أحقُّ به^(٣) .

فتشنيةُ أعشَ : أعشَيانِ ، ومَغزَى : مَغزَيانِ ، وملهى : ملهَيانِ ،
ومُعْتَزَى : مُعْتَزَيانِ . وكلُّ هذا من الواو .

وكذلك تقول فى مَرَمَى : مَرَمَيانِ ، ومَجْرَى : مَجْرَيانِ . لأنه إذا كان
الردُّ إلى الياء فيما أصله الواو فالردُّ إلى الياء فيما أصله الياء أوجب .
فكلَّ ألف رابعةٍ فصاعداً فى التشنية فإنها تصير إلى الياء لما بيَّنّا .

(١) مثل أعشى ، كما سيأتى .

(٢) فى الأصل : (ترك) ، تحريف . والصوابُ يساعده السياق .

(٣) انظر حكم تشنية المقصور الرباعى فأكثر ، فى : المقتضب : ٤ / ٣ .

١ / ٣٩٤ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٤ ،
والتصريح : ٢ / ٢٩٤ ، والأشمونى : ٤ / ١١١ ، والهمع : ١ / ٤٤ ،
والتبصرة : ٢ / ٦٣٤ .

هذا ، وللكوفيين فى المسألة مذهب ، فانظره فى : ابن يعيش : ٤ / ١٤٩ ،
وشرح الكافية : ٢ / ١٧٤ ، والهمع : ١ / ٤٤ ، والإنصاف : ٢ / ٧٥٤ .

والجمعُ بالألف والتاء يَجْرى مجرى التثنية لأنَّ العلةَ واحدة ، وهو^(١) **وَقَوْعُ الألفِ بعدَ ألفٍ يَجِبُ**^(٢) أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، فالرَدُّ إلى حرفٍ يَتحرَّكُ أولى به .

وتقول فى تثنية دِفْلَى^(٣) : دِفْلِيانِ ، وفى دِفْرِى : دِفْرِيانِ ، وفى حُبْلَى : حُبْلِيانِ .

وتقول فى مِعْزَى : مِعْزِيانِ .

وتقول : أَغْزَيْتُ / ، واغْتَزَيْتُ ، واستَفْزَيْتُ ، فتَقْلِبُ الواوَ ياءً لِيَجْزَى ٤١/٤ أ على طريقة المضارع فى : يُغْزَى ، وَيَغْتَزَى ، وَيَسْتَفْزَى ، وذلك أنه لما

(١) ذَكَرَ الضمير باعتبار الخبر (وَقَوْعُ) .

(٢) جُمْلَةٌ (يَجِبُ ...) حَالٌ مِنَ (الألف) .

(٣) لو نظرتُ إلى السؤال عن تثنية هذه الكلمة والكلمتين بعدها (ص ٢٨٩) لوجدتُ أن كلمة (حُبْلَى) هى التى كانت متصدرةً فى السؤال ، على حين أنها هنا فى الجواب قد زُحِزَتْ عن صَدْرِ الكلام لِتَحُلَّ محلَّها كلمة (دِفْلَى) . ولستُ أرى لذلك سبباً سوى أن كلمة (تثنية) فى السؤال مضمومٌ آخرُها وفى الجواب مكسورٌ آخرُها ، فكان الانتقال فى السؤال من الضمِّ فيها إلى الضمِّ الذى فى هاء (حُبْلَى) ميسوراً حسناً فى الصوت ، فضلاً عن أن تصدر (حُبْلَى) هو ضنيع الكتاب (انظر نصه فى : هـ ٣ ص ٢٨٩) . وكان الانتقال فى الجواب من الكسر فيها إلى الكسر الذى فى دال (دِفْلَى) ميسوراً حسناً كذلك . أما لو جاء الجوابُ على نسق السؤال فقال : وتقول فى تثنية حُبْلَى- بالانتقال من الكسر إلى الضم- لكانَ أَقْلُ يُسرًا وحُسْنًا .

وهذا الصنيع من الرمانى يؤكِّد ما ذكرته فى الدراسة من أنه يُعْنَى فى شرحه هذا بالصَوْنُ اللَّفْظِي والنغم الصَوْتِي .

وهذا-بالضرورة- يفرض على مَنْ يتصدى لدراسة هذا الشرح وتحقيقه أن لا يقف فى ذلك عند حدِّ البحث الموضوعى للمسائل العلمية نحويًا وصرفيًا فقط ، بل عليه أن يتجاوز هذا إلى النظر فى أسلوب الرجل وفى ألفاظه بل وفى حروفه .

تُنَكَّبُ^(١) فَعُلَ حَتَّى رُفِضَ مِنَ الْكَلَامِ لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ وَكَانَ
 الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرٍ إِلَى وَאוٍ يَثْقُلُ كَثَقُلِ الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ فَرُفِضَ
 لَذَلِكَ ، وَجَرَى الْمَاضِي عَلَيْهِ . فَهَذِهِ عَلَّةُ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا عَلَّةُ الْأَسْمِ فِي الثَّنِيَةِ : فَشَبَّهَهُ بِالْفِعْلِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي
 ذَكَرْنَا^(٢) .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ : (يُنَكَّبُ) بِالْيَاءِ ، مُخْرِفٌ .
 (٢) انْظُرْ هَذَا الْوَجْهَ : فِي الْأَصْلِ الْعَامِّ فِي أَوَّلِ الْجَوَابِ ص ٢٩ .

بابُ جَمْعِ الْمُقْصُورِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ^(١)

الغرض فيه : أن يُبيِّن^(٢) مايجوز فى جَمْعِ الْمُقْصُورِ بِالْوَاوِ والنون- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى جمع المقصور بالواو والنون ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم [لا]^(٣) يجوز فيه إلا حذف الألف؟

ولم وجب أن الضمة لاتصح على واوٍ مضمومٍ ما قبلها ، ولا الكسرة على ياءٍ مكسورٍ ما قبلها^(٤)؟

(١) أى أو بالياء والنون . وإنما قصر الرمانى كلامه على الواو والنون من باب الاكتفاء للدلالة ما ذكر على المراد كاملا .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٩٠/٣) :

"هذا بابُ جمعِ المنقوصِ بالواو والنون فى الرفع ، وبالنون والياء فى الجر والنصب".

والمراد بالمنقوص فى ترجمة سيبويه : المقصور . انظر : هـ ١ ص ٢٧٨ .

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) لم يظهر لى تحقيق هذين بالمثال فى موضوعنا هذا ، إذ لو لم نحذف الألف ورددناها إلى الياء أو الواو قلنا : مُصْطَفِيُون ، ومصْطَفِيِين- أو : مصْطَفَرُون ، ومصْطَفَرِين ، لم يتحقق لنا مايقول .
وكلامه فى مقابلة هذا فى الجواب (ص ٢٩٥) مستقيم ظاهر .

وما جَمَعُ : قَفَا اسْمَ رَجُلٍ؟ وما جَمَعُ : مُصْطَفَى؟ وما جَمَعُ :
حَبْنَطَى^(١) - بالواو والنون؟^(٢)

والجوابُ عن الباب الثاني^(٣) :

الذى يَجُوزُ فى جَمْعِ المقصور^(٤) بالواو والنون : حذفُ الألفِ لالتقاء
الساكنين^(٥) .

(١) الحَبْنَطَى : الرَّجُلُ المَتَلَّى غَضَبًا أو بَطْنَةً . اللسان : ١٤٠/٩ .
(٢) الكتاب (٣/٣٩٠) : "اعلم أنك تَحذفُ الألفَ وتَدَعُ الفتحة التى كانت
قبل الألف على حالها ، وإنما حذفتُ لأنه لا يَلْتَقى ساكنان . ولم يُحْرَكوا كراهيةً
اليامين مع الكسرة ، والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة . . .
وإن جمعتُ قَفَا اسْمَ رَجُلٍ قلتُ : قَفُونٌ ، حذفتُ كراهيةً الواوين مع الضمة
وتوالى الحركات .

وأما ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدة الحروف وتوالى حركتين
لازماً ، فلما كان مُعْتَلًا كَرِهوا أن يُحْرَكوه على ما يَسْتَثْقِلُونَ إذ كان التحريك
مستثقلاً .

وذلك قولك : رأيتُ مُصْطَفَيْنَ ، وهؤلاء مصطفون . ورأيتُ حَبْنَطَيْنِ ،
وهؤلاء حَبْنَطُونَ . ورأيتُ قَفَيْنِ ، وهؤلاء قَفُونٌ" .

(٣) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٣٨ ،
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) المقصور مثل : قَفَا ، ومُصْطَفَى . كما سيأتى .

(٥) أى مع بقاء الفتحة التى كانت قبل الألف لتدلُّ عليها . انظر : نص
سببويه فى هـ ٢ ، وكذا المراجع المذكورة فى هـ ٢ ص ٢٩٥ .

ولعل الرمانى لم يذكر ذلك اعتماداً على فهمه من السكوت عنه إذ هو على
الأصل .

وعما يشعر بأن هذا قد يكون من غرض الرمانى فى عدم التصريح بذلك -
سؤاله الذى يقول فيه (ص ٢٩٣) :

" ولم لا يجوز فيه (أى المقصور) إلا حذفُ الألف؟" . فهذا يشعر بأنه لا يجوز
فيه شيء آخر كتغيير الفتحة .

ولابدُّ من الحذف أو التحريك بالردِّ إلى حرف يصلح فيه الحركة :

فلم يَجْزُ أن يُردَّ إلى واوٍ قبلها ياءٌ مضمومة^(١) لما يلزم في ذلك من الثقل ، فكان الحذفُ أحقُّ به .

فتقول في جمع قَفٍّ ، اسمَ رجلٍ : قَفَّونَ . وفي مُصْطَفَى : مُصْطَفَوْنَ .
وفي حَبْنَطَى : حَبْنَطُونَ^(٢) .

والقياسُ مُسْتَمِرٌّ على ذلك في كلِّ ما آخِرُهُ أَلْفٌ^(٣) .

* * *

(١) بأن يُقال : مُصْطَفِيُونَ .

(٢) والكوفيون يَجيزون- مع الفتح- : ضَمُّ ما قبل الواو وكَسْرُ ما قبل الياء مطلقا ، أو فيما أَلْفُهُ زائدة . فيقولون : حَبْنَطُونَ ، وَحَبْنَطُونَ- وَحَبْنَطِينَ ، وَحَبْنَطِينَ .

انظر : الأشموني والصبان : ١١٤/٤ ، والهمع : ٤٦/١ ، والتصريح وباسين : ٢٩٦/٢ ، وشرح الكافية : ١٨./٢ .

(٣) انظر حكم جمع المقصور بالواو والنون ، في : شرح الكافية : ١٨./٢ ، والتصريح : ٢٩٦/٢ ، والأشموني : ١١٤/٤ ، والهمع : ٤٦/١ ، والتبصرة : ٦٣٦/٢ .

بابُ تثنية الممدود^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في تثنية الممدود - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز في تثنية الممدود ؟ وما الذى لا يجوز ، [ولم ذلك]^(٣) ؟

ولم لا يجوز أن يستوى حال الممدود فى التثنية ؟ وهل ذلك لأنه مُختلف فى معناه بما يقتضى اختلاف لفظه عند التغيير له ؟

وما تثنية : رداء ، وكساء ؟ ولم كان الوجه فيه قولك : رداءان ، وكساءان ؟

وما تثنية : علياء ؟ ولم جاز فيه : علياءان ، [وعلياً] وان^(٤) - على منزلة واحدة^(٥) ؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٩١) :

"هذا بابُ تثنية الممدود" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف ، وانظر : هـ ص .

(٣) زيادة يستقيم بها منهج الرمانى فى الالتزام بأن تكون صيغة السؤال العام فى أول المسائل : سؤالاً عاماً يجوز ، وسؤالاً عاماً لا يجوز ، وثالثاً عن علة الجواز وعدمه . (راجع ذلك فى الأبواب قبل وبعد) .

(٤) فى الأصل : (علياءان وان) : فيمكن أن يكون ما زدتُه قد سَقَطَ من الناسخ ، ويمكن أن يكون اللفظ كما هو فى الأصل صحيحاً ويكون الرمانى قد اكتفى عن ذكر لفظ (وعلياً) متبوعاً بما ذكره من الحروف (وأن) اكتفى عن هذا بما تقدّم من (علياءان) ، وجعل اللفظ (وأن) إشارة إلى كلمة (علياءان) . وإن كنتُ أستبعد هذا الاحتمال الثانى .

(٥) إجابة هذين السؤالين مؤخّرة عن إجابة تاييهما ، وذلك لارتباط =

وما تشنية : خُنْفَسَاء ؟ ولم كان الوجه فيه قولك : خُنْفَسَاوَان^(١) .
وفى حَمْرَاء : حَمْرَاوَان ؟

ولم جَرَى : حَرَبَاوَان^(٢) مجرى : عِلْبَاوَيْنِ أَكْثَر^(٣) من : كِسَاوَان ،
وَعِطَاوَان ، وَرِدَاوَان ؟ ولم جاز^(٤) مع أن الأجود إجراؤه مُجَرَى
الصحيح ؟

ولم وجب أن يكون : عِلْبَاوَانِ أَكْثَرَ مِنْ كِسَاوَانِ ؟^(٥)

=مسألة (علباء) بما بعد مسألة (خُنْفَسَاء ، وَحَمْرَاء) .
وإنما قَدُمَ الرَّمَانِي مسألة (علباء) على مسألة (خنفساء ، وحمراء) في
المسائل مع ارتباطها بما بعدها كما أشرت ، تَبَعاً لِتَقْدُّمِهَا عَلَيْهِمَا فِي الْكِتَاب .
انظر نص الكتاب التالي .
(١) في الأصل : (خنفساءوان) بزيادة همزة قبل الواو ، تحريف . وانظر
الجواب ص ٣٠٠ .

(٢) الحَرْبَاء : مِسْمَار الدَّرْع . والحَرْبَاء : الظَّهْر . والحَرْبَاء : دُوبَّة دقيقة
الرأس مُخَطَّطَةُ الظَّهْرِ ، تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ بِرَأْسِهَا حَيْثَمَا دَارَتْ ، وَتَتَلَوَّنُ أَلْوَانَا
بَحْرِ الشَّمْسِ . وَالْأَنْثَى : الْحَرْبَاءَة . اللسان : ١ / ٢٩٧ .

(٣) (أَكْثَرُ) صَفَةٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (عِلْبَاوَيْنِ) .

(٤) أى كِسَاوَان - بِالْوَاو - وَمَا بَعْدَهَا .

(٥) الْكِتَاب (٣ / ٣٩١) : "اعلم أن كلَّ ممدود كان مُنْصَرَفًا فَهُوَ فِي
التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ... بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ غَيْرَ مَعْتَلٍّ مِنْ سِوَى ذَلِكَ .
وذلك نحو قولك : عِلْبَاءَان ، فهذا الأجود أَكْثَرُ . (هذا ما فى هارون .
وفى بولاق : ٢ / ٩٤ : "وذلك نحو قولك : رِءَاءَان ، وكِسَاءَان ، وَعِلْبَاءَان" .
ولعلَّ هذا يُفَسِّرُ بَدْءَ الرَّمَانِي فِي أَمَثَلْتِهِ بِالْحَدِيثِ عَنْ رِءَاءٍ وَكِسَاءٍ ، إِذْ لَعَلَّ
نُسَخْتَهُ مِنَ الْكِتَابِ كَذَلِكَ) .

فإن كان الممدود لا يَنْصَرَفُ وَآخِرُهُ زِيَادَةٌ جَاءَتْ عَلَامَةً لِلتَّائِيثِ ، فَإِنَّكَ إِذَا
تَنَبَّيْتَهُ أَبَدَلْتُ وَأَوَّأ ... ، وَكَذَلِكَ إِذَا جَمَعْتَهُ بِالتَّاء .
=

ولم جاز : عَقَلْتُهُ بِشَنَائِيْنِ ، وَهِنَائِيْنِ ^(١) ؟ وما نظيره من قولهم :
السَّمَاءُ ، وَالْعَبَايَةُ ^(٢) ؟

ولم جاز : مِذْرَوَانِ ^(٣) ؟ وما نظيره من : نُقَاوَةٌ وَنُقَاوَةٌ ^(٤) ^(٥) ؟

= واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحرناوان ، شَبَّهُوْهُمَا
ونحوهما بحَمْرَاءَ ، حيث كان زَنَتْهُ هذا النحو كزنته ، وكان الآخرُ زَانِداً كما كان
آخرُ حَمْرَاءَ زَانِداً ، وحيث مُدَّتْ كما مُدَّتْ حَمْرَاءُ .

وقال ناسٌ : كِساوَانِ وَغِطاوَانِ ، وفي رداء : رداوَانِ ، فجعلوا ما كان آخرُهُ
بَدَلًا من شَيْءٍ من نفس الحرف بمنزلة : علبَاءِ ، لِأَنَّهُ فِي الْمَدِّ مِثْلُهُ ، وفي الإبدال ،
وهو منصرف كما انصرف . فلما كان حالُهُ كحالِ علبَاءِ ، إِلَّا أَنْ آخِرُهُ بَدَلٌ من
شَيْءٍ من نفس الحرف ، تَبِعَ علبَاءُ كما تَبِعَ علبَاءُ حَمْرَاءُ ، وكانت الواو (أى فى
كِساوَانِ) أَخْفَ عَلَيْهِمْ حيث وَجَدَ لَهَا شَبَهٌ من الهمزة .

وعلباوان أكثر من قولك : كِساوَانِ فى كلام العرب ، لَشَبَهِهَا بِحَمْرَاءَ .

(١) الثَّنَائِيَانِ : جَبَلٌ وَاحِدٌ يُشَدُّ بِأَحَدِ طَرَفَيْهِ يَدُ الْبَعِيرِ ، وَبِالطَّرَفِ الْآخَرِ الْيَدُ
الْأُخْرَى . جاء بلفظ المثنى ولا يُفْرَدُ له واحد ، ومفرده تقديرا : ثَنَاءٌ ، مثل :
كِسَاءٌ . اللسان : ١٨ / ١٣١ ، ١٣٢ .

وأما هِنَائِيَانِ ، فلم أجدها فى اللسان ولا فى أى كتاب من كتب النحو التى
بيدى . وصنيع سيبويه فى صَوْنِ هذه القولة يشير إلى أنها والثنائيين سواء فى
المعنى .

(٢) سَمَاوَةٌ الْبَيْتِ : سَقْفُهُ ، وَسَمَاوَةُ الْهَلَالِ : شَخْصُهُ إِذَا ارْتَفَعَ عَنِ الْأَفْقِ
شَيْثًا ، وَسَمَاوَةُ كُلِّ شَيْءٍ : شَخْصُهُ وَطَلْعَتُهُ . وَالسَّمَاءُ : مَوْضِعٌ بِالْبَادِيَةِ .
اللسان : ١٩ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

وَالْعَبَايَةُ : ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ وَاسِعٌ فِيهِ خُطُوطٌ سُودٌ كِبَارٌ . اللسان .

(٣) الْمِذْرَوَانِ : طَرَفَا الْأَلْيَتَيْنِ ، وَالْمِذْرَوَانِ : جَانِبَا الرَّأْسِ ، وَقِيلَ :
الْمِذْرَوَانِ : طَرَفَا كُلِّ شَيْءٍ ، وَقِيلَ الْمِذْرَوَانِ : جَانِبَا كُلِّ شَيْءٍ . جاء بلفظ المثنى ولا
يُفْرَدُ له واحد على الأجود ، وَقِيلَ : وَاحِدُهُ مِذْرَى . اللسان .

(٤) النُقَاوَةُ ، وَالتَّقَاوَةُ : أَفْضَلُ مَا انْتَقَيْتَ مِنَ الشَّيْءِ . اللسان .

(٥) الْكِتَابُ (٣ / ٣٩٢) : "وَسَأَلْتُ (أى سيبويه) الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : =

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذى يجوز فى تشنية الممدود^(٢) : إجراؤه على ثلاثة أوجه :

ترك ما كانت الألف^(٣) فيه أصليّة على حاله ، وقَلْبُها فيما كانت فيه للتأنيث واواً ، وجواز القلب وتركه فيما كانت فيه للإلحاق على منزلة سواء^(٤) .

فهذا الأصل فى هذا الباب فهو وجه الكلام .

ولا يجوز أن تستوى هذه الأقسام الثلاثة فى هذه الأوجه ، لأن المعنى فيها مختلف يقتضى اختلاف اللفظ فى الموضوع للإيدان باختلاف

=عَقَلْتُهُ بِشَنَائِيْنِ وَهَنَائِيْنِ ، لَمْ لَمْ يَهْمَزُوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يُفَرِّد الواحد ثم يبنوا عليه ، فهذا بمنزلة السّماوة ، لما لم يكن لها جَمْعٌ كالعطاء ، والعباء يجرى عليه جاء على الأصل .

والذين قالوا : عباءة جاءوا به على العباء . وإذا قلت : عباية فليس على العباء .

ومن ثمّ زعم : قالوا : مذرّوان ، فجاءوا به على الأصل ، فشَبَّهوها بذا حيث لم يُفَرِّد واحده . وقالوا : لك نَقَاوَةٌ وَنَقَاوَةٌ . وإنما صارت واواً لأنها ليست آخر الكلمة .

(١) انظر فى سرّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : قرأ ، وكساء ، وعلباء ، وحمراء . كما سيأتى .

(٣) يعنى بالألف : الهمزة . وهذا من تعبيرات المتقدمين .

(٤) انظر : هـ ٢ ص ١٥٩ .

المعنى على ما بيّنا : مما هو للتأنيث ، أو للإلحاق ، أو لتَمَامِ الاسمِ مِنْ
نَفْسِهِ ^(١) .

فتثنيةُ رِداءٍ : رِداءانِ ، وتثنيةُ كِساءٍ : كِساءانِ . وكذلك سبيلُ
قُرأٍ ، تقول فيه : قُرأانِ .

فهذا وَجْهُ الكلام : لأن الألف أصلية وإن كان منه ما هو بَدَلٌ مِنْ
نَفْسِ الاسم ، ومنه ما الهمزةُ فيه هو الأصلُ - فالحكمُ واحدٌ فى أن
الوجه إجراؤه مجرى غير المُعْتَلِّ فى سلامة اللفظ .

وتثنية خُنُفُساءَ : خُنُفُساوانِ ، وتثنية حَمَراءَ : حَمَراوانِ ، لأن الألف
للتأنيث .

وأما عِلْبَاءُ ، وَجِرْبَاءُ فتقول فيه : عِلْبَواوانِ ، وَعِلْبَاءانِ - وَجِرْبَواوانِ ،
وَجِرْبَاءانِ . لأن الألف فيه للإلحاق : فهو كَأَلْفِ التَّأْنِيثِ فى الزيادة ،
وكالألفِ الأصلية فى أن المطلوب به بُلُوغُ أصلِ الكلمة .

(١) انظر حكم تثنية الممدود ، فى : المقتضب : ٣ / ٣٩ ، وابن يعيش :
٤ / ١٤٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٤ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٥ ،
والأشمونى : ٤ / ١١٢ ، والهمع : ١ / ٤٤ ، والتبصرة : ٢ / ٦٣٦ ،
والتسهيل : ١٧ .

والكوفيون يُجيزون فيما طال من الممدود : حذفَ زائدَتَيِ التأنيث إذا
كانتا فوق الأربعة ، نحو : قاصعان ، فى قاصعاء . انظر : ابن يعيش : ٤ /
١٥١ ، وشرح الكافية : ٢ . ١٧٥ ، والأشمونى : ٤ / ١١٤ ، والهمع : ١ /
٤٤ .

هذا ، والجمعُ السالم بنوعيه حُكْمُهُ فى الممدود كالتثنية . انظر : نص
سيبويه فى هـ ٥ ص ٢٩٧ ، وكذا المراجع المذكورة فى مظانها .

وقد يجوز : كساوان ، وغطاوان تشبيهاً بالملحق لأن المعتمد فيهما^(١) على الأصل ، كما جاز : علباءن تشبيهاً بقولك : كساءان ، وغطاءان .

وعلباوان أكثر من كساوان ، لأن الواو للملحق بحق الأصل وإن كان من طريق الشبهة^(٢) . / وليس كذلك : كساوان ، لأنه بطريق الشبهة^(٤) ٤/٤٣ أ^(٣) الذي الأصل الأول أحق به^(٥) .

وقالوا : عقلتُهُ بشائين ، وأظهروا الياء^(٦) لأنه مبني على علامة

(١) أى فى المبدكة من أصل ، والملحقة .

(٢) أى بالآلف التأنيث . انظر ما مضى فى مطلع الفقرة .

هذا ، وإلى هنا ينتهى الجزء الثانى والأربعون من تجزئة الأصل ، وقد خُتم هذا الجزء بدىاجة تقول : "تمّ والحمد لله وحده ، يتلوهُ إن شاء الله فى الثالث والأربعين : وليس كذلك : كساوان ، لأنه بطريق الشبهة" .

وبعد هذه الدىاجة وفى صحيفة مستقلة (٤ / ٤٢ب) ترجمة الجزء التالى التى تقول :

"الجزء الثالث والأربعون من شرح كتاب سيبويه - إملاء أبى الحسن على بن عيسى النحوى ، أيده الله تعالى" .

وبعد هذه الترجمة تأتى فى الصحيفة التالية دىاجة افتتاح هذا الجزء التى تقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٤٣ أ) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٤١ أ) . والسرى فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) أى بالآلف المُلحقة . انظر ما مضى قبل قليل .

(٥) هذا الأصل الأول : هو ترك الألف على حالها بدون قلب لأنها مبدكة من أصل . انظر ما يتعلق بها فى الأصل العام وما بعده ص ٢٩٩ .

(٦) فى الأصل : (وأظهروالياء) بسقوط إحدى الألفين بين الواو واللام . وانظر نظيرها مع الواو بعد .

التثنية ، كما أظهروها^(١) فى : عِبَايَة وَصَلَايَة لِأَنَّهُ مَبْنَى عَلَى عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ ، إِذْ كَانَ لَا يُفْرَدُ^(٢) وَاحِدُهُ .

وقالوا : مَذْرَوَانِ ، فَأَظْهَرُوا الْوَاوَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ ، كَمَا أَظْهَرَهَا فِى : نِقَاوَةٍ وَنَقَاوَةٍ ، إِذْ كَانَ لَا يُفْرَدُ وَاحِدُهُ .

* * *

(١) فى الأصل : كما أظهروها) بزيادة ألف تالية للواو ، تحريف .

(٢) فى الأصل : (لا يعود) ، تحريف . والصوابُ من نظيره التالى ،

ومن الكتاب فى نصه هـ ٥ ص ٢٩٨ .

باب الاسم الذى لا يصلح فيه التثنية والجمع^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى الاسم الذى لا يصلح فيه التثنية والجمع - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى الاسم الذى لا يصلح فيه التثنية / والجمع ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟
٤ / ٤١ ب^(٢)

ولم لا يجوز جمع^(٣) ما لحقته علامة التثنية أو جمع السلامة إذا صار اسماً للواحد ؟

وما حكم : عَشْرِينَ ، وثلاثين ، واثنين ، إذا سُمى به رجلٌ - فى التثنية والجمع ؟

وما حكم قولك : رجلان ، ومُسْلِمَانِ ، إذا سُمى به - فى التثنية والجمع ؟

ولم لا يجوز فى اسم واحد رَفْعَانِ ، وَجَرَانِ ، وَنَصْبَانِ^(٤) ؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٩٢) :

"هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون" .

(٢) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هنا (ص ٤١ ب) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كان (ص ٤٣ أ) . وَالسِّرُّ فى هذا هو ما ذَكَرْتُهُ فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) أَى : أو تَثْنِيَةٌ . وَلَعَلَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى الْجَمْعِ : مِنْ بَابِ الْاِكْتِفَاءِ إِذِ الْحُكْمُ وَاحِدٌ ، أَوْ تَبَعًا لِأَمْثَلَةِ سَيَبُورِهِ إِذْ لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا إِلَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، وَهُوَ لَفْظُ : كُلُّهُمْ ، وَاسْمُهُمْ . انْظُرْ نَصَّ سَيَبُورِهِ التَّالِيَّ .

(٤) الْكِتَابُ (٣ / ٣٩٢) : "وذلك (أى ما لا يجوز فيه التثنية والجمع) =

ولم جاز : اثنان لليوم الواحد الذى يلى يومَ الأحد ؟ وما وجهُ قول
بعض العرب : اليومُ الثُّنْيِ (١) ؟. (٢)

وما حكم مُقْبِلَاتُ ، فى اسمِ رجلٍ إذا ثُنِيَ ؟ ولم جاز : مُقْبِلَاتَانِ ،
وفى أَذْرِعَاتٍ : أَذْرِعَاتَانِ ، وفى تَمَرَاتٍ : تَمَرَاتَانِ ؟

وما حكم : مُقْبِلَاتُ اسمِ رجلٍ - فى الجَمْعِ ؟. (٣)

=نحو : عشرينَ ، وثلاثينَ ، والاثنتينَ . لو سَمَّيْتَ رجُلًا مُسْلِمِينَ قُلْتَ : هذا
مُسْلِمُونَ ، أو سَمَّيْتَهُ بِرَجُلَيْنِ قُلْتَ : هذا رجلانِ . لم تُثْنِهِ أَبَدًا ولم تجمعه كما
وصَفْتَ لك ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فى اسمِ واحدٍ رَفْعَانِ وَلَا نَصْبَانِ وَلَا جَرَّانِ ،
ولكنك تقول : كُلُّهُمْ مُسْلِمُونَ ، واسْمُهُم مُسْلِمُونَ ، وَكُلُّهُمْ رَجُلَانِ ، واسْمُهُم
رجلان " .

(١) انظر فى إيضاح هذا اللفظ : الجواب ص ٣٠٧ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٩٣) : "وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْعَرَبُ الْاِثْنَيْنِ فى الكلامِ على
حَدِّ قولك : اليومُ يَوْمَانِ ، واليومُ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ . والَّذِينَ جَاءُوا بِهَا
فَقَالُوا : أَثْنَاءُ ، إِنَّمَا جَاءُوا بِهَا عَلَى حَدِّ الْاِثْنِ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : الْيَوْمُ الْاِثْنُ . وقد
بلغنا أَنَّ بعضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : الْيَوْمُ الثُّنْيُ . فَهَكَذَا الْاِثْنَانِ كَمَا وَصَفْنَا ، وَلَكِنَّهُ
صَارَ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ اسْمًا غَالِبًا ، فَلَا تَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٩٣) : "وَأَمَّا مُقْبِلَاتٌ فَتَجُوزُ فِيهَا التَّثْنِيَةُ إِذَا صَارَتْ
اسْمَ رَجُلٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ رَفْعَانِ وَلَا نَصْبَانِ وَلَا جَرَّانِ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ مَا فى
آخِرِهِ هَاءٌ فى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالنَّهَاءِ .

وذلك قولك فى أَذْرِعَاتٍ : أَذْرِعَاتَانِ ، وفى تَمَرَاتٍ اسمِ رجلٍ : تَمَرَاتَانِ .
فَإِذَا جُمِعَتْ بِالنَّهَاءِ قُلْتَ : تَمَرَاتٌ ، تَحْذَفُ وَتُجْبَى بِنَاءٍ أُخْرَى كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ
بِالنَّهَاءِ إِذَا قُلْتَ : تَمْرَةٌ وَتَمَرَاتٌ" .

والجواب عن الباب الثانى^(١)

الذى يَجُوزُ فى الاسم المفرد^(٢) الذى لا يَصْلَحُ فيه التثنية والجمع^(٣) : إجراؤه على ذلك^(٤) لما^(٥) يَلْزَمُ - لو ثُنِيَ أو جُمِعَ - فيه رَفْعَانِ وَجَرَانِ وَنُصْبَانِ ، وهذا لا يكون من قِبَلِ أنه مرفوضٌ لعلّةٍ صحيحةٍ ، وهى أنه فى موضعٍ يجب له نهايةُ الإيجاز^(٦) بأن يَدُلَّ على المعنى بأَوْجَزَ ما يمكن وهو الحركةُ المتعاقبةُ على حرفِ الإعرابِ ، فإذا لم يمكن الحركةُ فى التثنية والجمع كان بالإنقلاب الذى يَجْرى مجرى انقلاب الحركات ، فإذا صار لفظُ التثنية أو جمعُ السلامة اسماً بواحد^(٧) وجب أن لا يُثْنَى ، ولا يُجْمَعُ للعلّةِ التى بَيَّنّا من امتناعِ رَفْعَيْنِ على اسمٍ واحدٍ ، وكذلك سبيلُ الجرّينِ ، والنّصْبَيْنِ .

(١) انظر فى سرِّ مجئِ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، انظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) زيادة كلمة (المفرد) هنا على حين أنها لم تكن موجودة فى العنوان والغرض والسؤال العام فى أوّل المسائل وهى صَيَغُ يحصر الرمانى على توحيدها ، هذه الزيادة من التغييرات القليلة التى لا تكسر أطراداً فى توحّد هذه الصيغ .

(٣) مثل : عشرون ، واثنان ، ومُسْلِمَانِ ، اسمٌ رَجُلٍ . كما سيأتى .

(٤) أى على كونه مُفْرَداً ، يَعْنَى إِبْقَاءَهُ على لفظه كما كان بدون إلحاق علامة أخرى به للتثنية أو الجمع .

(٥) فى الأصل : : (بما) . وهى وإن كانت صحيحة أيضاً على جَعْلِ الباءِ للسببية إلا أن اللام هنا أظهر فى التعليل .

(٦) انظر مُوجِبَاتِ هذا الإيجاز ومقتضياته الثلاثة ، فى : ص ٢١١ .

(٧) بشرط أن لا تتجاوز حروف الكلمة سبعة . انظر : شرح الكافية : ٢ /

١٤ . ، والتسهيل : ٢٢٥ ، والهمع : ١ / ٥ . ، والأشمونى : ١ / ٧٩ ،

٩٤ ، وح ياسين على التصريح : ١ / ٦٧ .

فإذا أحتيجَ إلى تثنية مثل هذا أو جَمْعُه قيلَ فيه : كُلُّهُمَ كَذَا ، أو :
كُلَاهُمَا كَذَا ، أو : ذَوَا ، أو : ذَوُو كَذَا^(١) ، ليدلَّ على المعنى من غير
فسادٍ يلحق اللفظَ . فكَذلك السبيلُ فى كلِّ تثنية وجمع سلامة .

فإذا قيل : كيف تُثنى عِشْرِينَ اسْمَ رَجُلٍ ؟ قلتَ : ذَوَا عِشْرِينَ ، أو :
كِلَاهُمَا عِشْرُونَ .

وكذلك سبيلُ : ثَلَاثِينَ ، وَاثْنَيْنِ .

وإن جَمَعْتَ قلتَ : ذَوُو عِشْرِينَ ، وَكُلُّهُمَ عِشْرُونَ .

وكذلك سبيلُ : مُسْلِمَيْنِ .

وكلُّ هذا على مذهب مَنْ حَكَى حَالِ التثنية والجمع فى التَّسْمِيَةِ^(٢) .

فأما قولهم لليَوْمِ الذى يَلِى يومَ الأَحَدِ : اِثْنَانِ - فليس بعَلَمٍ لأنه لِكُلِّ
يومِ اثْنَيْنِ ، ولكنه يُشَبِّه العَلَمَ فى التعريف الذى لا يُحْتَاج فيه إلى عَهْدٍ
خاصٍّ عند المخاطب كما [لا]^(٣) يُحْتَاج فى العَلَمِ ، إذ كنتَ تقول :
هذا اليومُ الاِثْنَانِ لِمَنْ لَيْسَ بَيْنَكَ وبينه عَهْدٌ ، كما تقول : هذا زَيْدٌ مِنْ
غيرِ عَهْدٍ خاصٍّ .

(١) انظر : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ . والإضافة حينئذ من إضافة
المسمى إلى الاسم . انظر شرح الكافية فى الموضع المذكور .

(٢) أمّا على مذهب مَنْ لَمْ يَحْكِ ، بل أعربه بالحركات ، فيجوز التثنية
والجمع .

وانظر فى هذا الباب شروط ما يُثنى ويُجمع ، فى : الهمع : ١ / ٤٢ ،
والتصريح : ١ / ٦٧ ، والتسهيل : ١٣ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وإنما جاز^(١) / أن يجرى على اليوم الواحد كما جاز : اليوم خمسة ٤/٣ ب^(٢)
عشر. من الشهر ، كأنك قلت : اليوم آخر خمسة عشر ، واليوم آخر
الاثنين .

وقال بعض العرب : اليوم الثُّنْيُ ، فردّه^(١) إلى الواحد فى التصغير
وكأنه^(١) جاء على تشنية الاثنين^(٣) وإن لم يتكلم به .

وتقول فى تشنية : مُقْبَلَاتُ اسْمِ رَجُلٍ : مُقْبَلَاتَانِ ، لأنه لا يلزمك فى
هذا إعرابان .

وكذلك تقول فى أَذْرِعَاتٍ : أَذْرِعَاتَانِ ، وفى تَمَرَاتٍ : تَمَرَاتَانِ .

وتقول فى جمع مُقْبَلَاتِ اسْمِ رَجُلٍ : مُقْبَلَاتُ ، فَتَحْذَفُ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ
من الاسم كما تَحْذَفُ هَاءُ التَّأْنِيثِ من الواحد وتأتى بِالْفِ وتاء للجمع ،
إِذْ قَدْ بَطَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ فى الاسم الجارى على الواحد للجمع
فِيُحْتَاجُ أَنْ تَأْتِيَ بِعَلَامَةٍ مُنْعَقِدَةٍ بِمعنى الجمع .

ونظيرُ ذلك : يَمْنَى اسْمُ رَجُلٍ ، فإذا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ هَاتَيْنِ الْيَاءَيْنِ
وَجِئْتَ بِيَاءِى النِّسْبِ^(٤) .

(١) أى الاثنين .

(٢) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٤٣ ب) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كَانَ
(ص ٤١ ب) . وَالسَّرُّ فى هَذَا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) وَأَصْلُ الْاِثْنَيْنِ : ثَنَوُ ، مِثْلُ جَمَلٍ . فَتَصْغِيرُهُ بَرْدُ اللَّامِ وَحَذْفُ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ : ٣ / ٤٥٤ ، وَشرح الشافية : ١ / ٢١٩ ، وَابْنُ
يَعِيشٍ : ٥ / ١٢١ ، وَالْأَشْمُونِى : ٤ / ١٦٦ - ١٦٨ ، وَالْهَمْعُ : ٢ /
١٨٧ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢ / ٣٢٢ .

(٤) انْظُرِ النِّسْبَ إِلَى يَمْنَى اسْمِ رَجُلٍ ، فى ص ٨٥ ، ٨٦ .

فاللفظُ وإن كان واحداً فإن التقدير مختلف فيما انعقد بالمعنى ممّا ليس كذلك ، ولا يصلح أن يعقده بالمعنى وهو موجود فى الاسم ، لأنه إنما يُوجد لهذا المعنى فينعقدُ به على هذه ^(١) الجهة ، فإذا كان موجودا استحال ذلك فيه .

وهذا دليلُ صحّةِ ما قاله سيبويه ^(٢) من حذف الألف والتاء من مُقيلات ثم الإتيان بألفٍ وتاءٍ غيرهما للجمع .

* * *

(١) فى الأصل : (هذا) ، تحريف .

(٢) انظر نصه فى هـ ٣ ص ٣٠٤ .

باب جمع ما آخره هاء التانيث^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في جمع ما آخره هاء التانيث إذا سُمِّيَ به رجل^(٢) - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في جمع ما آخره هاء التانيث اسمَ رجلٍ ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يُجمع في المذكر بالواو والنون ؟

وما حكم : طلحة ، وسكمة^(٣) ، وجيلة ، إذا سُمِّيَ به رجلٌ - في الجمع ؟

ولم جاز فيه : طلحات ، وسلمات ، وجيلات ، ولم يَجُزْ : طلحون ؟ وما في قولهم : رجلٌ رتعة ورجالٌ رتعات ، وطلحة الطلحات^(٤) - من

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٣ / ٣٩٤) :

"هذا بابُ جمع الاسم الذي في آخره هاء التانيث" .

(٢) عبارة " إذا سُمِّيَ به رجلٌ " ليست موجودة في العنوان ، وكذا نظائرها في السؤال العام بعد وفي الأصل العام في أول الجواب ص ٣١٣ . وانظر ما قلته عن مثل هذه الزيادات ، في هـ ٢ ص ٣٠٥ .

(٣) سكمة ، في الأصل : شجرة ذات شوكة حادة ، يُدبغ بورقها وقشرها ، وورقها يُسمَّى : القَرظ ، لها زهرة صفراء طيبة الرائحة ، وليس لها خشبٌ ، وإن عظمَتْ . وبها سُمِّيَ الرجلُ . اللسان : ١٥ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) طلحة الطلحات : هو طلحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي . وسُمِّيَ بذلك : لأن جدَّ أمِّه لأبيها اسمه : طلحة بين أبي طلحة ، ولأن أخاها أيضا سُمِّيَ : طلحة . فأضيفَ هو إليهم .

وقيل : : سُمِّيَ بذلك : لأنه جمعٌ بين مائة عربيٍّ وعربيةٍ بالمهْر والعطاء =

الدليل ؟ (١)

وما حكم : حُبْلَى - فى الجمع ، إذا سُمِّيَ بها رجلٌ ؟ ولم يجب فيه : حُبْلَوْنَ ، وفى جَمَزَى : جَمَزَوْنَ ؟

وما حكم : خُنْفُسَاء ، اسمَ رجلٍ - فى الجمع ؟ ولم يجب فيه : خُنْفُساوُونَ ؟

ومنْ أَيْنَ أَشْبَهْتَ الألفَ (٢) الحرفَ الأصلِىَّ حتى جَرَتْ مجراه (٣) ؟
ومنْ [أَيْنَ] (٤) وجب فى أرضٍ ، اسمَ رجلٍ : أَرْضُونَ ، ولم يَجْزُ :
أَرْضَاتُ ؟

=الواسعين فُولد لكل واحد منهم ولدٌ فسُمِّيَ : طَلْحَةٌ . فأضيفَ هو إليهم .
اللسان : ٣ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، والخزانة : ٨ / ١٥ .

(١) الكتاب (٣ / ٣٩٤) : "زعم يونس إنك إذا سُمِّيتَ رجلاً طَلْحَةٌ أو امرأةً ، أو سَلْمَةً ، أو جَبَلَةً ، ثم أردتَ أن تَجْمَعَ جمْعَتَهُ بالتاء ، كما كنتَ جامعَهُ قبل أن يكون اسماً لرجلٍ أو امرأةٍ على الأصل . ألا تَرَاهُم وَصَفُوا المذكر بالمؤنث ، قالوا : رجلٌ رَّبْعَةٌ ، وجمعوها بالتاء فقالوا رَبَّعَاتُ ، ولم يقولوا : رَبَّعُونَ . وقالوا : طَلْحَةٌ الطَّلْحَات ، ولم يقولوا : طَلْحَةُ الطَّلْحِينَ .
فهذا يُجْمَع على الأصل لا يتغير عن ذلك ، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تَذْهَبِ الهاءُ" .

(٢) أى المقصورة والممدودة فى نحو : حُبْلَى ، وَخُنْفُسَاء . انظر : الجواب ص ٣١٦ ، ونص سيبويه التالى .

(٣) أى فى كونها تُجْمَع بالواو والنون ولم تُقَدَّرْ تقدير التاء فى طَلْحَةٍ .
وهذا السؤال يلتقى مع أول الوجهين فى السؤال الآتى : "وهلْ ذلك دليلٌ من وجهين" ، يلتقى معه فى كون أول الوجهين متضمنًا لإجابة سؤالنا هنا إذ هما حول جزئية واحدة ، ولذا لم تكن لسؤالنا إجابة فى عنصر الجواب (ص ٣١٦) تقابله فى موضعه .

وهذا التشقيق فى الأسئلة هو رغبة من الرمانى فى الإفهام .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وما فى أن الألف لا تحذف من حُبليات ، وَجَمَرَيَات ، وَخُنْفَسَاوَات - من الدليل ؟ وهل ذلك دليلٌ مِنْ وجهين : أحدهما - أنها لما كانت لا تُحذف أَشَبَّهَتْ الأَصْلَى فى أنه لا يُحذف . والآخر - أنها لا تَقْتَضِ عَوَضاً كما يَقْتَضِ (١) حذفُ الهاء ؟

ولم صارت أَلْفُ حُبلى بمنزلة ألف حَبَنْطى مع اختلاف حالهما فى التأنيث والإلحاق ؟ وهل ذلك لأنهما قد اجتمعا فى الثبوت فى التثنية الذى يَقْتَضِ لهما الثبوت فى الجمع ؟

ولم جاز فى زَكْرِيَاءَ : زَكْرِيَاوُونَ . وَزَكْرِيُونُ (٢) فَيَمْنَنَ قَصَرَ ؟ (٣)

-
- (١) فى الأصل : (تقتضى) بقاء المضارعة ، تحريف .
 (٢) فى الأصل : (زكريون) بضم الياء ، وكذا فى الجواب ص ٣١٦ ، تحريف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى ، وانظر أيضا : جَمْعُ الْمُقْتَصَرِ بالواو والنون فى ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وه ٢ من الثانية .
 هذا ، والإجابة عن مسألة (زكرياء) هذه مقدمة من موضعها المقابل لتكون بجانب نظيرها (خنفساء) . انظر : الجواب ص ٣١٦ .
 (٣) الكتاب (٣ / ٣٩٤) : "فأما حُبلى فلو سُميت بها رجلا ، أو حَمْرَاءُ ، أو خنفساء لم تجمع بالهاء ، وذلك لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تُحذفُها . وذلك قولك : حُبليات ، وَحُبَارِيَات ، وَخُنْفَسَاوَات .
 فلما صارت تدخل فلا تُحذف شيئا أَشَبَّهَتْ هذه عندهم : أَرْضَات ، وَدُرِّيَهَات . فأنت لو سُميت رجلا بأَرْضٍ لقلت : أَرْضُونَ ، ولم تَقُلْ : أَرْضَات ، لأنه ليس ها هنا حرف تأنيث يُحذف ، فغلب على حُبلى التذكير حيث صارت الألف لا تُحذف ، وصارت بمنزلة ألف حَبَنْطى التى لا تحجب للتأنيث . ألا تراهم قالوا : زَكْرِيَاوُونَ فَيَمْنَنُ مَدَّ ، وقالوا : زَكْرِيُونُ فَيَمْنَنُ قَصَرَ .
 واعلم أنك لا تقول فى حُبلى ... إلّا : حُبْلُونَ" .

ولم لا يَجُوزُ : / عَيْسُون ، وَمُوسُون (٢) ، كما جاز : قاضُون ،
وغازُون ؟ وهل يلزم مَنْ قَدَرَهُ قَبْلَ الْجَمْعِ : حُبْل (٣) ، وَمُوسٌ - أن يقول
فى جمع المؤنث : حُبَارَاتُ ، وشُكَاعَاتُ (٤) وهو نَبْتُ ؟ (٥)

وما جَمَعُ : وَرَقَاءَ (٦) ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ ولم جاز : وَرَقَاوُون (٧) ، بتركِ
الهمز ، ولم يَجُزْ بالهمز ؟

ولم أجازَه أبو عُثْمَانُ (٨) بالهمز ؟ (٩)

(١) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٤٢ أ) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كَانَ
(ص ٤٣ ب) . وَالسَّرَفُ فى هَذَا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ فى هـ ٣ ص ١٣٨ .
(٢) أَى فى جَمْعٍ : عَيْسَ ، وَمُوسَى . انظر : الجواب ص ٣١٧ ، والكتاب
فى نصه التالى .

(٣) أَى من حُبْلَى ، وَمُوسٌ من : مُوسَى .
هَذَا ، وَكَلِمَةُ حُبْلٌ هِىَ فى الْأَصْلِ : (حَبْلٌ) بفتح الباء ، وكذا فى الجواب
ص ٣١٧ ، تحريف . وانظر الكتاب فى نصه التالى .

(٤) أَى فى جمع : حُبَارَى ، وشُكَاعَى .
(٥) الْكِتَابُ (٣ / ٣٩٤) : "وَأَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ فى حُبْلَى ، وَعَيْسَ ،
وَمُوسَ ، إِلَّا : حُبْلُونٌ ، وَعَيْسُونٌ ، وَمُوسُونٌ ، وَعَيْسُونٌ ، وَمُوسُونٌ ، خَطَأً .
وَلَوْ كُنْتَ لَا تَحْذِفُ ذَا لَثَلًا يَلْتَقِى سَاكِنَانِ ، وَكُنْتَ إِنَّمَا تَحْذِفُهَا وَأَنْتَ كَأَنَّكَ
تَجْمَعُ حُبْلٌ وَ مُوسٌ - لَحَذَفْتَهَا فى التَاءِ ، فَقُلْتَ : حُبَارَاتُ .. وشُكَاعَاتُ وهو نَبْتُ" .
(٦) الْوَرَقَاءُ : الَّتِى فى لَوْنِهَا بَيَاضٌ إِلَى سَوَادٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَالْوَرَقَاءُ :
شُجَيْرَةٌ غَيْرَاءُ السَّاقِ تَنْبِتُ فى السُّهولِ وَالْأودية ، وَالْوَرَقَاءُ : اسْمُ رَجُلٍ .
اللسان : ١٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٨ .

(٧) فى الْأَصْلِ : (وَرَقَاوُون) بِهِمْزُ الْوَاوِ الْأَوَّلَى ، وكذا فى الجواب ص
٣١٧ ، تحريف . وانظر : مَا بَعْدَهُ ، وكذا الْكِتَابُ فى نصه التالى .

(٨) أَى الْمَازِنَى .

(٩) الْكِتَابُ (٣ / ٣٩٤) : "وَإِذَا جَمَعْتَ وَرَقَاءَ اسْمَ رَجُلٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ
وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ ، جِئْتَ بِالْوَاوِ وَلَمْ تَهْمِزْ ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فى التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ
بِالتَّاءِ ، فَقُلْتَ : وَرَقَاوُونٌ" .

وما فى قولهم : ما أَكْثَرَ الْهُبَيْرَاتِ^(١) - من الدليل ؟ ولم رَقَضُوا :
هُبَيْرِينَ^(٢) ؟

والجوابُ عن الباب الثالث^(٣) :

الذى يَجُوزُ فى جَمْعِ ما آخِرُهُ هاءُ التَّائِيثِ اسْمَ رَجُلٍ^(٤) : إِجْرَاؤُهُ^(٥)
على ما كان عليه قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فى الجمعِ بالألفِ والتاء .

ولا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ فى المذكرِ بالواو والنون ، لأنه يَلْزَمُ منه جَمْعُ
علامة التَّائِيثِ والتذكيرِ فى حالِ أَنْ ثَبَّتَتْ علامةُ التَّائِيثِ ، وإنْ حُذِفَتْ
وجب العِوَضُ منها إِذْ حُذِفَتْ لِعِلَّةٍ غيرِ التَّخْفِيفِ . فلم يكن بُدٌّ مِنْ^(٦)

(١) الْهُبَيْرَاتُ : جَمْعُ هُبَيْرَةٍ ، اسْمُ رَجُلٍ . اللسان : ٧ / ١٠٨ .

(٢) الْكِتَابُ (٣ / ٣٩٥) : " وَسَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ما أَكْثَرَ
الْهُبَيْرَاتِ ، يريدُ جَمْعَ الْهُبَيْرَةِ ، واطَّرَحُوا هُبَيْرِينَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ ما لا
هاءَ فيه " .

هذا ، وإِجَابَةُ مَسْأَلَةِ (الْهُبَيْرَاتِ) هَذِهِ مَقْدَمَةٌ مِنْ مَوْضِعِهَا الْمُقَابِلِ لِتَكُونَ
بِجَانِبِ نَظِيرِهَا ((طَلْعَةُ الطَّلْحَاتِ) . انظر : الجوابُ ص ٣١٤ ، ٣١٧ .

وإنما أوردنا الرمانى فى المسائل هنا تَبَعاً لِتَرْتِيبِهَا فى الْكِتَابِ (٢ /
٣٩٥) ، ثم تَصَرَّفَ فى الجوابِ حسبما يقتضيه .

(٣) انظر فى سِرِّ مَجِئِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَعْدَ كَلِمَةِ (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ،
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : طَلْحَةٌ ، كما سيأتى .

(٥) فى الْأَصْلِ : (إِجْرَاءُ) ، تَحْرِيفٌ .

(٦) فى الْأَصْلِ : (مَع) ، تَحْرِيفٌ .

حذفها مع الألف والتاء لهذه العلة^(١) .

فتقول فى جَمْع طَلْحَة ، اسْمَ رَجُلٍ : طَلْحَاتُ ، وكذلك فى سَلْمَة : سَلِمَاتُ ، وفى جَبَلَة : جَبَلَاتُ .

ولا يجوز : طَلْحُونُ^(٢) ، لما بَيَّنَّا مِنْ فساد الحذف على غير التخفيف مِنْ غير عَوْضٍ .

وعلى ذلك كلامُ العرب إِذ قالوا : طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ ، ولم يقولوا : طَلْحَةُ الطَّلْحِينَ ، وقالوا : ما أَكْثَرَ الهَبِيرَاتِ ، ورَقَضُوا : / الهَبِيرِينَ ، وقالوا :^(٤) رَجُلٌ رَيْعَة ، ورجالُ رَيْعَاتُ .

وأما حُبْلَى ، اسْمَ رَجُلٍ ، فتقول فيه : حُبْلُونُ^(٥) ، كما تقول فى مُصْطَفَى : مُصْطَفُونُ ، وفى حَبْنَطَى : حَبْنَطُونُ .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية : ١٨٠/٢ ، والهمع : ٤٥/١ ، والتصريح : ٦٩/١ ، والأشمونى : ٨٠/١ ، والتبصرة : ٦٣٩/٢ .
وانظر شروط ما يُجْمَع بالواو والياء والنون ، فى : الهمع : ٤٢/١ ، والتسهيل : ١٣ .

(٢) الكوفيون يُجيزونه فى الاسم (كالمثال المذكور) دون الصفة ، وابن كَيْسَانَ يُجيزه مع فتح العين حَمَلًا على فتحها فى المؤنث . انظر : شرح الكافية : ١٨٠/٢ ، والإنصاف : ٤٠/١ م ٤ .

وفى الهمع : (٤٥/١) : أن تجوز الكوفيين لذلك مطلقا فى الاسم والصفة .
(٣) جاء تَرْقِيمُ الأَصْلِ هنا (ص ١٤٤) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السابق كان (ص ١٤٢) . والسَّرُّ فى هذا هو ما ذَكَرْتُ فى : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) فى الأَصْلِ : (وقال) ، تحريف . وانظر : نظائرها قَبْلُ ، وكذا المسائل ص ٣٠٩ ، ونص سيبويه فى هـ ١ ص ٣١ .
(٥) انظر فى المسألة : شرح الكافية : ١٨٠/٢ .

وتقول فى جَمَزَى : جَمَزَوْنَ .

وإنما وجب أن تُخالف الألفُ حاله قبل^(١) ، لأنه صار الاسمُ لمذكر لا يلزم فيه الجمعُ بين علامة التانيث وعلامة التذكير كما يلزم فى الهاء ، وذلك لأن الألف لم تثبت فى جمع التذكير كما لا تثبت فى حُبَلِيَّاتٍ^(٢) فى جمع المؤنث فلم يُجمع بين علامتين يتناقض الجمع بينهما .

ولم يُحذف فى قولك : حُبَلَوْنَ إلا على طريق التقاء الساكنين ، ثم استمر الحذف به حتى صار كأنه لم يوجد فى الاسم .

وحذف التقاء الساكنين لا يقتضى عوضاً لأنه عارضٌ عند التقائهما .

وقد قيل : إن الألف تنقلب ياءً لتخرج من علامة التانيث^(٣) كما انقلبت فى حُبَلِيَّاتٍ ، ثم تصير ألفاً^(٤) ، ثم تسقط لا لتقاء الساكنين . وإنما تصير ألفاً لأنها لو ثبتت كانت مضمومةً قبلها حركةً ، وهذا يثقل جداً . وليس كذلك حُبَلِيَّاتٍ لأنها مفتوحةٌ قبلها فتحة^(٥) فتثبت كما تثبت الواو فى : غَزَوْا .

وكلاً التقديرين يجوز ، إلا أن هذا^(٦) أحسنٌ للشغب^(٧) وإن كان

(١) أى من التانيث .

(٢) أى بعينها ، وإنما قلبت ياءً على حدّ التثنية .

(٣) فتصير : حُبَلِيَّوْنَ ، بضمّ الياء .

(٤) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتصير : حُبَلَاوْنَ ، بسكون الواو .

(٥) فى الأصل : (فتحة) بالنصب ، تصحيف .

(٦) أى التقدير الثانى .

(٧) الشُّغْب : المخالفة . اللسان : ٤٨٥/١ - ٤٨٧ .

الوجه [الآخر]^(١) له نظير في النداء إذ أخذ القياس فيه بوجهين مختلفين : أحدهما - البناء على الضم . والآخر - شبه الإعراب باطراده . فجاز ذلك : ياحكم الطويل ، والطويل . وكذلك إذا اطرَد الحذف وصار بمنزلة ما لم يُحذف لالتقاء الساكنين^(٢) .

وجمعُ خُنُفَسَاءَ ، اسمَ رجلٍ : خُنُفَسَاوُونَ . وكذلك زَكْرِيَاءُ : زَكْرِيَاوُونَ ، وَمَنْ قَصَرَ قَالَ : زَكْرِيُونُ .

فثبتت هذه الواو كما تثبت في حَمَراوات وخُنُفَسَاوات وتلحقها علامة جمع المذكر .

وتقول في أرض ، اسمَ رجلٍ : أرضُونَ ، ولايجوز : أرضَاتُ ، لأنه لم يكن فيه هاء التانيث فيجب فيه ماوجب في طُلُحَة ونحوه .

وقولهم : حُبْلِيَّاتُ ، وَجَمَزِيَّاتُ ، وَخُنُفَسَاوَاتُ - تدل على أمرين :

أحدهما - أنها لما كانت [لا]^(٣) تحذف أشبهت الأصل . / والآخر - أنها لا تقتضي عوضاً كما يقتضي حذف الهاء .

فألف حُبْلَى بمنزلة ألف حَبْنَطَى ، في أنها لا تُحذف في المؤنث ،

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . ويمكن أن تكون الزيادة كلمة : الأول .

(٢) إيضاح هذا التنظير : أن رفع الصفة (الطويل) له وجهان : إما على لفظ المتبوع المبني على الضم ، وإما لأنه لما اطرَد الضم في كل منادى معرفة مفردة أشبه ضمة الإعراب فتبعته الصفة بالرفع لهذا الشبه .

فكذلك حذف الألف في (حُبْلُونَ) له طريقان : التقاء الساكنين ، أو اطراد الحذف الذي يصيره كأن لم يكن فلا حاجة حينئذ إلى علة .

فالحكم في كل واحد وطريقه متعددة .

انظر للرماني : شرحه لكتاب سيبويه ، في باب النداء : ج ٤ ص ١٦٦٦ (رسالتنا للدكتوراه) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . وهي من المسائل ص ٣١١ .

فتقول : حَبَنطِيَّاتُ ، فى اسم امرأة ، كما تقول : حُبْلِيَّاتُ . وتثبت فى المذكر^(١) كما تثبت ألفُ حَبَنطَى اسم رجل ، فتقول : حَبَنطُونُ ، وكذلك : حُبْلُونُ .

ولا يجوز فى جمع عيسى وموسى : عَيْسُونُ ومُوسُونُ^(٢) ، من قبل أن الألف تُحذف لالتقاء الساكنين ويترك ما قبلها على حاله إذ لم يحدث أمرٌ يُوجب التغيير كما حدث فى قولك " قاضُونُ وغازُونُ " ^(٣) ، فيقولون : عَيْسُونُ ومُوسُونُ ، على قولهم مُصْطَفُونُ ومُصْطَفَيْنُ .

ومن قدره قبل الجمع : حُبْلٌ ، وموسى - لزمه أن يقول : حُبَارَاتُ ، وشكاعاتُ ، فيقدِّره على : حُبَارٌ ، وشكاعٌ . وهذا فاسدٌ .

وأما جمعُ ورَقَاءَ ، اسم رجل ، فتقول فيه : ورَقَاوُونُ ، بترك الهمز ، ولا يجوز أن يهَمْزَ لأن الضمة عارِضة^(٤) مثْلُها فى قولك : الدَّلُّوُ ، إذ كانت تذهب فى : ورَقَاوِينِ كما تذهب الضمة فى قولك : رأيتُ الدَّلُّوُ . وأبو عثمان يُجيز الهمزَ لأن الواو مضمومة^(٥) . وليس بوجه الكلام .

* * *

(١) أى لا تُحذف نَسِياً لأجل علامة الجمع وإن كانت تُحذف من وجه آخر وهو التقاء الساكنين .

(٢) الكوفيون يُجيزونه . انظر : هـ ٢ ص ٢٩٥ .

(٣) يعنى الرمانى بما حدث : حذف ضمة الياء فى (قاضيُونُ) استثقالاً ، ضرورةً الإتيان بعد حذف الياء بحركة تقع بعدها الواو .

(٤) انظر : شرح الشافية : ٧٦-٧٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وابن يعيش : ١١/١ . والأشمونى : ٢٩٦/٤ ، والتبصرة : ٨١٣/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ١٨١/٢ .

بابُ جَمْعِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ (١)

الغرض فيه : أن يُبين مايجوز فى جَمْعِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ على جهة العلم - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى جمع الرجال والنساء على جهة العلم ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز أن يستوى الجمعُ على جهة العلم والجمعُ على غير هذه الجهة؟ وهل ذلك لاختلاف المعانى بما يقتضى اختلاف الجمع فيها؟ وما المعانى التى تقتضى الاختلافَ فى الجمع؟ ولم وجب للصفة خلاف مايجب للاسم الذى ليس بصفة ، وللمؤنث خلاف ما يجب للمذكر ، ولما يعقل خلاف ما يجب لما لا يعقل ، ولما يصغر على فُعْيِيلِ خلاف ما لا يصغرُ عليه ، وللإسم الناقص خلاف مايجب للتام (٢)؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٩٥) :

"هذا بابُ جَمْعِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ" .

(٢) هذه المقابلات الخمس المذكورة فى هذا السؤال ، ليست مَبْنِيَّةً على نَصِّ بعينه من كلام سيبويه ، وإنما انتزعها الرمانى من نَوَعِيَّاتِ الأمثلة التى أوردها سيبويه فى الباب . ومما يؤيد ما نقول : أن الرمانى بعد أن أورد هذه المقابلات الخمس فى أوائل الجواب ص ٣٣٤ ، قال بعدها : وسيَتَضَحُّ جميعُ ذلك فى المسائل فيما بعدُ . ولذا سأربط بين كلِّ مقابلة من هذه المقابلات الخمس وبين نَصِّ سيبويه الذى انتزعها الرمانى من أمثلته :

انظر فى المقابلة الأولى : نُصُوصَ سيبويه المذكورة فى : هـ ٣ ص ٣٢٣ ، وهـ ١

، هـ ٥ ص ٣٢٤ ، وهـ ٣ ص ٣٢٥ ، وهـ ٣ ص ٣٣٠ ، وهـ ٢ ص ٣٣١ .

وانظر فى المقابلة الثانية : النصوص المذكورة فى : هـ ٢ ص ٣١٩ ، وهـ ٢ ص ٣٣١ .

وانظر فى المقابلة الثالثة : النصوص فى : هـ ٥ ص ٣٢٤ ، وهـ ٢ ص ٣٣١ .

وانظر فى الرابعة : النصوص فى : هـ ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

وفى الخامسة : النصوص فى : هـ ٢ ص ٣١٩ ، وهـ ٥ ص ٣٢٥ ، وهـ ٢ ،

٣ ص ٣٢٧ ، وهـ ٢ ص ٣٢٨ ، وهـ ١ ص ٢٢٩ ، وهـ ١ ص ٣٣٣ .

ولمَ جازَ فى كلِّ اسمٍ مذكر ليس فيه هاءُ التانيث - الجَمْعُ بالواو والنون؟

ولم جاز فى كلِّ اسمٍ علمٍ مؤنث - الجَمْعُ بالألف والتاء ، إلاَّ مائِدَر فى كلام العرب نحو : شاة؟

ولم جاز فى المذكر الذى فيه هاءُ التانيث - الجَمْعُ بالألف والتاء؟ / ٤٥/٤ أ

ولم جاز فى الناقص منه ^(١) الجَمْعُ بالألف والتاء ، وبالواو والنون؟ ^(٢)

ولم جاز فى جَمْع زَيْد - الواو والنون ، والتكسيرُ على : أَزْيَادٍ ، وزُيُودٍ . وفى عَمَرٍو التكسيرُ على : أَعْمُرُ ، وَعُمُورٌ؟

وهل يَجوز فى بَكَر : أَبْكَرُ ، وَبُكَورٌ؟

(١) الضميرُ راجعٌ إلى الاسمِ العَلَم .

(٢) الكتاب (٣٩٥/٣) : "اعلم أنك إذا جَمَعْتَ اسمَ رجلٍ ، فأنت بالخيار إن شئتَ ألحقته الواو والنون فى الرفع والياء والنون فى الجرِّ والنصب ، وإن شئتَ كسرتَه للجمع على حَدِّ ما تُكسرُ عليه الأسماءُ للجمع .

وإذا جَمَعْتَ اسمَ امرأةٍ فأنت بالخيار : إن شئتَ جمَعْتَه بالتاء ، وإن شئتَ كسرتَه على حَدِّ ما تُكسرُ عليه الأسماءُ للجمع .

فإن كان آخرُ الاسمِ هاءُ التانيث لرجُلٍ أو امرأةٍ ، لم تَدْخله الواو والنون ، ولا تلحقه فى الجمعِ إلا التاء . وإن شئتَ كسرتَه للجمع .

ولو سَمِيتَ رجُلًا أو امرأةً بِسَنَةٍ لَكُنْتَ بالخيار : إن شئتَ قلت : سَنَوَاتُ ، وإن شئتَ قلت : سَنُونُ . . .

ولو سَمِيتَه بِشَاةٍ لم تَجْمعْ بالتاء ، ولم تَقُلْ إلا : شِيَاهُ ، لأن هذا الاسم قد جمَعته العرب فلم تَجْمعه بالتاء .

وما الشاهد في قوله : أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيْنَ؟

وما جمعُ : بِشْرٍ ، أو بُرْدٍ ، أو حَجَرٍ ، في الاسمِ العَلَمِ؟

وما الشاهد في قول زَيْدِ الْحَيْثِرِ^(١) :

أَلَا أُبَلِّغُ الْأَقْيَاسَ قَيْسَ بْنَ نَوْقَلٍ .. وَقَيْسَ بْنَ أَهْبَانَ وَقَيْسَ بْنَ جَابِرٍ
وَقَوْلَ طَرْفَةَ :

رَأَيْتُ^(٢) سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ^(٣) كَثِيرَةٍ .. فَلَمْ أَرَسْعُدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِأَذِيحَاتٍ .. وَعَمَرُو الْحَيْثِرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ
وَقَوْلُهُمْ : فَأَيْنَ الْجَنَادِبُ^(٤)

(١) (زَيْدُ الْحَيْثِرِ) هكذا في الأصل هنا . وفي الجواب ص ٣٣٧ : (زَيْدُ الْحَيْثِلِ) كما في الكتاب (انظر نصّه التالى) والشتتمرى : ٩٧/٢ .

وهو أَبُو مُكْنَفٍ زَيْدُ الْحَيْثِلِ بْنِ مُهَلِّهِلِ الطَّائِي ، جاهلى ، وأدرك الإسلام ، ووفد على النبى - صلى الله عليه وسلم - فى وفد طيبىء سنة تسع ، فسماه : زَيْدُ الْحَيْثِرِ . وسَمَى بِزَيْدِ الْحَيْثِلِ : لأفراس كانت له . مات فى حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وقيل : هل مات فى آخر خلافة عمر ، رضى الله عنه . الشعر والشعراء : ٢٩٢ ، والخزانة : ٣٧٩/٥ .

(٢) فى الأصل : (وانت) ، تحريف . والصوابُ من الجواب ص ٣٣٦ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٣) فى الأصل : (من سعود) . وما أثبتته : من الجواب ص ٣٣٦ ، ومن الكتاب فى نصه التالى ، ومن المراجع المذكورة عند تخريج البيت فى هـ ٤ ص ٣٣٦ .

(٤) قدّم الرمانى لهذه العبارة بما يُلغىد أنها عبارة نثرية إذ قال هنا =

رَأَيْتُ^(١) الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وَكَانُوا . . مِنْ الشَّنَّانِ قَدْ صَارُوا كِعَاباً
وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ عِنْدَنَا : رَأَيْتُ^(٢) ؟

= "وَقَوْلُهُمْ" ، وقال فى الجواب (ص ٣٣٧) : "وقالوا" .
وقدّم لها سيبويه بقوله : "وقال" . فعلق هارون على هذا المقول من سيبويه
بقوله (هـ) ع ٣٩٧ ج ٣ من الكتاب) "يبدو أنه قطعة من بيت شاهد" . ولكن
لم يتحقق لنا ذلك .
هذا ، والجنادب : جمع جُنْدُب ، وجِنْدَب : ضَرَب من الجراد ، واسم رجل .
اللسان : ٢٥٠/١ (جذب) .

(١) فى الأصل : (رَأَيْتُ) بالياء ، وكذا فى الجواب ص ٣٣٧، تحريف .
والصوابُ من العبارة التالية للبيت ، ومن الكتاب فى نصه التالى .
هذا ، والعبارة التالية للبيت يصحّ الرمانى فيها رواية البيت . وتعرض
الرمانى للروايات فى الشواهد قليل جداً فى شرحه هذا .

(٢) الكتاب (٣٩٥/٣) : "فَمِنْ ذَلِكَ (أى مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ) إِذَا سَمِيتَ
رَجُلًا بِزَيْدٍ ، أَوْ عَمْرٍو ، أَوْ هَكْرٍ- كُنْتَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدُونَ ، وَإِنْ
شِئْتَ قُلْتَ : أَزْيَادُ . . . ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الزُّبُودُ .
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْعَمْرُونَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْعُمُورُ ، وَالْأَعْمُرُ . . .
وَكَذَلِكَ هَكْرٌ .

قال الشاعر ، وهو رُؤبة ، فيما لحقته الواوُ فى الرفع ، والياء والنون فى
الجر والنصب : أَنَا ابْنُ سَعْدِ أَكْرَمِ السَّعْدِيَّةِ .
والجمع هكذا فى هذه الأسماء كثير . . .
وَإِنْ سَمِيتَهُ بِهَشْرٍ ، أَوْ بُزْرِ ، أَوْ حَجَرٍ- فَكَذَلِكَ : إِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ فِيهِ
مَا أَلْحَقْتَ فِي هَكْرٍ وَعَمْرٍو .

وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَ فَقُلْتَ : أَهْرَادُ ، وَأَهْشَارُ ، وَأَحْجَارُ .
وقال الشاعر ، فيما كسّر واحده ، وهو زَيْدُ الْحَيْلِ : أَلَا أَبْلَغُ الْأَقْبَاسِ . .
وقال الشاعر : رَأَيْتُ سَعُوداً مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ . . .

وما جَمَعُ : دَعَدُ ، اسْمَ امرأة؟ ولم جاز فيه : دَعَدَاتُ ، كقولهم في أرضٍ : أَرْضَاتُ؟

وكم وَجْهًا يَجُوزُ في جمع : جُمْلٌ^(١) ، بالألف والتاء؟

ولم جاز في جمع دَعَدٍ : أَدْعَدُ ، وفي جُمْلٍ^(٢) : أَجْمَالُ ، وفي هِنْدٍ : أَهْنَادُ ، وهُنُودُ؟

وكم وَجْهًا في جمع : هِنْدٍ ، بالألف والتاء؟

ولم جاز في جمع : قَدَمَ ، اسْمَ امرأةٍ : قَدَمَاتُ؟

وما الشاهد في قول جرير :

أَخَالِدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ . . فشيْبِنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ؟^(٣)

= وقال الشاعر ، وهو الفرزدق : وشيْدَلِي . . . وَعَمَرُوا الْخَيْرَ إِذْ ذَكَرَ الْعُمُورُ
وقال : فَأَيْنَ الْجَنَادِبُ ، لَنَفَرٍ يُسَمَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : جُنْدُبًا .
وقال الشاعر

رَأَيْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وَكَانُوا . . مِنَ الشَّنَانِ قَدْ صَارُوا كِعَابًا .

(١) جُمْلٌ : اسْمُ امرأةٍ : انظر : نصُّ سيبويه التالي ، واللسان : ١٣٥/١٣ .

(٢) في الأصل : (وفي جمع) ، تحريف .

(٣) الكتاب (٣/٣٩٧) : "وَإِذَا سَمِيتَ امْرَأَةً بِدَعْدٍ ، فَجَمَعْتَ بِالتَّاءِ قُلْتَ : دَعَدَاتُ ، فَثَقُلْتَ كَمَا ثَقُلْتَ :

أَرْضَاتُ ، لِأَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ الْفَعْلَ بِالتَّاءِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِكَ الْفَعْلَةَ مِنَ الْأَسْمَاءِ . وَقَوْلُهُمْ : أَرْضَاتُ ، دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ . وَإِذَا جَمَعْتَ جُمْلٌ عَلَى مَنْ قَالَ : طُلُمَاتُ ، قُلْتَ جُمْلَاتُ .

وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَهَا كَمَا كَسَرْتَ عَمْرًا فَقُلْتَ : أَدْعَدُ .
وَإِنْ سَمِيتَ بِهِنْدٍ أَوْ جُمْلٍ فَجَمَعْتَ بِالتَّاءِ فَقُلْتَ : جُمْلَاتُ ، وَثَقُلْتَ فِي قَوْلِ مَنْ ثَقُلَ : طُلُمَاتُ ، وَهِنْدَاتُ فِيمَنْ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كِسِرَاتُ . وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كِسِرَاتُ .

وما جمع : أَحْمَر . اسمَ رجلٍ؟ ولم جاز فيه : أَحْمَرُونَ ، وَأَحْمَرُ ، ولم
يَجْزُ : حُمْرٌ؟

وما جمع : أَحْمَر ، اسمَ امرأةٍ؟ ولم جاز فيه : أَحْمَرَاتُ ، وَأَحْمَرِ؟^(١)

وما جمع : وَرَقَاءَ ، اسمَ رجلٍ؟ ولم جاز فيه : وَرَقَاوُونَ^(٢) ، و :
وَرَاقٍ ، ولم يَجْزُ فيه : وَرُقٌ؟

وما جمع : وَرَقَاءَ ، اسمَ امرأةٍ؟ ولم جاز فيه : وَرَقَاوَاتُ ، و :
وَرَاقٍ؟^(٣) .

= وَإِنْ شَتَّ كَسْرَتْ كَمَا كَسْرَتْ بُرْدًا وَبِشْرًا ، فَقُلْتَ : أَهْنَادُ ، وَأُجْمَالُ .
وَإِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجَمَعْتَ بِالتَّاءِ ، قُلْتَ : قَدَمَاتُ ، كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتُ
وَجُمَلَاتُ ، تُسَكِّنُ وَتُحْرِكُ هَذَيْنِ خَاصَّةً .
وَإِنْ شَتَّ كَسْرَتْ كَمَا كَسْرَتْ حَجْرًا .

قال الشاعر فيما كسر للجمع ، وهو جرير :

أَخَالِدُ قَدْ عَلَّقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ . . . فَشَبَّيْنِي الْحَوَالِدُ وَالْهِنُودُ
وَقَالُوا : الْهِنُودُ ، كَمَا قَالُوا : الْجُدُوعُ . . .

(١) الكتاب (٣/٣٩٨) : "وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَحْمَرَ فَإِنْ شَتَّ قُلْتَ :
أَحْمَرُونَ ، وَإِنْ شَتَّ كَسْرَتْهُ فَقُلْتَ : الْأَحْمَرُ ، وَلَا تَقُولُ : الْحُمْرُ لِأَنَّهُ الْآنَ اسْمُ
وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، كَمَا تُجْمَعُ الْأَرَانِبُ . . .

وَإِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِأَحْمَرَ فَإِنْ شَتَّ قُلْتَ : أَحْمَرَاتُ ، وَإِنْ شَتَّ كَسْرَتْهُ كَمَا
تَكْسِرُ الْأَسْمَاءَ فَقُلْتَ : الْأَحْمَرُ . . .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَرَقَاوُونَ) بِالْهَمْزِ ، تَحْرِيفٌ . وَالصَّوَابُ مِنَ الْجَوَابِ
ص ٣٣٩ ، وَمَا سَبَقَ فِي ص ٣١٢ . ٣١٧ . وَانْظُرْ : ه ٦ مِنَ الْأُولَى .

(٣) الكتاب (٣/٣٩٨) : "وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِوَرَقَاءَ فَلَمْ تَجْمَعْهُ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ وَكَسْرَتْهُ ، فَعَلْتَ بِهِ مَا فَعَلْتَ بِالصُّلَفَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَلَافٌ . . .
وَصَحْرَاءُ وَصَحَابٍ . فَوَرَقَاءُ تَحْوُلُ اسْمًا كَهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَإِنْ كَسْرَتْهَا كَسْرَتْهَا
هَكَذَا . وَكَذَلِكَ إِنْ سَمَّيْتَ بِهَا امْرَأَةً فَلَمْ تَجْمَعْ بِالتَّاءِ .

وما جمع : مُسَلِّم ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : مَسَالِمٌ ؟. (١)

٤٥/ ب وما جمع : خَالِدٍ ، / اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : خَوَالِدٌ ، ولم يَجْزُ إذا كان صفةً (٢)؟ ولم جاز فى القادم ، والآخِر (٣) : القَوَادِم (٤) ، والآخِرُ- مع أن فيه معنى الصفة؟ وهل ذلك لغلبة معنى الاسم عليه؟ ولم جاز فى فارس : قَوَارِسُ وهو صفة؟ فما شَذُوذُهُ؟. (٥)

وما جمعُ قَصْعَةٍ (٦) ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : قَصَعَاتٌ ، وقِصَاعٌ؟. (٧)

(١) الكتاب (٣/٣٩٩) : "وإن سَمَّيْتَ رجلاً مُسَلِّمَ فأردتَ أن تكسَّرَ ولا تجمع بالواو والنون ، قلتَ : مَسَالِمٌ ، لأنه اسمٌ مثل مُطَرِّفٍ" .

(٢) الإجابة عن جمع (خالد) قَدِّمْتُ من موضعها المقابل فى عنصر الجواب لتلى البيت السابق ، لما بينهما من المناسبة حيث ورد فيه كلمة (خالد) انظر : ص ٣٩٩ .

(٣) القادم : أَحَدُ الخَلْفَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ مِنْ أَخْلَافِ النَّاقَةِ . والآخِر : أَحَدُ الخَلْفَيْنِ المُتَأَخِّرَيْنِ اللّٰذِينَ يَلْبِيَانِ الفُخْذَيْنِ مِنْ أَخْلَافِهَا . فللناقة قَادِمَانِ وَآخِرَانِ . اللسان : ٣٦٨/٥ (قدم) ، ٦٨/٥ (آخر) .

(٤) فى الأصل : (والقوادم) بزيادة الواو الأولى ، تحريف . والصواب يُساعد عليه السياق ، ويُرشِدُ إليه الجواب ص ٣٤٠ .

(٥) الكتاب (٣/٣٩٩) : "وإن سَمَّيْتَهُ (أى رَجُلًا) بخالدٍ فأردتَ أن تكسَّرَ للجميع ، قلتَ : خَوَالِدٌ ، لأنه صار اسماً بمنزلة القادم والآخِر ، وإنما تقول : القَوَادِم والآخِرُ . . . وقد قالوا : قَوَارِسُ فى الصفة فهذا أَجْدَرُ أن يكون" .

(٦) القَصْعَةُ : الإِنَاءُ المعروف . ولعل مأخذه من القَصْع ، وهو تسكينُ الماء العَطَشَ ، أو ابتلاعُ جُرْعِ الماء ، أو ضمُّ الشئِ على الشئِ . إذ فى القصعة كلُّ هذه المعانى . انظر : اللسان .

(٧) الكتاب (٣/٣٩٩) : "ولو سَمَّيْتَ رجلاً بِقَصْعَةٍ فلم تجمع بالتاء ، قلتَ : القِصَاعُ ، وقلتَ : قَصَعَاتُ إذا جمعتُ بالتاء" .

وما جمع : عَيْلَةٌ^(١) ، اسْمَ رَجُلٍ^(٢) ؟ ولم جاز فيه : عِبَلَاتُ ؟ وما فى قولهم : العِبَلَاتُ ، لَحَى من قَرَشٍ - من الدليل ؟^(٣)

وما جمع : سَنَّةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ ولم جاز : سَنَوَاتٌ ، وَسِنُونَ . ولم يَجُزْ غيرُ ذلك ؟

وما جمع : ثَبَّةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ ولم جاز فيه : ثُبَاتٌ ، وَثُبُونٌ ؟

وما جمع : شَيْءٌ ، اسْمَ رَجُلٍ ، أو ظَبَّةٌ^(٤) ؟ ولم جاز فيه : شِيَاثٌ ، وَظَبَاتٌ ولم يَجُزْ غير ذلك ؟ فهَلْ كان بمنزلة ثَبَّةٍ ؟ وهل ذلك للإشعار بغلبة الألف والتاء على ما فيه الهاء ؟^(٥)

(١) العَيْلَةُ فى الأصل : صفة بمعنى الضخمة من كل شىء . اللسان .

(٢) وكذا : أو امرأة ، لأن الحكم واحد . انظر نص سيبويه التالى . وإنما اكتفى الرمانى فى مثل هذا هنا بتسمية الرجل ، لأنه هو موضع التساؤل نظرا لوجود التاء . وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة (سَنَّة) بعدها ، انظر نص سيبويه الخاص بها فى هـ ٥ .

(٣) الكتاب (٣/٣٩٩) : "ولو سَمِيتَ رجلاً أو امرأةً بَعْبَلَةً ، ثم جمعت بالتاء ، لَقُلْتَ كما قُلْتَ : تَمَرَةً لأنها صارت اسماً . وقد قالوا : العِبَلَاتُ فثَقُلُوا حيث صارت اسماً ، وهُم حَى من قرش" .

(٤) الظَبَّةُ : حَدَّ السِّيفِ وَالسَّنَانِ وما أشبه ذلك . اللسان .

(٥) الكتاب (٣/٣٩٩) : "ولو سَمِيتَ رجلاً أو امرأةً بِسَنَّةٍ ، لكنت بالخيار : إن شئت قلت : سَنَوَاتٌ ، وإن شئت قلت : سِنُونَ . لا تَعْدُو جَمْعُهُمْ إِيَّاهَا قبل ذلك ، لأنها تَمَّ اسْمُ غَيْرٍ وَصَفٍ كما هى هاهنا اسْمُ غَيْرٍ وَصَفٍ . فهذا اسْمٌ قد كُفِيتَ جَمْعُهُ .

ولو سَمِيتَهُ ثَبَّةً ، لم تُجَاوِزْ أيضاً جَمْعَهُمْ إِيَّاهَا قبل ذلك : ثُبَاتٌ ، وَثُبُونٌ . ولو سَمِيتَهُ بِشَيْءٍ أو ظَبَّةً ، لم تُجَاوِزْ : شِيَاثٌ وَظَبَاتٌ ، لأن هذا اسْمٌ لم يَجْمَعْهُ الْعَرَبُ إِلَّا هَكَذَا . فَلَا تُجَاوِزُنَّ ذَا فى الموضع الآخر ، لأنه تَمَّ اسْمٌ كما أنه هاهنا اسْمٌ . فكَذَلِكَ فَيَسَّرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ" .

وما جمع : ابن ، اسم رجلٍ؟ ولم جاز فيه : بنون ، وأبناء؟ وهَلَّا رُدُّ إلى القياس ف قيل : ابْنونَ ، كما يقال : امْرُؤونَ في امرئٍ؟ (١)

وما جمع : أم ، اسم امرأة؟ ولم جاز فيه : أمهات ، وأمات . ولم يَجْزُ غيرُ ذلك؟ (٢)

ولم جاز في امرئٍ ، اسم رجلٍ : أمراء ، على قياس قولك : أبناء؟ (٣)

وما جمع : شاة ، اسم رجل؟ ولم لا يجوز فيه إلا : شياه (٤)؟ (٥)

وما جمع : ضرب ، اسم رجل؟ ولم جاز فيه : ضربون ، وضروب؟ (٦)

(١) الكتاب (٤٠٠/٣) : "وسألته (سيبويه يسأل الخليل) عن رجل يُسمى بائِن ، فقال : إن جَمَعْتَ بالواو والنون قلت : بَنونَ كما قلتَ قبل ذلك ، وإن شئتَ كَسَرْتَ فقلت : أبناء . . .

..القياس كان في ابن أن لا تحذف منه الألف ، كما لم تحذف في التثنية ، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه ، فحركوا الباء وحذفوا الألف . . . " وانظر في جمع امرئ : نص سيبويه المذكور في : ه ٣ .

(٢) الكتاب (٤٠٠/٣) : "وسألته عن امرأة تُسمى بأم ، فجمعها بالياء وقال : أمهات ، وأمات في لغة مَنْ قال : أمات . لا يُجاوِز ذلك"

(٣) الكتاب (٤٠٠/٣) : "ولو سَمِيتَ رجلاً بامرئٍ ، لقلت : امرؤونَ ، وإن شئتَ كَسَرْتَهُ كما كَسَرْتَ : ابناء . . . "

(٤) في الأصل : (الأشياء) بضم أداة الاستثناء في الرُّسْم إلى الكلمة بعدها ، تحريف .

والصواب من الجواب ص ٣٤٢ ، ومن الكتاب في نصه التالي .

(٥) الكتاب (٤٠٠/٣) : "ولو سَمِيتَه (أى رجلاً) بشاة ، لم تجمع بالياء ، ولم تَقُلْ إلا : شياه ، لأن هذا الاسم قد جمعته العرب فلم تجمعها بالياء . "

(٦) الكتاب (٤٠١/٣) : " ولو سَمِيتَ رجلاً بضربٍ ، لقلت : ضربون ، وضروب ، لأنه قد صار اسماً بمنزلة عمرو . . . "

وما جمع : رِيَّةٌ^(١) ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : رِيَاتٌ ، وريُونَ على قولهم : سِنُونَ .

ولم يَجْزُ فى طِبَّةٍ : طِبُونٌ ، ولا طِبُونٌ ؟^(٢)

وما جمع : عِدَّةٌ ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : عِدَاتٌ ، ولم يَجْزُ فيه جمعُ التكسير ، وَيَجُوزُ : عِدُونٌ ؟^(٣)

وما جمع : شَفَّةٌ ، اسْمَ رجل^(٤) ؟ ولم جاز فيه : شِفَاهُ ، ولم يَجْزُ : شَفَاتٌ ؟

وما جمع : أُمَّةٌ ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : آمٌ^(٥) وإِمَاءٌ ، ولم يَجْزُ : أُمَاتٌ عند سيبويه ؟

ولم أجاز^(٦) أبو العباس^(٧) : شَفَاتٌ ، وأُمَاتٌ؟ وما الصواب؟

(١) رِيَّةٌ : مخفَّف (رِيَّةٌ) التى هى حرف جرٍّ داخل عليها التاء . انظر : نص سيبويه التالى ، واللسان : ٣٩٣/١ .

(٢) الكتاب (٤.١/٣) : وإن سَمِيَّتْهُ (أى رجُلًا) بُرِيَّةٌ ، فى لغة مَنْ خَفَّفَ فقال : رِيَّةٌ رجُلٌ ، فخفَّفَ ، ثم جمعت قلت : رِيَاتٌ ، وريُونَ فى لغة مَنْ قال : سِنُونَ . ولا يجوز : طِبُونٌ فى طِبَّةٍ ، لأنه اسْمٌ جُمِعَ ولم يجمعوه بالواو والنون .

(٣) الكتاب (٤.١/٣) : "وأما عِدَّةٌ فلا تَجْمَعُهُ إِلَّا : عِدَاتٌ ، لأنه ليس شَيْءٌ مِثْلُ عِدَّةٍ كَسَرَ لِلْجَمْعِ ، ولكنك إن شئتَ قلت : عِدُونٌ إذا صارت اسْمًا" (٤) وكذا : أو اسْمَ امرأةٍ ، لأن الحكم واحد . انظر : نص سيبويه التالى . وانظر أيضا : ص ٣٢٥ وه ٢ منها .

(٥) أصله : أُمُوٌ ، على : أفْعُلْ . قُلِبَتِ الواوُ ياءً والضمّة قبلها كسرةً ، وأُعْلِنَتْ إعلال قاضٍ ، وقُلِبَتِ الهمزةُ الثانية ألفا .

(٦) فى الأصل : (جاز) بسقوط الهمزة ، تحريف .

(٧) أى المبرد .

وما جمعُ : أمةٌ ، اسمَ امرأةٍ ؟ ولم جاز فيه : إِمَوانُ ، وآمٍ ، وإِماءُ^(١) ؟
وما نظيرُهُ من قولهم : إِخَوانُ ؟

وما الشاهد في قول القَتالِ الكلابي :

أما الإِماءُ فلا يدْعُونَنِي وكذا .. إذا تَرَامَى بَنُو الإِمانِ بالعارِ ؟^(٢)

وما جمعُ : بُرةٌ^(٣) ، اسمَ رجلٍ ؟ ولم جاز فيه : بُرَى ؟ وما في قولهم :
بَرَوْتُ- إذا عَمِلْتُ البُرةَ^(٤) - من الدليل ؟ وهل يَجوز فيه الجمعُ بالواو

(١) هذان السؤالان دَخَلتا إجابتهما في إجابة نظيرهما قبل "وما جمع أمةٌ ،
اسمَ رجلٍ . ؟" لأن الحكم واحد .

انظر : الجواب ص ٣٤٤ ، ونصَّ سيبويه التالي .

(٢) الكتاب (٤.١/٣) : " ولو سَمِيتَ رجلاً شَفَّةً أو أمةً ، ثم كَسَرْتَ
لقلت : آمٍ في الثلاثة إلى العشرة ، وأما في الكثير فإِماءُ ، ولقلت في شَفَّةٍ :
شفاهُ .

ولو سَمِيتَ امرأةً بِشَفَّةٍ أو أمةً ، لقلت : آمٍ ، وشفاهُ وإِماءُ . ولا تَقُلْ :
شَفَاتُ ولا أَمَاتُ ، لأنهن أسماءٌ قد جُمِعن ولم يَفْعَلْ بهن هذا . ولا تَقُلْ إلا : آمٍ
في أدنى العدد ، لأنه ليس بقياس ، فلا تُجاوز به هذا ، لأنها أسماءٌ كَسَرْتها
العرب ، وهي في تَسْمِيَتِك بها الرِّجال والنساء أسماءٌ بمنزلتها هنا .

وقال بعض العرب : أمةٌ وإِمَوانُ ، كما قالوا : أَخٌ وإِخَوانُ . قال الشاعر ،
وهو القَتال الكلابي :

أما الإِماءُ فلا يدْعُونَنِي وكذا .. إذا تَرَامَى بَنُو الإِمانِ بالعارِ " .

(٣) البُرةُ : كلُّ حَلَقَةٍ مِنْ سِوارٍ وَقُرْطٍ وَخَلخالٍ وما أَشَبَّها . والبُرةُ : الحَلَقَةُ
في أنف البعير . اللسان : ٧٥/١٨ ، ٧٦ .

(٤) لم يَرِدْ هذا القول بهذا المعنى في اللسان للاستدلال على واوِة لام
(بُرة) ، وإنما فيه لذلك : قولهم : بُرةٌ مَبْرُوةٌ ، أى معمولة ، وقولهم : بَرَوْتُ ،
في بُرةٍ ، وقولهم : بَرَوْتُ الناقة ، أى جعلتُ في أنفها بُرةً .

وما جمع : سَعِيدٍ / أو شَرِيفٍ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : سَعْدَانُ ٤٦/٤ أ
وَشُرْفَانُ ، وَسَعْدُ وَشَرْفُ ، وَأُسْعِدُهُ وَأَشْرَفُهُ؟

وما الشاهد فى قول لَقِيطِ بْنِ زُرَّارَةَ :

إِنَّ الشَّوَاءَ وَالنَّشِيلَ وَالرُّغْفَ؟

وما فى قولهم : سَبِيلٌ وَسَبْلٌ ، وَأَمِيلٌ وَأَمْلٌ^(٢) - من الدليل؟

ولم لَا يُجْمَعُ^(٣) : أَفْعَلَاءَ كَأَنْصِبَاءَ وَأَخْمِسَاءَ^(٤)؟ وهل ذلك لأن
الأكثر هو الأول؟

وما جمعُ : نَصِيبٍ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : أَنْصِبَاءُ ، وفى

(١) الكتاب (٤.٢/٣) : " ولو سَمِيتَ رَجُلًا بَبْرَةً ، ثم كَسَرْتَ لَقَلْتَ :
بَبْرَى ، مثل : ظَلَمَ ، كما فَعَلُوا به ذلك قبل التسمية ، لأنه قياسٌ .
وإذا جاء شَيْءٌ مثل بَبْرَةٍ لم يجمعه العرب ، ثم قَسَمْتَ أَلْحَقْتَ التَّاءَ وَالْوَاوَ
وَالنُّونَ ، لأن الأكثر مِمَّا فيه هاءُ التَّائِيثِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِى عَلَى حَرْفَيْنِ جُمِعَ
بِالتَّاءِ وَالْوَاوِ النُّونَ ، ولم يُكْسَرْ عَلَى الْأَصْلِ .

(٢) السبيل : الطريق ، تُذَكَّرُ وَتَوْنُثُ ، وَالتَّائِيثُ أَغْلَبُ . اللسان .
وَالْأَمِيلُ : حَبْلٌ مِنَ الرَّمْلِ ، مُعْتَزِلٌ عَنْ مَعْظَمِهِ ، يَكُونُ عَرْضُهُ مِثْلًا
وَمَسِيرَتُهُ يَوْمًا . اللسان .

(٣) أى سَعِيدٌ وَشَرِيفٌ ، الْمَذْكُورَانِ فِى أَوَّلِ الْفَقْرَةِ .

(٤) الْأَنْصِبَاءُ : جَمْعُ النَّصِيبِ ، وَهُوَ الْحِظُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . اللسان :
٢٥٨/٧ .

وَالْأَخْمِسَاءُ : جَمْعُ الْخَمِيسِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَيَّامِ الْإِسْبُوعِ . اللسان : ٣٧٢/٧ .

خَمِيسٍ : أَحْمِسَاءُ وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْأَكْثَرِ ^(١) ، وَفِي نَسِيبٍ ^(٢) : أَنْسِبَاءُ؟
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَن تَكْسِيرَهُ عَلَى مَا كَانَ يَكْسِرُ عَلَيْهِ قَبْلُ أُولَى بِهِ إِذْ نُقِلَ مِنْ
اسْمٍ إِلَى اسْمٍ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ طَرِيقَتِهِ ؟. ^(٣)

وَمَاجِعُ : وَالِدٌ ، أَوْ صَاحِبٌ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي قَادِمِ النَّاقَةِ
لِغَلْبَةِ الْأَسْمِيَّةِ عَلَيْهِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَن لَهُ مَوْثًا يُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلَ ، مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ الصَّفَةُ؟ وَلَمْ

(١) الَّذِي هُوَ : فُعْلَانُ ، وَفُعِلَ ، وَأَفْعَلَةٌ . انْظُرْ مَاضِيَّ مِنْ جَمْعِ سَعِيدٍ
وَشَرِيفٍ فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ ، وَكَذَا نَصَّ سَبِيحِيهِ التَّالِي .
(٢) النَّسِيبُ : الْمُنَاسِبُ وَالْقَرِيبُ . اللَّسَانُ .

(٣) الْكِتَابُ (٤.٢/٣) : " وَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً بِشَيْءٍ كَانَ وَصْفًا ،
ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تَكْسِرَهُ كَسْرَتَهُ عَلَى حَدِّ تَكْسِيرِكَ إِيَّاهُ لَوْ كَانَ اسْمًا عَلَى الْقِيَاسِ .
فَإِنْ كَانَ اسْمًا قَدْ كَسْرْتَهُ الْعَرَبُ لَمْ تُجَاوِزْ ذَلِكَ .

وَذَلِكَ أَنْ لَوْ سَمِيتَ رَجُلًا بِسَعِيدٍ أَوْ شَرِيفٍ ، جَمَعْتَهُ كَمَا تَجْمَعُ الْفَعِيلُ مِنَ
الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ صِفَةً قَطُّ ، فَقُلْتَ : فُعْلَانُ ، وَفُعِلَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكْسِرَهُ
كَمَا كَسَرْتَ عَمْرًا حِينَ قُلْتَ : الْعُمُورُ . وَمَنْ قَالَ : أُعْمِرُ قَالَ فِي هَذِهِ : أَفْعَلَةٌ
... وَذَلِكَ نَحْوُ : رَغِيفٌ ... تَقُولُ : أَرْغِفُهُ ... وَرَغْفَانٌ . وَقَدْ يَقُولُونَ :
الرُّغْفُ ... قَالَ لَقِيَطُ بْنُ زُرَّارَةَ : إِنَّ الشَّوَاءَ وَالنَّشِيلَ وَالرُّغْفُ
وَقَالُوا : السُّبُلُ ، وَأَمِيلُ وَأُمْلُ ، .

وَأَكْثَرُ مَا يَكْسُرُ هَذَا عَلَيْهِ : الْفُعْلَانُ ، وَالْفُعْلَانُ ، وَالْفُعْلُ . وَرَبَّمَا قَالُوا :
الْأَفْعَلَاءُ فِي الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : الْأَنْصِبَاءِ ، وَالْأَخْمَسَاءِ . وَذَلِكَ نَحْوَ الْأَوَّلِ الْكَثِيرِ .
قُلُو سَمِيتَ رَجُلًا بِنَصِيبٍ لَقُلْتَ : أَنْصِبَاءُ إِذَا كَسَرْتَهُ . وَلَوْ سَمِيتَهُ بِنَسِيبٍ ،
ثُمَّ كَسَرْتَهُ لَقُلْتَ :

أَنْسِبَاءُ ، لِأَنَّهُ جُمِعَ كَمَا جُمِعَ النَّصِيبُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ كَمَا
يَتَكَلَّمُونَ بِالْأَسْمَاءِ .

لَا يَجُوزُ فِي ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ : فَوَاعِلٌ^(١)؟^(٢)

وما جمعُ : جُلَّالٌ^(٣) ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : أَجِلَّةٌ ، وَجِلَانٌ .
كقولك : أَغْرِيَّةٌ ، وَغَرِيَانٌ؟^(٤)

وما جمعُ : شُجَاعٌ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : شُجْعَانٌ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ
فِي الصِّفَةِ؟ وهل ذلك لَأَنَّ الصِّفَةَ فِيهِ جُمِعَتْ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ :
زُقَاقٍ^(٥) وَزُقَانٍ؟^(٦)

(١) لم يُجِبِ الرَّمَانِيُّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ إِجَابَتِهِ مِنَ الْإِجَابَةِ
عَنْ مَسْأَلَةِ الْوَالِدِ وَصَاحِبٍ ، فَإِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ (فَوَاعِل) فِي الْوَالِدِ وَصَاحِبٍ لِأَنَّ لِهَـمَا
مُؤْنَا يُجْمَعُ عَلَى (فَوَاعِل) مَعَ أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ - فَاِمْتِنَاعُ
(فَوَاعِل) فِي ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ مِنْ بَابِ أَوَّلَى حَيْثُ أَنَّ لِهَـمَا مُؤْنَا يُجْمَعُ عَلَى
(فَوَاعِل) وَلَمْ يُسْتَعْمَلَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَأَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لَهُ قَبْلَ الْإِجَابَةِ
عَنْ مَسْأَلَةِ الْوَالِدِ هَذِهِ أَنَّ تَحَدُّثَ عَنْ امْتِنَاعِ (فَوَاعِل) فِي (فَاعِل) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ
وَذَلِكَ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى بَيْتِ جَرِيرٍ فِي ص ٣٣٩ ، وَهَذَا كُلُّهُ فَضْلًا عَنْ أَنَّ
(ضَارِبَ ، وَقَاتِلَ) لَمْ يُقْصَدَ إِلَيْهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَصْدًا ، وَإِنَّمَا جَاءَ تَبَعًا لِ (وَالِدِ ،
وَصَاحِبٍ) . انْظُرْ : نَصَّ سَيَبَوِيهِ التَّالِي .

(٢) الْكِتَابُ (٣/٤) : " وَأَمَّا الْوَالِدُ وَصَاحِبُ ، فَإِنَّهُمَا لَا يُجْمَعَانِ وَنَحْوُهُمَا
كَمَا يُجْمَعُ قَادِمُ النَّاقَةِ ، لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ تُكَلِّمَ بِهِ كَمَا يَتَكَلَّمُ بِالْأَسْمَاءِ فَإِنْ أَصْلُهُ
الصِّفَةُ وَلَهُ مُؤْنَتٌ يُجْمَعُ بِفَوَاعِلَ ، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ الْمُؤْنَتِ وَالْمَذْكَرِ ، وَصَارَتْ
بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكَرِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ وَصَفًا نَحْوُ : ضَارِبٍ ، وَقَاتِلٍ " .

(٣) الشَّيْءُ الْجَلَالُ : الْعَظِيمُ ، وَالْأَنْشَى : الْجَلَالَةُ . وَجَلَّالُ الشَّيْءِ : مُعْظَمُهُ
. اللَّسَانُ .

(٤) الْكِتَابُ (٣/٤) : " وَلَوْ سَمِّيتَ رَجُلًا بِفُعَالٍ ، نَحْوُ : جَلَّالٍ ، لَقُلْتَ
: أَجِلَّةٌ . . . ، فَإِذَا جَاوَزْتَ ذَلِكَ قُلْتَ : جِلَّانٌ ، لِأَنَّ فُعَالًا فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا
جَاوَزَ الْأَفْعَلَ إِنَّمَا يَجِيءُ عَامَّتُهُ عَلَى فَعْلَانٍ ، فَعَلَيْهِ تَقْيِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ " .

(٥) الزُّقَاقُ : الطَّرِيقُ الضَّيِّقُ نَافِذًا أَوْ غَيْرَ نَافِذٍ . اللَّسَانُ .

(٦) الْكِتَابُ (٣/٤) : " وَإِذَا كَسَرْتَ الصِّفَةَ عَلَى شَيْءٍ قَدْ كَسَرَ عَلَيْهِ =

وماَجَمْعُ : فَعِيلَةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم وجب فيه : فَعَائِلُ؟

وماجمع : صَحِيفَةٌ^(١) أو سَفِينَةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه : صُحُفٌ
وسُفُنٌ ، ولم يَجْزُ فِي قَبِيحَةٍ أو ظَرْيَفَةٍ ، اسْمَ رَجُلٍ ، إِلَّا : قَبَائِحُ ،
وظَرَائِفُ؟ وهل ذلك لَأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي فَعِيلَةٍ : فَعَائِلُ؟^(٢)

وماجمع : عَجُوزٌ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز فيه العَجُزُ ، كَعُمُودٍ وَعُمْدٍ
وَزُبُورٍ وَزُبُرٍ^(٣)؟^(٤)

وماجمع : أَبٍ أو أَخ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز أن يَجْرَى عَلَى حَدِّهِ
قَبْلُ^(٥)؟

وما الشاهد في قول الشاعر :

=نظيرُها من الأسماء ، كَسَرَتْهَا إِذَا صَارَتْ اسْمًا عَلَى ذَلِكَ ، وَذَلِكَ : شُجَاعٌ
وَشُجْعَانٌ ، مِثْلَ : زُقَاتٍ وَزُقَانٍ"

(١) في الأصل : (صَحِيفَةٌ) بكسرتين . والصواب منعها من الصرف .

(٢) الكتاب (٤.٥/٣) : " وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِفَعِيلَةٍ ، ثُمَّ كَسَرْتَهُ قُلْتَ :
فَعَائِلٌ . وَلَوْ سَمَّيْتَهُ بِاسْمٍ قَدْ كَسَرُوهُ فَجَعَلُوهُ فَعْلًا فِي الْجُمُعِ مِمَّا كَانَ فَعِيلَةً ،
نَحْوُ : الصُّحُفِ وَالسُّفُنِ ، أَجْرِيَتْهُ عَلَى ذَلِكَ فِي تَسْمِيَّتِكَ بِهِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ . وَأَنْ
سَمَّيْتَهُ بِفَعِيلَةٍ صَفَةً نَحْوُ : الْقَبِيحَةِ وَالظَّرِيفَةِ ، لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا فَعَائِلٌ ، لِأَنَّ
الْأَكْثَرَ فَعَائِلٌ فَإِنَّمَا تَجْعَلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ " .

(٣) الزُّبُورُ : الكتاب المزبور ، أَيْ الْمُتَقَنُّ كِتَابَتَهُ ، يُقَالُ : زَيَّرْتُ الْكِتَابَ ،
إِذَا أَتَقَنْتُ كِتَابَتَهُ . وَقَدْ غَلَبَ الزُّبُورُ عَلَى صُحُفِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . اللَّسَانُ .

(٤) الكتاب (٤.٥/٤) : " وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِعَجُوزٍ ، لَجَازَ فِيهِ : الْعَجُزُ ،
لِأَنَّ الْفَعُولَ مِنَ الْأَسْمَاءِ قَدْ جُمِعَ عَلَى هَذَا ، نَحْوُ : عُمُودٍ وَعُمْدٍ ، وَزُبُورٍ وَزُبُرٍ " .

(٥) لم يُجِبْ الرَّمَانِيُّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ إِجَابَتِهِ مِنْ نَظَائِرِهِ
قَبْلُ فِي الْبَابِ ، إِذْ هُوَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ كَانَ اسْمًا جَمَعْتَهُ الْعَرَبُ فَهُوَ قَدْ نُقِلَ مِنْ
اسْمٍ إِلَى اسْمٍ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ طَرِيقَتِهِ . انْظُرْ : ص ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ .

فلما تَبَيَّنْ أصواتنا . . بَكَيْنَ وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا^(١)؟

وما جمعُ : عُثْمَانُ؟ ولم لا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ كَجَمْعِ سُلْطَانٍ عَلَى :
سَلَاطِينٍ؟ وما فِي قولهم : عُثَيْمَانُ - مِنَ المَانِعِ؟ ولم صار الأَغْلَبُ عَلَيْهِ
بَابُ غَضْبَانٍ؟^(٢)

وما جمعُ : مُضْرَانُ^(٣) ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم لا يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي
سُلْطَانٍ لِقَوْلهم : مَصَارِينُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ؟ ولم لا يَجُوزُ إِلَّا : مُصَيِّرَانُ / ٤٦/٤ ب
اسْمَ رَجُلٍ؟ فهَلَّا جاز فِيهِ : مُصَيِّرِينَ عَلَى قولهم : مَصَارِينُ؟ فلمْ وَجِبَ
فِيهِ أَنْ يَجْرَى مَجْرَى عُثْمَانَ فِي اسْمِ رَجُلٍ ، ولم يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى
حَالِهِ قَبْلُ؟

وما جمعُ : سِرْحَانُ ، اسْمَ رَجُلٍ؟ ولم جاز : سَرَا حِينُ ، وَفِي تَحْقِيرِهِ :
سُرَيْحِينُ ، عَلَى قِيَاسِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ اسْمًا عَلَمًا؟

(١) الكتاب (٤.٥/٣) : "وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ أَبٍ ، فَقَالَ : إِنْ أَلْحَقْتَ بِهِ
النُّونَ وَالزِّيَادَةَ الَّتِي قَبْلَهَا قُلْتَ : أَبُونُ ، وَكَذَلِكَ أُحُ ، تَقُولُ : أُخُونُ ، لَا تُغَيِّرُ
الْبَنَاءَ ، إِلَّا أَنْ تُحَدِّثَ الْعَرَبُ شَيْئًا . .
وَلَا تُغَيِّرُ بَنَاءَ الْأَبِ عَنْ حَالِ الْحَرْفَيْنِ ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بَنِيَ ، إِلَّا أَنْ تُحَدِّثَ الْعَرَبُ
شَيْئًا . . .

وقال الشاعر : فلما تَبَيَّنْ أصواتنا . . بَكَيْنَ وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا
وإن شئتَ كَسَرْتُ ، فَقُلْتَ : أَبَاءُ ، وَآخَاءُ" .

(٢) الكتاب (٤.٦/٣) : "وَأَمَّا عُثْمَانُ وَنَحْوُهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ
تَكْسِرَهُ ، لِأَنَّهُ تَوَجَّبَ فِي تَحْقِيرِهِ : عُثَيْمِينُ ، فَلَا تَقُولُ : عُثَامِينُ فِيمَا يَجِبُ
لَهُ : عُثَيْمَانُ ، وَلَكِنْ : عُثْمَانُونَ كَمَا يَجِبُ لَهُ : عُثَيْمَانُ ، لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا أَنْ
يَكُونَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ بَابُ غَضْبَانٍ ، إِلَّا أَنْ تَكْسِرَ الْعَرَبُ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى مِثَالِ :
فُعَاعِيلَ ، فَيَجِيءُ التَّحْقِيرُ عَلَيْهِ" .

(٣) الْمُضْرَانُ : جَمْعُ الْمُصِيرِ ، وَهُوَ الْمَعَى ، وَاحِدُ الْأَمْعَاءِ . وَالْمَصَارِينُ جَمْعُ
الْجَمْعِ . اللِّسَانُ : ٢٥/٧ .

فهلأ كان^(١) بهذه المنزلة على قياسه قبل أن يصير اسماً علماً^(٢) ؟

الجواب :

الذى يجوز فى جمع الرجال والنساء على جهة العلم : إجراء المذكر على قياس نظيره من الاسم العلم دون الصفة :

فيُجمع بالواو والنون كل اسم علم ، إلا ما فيه هاء التأنيث فإنه يُجمع بالألف والتاء للعلّة التى بيّنا^(٣) . ويكسر على قياس تكسير الاسم دون الصفة ، لأنه قد خرج إلى الاسم العلم عن حدّ الصفة .

وأما المؤنث فيُجمع بالألف والتاء ، ويكسر على قياس نظيره من الاسم المؤنث .

ولايجوز أن يستوى الجمع فى ذلك لاختلاف العِلل التى تقتضى اختلاف الأحكام ، وهى على خمسة أقسام :

الفرق بين المذكر والمؤنث بما يدلّ على واحد منهما ، والفرق بين الاسم والصفة بما يقتضى اختلاف مَواقِعهما ، والفرق بين ما يعقل وما لا يعقل بما يقتضى الفُضيلة لما يعقل ، وإجراء ما يُصغّر على فُعَيْعيل على نظيره مما يُجمع على مفاعيل حتّى يتميّز مما لايجرى على حدّ نظيره ، وإجراء الناقص^(٤) على خلاف حكم التام - بالعوض الذى يلزم الناقص فى الجمع .

(١) أى مُصْران ، انظر الجواب ص ٣٥١ .

(٢) الكتاب (٦/٣) (٤٠) : "ولو سَمِيتَ رجلاً مُصْران ، ثم حَقَرْتَهُ قلتَ : مُصْران . ولا تَلْتَقِيتَ إلى مَصارين ، لأنك تُحَقِّرُ المُصْران كما تُحَقِّرُ القُضبان ، فإذا صار اسماً جَرى مجرى عُثمان ، لأنه قبل أن يكون اسماً لم يَجْرِ مجرى سِرْحان مُحَقَّرًا" .

(٣) انظر هذا البيان : فى ص ٣١٣ .

(٤) فى الأصل : (واخو الناقص) ، تحريف . والصواب يُرشد إليه نظيره فى المُقابَلَة التى قبله مباشرة .

وسيتضح جميع ذلك فى المسائل فيما بعد .

فَزَيْدٌ يَجُوزُ فِيهِ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ ^(١) وَالنُّونِ ، وَهُوَ جَمْعُ السَّلَامَةِ . وَيَجُوزُ فِيهِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ عَلَى : أَزْيَادٍ ، وَزُيُودٍ ^(٢) .

وَيَكْسُرُ عَمْرُو عَلَى : أَعْمَرٍ ، وَعُمُورٍ ^(٣) . وَكَذَلِكَ جَمْعُ بَكْرٍ عَلَى : أَبْكَرٍ ، وَيُكُورٍ ^(٤) .

وقال الشاعر :

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيْنَ ^(٥)

فَجَمَعَ سَعْدًا جَمَعَ السَّلَامَةَ .

(١) فى الأصل : (فالواو) بالفاء ، تحريف .

(٢) فَعَلٌ ، الاسمُ المفتوحُ الفاء الساكنُ العين ومعتلها بالياء كَزَيْدٍ ، يَطْرُدُ فِيهِ : أَفْعَالٌ ، وَفُصُولٌ . انظر : التصريح : ٣١٠ ، ٣٠٢/٢ ، والأشمونى : ١٢٤/٤ ، ١٣٦ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٣) فى الأصل : (أعمرو وعمرو) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٣١٩ ، ومن الكتاب فى نضه فى هـ ص ٣٢١ .

(٤) فى الأصل : (أهكور بكور) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٣١٩ . هذا ، وَقَعْلٌ ، الاسمُ المفتوحُ الفاء الساكنُ العين صحيحها كَعَمْرٍو وبَكْرٍ ، يَطْرُدُ فِيهِ أَفْعَلٌ ، وَقُعُولٌ .

انظر : التصريح : ٣٠١/٢ ، ٣١٠ ، والأشمونى : ١٢٢/٤ ، ١٣٦ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه : ١٩١ ، وفى الكتاب : ١٥٣/٢ ، ٣٩٦/٣ ، والمقتضب : ٢٢١/٢ ، وابن يعيش : ٤٧/١ .

وَأَمَّا جَمْعُ : بَشْرٍ ، وَبُرْدٍ ، وَحَجَرٍ ، فَعَلَى : أفعال^(١) ، تقول فيه :
أَبْرَادُ ، وَأَبْشَارُ ، وَأَحْجَارُ .

وقال زَيْدُ الْحَيْلِ :

أَلَا أَبْلِغُ الْأَقْيَاسَ قَيْسَ بْنَ نَوْقِلٍ .. وَقَيْسَ بْنَ أَهْبَانَ وَقَيْسَ بْنَ جَابِرٍ^(٢)

٤٧/٤ أ فجمعه / على أفعال وهو فعلٌ ، لأنَّ عين الفعل^(٣) ياءٌ .

وقال طَرْفَةُ :

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ . . فلم أَرَّ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

(١) فَعَلٌ ، الاسمُ المفتوحُ الفاء والعين كحَجَرٍ ، وفَعْلٌ وفُعْلٌ ، الاسمُ
المكسورُ الفاء أو مضمومُها مع سكون العين كبَشْرٍ وَبُرْدٍ ، يَطْرُدُ فيها : أفعالٌ .
انظر : التصريح : ٣.٢/٢ ، والأشمونى : ١٢٤/٤ ، وشرح الشافية :
٩٢/٢ وما بعدها .

(٢) البيت فى الكتاب : ٣٩٦/٢ ، واللسان : ٧١/٨ .

والشاهد فيه : جَمَعَ قَيْسٌ عَلَى : أَقْيَاسٌ .

(٣) هِىَ عَيْنُ اسْمٍ وَهوَ (قَيْسٌ) ، وَلَكِنِ الصَّرْفِيْنَ يُعْبَرُونَ فِى جَانِبِ الْمِيزَانِ
الصَّرْفِيِّ بِالْفِعْلِ ، انظر علّة ذلك فى : هـ ١ ص ٩٩ .

والرمانى فى تعليقه هذا على البيت يريد أن يشير إلى أن (فَعْلٌ) كسَر
على (أفعال) وإن كان الأصل فى قلته : (أفْعُلٌ) ، وذلك لاعتلال العين إذ
كُتِبَ الضمة فى الياء . انظر : كِتَابُ سَبِيحِهِ : ٥٨٦/٣ - ٥٩٠ ، وشرح
الشافية : ٩٠/٢ ، والأشمونى : ١٢٢/٤ وما بعدها ، والتصريح : ٣.١/٢ ،
٣.٢ .

(٤) البيت فى الديوان : ٥٤ ، والكتاب : ٣٩٦/٣ ، والمقتضب : ٢٢٠/٢ .

اللغة : الشعوب : جمع شعب ، وهو فوق القبيلة ، والقبيلة فوق الحى .
وسعد بن مالك : رَهْطُ طَرْفَةِ .

والشاهد فيه : جَمَعَ سَعْدٌ عَلَى : سَعُودٍ .

وقال الفرزدق :

وَشَيْدَ لِي زُرَّارَةٌ بِأَذْخَاتٍ . . . وَعَمَرُوا الْخَيْرَ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(١)

فَفُعُولُ جَمْعِ الْكَثِيرِ فِي فَعَّلَ ، وَهُوَ أَغْلَبُ عَلَيْهِ مِنْ فِعَالٍ^(٢) .

وقالوا : فَأَيْنَ الْجَنَادِبُ ، عَلَى جَمْعٍ : جُنْدُبٍ .

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وَكَانُوا . . . مِنَ الشَّنَّانِ قَدْ صَارُوا كِعَابًا^(٣)

= والبيت غير منسوب في الكتاب (انظر نصه في : هـ ٢ ص ٣٢١) ، لكنه منسوب إلى طرفة في الرومانى . ونسبة الرومانى لما لم ينسب من الشواهد في الكتاب قليلة

وطرفة : هو ابن العبد ، ويقال : إن اسمه عمرو . وسمى طرفة ببيت قاله ، هو جاهلى من فحول الطبقة الرابعة . الشعر والعشراء : ١٩٤/١ ، وطبقات ن سلام : ١٣٧/١ .

(١) البين منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب : ٣٩٦/ ، والمقتضب : ٢٢٠/٢ ، والمخصص : ٨١/١٧ ، واللسان : ٢٨٥/ .

اللغة : شَيْدٌ : رَفَعَ وطَوَّلَ ، وأصل التَشْيِيدِ : تطويل البناء . وزُرَّارَةٌ : عمرو : من بنى دارم ، وقُفِّرَ بهما الفرزدق لأنهما من قومه - الباذج : العالى فيع ، وعَنَى به : المجد .

والشاهد فيه : جمع عَمَرُوا ، على : عُمُور .

(٢) انظر : عجز هـ ٤ ص ٣٣٥ ، وكذا : التصريح : ٣٠٨/٢ ، والأشمونى : ١٣٤/٤ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٣) البيت في الكتاب : ٣٩٧/٣ ، والمفضليات : ٣٥٨ ، واللسان : ٢١٥/ .

اللغة : رَأَيْتُ : لَأَمْتُ وَأَصْلَحْتُ . الصَّدْعُ : التفرُّق . وكَعْبٌ : هو =

فَجَمَعَ كَعْبًا عَلَى : كِعَابٍ ، لَأَنَّهُ أَخُو فُعُول^(١) .

وَجَمَعَ : دَعَدٌ ، اسْمُ امْرَأَةٍ دَعَدَاتٌ ، كَجَمْعِ فَعْلَةٍ عَلَى : فَعَلَاتٌ .
ودليله قولهم فى أرضٍ : أَرْضَاتٌ .

وَجَمَعَ : جُمْلٌ ، يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهَ : جُمْلَاتٌ بِالتَّثْقِيلِ ، وَجُمْلَاتٌ
بِالتَّخْفِيفِ ، وَجُمْلَاتٌ .

على قياس جمع ظلمة .

وَجَمَعَ : هِنْدٌ ، يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهٍ هِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ .
على قياس جمع كِسْرَةٍ^(٢) .

وَيَجُوزُ فِي دَعَدٍ : أَدْعُدُ^(٣) ، وَفِي هِنْدٍ وَجُمْلٍ : أَهْنَادُ وَأَجْمَالُ^(٤) ،

= ابن ربيعة بن عامر ، وإليه تُنسَبُ القَبِيلَةُ . الشَّنَانُ : الْبُغْضُ . صَارُوا كِعَابًا :
أَيَّ فِرْقًا مُخْتَلِفَةً الْأَهْوَاءَ ، كُلُّ فِرْقَةٍ تَزْعُمُ أَنَّهَا كَعْبُ الْقَبِيلَةِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : جَمَعَ كَعْبٌ ، عَلِمَ الْقَبِيلَةُ ، عَلَى : كِعَابٍ .
وَلَمْ أَقِفْ لِلْبَيْتِ عَلَى قَائِلِهِ .
(١) انظر : هـ ٢ ص ٣٣٧ .

(٢) وَضَعَ الصَّرْفِيُّونَ لِعَيْنِ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي مِثْلِ الْأَسْمَاءِ
الْمَذْكُورَةِ قُبُودًا خَمْسَةً ، هِيَ : أَنْ يَكُونَ الْمَفْرَدُ اسْمًا ، ثَلَاثِيًا ، سَاكِنِ الْعَيْنِ ،
غَيْرِ مُتَعَلِّمًا ، وَلَا مَدْغَمًا .

فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحَ الْفَاءِ وَجِبَ فَتْحُ عَيْنِهِ فِي الْجَمْعِ إِتْبَاعًا لِلْفَاءِ ، وَإِنْ كَانَ
مُضْمُومَ الْفَاءِ أَوْ مَكْسُورَهَا جَازَ فِي الْعَيْنِ : الْإِسْكَانُ ، وَالْفَتْحُ ، وَالْإِتْبَاعُ إِنْ لَمْ
تَكُنِ الْفَاءُ مُضْمُومَةً وَاللَّامُ يَاءً وَلَا مَكْسُورَةً وَاللَّامُ وَآوُ .

انظر : القصرح : ٢٩٨/٢ ، والأشمونى : ١١٦/٤ ، والهمع : ٢٣/١ ،
وشرح الكافية : ١٨٩/٢ .

(٣) انظر : عجز هـ ٤ ص ٣٣٥ .

(٤) انظر : هـ ١ ص ٣٣٦ .

ويجوز : هُنُود^(١) . على قياسه قبل .

وجمع : قَدَمَ ، اسْمَ امرأة : قَدَ مات ، وأقْدَام^(٢) .

وقال جرير :

أَخَالِدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ . . فشيَّبَنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(٣)

فَجَمَعَ خَالِدًا فِي الْأَسْمِ الْعَلَمَ عَلَى : خَوَالِدٍ . وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كَانَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَوْ لَمْ تَكُنْ ، كَقَوْلِكَ فِي حَاتِمٍ : حَوَاتِمٍ . وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ فَوَاعِلُ فِي فَاعِلٍ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ^(٤) .

وَجَمَعَ : أَحْمَرَ ، اسْمَ رَجُلٍ : أَحْمَرُونَ ، وَأَحَامِرُ . وَلَا يَجُوزُ : حُمَرُ^(٥) ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الصِّفَةِ .

وجمع : أَحْمَرَ ، اسْمَ امرأةٍ : أَحْمَرَاتُ ، وَأَحَامِرُ .

وجمع : وَرَقَاءَ ، اسْمَ رَجُلٍ : وَرَقَاوُونَ ، وَ : وَرَاقٍ . كَقَوْلِكَ : صَحْرَاءُ

(١) فعلٌ ، الاسمُ المكسورُ الفاءُ الساكنُ العينُ كهند ، يطرد فيه : فُعُول . انظر : التصريح : ٣١ . / ٢ ، والأشْمُونِي : ١٣٦ / ٤ ، وشرح الشافعية : ٩٢ / ٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر : هـ ١ ص ٣٣٦ ، وهـ ٢ ص ٣٣٨ .

(٣) البيت في الديوان : ١٦٠ ، والكتاب : ٣٩٨ / ٣ ، والمقتضب : ٢٢١ / ٢ ، والمنصف : ٣١٤ / ٢ ، واللسان : ٤٥٠ / ٤ .

اللغة : خالد : ترخيم خالدة ، اسم امرأة . عَلِقْتُكَ : أَحْبَبْتُكَ .

والشاهد فيه : جَمَعَ خَالِدَ وَهِنْدَ عَلَى : خَوَالِدَ وَهُنُودَ .

(٤) انظر : التصريح : ٣١٢ / ٢ ، ٣١٣ ، والأشْمُونِي : ١٤٠ / ٤ ، وشرح

الشافعية : ١٥١ / ٢ وما بعدها .

(٥) انظر : التصريح : ٣٠٤ / ٢ ، ٣١٦ ، والأشْمُونِي : ١٢٧ / ٤ ، ١٤٦ ،

وشرح الشافعية : ١٦٨ / ٢ .

وصَحَارٍ ، ولا يَجُوز فيه : وَرُقٌ^(١) ، لأنه ليس بصفة .

وجمع : وَرَقَاءَ ، اسم امرأة : وَرَقَاوَاتُ ، و : وَرَاقٍ .

وجمع : مُسَلِّمٍ ، اسم رجل : مَسَالِمٌ^(٢) ، لأنه بمنزلة : مُطَرِّفٍ ومَطَارِفٍ ، لما خَرَجَ عن حَدِّ الصِّقَةِ .

ويَجُوز في قَادِمِ النَّاقَةِ : قَوَادِمُ ، وفي الآخر : أَوَاخِرُ^(٣) ، لأنه وإن

٤٧ ب كان فيه معنى الصفة فقد كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ في مَوْقعِ الاسمِ الذي / ليس بصفة .

وقالوا في فَارِسٍ : قَوَارِسُ^(٣) ، لأنه ليس مما يُوصَفُ به المؤنث فيُحْتَاجُ^(٤) فيه إِلَى الْفَرْقِ . ولو قالوا في امرأة : فَارِسٌ - لكان على التشبيه بحال المذكر^(٥) .

وَجَمْعُ : قَصْعَةٌ ، اسم رجلٍ : قَصَعَاتُ ، وقِصَاعٌ^(٦) .

(١) انظر : التصريح : ٣.٤/٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، والأشمونى : ١٢٧/٤ ، ١٤٣ ، وشرح الشافى : ١٥٨/٢ .

(٢) انظر : التصريح : ٣١٦/٢ ، والأشمونى : ١٤٦/٤ .

(٣) انظر : التصريح : ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، والأشمونى : ١٤٠/٤ ، وشرح الشافى : ١٥١/٢ وما بعدها .

(٤) فى الأصل : (فَيَحْتَاجُ) بضبط حرف المضارعة بالفتح وبدون إعجامة . ومع الفتح يمكن إعجامةً بالياء أو بالتاء أو حتى بالنون . وما أثبت من إعجامة ياء مضمومة أولى بالسياق .

(٥) هذا ، ومسألة (فَارِسٍ) هذه أوردها سيبويه تقويةً لجمع (خالد) ، وقادم ، وآخر) على : (قَوَاعِلُ) وإن كنْ فى الأصل صفات ، فإذا كان جاء (قَوَاعِلُ) فى (فَارِسٍ) الذى هو صفة ، فمجيئه فيما صار اسماً مثل (خالد) أو فيما غلبت عليه الاسمية مثل (قادم وآخر) أولى . ولكن لم يظهر هذا الاستدلال من الرمانى . انظر : نص سيبويه فى هـ ٥ ص ٣٢٤ .

(٦) انظر فى التفسير : التصريح : ٣.٨/٢ ، والأشمونى : ١٣٤/٤ ،

وشرح الشافى : ٩٠/٢ . وانظر فى السالم : هـ ٢ ص ٣٣٨ .

وجمعُ : عِبَلَةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ : عِبَلَاتٌ ، لأنه قد خرج عن حَدِّ الصفة^(١) ، كما قالوا : العِبَلَات ، لَحَى من قُرْنَش .

وجمعُ : سَنَّةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ : سَنَوَاتٌ ، وَسَنُونٌ^(٢) . لا يجوز غير ذلك ، لأنه نُقل من اسم يجرى مجرى الجنس إلى الاسم العلم فجمع على ذلك الحَدِّ لأن كل واحدٍ منهما أَوَّلٌ فى المَرْتَبَةِ على خلاف الصفة .

وجمعُ : ثُبَّةٌ ، اسْمَ رَجُلٍ : ثُبَاتٌ ، وَثُبُونٌ^(٣) .

وجمعُ : ظَبَّةٌ ، وَشِيَّةٌ : ظَبَاتٌ ، وَشِيَاتٌ . ولا يجوز غير ذلك ، لأنه يجب أن يجرى على حَدِّهِ قَبْلُ وقد رُفِضَ فيه الواو والنون^(٤) قبل للإشعار^(٥) بأن الألف والتاء أُغْلِبُ على مافيه الهاء .

وجمعُ : ابْنٌ : بَنُونٌ ، وَأَبْنَاءٌ . لا تَرَدُّ فيه أَلْفُ الوَصْلِ^(٦) ، لأنه يجب أن يكون على حَدِّ جَمْعِهِ قَبْلُ^(٧) .

فأما جمعُ : إِمْرُؤُ ، فتقول فيه : إِمْرُؤُونَ ، على القياس فى جمع

(١) أى فجاز إنباع العين للفاء فى الفتح . انظر : هـ ٢ ص ٣٣٨ .

(٢) انظر : ابن يعيش : ٣٦/٥ ، والكتاب : ٥٩٨/٣ .

(٣) فى شرح الكافية (١٨٤/٢) : أنه ورد ظُبُونٌ ، بضم الظاء . وجاء فى

اللسان (٢٤٧/١٩) بالضم والكسر .

(٤) فى الأصل : (قبل الإشعار) ، تحريف .

(٥) انظر : التصريح وباسين : ٧٢/١ ، وشرح الكافية : ١٨٤/٢ .

(٦) بعد كلمة (قَبْلُ) فى الأصل بضم كلمات كتبها الناسخ سهواً ثم أُنْظِلَّها بضرب حَطٍّ عليها بالقلم ، ولكن قلَّمتُ تجاوز هذه الكلمات فضرب حَطًّا على كلمة (قَبْلُ) أيضا على الرغم من أن (قَبْلُ) تقع قبل الكلمات المشار إليها مباشرة وفى غير سَطْرِها . ولكن (قَبْلُ) معتبرة - كما ترى - لحاجة السياق إليها .

السلامة . ولا يلزم مثل ذلك في ابنٍ ، لأنه قد حُذِفَ للتخفيف على طريق النادر .

وجمعُ : أمٌ ، اسمُ امرأةٍ : أمّهاتٌ ، وأُمّاتٌ . على قياسِ جمعِهِ قبل^(١) .

وتقول في تكسير : امرئٍ ، اسمَ رجلٍ : أمراءُ^(٢) ، على قياس قولك : أبناءٌ .

وجمعُ : شاةٌ ، اسمَ رجلٍ : شياهٌ لاغيرُ ، لأنه قد رُفِضَ فيه الألفُ والتاء والواو والنون^(٣) لضعفِ الاسمِ بكثرةِ التغيير فيه ، فلم يقولوا في جمعِهِ إلا : شياهٌ ، على طريق الاستغناء به عن غيره^(٤) .

وجمعُ : ضَرْبٌ ، اسمَ رجلٍ : ضَرَبُونَ ، وضُرُوبٌ . على قياسِ جمعِ عَمْرٍو

وجمعُ : رُبّةٌ ، اسمَ رجلٍ : رِبَاتٌ ، ورِبُونَ^(٥) . على قياس : ثُبّةٌ وثِبَاتٌ وثُبُونٌ .

(١) انظر : شرح الكافية : ١٩٠/٢ ، والهمع : ٢٣/١ .

(٢) في الأصل : (امراة) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٣٢٦ .

(٣) في الأصل : (الألف والتاء قالوا والنون) ، تحريف .

(٤) انظر : ابن يعميش : ٨٢/٥ ، والتصريح : ٧٤/١ .

(٥) ضُبِصَتِ الرَاءُ بالكسر في الجمعَيْنِ هنا وفي المسائل ص ٣٢٧ وإن كان تشبيهها هنا بُشْبَةً وجمعَها رِبَمَا يُشْعِرُ بأن حقَّ الراء أن تُضْبِطَ بالضم ، ولأنها في المفرد مضمومة أيضا .

إلا أنى تبعَتْ في ضبط الراء بالكسر : مافى الأصل ، ومافى الكتاب ، ولأن سيبويه شبهها فيه بسنُونٍ -وتبعه في ذلك الرمانى في المسائل - والغالب في فاء سنُونِ الكسرُ ، كما أنه يمكن حَمَلُ تشبيه الرمانى لربّةٍ بُشْبَةً =

ولايجوز فى ظُبَّة : ظُبُون ، ولاظُبُون^(١) - لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ قَبْلُ^(٢) .

وجمع : عِدَّة ، اسْمَ رَجُلٍ : عِدَاتٌ ، وعدُون^(٣) ولايجوزفيه التّكسيرُ ، لأنَّ بابَ فَعْلَةٍ الَّذِى يُحذفُ فاءُ الْفِعْلِ مِنْهُ لايجوز فيه التّكسير ، ولاوُجِدَ فى شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

والعِلَّةُ فى ذلك : أنَّ التّكسير يُحتَذَى فيه على مثال الواحد ومثال الواحد فى هذا محذوفٌ لا يَظهر ، فلَمَّا أَهْمِلَ المِثَالُ الَّذِى يُحتَذَى عليه على أَطْرَادٍ فى بابِهِ / أَهْمِلَ مُوجِبُهُ .

وجمع : شَفَّة ، اسْمَ رَجُلٍ^(٤) : شِفَاهُ لِأَغِيرُ ، لأنَّه لَمْ يُجْمَع قَبْلُ إِلَّا على هذا الْوَجْهِ^(٥) لِشَبَّهِهِ بِشَاةٍ وَشِيَاه : مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الذَّاهِبَ مِنْهُ الْهَاءُ ، التّى هِىَ لَامُ الْفِعْلِ^(٦) ، مع أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ على : فِعَالٍ الَّذِى يَظهر فيه

=على مجرد تحقُّق الجمعين فيهما بصرف النظر عن حركة الفاء ، هذا فَضْلاً عن أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنَّ يُقالَ : إِنَّ ثُبُونََ قَدْ رَدَدَ فِيهَا كَسْرَ الْفَاءِ فَلَعَلَّ الرِّمَانِى أوردَها على لُغَةِ الْكَسْرِ . إِلَّا أَنَّ الْكَسْرَ وَإِنْ سَلَّمَ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلَا يَسْلَمُ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمْعِ بِالتَّاءِ إِذْ أَنَّ سِيْبُوِيَه ذَكَرَ فى (ص ٥٩٨ ح ٣) : أَنَّ حَرَكَةَ الْفَاءِ لَا تُغَيِّرُ فى الْجَمْعِ بِالتَّاءِ .

انظر نص سيبويه فى هـ ٢ ص ٣٢٧ ، وانظر فى كسر فاء ثُبُونِ وضم فاء سُبُونِ : شرح الكافية : ١٨٤/٢ ، وابن يعيش : ٣٧/٥ ، والكتاب : ٥٩٨/٣ .

(١) انظر : هـ ٣ ص ٣٤١ .

(٢) انظر هذه العِلَّةَ فى : ص ٣٤١ .

(٣) انظر : الأشموني والصبان : ٨١/١ .

(٤) وكذا : أو اسْمَ امْرَأَةٍ . انظر تعليقنا على السؤال فى : هـ ٤ ص ٣٢٧ .

(٥) انظر : ابن يعيش : ٨٢/٥ ، والتصريح : ٧٤/١ .

(٦) هِىَ لَامُ اسْمٍ . وانظر نظيراً لهذا التعبير فى ص ٣٣٦ ، وانظر تعليقنا عليه فى : هـ ٣ منها .

الأصل . فهذه ثلاثة أوجه تقرب^(١) شَفَّة من شاة حتى يستوى حكمهما
فى الجمع . فلايجوز من أجل ذلك جمع شَفَّة بالألف والتاء ولا الواو
والنون .

وَجَمْعُ : أَمَّة ، اسْمَ رَجُلٍ^(٢) : آم^(٣) ، وإماء^(٤) ، وإموان .

ولايجوز بالألف والتاء ولا الواو والنون ، لأنه يجب أن يكون على
قياس جَمْعُه قبلُ وقد ترك ذلك قبلَ النَّقْلِ إلى الاسم العلم لأنه منقوصُ
قد جُمع على ثلاثة أوجه من جمع التكسير فاستوفى حَقُّه وزاد ، وهو
منقوصٌ يقتضى نُقصانَ التصرف عن منزلة التام والتام قد يُستغنى فيه
بالوجهين والثلاثة عن غيرها فالمنقوصُ أحقُّ بذلك .

ففى هذا الباب خمسة أسماءٍ علَّلها مُشْكِلَةٌ وأحكامها خارجةٌ عن
قياس نظائرها ، وهى^(٥) : ظَبَّةٌ وَشِيَّةٌ ، وشاةٌ ، وشَفَّةٌ وأمة . وقد بيَّنا
علَّةَ كُلِّ واحدٍ منها التى تقتضى حكمها بما جرت عليه فى كلام
العرب^(٦) .

(١) فى الأصل : (يقرب) بالياء ، تحريف .

(٢) وكذا : أو اسمُ امرأةٍ . انظر المسائل : ص ٣٢٨ وكذا هـ ١ منها .

(٣) انظر تأصيل هذا الجمع فى : هـ ٥ ص ٣٢٧ .

(٤) فى الأصل : (إماء) بكسرتين ، تحريف . وانظر فى المجموع الثلاثة
: شرح الشافية : ١.٦/٢ - ١.٨ .

(٥) فى الأصل : (وفى) بالفاء بدل الهاء ، تحريف .

(٦) انظر هذا البيان بالنسبة لظَبَّة وشِيَّة : فى ص ٣٤١ ، وبالنسبة لشاة :

فى ص ٣٤٢ ، وبالنسبة لشَفَّة وأمة : قبل قليل .

وأبو العباس يُخالف في جَمْعِهَا^(١) : فيُجِزِ الجمعَ بالألف والتاء في ذلك ، لأنه يُجَرِّبُها على القياس الأكثر فيما فيه الهاء . ولا أعلمُ أحداً أجاز فيها الواو والنون^(٢) .

والاختيارُ مذهب سيبويه لما بيَّنَّا من العِلَّةِ في ذلك .

وقال القَتَّالُ الكلابي :

(١) في الأصل : (جميعها) بياء ثالثة ، تحريف . والصواب ما أثبت ، لأن الاعتداد بالكلمة كما جاءت في الأصل يؤدِّي إلى محذور : إذ يكون المراد بالجميع كما هو ظاهر السياق : الكلمات الخمس السابقة . ولكن هذا غير مُسلَّم بالنسبة لطبَّة وشيَّة إذ أنهما عند سيبويه لا تُجمَعان إلا بالألف والتاء ، فضلاً عن جواز ذلك فيهما . فعلى هذا يكون مذهب المبرد وسيبويه في جمعهما سواء . وعلى هذا ينحصر الخلاف بينهما في : شاة ، وشَقَّة ، وأمة . فأغلبُ ظنِّي : أن الكلمة كما رُسِمَتْ في الأصل (جميعها) قد دخلها التحريف ، وصوابُها : (جَمْعُها) بدون ياء ، ويكون المعنى بالخلاف : الكلمتين (شَقَّة ، وأمة) اللتين هما أصلُ المسألة هنا في هذا الموضع . ويؤيد هذا الظن : أن خلاف المبرد لم يُورده الرمانى فى المسائل (ص ٣٢٧) إلا مقرونا بهاتين الكلمتين .

وبعدُ : فقد يمكن أن تكون الكلمة كما رُسِمَتْ في الأصل (جميعها) صواباً ، على معنى : أن المبرد يرى جَمْعَ الكلمات الخمس بالألف والتاء ، سواء ما كان منها يُجمع بالألف والتاء فقط ، أم ما كان منها يُجمع بهما وبغيرهما من التكمسير . ويكون الراد بالجواز في عبارته ما يشمل الوجوب . ومن الجدير بالذكر : أن مخالفة المبرد هذه لم أقِفْ عليها فى المقتضب ولا غيره من المراجع النحوية التى بيدى .

(٢) انظر : هـ ٣ ص ٣٤١ .

أَمَّا الْإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَكْدًا . . . إِذَا تَرَامَى بَنُو الْإِمَانِ بِالْعَارِ^(١) .
فَجَمَعَهُ عَلَى قِيَاسٍ : أَخٍ وَإِخْوَانٍ .

وَجَمَعَ : بُرَّةَ^(٢) ، اسْمَ رَجُلٍ : بُرَى . وَأَصْلُهُ الْوَاوُ لِقَوْلِهِمْ : بَرَوْتُ ،
إِذَا عَمِلْتُ الْبُرَّةَ . وَيَجُوزُ فِيهِ : بُرَاتُ ، وَبُرُونٌ وَبِرُونٌ^(٣) .

وَجَمَعَ : سَعِيدٌ وَشَرِيفٌ ، اسْمَ رَجُلٍ : سُعْدَانٌ وَشُرْفَانٌ ، وَسُعْدٌ
وَشُرْفٌ ، وَفِي الْقَلِيلِ : أَسْعِدَةٌ وَأَشْرَفَةٌ . عَلَى قِيَاسٍ : رَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ
وَرُغْفٌ وَأَرْغَفَةٌ^(٤) .

وَلَا يَجُوزُ فِيهِ : سُعْدَاءُ^(٥) ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الصِّفَةِ .

(١) الْبَيْتُ فِي الدِّيَوَانِ : ٥٤ ، وَالْكِتَابُ : ٤/٣ . وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ
: ٥٣/٢ ، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ : ٢٢٢ ، وَاللِّسَانُ : ٤٧/١٨ .
الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ حُرَّةٍ ، فَإِذَا تَرَامَى بَنُو الْإِمَاءِ بِالْعَارِ لَمْ أَعِدْ فِيهِمْ ، وَلَا
لِحَقْنِي مِنَ التَّعْيِيرِ بِهِمْ مَالِحَقَهُمْ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : جَمَعَ أَمَّةً عَلَى : إِمَانٍ ، كَجَمَعَ أَخًا عَلَى : إِخْوَانٍ ، لِأَنَّهُمَا
سَوَاءٌ فِي حَذْفِ لَامِهِمَا وَكُونِهِمَا عَلَى : فَعَلٍ ، إِلَّا فِي التَّاءِ ، وَفَعَلٌ نَاقِصٌ أَوْ
تَامًا يَكْسُرُ عَلَى : فَعْلَانٍ .

هَذَا ، وَالْقِتَالُ الْكِلَابِيُّ : هُوَ أَبُو الْمُسَيْبِ عَبْدِ اللَّهِ (أَوْ عِبَادَةُ ، أَوْ عُبَيْد) بْنُ
مُجِيبٍ . . . ابْنُ كِلَابٍ .

وَلَقَّبَ بِالْقِتَالِ لِتَمَرُّدِهِ وَفَتْكِهِ . وَكَانَ فِي دَنَاءَةِ النَّفْسِ كَالْحُطَيْثَةِ ، وَهُوَ شَاعِرٌ
إِسْلَامِي ، مُعَاصِرٌ لِلْفَرَزْدَقِ وَجَرِيرٍ . الْخَزَانَةُ : ١١٢/٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (بُرَّةٌ) بِكَسْرَتَيْنِ ، تَصْحِيفٌ ، لِأَنَّهُا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ
لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ .

(٣) انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ : ٥-٣/٥ ، ٨٢ ، وَالْكِتَابُ : ٥٩٩/٣ .

(٤) انْظُرْ : التَّصْرِيحُ : ٣.٣/٢ ، ٣.٤ ، ٣١١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٢٦/٤ .
١٢٩ ، ١٣٨ .

(٥) انْظُرْ فِي هَذَا الْجَمْعِ : التَّصْرِيحُ : ٣١٢/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٣٨/٤ .

وقال لَقِيطُ بن زُرَّارَةَ : إِنَّ الشَّوَاءَ والنَّشِيلَ والرُّغْفُ^(١) .

وقالوا : سَبِيلٌ وسُبُلٌ ، وأَمِيلٌ وأُمْلٌ .

ولا يَجُوزُ فيه / : أَسْعِدَاءُ ، لأنه قليلٌ في الاسم^(٢) وإنما يُقاس على ٤/٨ ب الأكثر .

وجمعٌ : نَصِيبٌ وخَمِيسٌ ، اسمَ رجلٍ : أْخْمَسَاءُ وأنْصِبَاءُ ، لأنه قد جمع قبل [على]^(٣) هذا الوجه . وكذلك : نَسِيبٌ وأنْصِبَاءُ .

وجَمْعٌ : والدٍ وصاحبٍ ، لا يَجُوزُ فيه قَوَاعِلُ وإن استعمل استعمال

(١) الرجز في الكتاب : ٤.٣/٣ ، والشعر والشعراء : ٧١٥/٢ ، ومعجم الشعراء : ١٧٥ ، والمختص : ٦/٥ ، ٨٥/١٧ ، واللسان : ٢٣/١٢ ، ١٨٥/١٤ .

اللغة : النشيل : لَحْمٌ يُطبخ بلا تابل ، يُخْرَجُ من المَرْقِ ويُنْشَلُ .
والشاهد فيه : جَمْعٌ رَغِيفٌ على : رَغْفٌ جَمْعاً للكثرة .
ولَقِيطُ بن زُرَّارَةَ : أَبُو دُخْتَنُوسَ ، وَأَبُو نَهْشَلٍ لَقِيطُ بن زُرَّارَةَ التميمي .
الشعر والشعراء : ٧١٤/٢ .

(٢) راجع هذا البناء ، في : التصريح : ٢ / ٣١٢ ، والأشمونى : ٤ / ١٤ .

(٣) زيادة يحسن بها الكلام . وقد يمكن الاستغناء عنها فيكون : "لأنه قد جمع قبل هذا الوجه" ، أى قبل أن يسمى به ، فلا يتجاوز ما جمع عليه قبل ، إذ نُقل من اسمٍ إلى اسم .
فالمقصود بكلمة (الوجه) فى العبارة على هذا : وَجْهُ التسمية : وعلى إثبات الزيادة : وَجْهُ الجمع على أفعلاء .

الأسماء ، لأن له مؤنثا في والدته وصاحبة يحتاج إلى الفرق فيه . وليس كذلك القادم ، والآخر^(١) .

وجمع : جلال ، اسم رجل : أجله ، وجلان . كقولك في غراب : أغربه ، وغربان^(٢) .

وجمع : شجاع ، اسم رجل : شجعان وإن كان في الصفة يُجمع على هذا الوجه ، لأنه وافق جمع الاسم في مثل قولك : زقاق وزقان^(٣) .

وجمع : فعيلة ، اسم رجل : فعائل ، لأنه الأغلب علي باب فعيلة^(٤) .

وجمع : صحيفة وسفينة ، يجوز فيه^(٥) : صُحُفٌ وسُفُنٌ . وصحائف وسفائن .

وجمع : قبيحة^(٦) وظريفة ، لايجوز فيه إلا : قبايح وظرائف ، لأن القياس على الأكثر .

(١) انظر : ص ٣٤ ، وكذا المراجع المذكورة في : ه ٣ منها .

(٢) انظر : التصريح : ٢ / ٣٠٣ ، ٣١١ ، والأشمونى : ٤ / ١٢٦ ، ١٣٧ .

(٣) انظر : التصريح : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ ، والأشمونى : ٤ / ١٨ .

(٤) انظر : التصريح : ٢ / ٣١٣ ، والأشمونى : ٤ / ١٤١ .

(٥) فى الأصل : (منه) . وما أثبت أولى اتباعا للفظ الغالب فى الاستعمال فى مثل هذا عند الرماني .

انظر نظيرا لذلك بعد قليل ، وكذا فى ص ٣٣٨ .

(٦) فى الأصل : (وقبيحة) بكسرتين ، تصحيف ، لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

وجمع : عَجُوز ، اسم رجل ، يَجُوز فيه : العُجُز ، كقولك : عَمُودُ
[وعَمْدٌ] ^(١) ، وزبور وزير ^(٢) .

وجمع : أبٍ وأخ ، اسم رجل : أبون وأخون ^(٣) ، وآباء وأخاء ^(٤) .
وقال الشاعر :

فلما تبين أصواتنا . . بكين وقد بينا بالأبين ^(٥)

وجمع : عثمان : عثمانون . ولا يجوز أن يجمع على قياس : سلطان
وسلاطين ، لأن تحقيره : عثيمان ، كقولك في غضبان : غضيبان فهو
مُشبه ^(٦) له من أجل أن امتناع هاء ^(٧) التأنيث منه في أول حاله

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . وهي من المسائل ص ٣٣٢ ، ومن الكتاب
في نسه في : ه ٤ منها .

(٢) انظر في هذا الجمع : التصريح : ٣.٤/٢ ، والأشمونى : ١٢٩/٤ .

(٣) انظر في هذا الجمع : شرح الكافية : ١٨٤/٢ ، والهمع : ٤٧/١ .

(٤) انظر في هذا الجمع : ه ١ ص ٣٣٦ .

(٥) البيت في الكتاب : ٤.٦/٣ ، والمقتضب : ١٧٢/٢ ، وابن يعيش :

٣٧/٣ ، والخصائص : ٣٤٦/١ ، والمحتسب : ١١٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى

: ٣٧/٢ ، والروض الأثف : ٢٩٢/٢ ، والخزانة : ٤٧٤/٤ ، والمحخص :

١٧١/١٣ ، ٨٦/١٧ ، واللسان : ٦/١٨ .

المعنى : يفخر الشاعر فيما قبل البيت بآباء قومه وأمهاتهم من بنى عامر ،
وأنهم قد أهلكوا في حروبهم ، فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم
لبلائهم في الحرب .

والشاهد فيه : جمع أب جمع سلامة على : أبين .

والبيت لزباد بن واصل السلمى ، شاعر جاهلى . كما في الخزانة : ٤٧٦/٤
٤٧٨ .

(٦) فى الأصل : (مشبه له) بتشديد الباء المفتوحة ، تحريف .

(٧) فى الأصل : (هذا) ، تحريف . والصواب يدل عليه السياق .

كامتناعها من غَضْبَانٍ وبابه . فَأَمَّا سُلْطَانُ ، اسم رجل ، فيَجُوزُ فيه : سَلَاطِينُ وَسُلَيْطِينُ كما كان يَجُوزُ قبل التسمية ، لأنه إنما عَرَضَ فيه بعد التسمية امتناعه من هاء التأنيث .

والأغلبُ على ما آخِرُهُ أَلْفٌ ونون زائدتان بابُ غَضْبَانٍ ، لأنه أكثرُ قى الباب ، وقد وجب له الحكمُ بعلّةٍ شَبَّهَ^(١) لَأَلْفِي التأنيث . فليس شيء منه إلا وتصغيرُهُ على ذلك الحدّ .

وجمعُ : مُضْرَانُ ، اسم رجل ، كجمع عُثْمَانَ . ولا يَجُوزُ فيه : مَصَارِينُ كما كان يُجمع قبل النقل ، لأنه لما لم يكن يَجْرى عليه التحقيرُ لم يُعتدَّ به ووجب أن يُحْمَلَ بعد التسمية على باب غَضْبَانٍ ، فيقالُ في تحقيره : مُصَيَّرَانُ ، لأنه لم يكن يَجُوزُ أن يُصَغَّرَ^(٢) على : مَصَارِينُ^(٣) / مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ^(٤) يُرَدُّ إِلَى بِنَاءِ الْقَلِيلِ كما يُرَدُّ الْقُضْبَانُ^(٥) ٤٩/ أ في التحقيرِ إِلَى : قُضَيِّبَاتٍ ، وكذلك : مُصَيَّرَاتٍ^(٦) . فلما لم يَجْزُ التحقيرُ عليه لم يُعتدَّ به وَجَرى في التسمية مجرى عُثْمَانَ ، فتقول :

(١) في الأصل : (مُشَبَّه) ، تحريف .

(٢) أى قبل التسمية به .

(٣) أى : على حَدِّ جَمْعِهِ على مَصَارِينِ .

(٤) أى مُضْرَانِ .

(٥) الْقُضْبَانُ : جمع قَضِيبٍ . والرماني يَعْنِي بِنَاءَ الْقَلِيلِ في عبارته : الجمع بالآلف والتاء .

وانظر في تصغير الجمع : شرح الشافية : ٢٦٥/١ ، وابن يعيش : ١٣٢/٥ ، والأشمونى : ١٧٤/٤ .

(٦) أى رُدُّ (الْقُضْبَانِ) إِلَى مفرده (قَضِيبٍ) ثم صَفَّرَ على (قُضَيِّبٍ) وَجُمِعَ بالآلف والتاء . وكذلك رُدُّ (المُضْرَانِ) إِلَى مفرده (مُصَيِّرٍ) ثم صَفَّرَ على (مُصَيَّرٍ) وَجُمِعَ بالآلف والتاء .

مُصِيرَانُ كَمَا تَقُولُ : عُثِمَانُ ، وَمُصْرَانُونَ^(١) كَمَا تَقُولُ : عُثْمَانُونَ .

وَأَمَّا جَمْعُ : سِرْحَانٍ^(٢) ، اسْمَ رَجُلٍ ، فَتَقُولُ فِيهِ : سِرَاحِينُ ، وَفِي تَحْقِيرِهِ : سُرْنَحِينُ ، عَلَى قِيَاسِهِ قَبْلَ^(٣) أَنْ يَصِيرَ عِلْمًا .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ مُصْرَانُ ، لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ^(٤) لَا يَجْرَى عَلَيْهِ التَّحْقِيرُ^(٥) .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَمُصَارَانُونَ) بِزِيَادَةِ أَوَّلِ الْأَلْفَيْنِ ، تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (سِرْحَانٌ) بِكَسْرَتَيْنِ ، تَصْحِيفٌ ، لِأَنَّهُ مَخْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ عِلْمِيَّةٍ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مِثْلُ) ، تَحْرِيفٌ . وَالصَّوَابُ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ .

(٤) أَيْ مَصَارِينُ .

(٥) انْظُرْ حَكْمَ تَصْغِيرِ (عُثْمَانٍ ، وَسُلْطَانٍ ، وَسِرْحَانٍ) وَجَمْعِهَا ، فِي : رَجِّحِ الشَّافِيَّةُ : ١٩٦/١ - ٢٠١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ وَالصَّبَّانُ : ١٦٠/٤ ، وَالتَّنْصِيرُ ٣٢٠/٢ ، وَابْنُ عَمِيشٍ : ٦٤/٥ .

بابُ جمع الاسم للمذكر بالألف والتاء مما ليس فيه الهاء^(١)
الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في جمع الاسم بالألف والتاء مما
ليس فيه الهاء - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في جمع الاسم المذكر بالألف
والتاء مع أنه ليس فيه الهاء ، وما الذي لا يجوز ، ولم ذلك^(٣) ؟

ولم لا يجوز فيه إذا كان للمذكر الواو والنون ؟

وما جمعُ : بنتٍ ، اسم رجلٍ ؟ ولم جاز فيه : بناتٌ ؟

وما جمعُ : أختٍ ، اسم رجلٍ ؟

وما جمعُ : هنتٌ ؟ وما جمعُ : ذيتٌ ، اسم رجلٍ ؟ ولم جاز فيه :
ذياتٌ ؟ ولم جاز في هنتٍ : هناتٌ ، وهناتٌ ؟^(٤)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٤.٦/٣) :

"هذا بابُ يُجمع فيه الاسم إن كان للمذكر أو مؤنث ، بالتاء ، كما يجمع ما
كان آخره هاء التانيث .

وأما قصر الرمانى ترجمته على المسمى المذكر دون المؤنث وإن كانت ترجمة سيبويه
لهما ، وذلك ، لأن المذكر في مثل هذا مما كان الاسم فيه مؤنثا هو الذى يكون موضع
التساؤل كيف يُجمع ؟ . وأما المؤنث المسمى بمؤنث فلا شيء فيه وجمعه واضح .
ومن هنا لمجد أن سيبويه قد قصر حديثه فى أثناء الموضوع على المذكر فقط
لِئَلْ مَا قَلْتُ . انظر نص سيبويه التالى .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) هذه التغيرات البسيطة التى بين صيغة كلٍّ من : العنوان ،
والغرض ، والسؤال العام فى أول المسائل ، والأصل العام فى أول الجواب ص
٣٥٣ ، قليلة جدا لا تكسر أطرادا أصلنا بالتزام الرمانى صيغة واحدة فى هذه
الأشياء الأربعة . وانظر : هـ ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) الكتاب (٤.٦/٣) : " وتلك الأسماء (أى الأسماء التى تُجمع بالألف
والتاء كما يُجمع ما آخره هاء التانيث) : التى آخرها تاء التانيث .

فمن ذلك : بنتٌ ، إذا كان اسماً لرجلٍ ، تقول : بناتٌ ، من قبل أنها تاء
التانيث ، لا تثبت مع تاء الجمع ، كما لا تثبت الهاء ، فمن ثم صيرت مثلها . =

الجوابُ عن الباب الأول^(١) :

الذى يجوز فى جَمْعُ الاسمِ للمذكر بالألف والتاء مع أنه ليس فيه الهاء^(٢) : جَمَعُهُ على ذلك إذا كان فيه التاء التى تدلُّ على التأنيث وإن كان الاسمُ قد بُنى بها بناءً المُلْحَق ، لأن دلالتهَا على التأنيث قد صَيَّرَهَا بمنزلة هاء التأنيث فى العلة التى تمنع من ثبوتها مع الواو والنون أو حَذْفَهَا بِغَيْرِ^(٣) تعويض ، فلا يجوز وإن كان اسمَ رجلٍ أن يُجمع بالواو والنون لأن علته كعلة ما فيه هاء التأنيث^(٤) . وليس بمنزلة التاء فى عَنكَبُوتٍ وبابه^(٥) ، لأنه وإن كان مؤنثاً وكانت التاء زائدةً فليست بدليل على التأنيث . وأما بنتٌ وأخواتها ، فالتاء فيه دليلٌ على لتأنيث لأنها تثبت فى المؤنث وتَسْقُطُ فى المذكر كهاء التأنيث .

فتقول فى جَمْع : بنتٌ ، اسمَ رجلٍ : بناتٌ ، كما تقول فى ثُبَّة^(٦) ، اسمَ رجلٍ : ثَباتٌ ، لأن قولك فى المؤنث : بنتٌ ، وفى المذكر : ابنٌ - قد بَيَّنَّ أنها تدلُّ على التأنيث^(٧) .

= وكذلك : هُنْتُ وَأَخْتُ ، لا تُجْلِزُ هذا فيها .

وإن سَمَّيتَ رجلاً بِهَذَيْتٍ أَخَقْتُ تاءَ التأنيث ، فتقول : ذِيَاتُ . وكذلك هُنْتُ اسمَ رجلٍ ، تقول : هُنَاتُ .

(١) انظر فى سرٍّ مجيئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، انظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : بنتٌ ، اسمَ رجلٍ ، تُجمع على : بناتٍ . كما سيأتى .

(٣) فى الأصل : (لغير) باللام ، محريف .

(٤) انظر : ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، وهـ ٢ من الثانية .

(٥) مثل : رَهْبُوتٌ ، وَمَلَكُوتٌ .

(٦) انظر جَمْعُهَا فى : ص ٣٢٥ ، ٣٤١ .

(٧) انظر فى حكم جمع بنتٍ وما يُمَاثلها مَّا ذُكِرَ فى هذا الباب : الهمع : ١

٢٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨٨ .

وتقول فى جمع : أُخْتِ ، اسمَ رجل : أَخَوَاتُ ، لأن المؤنث : أُخْتُ والمذكر : أَخٌ .

وتقول فى جمع : هُنْتُ : هُنَاتُ ، لأنه يرجع إلى : هُنْ وَهْنَةٌ^(١) ، وَيَجُوزُ فِيهِ : هُنَوَاتُ ، على قول مَنْ قَالَ : هُنُوكَ وَهَنَاكَ وَهْنِيكَ ، فى الإضافة^(٢) .

وَأَمَّا : ذَيْتُ ، اسمَ رجل ، فتقول فيه : ذَيَّاتُ ، لأنها يجوز فيها : ذِيَّةٌ^(٣) على مُعَاقَبَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فَتَدُلُّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا^(٤) لِلتَّأْنِيثِ .

* * *

(١) فى الأصل : (وهنة) بالهاء المربوطة ، تحريف ، وانظر : هـ ٣ ص ١٧٨ .

(٢) انظر قولَ هذا القائل أيضا فى ص ١٦٨ ، وفى نص سيبويه المذكور فى هـ ٣ منها .

(٣) انظر هذا الاستعمال الجائز فيها ومراجعته ، فى : هـ ١ ص ١٧٩ .

(٤) أى التاء فى ذَيْتٍ .

بابُ الاسمِ الذى لا يُكسرُ للجَمْعِ^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى جَمْع الاسم الذى لا يكسر -
ما لا يجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى جمع الاسم الذى لا
يكسر ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يُجَمَّع ما كان على زِنَةِ مَفَاعِلِ جَمْعِ التَكْسِيرِ ؟

وما جَمْعُ مَسَاجِدَ ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ ولم جاز فيه الواو والنون ؟ ولم يَجْزُ
فيه التَكْسِيرُ ؟

وما جَمْعُ : مَسَاجِدَ ، اسْمَ امْرَأَةٍ ؟ ولم جاز فيه الألفُ والتاء ، ولم
يَجْزُ غَيْرُ ذَلِكَ ؟

وما فى قولهم : سَرَاوِيلَاتُ^(٢) - من الدليل ؟

وما معنى قوله^(٣) : لو أردتَ تَكْسِيرَ هذا المِثَالِ رجعتَ إليه ؟ وما
فى ذلك مما يَمْنَعُ مِنْ جَمْعِهِ كما تُحذفُ ياءُ^(٤) النسبة فى يَمْنَى اسْمٍ

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٤٠٧) :

"هذا باب ما يُكسرُ مما كُسِرَ للجَمْعِ ، وما لا يكسرُ مِنْ أَهْنِيَةِ الجَمْعِ إذا
جعلته اسماً لرجُلٍ أو امرأة" .

(٢) سَرَاوِيلَاتُ : جَمْعُ سَرَاوِيلَ ، وهو اللباس المعروف . وسَرَاوِيلُ أعجميٌّ
معربٌ . وهل هو مفرد جاء على صورة الجمع ، أو هو جمع ؟ خِلَافٌ . انظر :
اللسان ، وشرح الشافية : ١ / ٢٦٩ .

(٣) أى سبويه . انظر نصه التالى .

(٤) فى الأصل : (ياء النسبة) بإفراد كلمة (ياء) ، تحريف . والصواب من
الجواب ص ٣٦٠ .

رَجُلٌ وَيُؤْتَى بِمِثْلِهِمَا فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ^(١) ؟ (٢)

وما جَمْعُ : أَعْدَالٍ ، اسْمُ رَجُلٍ ، وَأَنْمَارٌ^(٣) ؟ ولم جاز فيه :
أَعَادِيلُ ، وَأَنَامِيرُ ؟ وما في قولهم : أَقْوَالٌ وَأَقَاوِيلُ ، وَأَبْيَاتُ ،
وَأَبَايِتُ ، وَأَنْعَامٌ^(٤) وَأَنَاعِيمُ - من الدليل ؟^(٥)

وما جَمْعُ : أَجْرِيَّةٌ^(٦) ؟ ولم جاز فيه : أَجَارِبُ ، وفي أُسْقِيَّةٌ^(٧)

(١) انظر مسألة النسب إلى يَمَنَى هذه ، في ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) الكتاب (٣ / ٤٠٧) : أَمَّا مَا لَا يَكْسُرُ فَنَحْوُ ، مَسَاجِدَ وَمَفَاتِيحَ ،
لَا تَقُولُ إِلَّا : مَسَاجِدُونَ وَمَفَاتِيحُونَ . فَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ : مَسَاجِدَاتُ ،
وَمَفَاتِيحَاتُ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمِثَالَ لَا يُشَبِّهُ الْوَاحِدَ ، وَلَمْ يُشَبِّهْ بِهِ فَيَكْسُرُ عَلَى مَا كُسِرَ
عَلَيْهِ الْوَاحِدُ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ . وَهُوَ لَا يَكْسُرُ عَلَى شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ الْغَايَةُ
الَّتِي يُنْتَهَى إِلَيْهَا ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : سَرَاوِيلَاتٌ حِينَ جَاءَ عَلَى مِثَالِ مَا لَا
يَكْسُرُ . وَلَوْ أَرَدْتَ تَكْسِيرَ هَذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا كَانَ تَكْسِيرُهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا
إِلَيْهِ لَمْ يُحْرَكْ .

(٣) أَعْدَالُ ، فِي الْأَصْلِ : جَمْعُ عَدَلٍ ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَهُ فِي : هـ ٢ ص ٢٧٢ .

وَأَنْمَارُ ، فِي الْأَصْلِ : جَمْعُ نَمِرٍ ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَهُ فِي : هـ ٢ ص ٧٣ .

(٤) الْأَنْعَامُ : جَمْعُ النَّعَمِ ، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالشَّاءُ . وَقِيلَ : النَّعَمُ : الْإِبِلُ
خَاصَّةً ، وَالْأَنْعَامُ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ . اللِّسَانُ : ١٦ / ٦٤ .

(٥) الْكِتَابُ (٣ / ٤٠٧) : "وَأَمَّا مَا يَجُوزُ تَكْسِيرُهُ فَرَجُلٌ سَمِيَّتُهُ بِأَعْدَالٍ
أَوْ أَنْمَارٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعَادِيلُ ، وَأَنَامِيرُ ، لِأَنَّ هَذَا الْمِثَالَ قَدْ يَكْسُرُ وَهُوَ
جَمِيعٌ ، فَإِذَا صَارَ وَاحِدًا فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ يَكْسُرَ . قَالُوا : أَقَاوِيلُ فِي أَقْوَالٍ ،
وَأَبَايِتُ فِي أَبْيَاتٍ ، وَأَنَاعِيمُ فِي أَنْعَامٍ .

(٦) الْأَجْرِيَّةُ : جَمْعُ جَرِيْبٍ ، وَالْجَرِيْبُ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَرْضِ : مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ .
اللِّسَانُ .

(٧) الْأُسْقِيَّةُ : جَمْعُ سِقَاءٍ ، وَهُوَ ظَرْفٌ مِنْ جِلْدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَاءِ . وَقِيلَ
: يَكُونُ الْمَاءُ وَاللَّبَنُ ، وَالْقُرْبَةُ لِلْمَاءِ خَاصَّةً ، وَالْوُطْبُ لِلْبَنِ خَاصَّةً ، وَالنَّحْيُ
لِلسَّمَنِ خَاصَّةً . اللِّسَانُ : ١٩ / ١١٥ ، ١١٦ .

وما جمعُ : أُعْبِدَ ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ وما فى / قولهم : أَيْدٍ وَأَيْادٍ ، ٤٩/٤ ب
وَأَوْطَبُ^(٢) وَأَوَاطِبُ؟^(٣)

وما جمع : فُعُولٍ ، اسْمَ رَجُلٍ ؟ ولم جاز فيه : فَعَائِلٌ ؟ وما فى
قولهم : الأَتَى ، والسَّدُوسُ^(٤) - من الدليل ؟ ولم وجب أنه لو لم
يُوجَدَ^(٥) فُعُولٌ فى الواحد لم يَمْتَنِعَ أن يُجْمَعَ على فَعَائِلٍ ؟ فهَلَّا كان
كالبناء المُخْتَصَّ بالجمع فى أنه لا يُجْمَع ؟ وهل ذلك لأن منزلته من
فُعُولٍ كمنزلة أفعالٍ من إفعالٍ كقولك : إِبْهَامٌ^(٦) وأَبَاهِيم ، مع أنه قد
يكون واحدا فى المصدر ؟

(١) الكتاب (٣ / ٤.٧) : "وكذلك (أى ومثل أنمارِ اسْمِ رَجُلٍ ، انظر :
هـ ٥ ص ٣٥٦) أَجْرِيَّةٌ ، تقول فيها : أَجَارِبُ ، لأنهم قد كَسَرُوا هذا المِثَالَ وهو
جَمِيعٌ ، وقالوا فى الأسْقِيَةِ : أساقٍ" .

(٢) أَوَاطِبُ : جمع وَطَبَ ، انظر تفسيره فى : هـ ٧ ص ٣٥٦ .
(٣) الكتاب (٣ / ٤.٨) : "وكذلك (أى ومثل أنمارِ اسْمِ رَجُلٍ ، انظر :
هـ ٥ ص ٣٥٦) لو سَمَّيت رجلاً بِأَعْبَدَ ، جاز فيه : الأَعَابِدُ ، لأن هذا المِثَالَ
يَحْقَرُ كما يَحْقَرُ الواحد ، وَيَكْسَرُ وهو جَمِيعٌ فإذا صار واحدا فهو أَحْسَنُ أن
يَكْسَرَ ، قالوا : أَيْدٍ وَأَيْادٍ ، وَأَوَاطِبُ وَأَوَاطِبُ" .

(٤) فى اللسان (١٨ / ١٥) : "الأَتَى : النَّهْرُ يَسُوقُهُ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضِهِ ،
وقيل : هو المَفْتَحُ . وكلُّ مَسِيلٍ سَهَلَتَهُ لِمَاءٍ أَتَى . وهو الأَتَى ، حكاة سيبويه .
وقيل : الأَتَى جَمْعٌ . والأَتَى ، والإِتَاءُ : مَا يَقَعُ فى النَّهْرِ مِنْ حَشَبٍ أَوْ وَرَقٍ ،
والجَمْعُ : آتَاءٌ ، وَأَتَى" . بتصرف .

وَأَمَّا السَّدُوسُ فَضَرَبَ مِنَ الثِّيَابِ ، واسم رجل . انظر : كتاب سيبويه :
٣ / ٢٣٠ ، واللسان : ٧ / ٤.٩ ، ٤.١٠ .

(٥) فى الأصل : (توجد) بالهاء ، تحريف .

(٦) الإِبْهَامُ : الإصْبَعُ الكَبِيرُ مِنَ الْيَدِ وَالْقَدَمِ . اللسان : ١٤ / ٣٢٦ .

وما جَمَعَ : جِمالٍ ، اسمُ رجلٍ ؟ ولم كان كَجَمَعَ : جِرابٍ (١) ؟

وما جمع : ذَنُوبٍ (٢) ؟ ولم جاز فيه : ذَنائِبُ ، حتى قيسَ على ذلك : فَرُوخُ ، فى اسمِ رجلٍ ؟

وما جَمَعَ : هِجانٍ ؟ ولم جاز فيه : هِجائِنُ ، وهو الفاره (٣) من الإبل ؟

ولم جاز فى عَرُوسٍ : عَرائِسُ للرجالِ والنساء (٤) ، وعَرُوساتٌ ؟ (٥)

(١) الجِراب : وعاء من جلد الشاء لا يُوعى فيه إلا يابس ، والجِراب أيضا : وعاء الخَصِيَّتَيْنِ . اللسان : ١ / ٢٥٣ .

(٢) الذَّنُوبُ : الدَّلُو فيها ماءٌ ، وقيل : هى الدَّلُو ما كانت . والذَّنُوبُ أيضا : موضع بعينه . اللسان : ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

هذا ، والأمثلة التى ذكرها الرمانى من (ذَنُوب) وما بعدها من : فَرُوخُ ، وهِجان وعَرُوس - ليست موجودة فى الكتاب فى هذا الموضع . وإنما أتى بها الرمانى قشيبا لما عبر سيبويه عنه بطريق الوزن ، وزيادة فى الإيضاح . انظر نص سيبويه التالى .

(٣) الفاره : النَّشِيطُ القَوِيُّ . اللسان .

(٤) فى اللسان (٨ / ١٠) : يقال للرجُل : عَرُوسٌ وعَرُوس ، وللمرأة كذلك .

لكنه خصَّ (عرانس) فى الجمع للنسوة دون الرجال .

(٥) الكتاب (٣ / ٤٠٨) : "ولو سَمِيتَ رجُلًا بِفُعُولٍ ، جاز أن تكسره

فتقول : فَعائِلٌ ، لأن فُعولا قد يكون الواحدُ على مثاله ، كالأَتَى والسُدُوس . ولو لم يكن واحدا لم يكن بِأَعَدَّ مِنْ فُعُولٍ . مِنْ أَفْعَالٍ مِنْ إِفْعَالٍ . ويكون مصدرا والمصدرُ واحدٌ كالفُعُود والرُّكُوب .

ولو كسَرْتَه اسمَ رجُلٍ لكان تكسيره كتكسير الواحد الذى فى بنائه ، نحو : فَعُولٍ إذا قلتَ : فَعائِلُ ، ففُعُولٌ بمنزلة فَعَالٍ إذا كان جميعا . والفِعالُ نحو : جِمالٍ إن سَمِيتَ بها رجُلًا ، لأنها على مِثَالِ جِرابٍ .

الجواب عن الباب الثاني^(٢) :

الذى يَجُوزُ فى جَمْعِ الاسمِ الذى لا يَكْسُرُ^(٣) : أن يُجْمَعَ بالواو والنون فى المذكر [و]^(٤) بالألف والتاء فى المؤنث وإن لم يَجُزْ تكسيرُهُ لأنه على بناءِ نهايةِ الجَمْعِ ، وقد وُضِعَ لذلكِ بناءٌ خُصَّ به يَجْرى على زِنَةِ مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ^(٥) .

وإنما وجب له هذا لئلا يخرج الكلام إلى التّعقيد بتضعيفٍ بعدَ تضعيفٍ فى اسمٍ واحدٍ يخرج عن التعديل .

فَجَمْعُ : مَسَاجِدَ ، اسْمَ رَجُلٍ : مَسَاجِدُونَ ، وفى اسمِ امرأةٍ : مَسَاجِدَاتُ . لا يَجُوزُ غيرُهُ .

وقولُ العربِ : سَرَاوِيلَاتُ - دليلٌ عليه .

(١) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : "ولو سَمِيَتْ رَجُلًا بِتَمَرَةٍ لكانت كَقَصْعَةٍ ، لأنها قد تَحَوَّكَتْ عن ذلك المعنى ، لَسَتْ تريدُ فَعْلَةً من فَعَلٍ ، فَيَجُوزُ فيها : تِمَارٌ كما جاز : قِصَاعٌ" .

(٢) انظر فى سر مجيئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) مثل : مَسَاجِدَ ، كما سيأتى .

(٤) زيادة تعقد الكلام .

(٥) أضاف فى التسهيل (٢٨٢) إلى هذين : فَعْلَةٌ ، فَعْلَةٌ ، بضمّ الفاء فى الأول وفتحها فى الثانى ، مع فَتْحِ العينِ فيهما . وانظر أيضا الصبان : ٤ / ١٥٢ .

ومعنى قول سيبويه^(١) : لو أردت تكسيرَ هذا المِثال^(٢) رجعتُ إليه - : هو أن هذا^(٣) المِثال قد وُضِعَ لنهايةِ الجُموعِ على أمرٍ يَخُصُّه ويدلُّ على أنه نهايةِ الجُموعِ ، وهو زيادةُ ألفِ الجمعِ ثالثةً وفتحُ أولِهِ وَكَوْنُ حرفين بعد ألفِ الجمعِ أو ثلاثة بحرف اللّين - فهذه الصيغة لو رُمِتَ أن تخرج إليها في مَساجِدَ اسمٍ رَجُلٌ ، لحذفتِ الألفُ التي قد صارت في اسمِ الواحدِ وأُتيتْ بِألفِ الجمعِ ، وحذفتِ الفتحةُ من أولِهِ وجثتْ بفتحةِ للجمع ، وجعلتْ بعد ألفِ الجمعِ حرفين الأولُ منهما مكسورٌ ، فكان يَجئُ اللفظُ على : مَساجِدٍ . فهذا تفسيرُ هذا القول .

والذى مَنَعَ مِنْ هذا التقدير : ما وجب للجمع من أن يكون له صيغةٌ لا تُتجاوزُ هى نهايةُ الجُموعِ ، فلو رُمِتَ هذا التقديرُ لتكسّرَ لخالفَتِ ما وجب له ، وهذا فاسدٌ لا يَجوزُ .

وقد ظَهَرَ بهذا فَرَقُ ما بَيْنَ حذفِ ياءِ النسبةِ والإتيانِ بِمِثْلِهِما مع اتِّفاقِ اللفظِ .

وظَهَرَ الفَرَقُ أَيْضاً بَيْنَ جَمْعِ الفُلْكِ^(٤) على : الفُلْكِ في قوله - جَلَّ

(١) انظر نصه في : هـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٢) أى مفاعل ومفاعيل .

(٣) (أن هذا) مكررة في الأصل .

(٤) الفُلْكِ : السفينة . اللسان .

وكونُ (الفُلْكِ) تكون مفردة وتكون جمعا هو مذهب سيبويه . انظره في : الكتاب : ٣ / ٥٧٧ ، والهمع : ١ / ١٨٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٠٠ ، والأشْمُونى : ٤ / ١٢٤ ، واللسان : ١٢ / ٣٦٧ .

وعَزَّ - : "حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ" ^(١) ، وفي موضع آخر : "فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ" ^(٢) .

وَجَمَعَ : أَعْدَالٍ ، اسْمَ رَجُلٍ ، أَوْ أَنْمَارٍ : أَعَادِلُ ، وَأَنَامِيرُ ^(٣) .

وقولهم في أقوالٍ : أَقَاوِيلُ ، وفي أبياتٍ : أَبَايْتُ ، وفي أنعامٍ : أَنَاعِيمُ - دليل على صحة هذا الجمع ، لأنه إذا جُمِعَ على هذه الزَّنة جَمَعَ فَجَمَعَ الواحد أَحَقُّ بِهِ ، لأن الحاجة إلى جمع الواحد أَشَدُّ منها إلى جَمْعِ الْجَمْعِ ^(٤) .

وقالوا في أَجْرِيَةٍ : أَجَارِبُ ، وفي أُسْقِيَةٍ : أُسَاقٍ .

وجمعُ : أَعْبَدُ ، اسْمَ رَجُلٍ : أَعَابِدُ . وقولهم في أَيْدٍ : أَيَادٍ ، وفي أَوْطَبٍ : أَوَاطِبُ - دليل على ما ذكرنا .

وجمعُ : فُعُولٍ ، اسْمَ رَجُلٍ : فَعَائِلُ . وقولهم : الْأَتْنِي ، وَالسُّدُوسُ ،

في الواحد - يَقْوَى / هذا ، مع كَثْرَتِهِ في المصدر من نحو : الْجُلُوسِ ٤ / ٥ . ب والقُعُودِ . ولو لم يكن شَيْءٌ من ذلك لَجَازَ جَمْعُهُ على فَعَائِلٍ لأنه ليس

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) الشعراء : ١١٩ ، ويس : ٤١ .

(٣) ويكسر العلم المسمى بجمع تكسير ما قاربه من المفردات ، ولا يؤثر في القرب اختلاف الحركات ، كما سيتضح مما سيأتى في فُعُولٍ وأفعال مع فُعُولٍ وأفعال .

(٤) انظر في جَمْعِ الْجَمْعِ : شرح الشافية : ٢ / ٢٠٨ ، وابن يعيش : ٥ / ٧٤ ، والهمع : ٢ / ١٨٣ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٥٢ ، والتبصرة : ٢ / ٦٨١ .

بنهاية الجموع ، إذ لنهاية الجموع صيغةٌ قد أُحكمتُ : بالألف الزائدة ، والفتحة وحرفين بعد ألف الجمع على زنة مفاعل^(١) . وأما فُعُولٌ فليس كذلك ، لأنه قَرِيبٌ مِنْ فُعُولٍ قُرْباً لا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ نِهَايَةَ الْجُمُوعِ لِقَلَّةِ حُرُوفِهِ وَأَنَّهُ لَبَسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا ضُمُّ أَوَّلِهِ^(٢) ، فلم يَصْلَحْ أَنْ يَكُونَ نِهَايَةَ الْجُمُوعِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .

ومنزلة أفعالٍ مِنْ إفعالٍ كمنزلة فُعُولٍ مِنْ فُعُولٍ فِي الْقُرْبِ الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ نِهَايَةَ الْجُمُوعِ ، لِأَنَّ نِهَايَةَ الْجُمُوعِ تَقْتَضِي تَكْثِيرَ الْحُرُوفِ حَتَّى يَكُونَ^(٣) فِي الرَّبَاعِيِّ مِثْلُهُ فِي الثَّلَاثِي فَإِنَّ الْجَمْعَ يَجْرِي عَلَيْهِمَا جَمِيعاً ، فَيَكُونُ فِي جَعْفَرٍ وَجَعَاغِرٍ وَأَفْكَالٍ وَأَفَاكِلَ وَتَنْضُبٍ وَتَنَاضِبٍ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ .

وقولهم فِي ذُنُوبٍ : ذَنَائِبُ - دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ : فُرُوحٌ وَفَرَائِخُ فِي اسْمِ رَجُلٍ ، وَقَوْلُهُمْ : إِبْهَامٌ وَأَبَاهِيمُ - دَلِيلٌ عَلَى : أَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمُ فِي اسْمِ رَجُلٍ ، وَأَجْمَالٌ وَأَجَامِيلُ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ أَحَقُّ بِهَذَا الْجَمْعِ الَّذِي تَتَوَقَّرُ [فِيهِ الْحُرُوفُ]^(٤) كَمَا كَانَ فِي أَحْمَرَ وَأَحَامِرِ اسْمِ رَجُلٍ^(٥) .

(١) انظر ضابط صيغة منتهى الجموع أيضا : في ص .

(٢) "واختلاف الحركات لا أثر لها في جمع الرباعي" . ابن يعيش : ٥ /

(٣) أى الوزن ، الذى هو صيغة منتهى الجموع .

(٤) فى موضع هذه الزيادة بالأصل كَشَطٌ أزال الحروف تماما . وما أحسب

الحقيقة إلا كما أثبت . وانظر نظيرها بعد .

(٥) انظر أَحْمَرَ وَأَحَامِرِ أيضا : فى ص ٣٣٩ .

ولم يكن كذلك فى الصفة لأن الصفة أقوى على التصريف بال حذف والتغيير ، ثم اسم الجنس الذى فيه حرف المدّ واللين أقوى على الحذف والتغيير وتقليل الحروف من الاسم العلم .

ويوضح ذلك جعلهم له جمع السلامة الذى يسلم [فيه حُرُوفٌ] ^(١) الاسم وبنيته ، فلهذا كان أحقّ بالجمع الذى تتوفر فيه الحروف .

وقولهم فى جمع هِجَانٍ : هِجَائِنُ - دليل على جَوَازِهِ فى جمع جِمالِ اسم رجلٍ .

وقالوا فى عَرُوسٍ : عَرَائِسُ لِلرُّجَالِ والنساء ^(٢) ، وَعَرُوسُونَ ، وَعَرُوسَاتُ .

وتقول فى جمع تَمْرَةٍ ، اسم رجلٍ : تَمَرَاتُ ، وتَمَارٌ . كَقَصْعَةٍ وقَصَعَاتٍ وقِصَاعٍ ^(٣) . ولا يجوز فيه : تَمَرٌ ، لأنه اسم جنسٍ .

* * *

(١) فى موضع هذه الزيادة بالأصل كَشَطٌ أزال الحروف تماما . وما أحسب الحقيقة إلا كما أثبت .

(٢) انظر : هـ ٤ ص ٣٥٨ .

(٣) انظر قَصْعَةٌ وجمعها أيضا : فى ص ٣٤ .

بابُ جَمْعِ الاسْمِ المضاف^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في جَمْعِ الاسمِ المضاف - مما لا يجوز .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ : ما الذى يجوز فى جمع الاسمِ المضاف ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز جمع المضاف إليه إذا صار مع الأول كالإِسْمِ الواحد؟

وما جَمْعُ : عَبْدُ اللَّهِ ؟ ولم جاز فيه : عِبَادُ اللَّهِ ، وَأَعْبُدُ اللَّهَ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُو^(٣) اللَّهِ عَلَى جَمْعِ السَّلَامَةِ ؟^(٤)

وما جمع : أَبِي زَيْدٍ ؟ ولم جاز فيه : آبَاءُ زَيْدٍ ؟

وَهَلَّا كَانَ الصَّوَابُ : / أَبُو^(٥) زَيْدِينَ ، أَوْ آبَاءُ زَيْدِينَ . إذ الواحدُ لا يصلح أن يكون له آبَاءُ ، فَإِنَّمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَبٌ غَيْرُ الْأَبِ الَّذِي لِلْآخَرِ بِدَلَالَةِ آبَاءِ ، عَلَى الْجَمْعِ^(٦) : أَنَّهُ لِأَوْلَادٍ ؟

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٤.٩) :

"هذا بابُ جَمْعِ الأَسْمَاءِ المضافة".

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (وعبد الله) يسقوط واو الجمع ، وكذا فى الجواب ص ٣٦٦

والصواب يُرشد إليه ما بعده فى الموضعين ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الكتاب (٣ / ٤.٩) : "إذا جمعتَ عَبْدَ اللَّهِ ونحوه من الأسماء

وكسرتَ قلتَ : عِبَادُ اللَّهِ وَعَبِيدُ اللَّهِ ، كتكسيريكَ إِيَّاهِ لو كَانَ مفرداً . وَإِنْ شئتَ

قلتَ : عَبْدُو اللَّهِ ، كما قلتَ : عَبْدُونَ لو كَانَ مفرداً" .

(٥) (أبو) ، على معنى : أَبُون . كما يُفهم مما بعده .

(٦) (على الجمع) صفة لكلمة (آباء) .

وهل جاء ذلك^(١) على الاختصار^(٢) ؟ وما وجهه ؟ وهل ذلك على أنه قُدِّرَ : أن كل واحد منهم أبٌ لصاحب هذا الاسم ؟ ولم صار أحسن من قولك : آباء الزيدين^(٣) ؟

وهل يجوز في قولهم : بنات لبون^(٤) - مثل هذا ؟ ولم جاز مع توجه هذا الكلام على الحقيقة ؟^(٥)

ولم جاز : ابنّا عمّ ، وبنو عمّ ، وابنّا خالة - على هذا الوجه ؟ ولم لا

(١) أى : آباء زيد ، المذكور فى مطلع المسألة .

(٢) هذا السؤال والسؤال الذى قبله ، وكذا السؤال الذى يأتى قريباً فى قوله : " ولم صار أحسن .. ؟ " ، هذه الأسئلة الثلاثة ليست إجاباتها فى الموضع المقابل لها من عنصر الجواب ، وإنما إجاباتها تؤخذ مما ذكره فى الأصل العام فى أول الجواب ص ٣٦٦ .

(٣) ظاهر كلام الرماني فى الجواب ص ٣٦٦ منع جمع الجزئين كهذا المثال . ولكن تعبير سيبويه بـ (أحسن) ربما يشعر بجوازه . انظر نصه التالى .

وقد صرح فى شرح الكافية (٢ / ١٨٦) بجواز جمع الجزئين فى الكنية .

وفى الهمع (١ / ٤٢) نسبة الجواز هذا إلى الكوفيين . وهو وإن لم يصرح بأن تجوزهم لذلك خاص بالكنية إلا أن اقتصراره على التمثيل بها يشعر بذلك .

(٤) بنات لبون : جمع لبنت لبون أو ابن لبون ، فالجمع يقال للذكر والأنثى ، وهما من الإبل : ما أتى عليه سنتان ودخل فى الثالثة ، فصارت أمه لبونا ، أى ذات لبن ، لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعت . اللسان : ١٧ / ٢٥٨ ، وانظر أيضاً الجواب ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٥) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : " وإذا جمعت أباً زيد قلت : آباء زيد ، ولا

تقول : أبو زيدين ، لأن هذا بمنزلة : ابن كراع ، إنما يكون معرفة بما بعده . الوجه أن تقول : آباء زيد ... ، وهو أحسن من : آباء الزيدين ، وإنما أردت

أن تقول : كل واحد منهم يُضاف إلى هذا الاسم .

وهذا مثل قولهم : بنات لبون ، إنما أردت : كل واحدة تُضاف إلى هذه صفة وهذا الاسم " .

يكون على أن الاثنين أو البنتين لعم واحد أو خالة واحدة ؟ وهل ذلك لأنه خلاف مفهوم الكلام إذ مفهومه : أن كل واحدٍ منهما ابنُ عم الآخر ؟ (١)

ولم جاز : أبو زيد ، على معنى قولك : أبون - مع ما فيه من الإلباس بالواحد المرفوع ؟ (٢)

الجوابُ عن الباب الأول (٣) :

الذي يجوز في جمع الاسم المضاف (٤) : تغيير الأول للجمع دون الثاني وإن كان الأول قد دلَّ على أن الثاني بمعنى الجمع فهو على دلالته . ولا يجوز تغيير الثاني لدلالة الأول عليه ، لأن هذا يجب أن يكون على الاختصار ، ويجرى على تقدير : كل واحدٍ منهم صاحبُ هذا الاسم .

وجمع : عبد الله : أعبدُ الله ، وعبادُ الله ، وعبيدُ الله ، وعبدو الله على جمع السلامة في قولك : عبّدون . ويجرى في التفسير على ما

(١) الكتاب (٣ / ٤.٩) : "ومثل ذلك (أى آباء زيد ، على المعنى الذى تقدّم فى نص سيبويه السابق) : إبنّا عمّ ، وبنو عمّ ، وإبنا خالة . كأنه قال : همّا ابنا هذا الاسم ، تضيف كل واحد منهما إلى هذه القرابة ، فكأنه قال : همّا مضافان إلى هذا القول . وآباء زيد نحو هذا ، وبنات لبون" .

(٢) الكتاب (٣ / ٤.٩) : "وتقول : أبو زيد ، تريد : أبون ، على إرادتك الجمع الصحيح" .

(٣) انظر فى سر مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : ه ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : ه ٣ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : عبد الله ، كما سيأتى .

كان قبل أن يصير علماً ، لأنه نُقِلَ من اسم الجنس إلى الاسم العَمَّ كِلَاهُمَا أَوَّلُ فِي الْمَوْقِعِ عَلَى خِلَافِ الصِّفَةِ ^(١) ؟

وجمع : أبى زيد : آباء زيد ، كأنك قلت : كل واحد من الآباء مضاف إلى صاحب هذا الاسم .

ويجوز فيه : أبو زيد ، على جمع السلامة في قولك : أبون .

وعلى ذلك جرى في كلام العرب : بنات لبون ، على : أن كل واحد منها يضاف إلى صاحب هذا الاسم ، وليس المعنى على : أنها / بنات ٥٢/٤ أ^(٢) .
لكنها لبون واحدة ، وإنما المعنى فيه بُلُوغُ سِنٍّ مِنْ أَسْنَانِ الْإِبِلِ ، على تدير : أنها قد بلغت من السن أن تُضاف إلى لبون ، وسواء في ذلك اتت أمهاتها أو لم تمت . فعلى هذا جرى في كلام العرب .

وكذلك قولهم : ابناً عم - بمنزلة : أن كل واحد من الاثنين ابن عم آخر . وكذلك قولهم : بنو عم ^(٣) ، وابناً خالة ^(٤) - على هذا الوجه .
يس المعنى على : أنهما وكلاهما خالة واحدة ، ولكن على ما فسرنا

(١) انظر حكم جمع الاسم المضاف ، في : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ ، شُمُونِي والصَّبَان : ٤ / ١٥٣ ، والهمع : ١ / ٤٢ .

(٢) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٥٢ أ) فِي حِينِ أَنْ تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كَانَ ٥١ أ) . وَالسَّرَفُ فِي هَذَا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي : ه ٣ ص ١٣٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (بَنَوَعَم) بِزِيَادَةِ أَلْفٍ بَعْدَ الْوَاوِ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ رَسْمًا عِنْدَ وَفِيِّينَ . انظر : الهمع : ٢ / ٢٣٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (وَابْنَاءُ خَالَةٍ) ، تَحْرِيفٌ . وَالصَّوَابُ مِنَ الْمَسَائِلِ ص ٣ ، وَأَيْضًا يُرْشَدُ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَا مِنَ الْكِتَابِ فِي نَصِّهِ فِي ه ١ ص ٣ .

مِنْ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْنُ خَالَةِ الْآخَرِ .

وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى خِلَافِ هَذَا فَقَدْ عَدَا عَنْ مَفْهُومِ الْكَلَامِ الَّذِي يَصَحُّ فِي الْقِيَاسِ ، وَهُوَ غَالِطٌ فِي ذَلِكَ .

فَأَمَّا : أَبُو زَيْدٍ ، عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ ، فَصَحِيحٌ وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ اللَّبْسُ^(١) ، لِأَنَّهُ عَارِضٌ لَمْ يُوَضَّعِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، بَلْ وُضِعَ عَلَى إِحْكَامٍ ثُمَّ عَرِضَ فِي بَعْضِهِ اللَّبْسُ ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَ بَغْيَرِهِ .

* * *

(٣) أَيْ بِالوَاحِدِ الْمَرْفُوعِ ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : أَبُو زَيْدٍ مُسْتَقِيمٌ . انْظُرِ الْمَسَائِلَ ص ٣٦٦ .

بابُ الجَمْعِ الذی فیہ معنَى النُسبِ^(١)

الغرض فیہ : أن یُبَيَّنَ ما یَجُوزُ فی الجمع الذی فیہ معنَى النسب-
مما لا یجوز .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ : ما الذی یَجُوزُ فی الجمع الذی فیہ معنَى
النسب ، وما الذی لا یجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا یَجُوزُ الْمَنْعُ مِنْ جَمْعِ الْمُهْلَبِ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ لاثْنَانِ لَهُ وَهَذَا یَسْتَحِيلُ
جَمْعُهُ ، وَكَذَلِكَ أَشْعَرُ^(٢) ؟

فَلِمَ جازَ : الْأَشْعَرُونَ وَالْأَشَاعِرُ ، وَالْأَشَاعِثُ^(٣) ، وَالْمَسَامِيعَةُ ،
وَالْمَهَالِبَةُ ، عَلَى مَعْنَى : بَنَى مِسْمَعٌ ، وَبَنَى الْأَشْعَثُ ؟

ولم جازَ : الْأَعْجَمُونَ ، وَالنُّمَيْرُونَ^(٤) ؟

ولم لا یجوزُ فی جمیع هذا الواو والنون ، ولا التکسیرُ ؟ وهل ذلك

(١) ترجمة هذا الباب فی الكتاب هی (٤١/٣) :

"هذا بابُ من الجَمْعِ بالواو والنون ، وتکسیر الاسم"

(٢) الْأَشْعَرُ : أبوقبيلة من الیمن ، وهو أَشْعَرُ بن سبأ بن یَشْجُبَ بن یَعْرُبَ
بن قحطان ، منهم أبو موسى الأشعري . اللسان : ٨٤/٦ .

(٣) الْأَشَاعِثُ : جمع أَشْعَثَ ، فی النسبِ إلى : أَشْعَثَ ، وهو اسمُ رجلٍ .
اللسان .

(٤) الْأَعْجَمُونَ : جمع أَعْجَمَى ، وهو الذی لا یُنْفِصُ ولا یُبَيِّنُ كلامه .
اللسان .

وَالنُّمَيْرُونَ : جمع نُمَيْرٍ ، فی النسبِ إلى : نُمَيْرٌ ، وهو أبوقبيلة من
قیس ، وهو نُمَيْرُ بن عامر . اللسان .

لأنه مُضْمَنٌ معنَى النسب الذى ليس له فى أَصْلِهِ فلم يُقَوَّ على التصرف فيه ؟ (١).

وهل [مَجْرَى] (٢) : مَقْتَوَى (٣) ومَقْتَوَيْنَ- هذا المَجْرَى ؟ ولم جاز إظهار الواو فى : مَقْتَوَيْنَ ؟

فهلأ وجب فيه : مَقْتَوْن (٤) ، على قياس قولك : مُصْطَفَوْن ومُصْطَفَى ؟ ولم جَعَلَهُ على وَجْهَيْنِ : أحدهما- الأَصْل ، كما قالوا : مَقَاتِوَة (٥) . والآخَر- أنه لا يُفْرَد ، كقولهم مِذْرَوَان (٦) ؟

(١) الكتاب (٣/ ٤١٠) : "سألتُ الخليلَ عن قولهم : الأشْعُرُون ، فقال إنما ألْحَقُوا الواوَ والنون ، كما كَسَرُوا ، فقالوا : الأشاعِرُ ، والأشاعثُ ، والمسامعةُ ، فكما كَسَرُوا : مَسْمَعًا والأشْعَثَ حين أرادوا : بَنَى مِسْمَعً وَبَنَى الْأَشْعَثَ ، ألْحَقُوا الواوَ والنون . وكذلك : الأعْجَمُون .

وقد قال بعضهم : التَّمِيرُون .
وليس كلُّ هذا النحوِ تلحقه الواوُ والنون ، كما ليس كلُّ هذا النحوِ يكسُرُ ، ولكن تقول فيما قالوا . وكذلك وجهُ هذا الباب "

(٢) زيادةٌ يستقيم بها الكلام . والسياقُ يفرشد إليها هنا وفى الجواب ص ٣٧٢.

(٣) المَقْتَوَى : الخادِم ، من القَتَو ، وهو الخِدْمَة ، كأنه منسوب إلى المَقْتَى الذى هو مصدر . والمَقْتَوُون : جَمْعُ المَقْتَوَى ، على حذف ياء النسب . اللسان .

(٤) هذه الكلمة بعد كتابة ناسخ الأَصْل لها هكذا ، حاول إقحامَ واوٍ أخرى بين الواو والنون . والصواب بدونها كما يدلُّ عليه تنظيرُها بعدُ بِمُصْطَفَوْن ، وكما فى الكتاب فى نصه التالى .

(٥) المَقَاتِوَة : الخُدَام . اللسان .

(٦) الكتاب (٣/ ٤١٠) : "وسألوا (أى تلاميذُ الخليل) الخليلَ عن : مَقْتَوَى ومَقْتَوَيْنَ ، فقال : هذا بمنزلة : الأشْعَرَى والأشْعَرَيْنَ .

فإن قلت : لِمَ لم يقولوا : مَقْتَوْن ؟ : فإن شئت قلت : جاءوا به على =

وما واحدٌ : النَّصَارَى^(١) ؟ ولم جَعَلَهُ الْخَلِيلُ عَلَى : نَصْرِيٍّ ، كَمَهْرِيٍّ
ومَهَارِيٍّ^(٢) . وجعله سيبويه على : نَصْرَانٍ ، كَنَدْمَانٍ وَنَدَامَى ؟ وما
الاختيارُ فيه ؟

وما الشاهد في قول أبي الأَخْزَرِ الحِمَانِيِّ :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا .. كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانُهُ لَمْ تَحْنُفِ ؟^(٣)

=الأصل ، كما قالوا : مَقَاتِوَةٌ . . . وإن شئتَ قلت : هو بمنزلة : مَذْرُوءٍ ،
حيث لم يكن له واحدٌ يَفْرَدُ" .

(١) انظر تفسيره عند تخريج البيت الآتي ، في : هـ ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) المَهَارَى : جمع مَهْرِيٍّ ومَهْرِيَّةٍ ، في النسب إلى : مَهْرَةٍ ، وهو مَهْرَةٌ بن
حَيْدَانَ ، أهر قبيلة ، وإليهم تُنسَبُ إِبِلُ المَهْرِيَّةِ .

وللجمع ثلاث صُورَ : المَهَارِيُّ على الأصل ، والمَهَارَى بحذف الياء الأولى ،
والمَهَارَى بقلب الياء ألفا . كجمع صحراء . اللسان : ٣٦/٧ .

(٣) الكتاب (٤١١/٣) : "وَأَمَّا النَّصَارَى : فإنه جماعُ نَصْرِيٍّ وَنَصْرَانٍ ، كما
قالوا : نَدْمَانٌ وَنَدَامَى ، وفي مَهْرِيٍّ : مَهَارَى . . . ولكنهم حذفوا إحدى
الياءين . . . وأبدلوا مكانها ألفا ، كما قالوا : صَحَارَى . هذا قول الخليل .

وَأَمَّا الَّذِي تُوجَّهُ عَلَيْهِ : فإنه جاء على : نَصْرَانَةٍ ، لأنه قد تُكَلَّمُ به في
الكلام ، فكانك جمعتَ : نَصْرَانٍ . . . ، وقلتَ : نَصَارَى ، كما قلتَ : نَدَامَى .
فهذا أَقْبَسُ ، والأوَّلُ مَذْهَبُ .

وأن يكونَ جَمْعُ نَصْرَانٍ أَقْبَسُ ، إذ لم نَسْمَعْهُمْ قالوا : نَصْرِيٍّ .

قال أبو الأَخْزَرِ الحِمَانِيُّ :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا .. كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانُهُ لَمْ تَحْنُفِ" .

وانظر مذهب سيبويه أيضا في : الكتاب : ٢٥٥/٣ .

الجوابُ عن الباب الثاني^(١) :

الذى يَجُوزُ فى الجَمْعِ الذى فيه معنى النسب^(٢) : إَجْرَاؤُهُ على ذلك وإن كان الاسمُ الواحدُ لا ثانىَ له . ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ على أصلِ الجمعِ لأنه يستحيلُ أن يُجْمَعَ ما لثانىَ له ، ولكن يُحْمَلُ على المفهومِ فى معناه الراجعِ إلى معنى النسب .

فَيَجُوزُ : الأَشْعَرُونَ ، على معنى : بَنَى أَشْعَرَ . ولو كان على أصلِ الجمعِ لَقِيلَ : أَشْعَرِيُونَ .

وكذلك : الأَشَاعِرُ ، والأَشَاعِثُ ، والمَسَامِعَةُ ، والمَهَالِبَةُ . كلُّ ذلك على معنى النسب .

وكذا قولهم : الأَعْجَمُونَ ، والنَّمِيرُونَ . على : أَعْجَمِي ، ونَمِيرِي .

ولا يَجُوزُ فى كلِّ هذا الجمعُ بالواو والنون ، ولا التَّكْسِيرُ كما تَضَمَّنَ ما^(٣) ليس له فى أصله من معنى النسب ، فلم يَقَوَ على التصرفِ الذى يكون للاسْمِ^(٤) الجارى على أصله^(٥) .

وسَبِيلُ : مَقْتَوِيٍّ وَمَقْتَوِينِ ، هذه السبيل . وإنما جاز إظهارُ الواوِ لأحدِ أمرين :

الإشعارُ بالأصل كما جاز : مَقَاتِرَةٌ . والوجه الآخر - أنه لا يُفْرَدُ ،

(١) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد الكلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ . وانظر كذلك هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : الأَشْعَرُونَ ، كما سيأتى .

(٣) فى الأصل : (مما) ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (الاسم) ، تحريف .

(٥) انظر حكم هذه الجموع المذكورة أيضا ، فى : شرح الكافية :

لا يقال : مَقْتَى ، كما تقول : مِذْرَوَان^(١) إذ لا يقال : مِذْرَى .

وكلا العَلَتَيْنِ صحيحٌ فى إظهار الواو .

وواحدُ النَّصَارَى : نَصْرَى^١ ، كَمَهْرَى وَمَهَارَى ، عند الخليل .

وواحدُهم : نَصْرَانُ ، كَنَدْمَانُ وَنَدَامَى ، فى قول سيبويه ، لأنه قد
تُكَلِّمُ بَنَصْرَانَةً فَالْأُولَى / أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا تُكَلِّمُ بِهِ ، كما قال أبو ٥٢/٤ ب
الأخْزَرِ الحِمَانَى :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأُسْجِدَ رَأْسُهَا .. كما سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنُفِ^(٢) / ٥١/٤ ب^١

(١) أى ولم تقل : مِذْرِيَانِ ، كَمَلْهَيَانِ ، والذى فى الأصل : (كما لا تقول : مِذْرَوَانِ) بإقحام (لا) .

ويمكن أن تُصَوَّبَ العبارة هكذا : (كما لا تقول : مِذْرِيَانِ) ، على الاعتداد بِـ (لا) .
وانظر فى مِذْرَوَانِ أيضا : ص ٣٠٢ .

(٢) البيت فى الكتاب : ٢٥٦/٣ ، ٤١١ ، والإِنْصَافُ : ٤٤٥/٢ ،
واللسان : ٦٨/٧ .

اللغة : خَرَّتْ : سَقَطَتْ . أُسْجِدَ رَأْسُهَا : طَاطَأَ رَأْسُهَا وانحنى ، وهو لغة فى
سَجَدَ ، إذا انحنى وَتَطَامَنَ إِلَى الْإَرْضِ . نَصْرَانَةٌ : مؤنثُ نَصْرَانٍ واحدِ النَّصَارَى
تقديرا ، وإنما المستعمل فى الكلام : نَصْرَانَى ونَصْرَانِيَّةٌ ، ببناء النسب . وسمى
النصارى بذلك : لأنهم تُسَبَّحُوا إِلَى قَرْيَةٍ بِالشَّامِ ، اسْمُهَا : نَصْرُونَةٌ ، أو
ناصرية ، أو نَصُورِيَّةٌ ، أو نَصْرَى ، أو نَصْرَانٌ . لم تَحْنُفِ : لم تعتنق
الحنيفَةَ ، وهى الإسلام .

المعنى : يصف ناقتين سقطتا من الإعياء - أولأنهما نُحِرَتَا - فطَاطَأَا
رُؤُوسَهُمَا طَاطَاةً تُشَبِّهُ انحناء رأس النصرانية فى صلاتها .

والشاهد فيه : (نصرانة) حيث دلت على أن المذكر (نَصْرَان) ، فأمكن
لسيبويه اعتباره وإن لم يُستعمل واحداً للنصارى ، كَنَدْمَانُ وَنَدَامَى .

وأبو الأخْزَرِ الحِمَانَى : اسمه قتيبة ، أحد بنى عبد العزى بن كعب بن سعد
بن زيد مناة بن قهم . وعبد العزى هو حمَّان . وأبو الأخْزَرِ راجز إسلامى . المؤلف
والمختلف : ٥٢ ، وشرح شواهد الشافعية : ٧ ، واللسان : ٤٢٨/٦ .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥١ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان =

بابُ تثنية المبهمة التى أواخرها مُعتلة^(١)

الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى تثنية المبهمة التى أواخرها مُعتلة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تثنية المبهمة ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز إجراؤها على التمام كالأسماء المتمكنة إذ جازت فيها التثنية ؟ وهل ذلك لأن التثنية لها من جهة معناها وليست لها من جهة مقتضى لفظها لشبهها بالحروف ، فلم يجز أن تكون كالمتمكنة من جهة معناها ولفظها ؟

وما تثنية : ذَا ، وتَا ؟ ولم جاز فيه : ذَانِ ، وتَانِ ؟

وما تثنية : الَّذِي^(٣) ، وَالتَّى ؟ ولم جاز فيه : اللتان ، واللذان .
بحذف الياء ؟

وهل ذلك ، لِنُقْصَانِهَا^(٤) عن حال المتمكنة التى يجب لها التثنية من

= (ص ٥٢ ب) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرته فى : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٤١١/٣) :

"هذا بابُ تثنية الأسماء المبهمة التى أواخرها مُعتلة"

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (الذى) بلامين ، خطأ فى الرسم . انظر : شرح الشافية

٣٢٨/٣ ، والهمع : ٢٤٠/٢ .

(٤) أى أسماء الإشارة والموصول السابقة .

جهة لفظها ومعناها^(١) ؟

ولم جاز فى الجمع : الَّذِينَ على صيغة واحدة ، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك فى
التثنية ؟

ولم جاز على مذهب بعض العرب : الذين ، وَالَّذُونَ^(٢) ؟ وهل ذلك
على التشبيه^(٣) بالتثنية لما جَرَى على ما يَعْقِلُ ؟^(٤)

ولم جاز فى هذه الأسماء التثنية ، ولم يَجُزْ الإضافة ؟ وهل ذلك
لأنها لا تكون إلا معرفةً بمنزلة ما فيه الألف واللام ؟^(٥)

(١) إجابة هذا السؤال ليست فى الموضع المقابل له من عنصر الجواب ، وإنما
قُدِّمَتْ لتتداخل مع الأصل العام فى أول الجواب ص ٣٧٦.

(٢) فى الأصل : (الذين والَّذُونَ) بلامين ، وكذا فى الجواب ص
٣٧٧ ، خطأ فى الرسم . انظر : شرح الشافية : ٣ / ٣٢٨ ، والهمع :
٢٤٠ / ٢ .

(٣) فى الأصل : (التنبيه) . ، تحريف . والصواب يَدُلُّ عليه الجواب
ص ٣٧٧ .

(٤) الكتاب (٤١١/٣) : "وتلك الأسماء (أى المبهمة التى أواخرها
معتلة) : ذَا ، وتَا ، والَّذَى ، والتى . فإذا ثَنَيْتَ ذَا قلت : ذَان ، وإن ثَنَيْتَ تَا
قلت : تَان ، وإن ثَنَيْتَ الذى قلت : الَذَانِ ، وإن جمعتَ فألحقتَ الواو والنون
قلت : الَذَوْنُ .

وإنما حذفتَ الياء والألف لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتمكنة غير
المبهمة" .

(٥) الكتاب (٤١٢/٣) : "واعلم أن هذه الأسماء (أى المبهمة المعتلة
الأواخر من اسم الإشارة والموصول) لأتضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا
زَيْدُكَ ، لأنها لا تكون نكرةً فصارت لأتضاف ، كما لا يُضاف ما فيه الألف
واللام" .

والجوابُ عن الباب الثالث^(١):

الذى يجوز فى تشنية المُبْهَمَةِ الْمُعْتَلَّةِ الْآخِرِ^(٢) : حذفُ حرفِ العِلَّةِ . ولا يجوز الإِتِمَامُ لِنُقْصَانِهَا عن منزلةِ الْمُتَمَكِّنَةِ فيما يَقْتَضِي التَّشْنِيَةَ : إذ مَعْنَاهَا يَقْتَضِي صَحَّةَ التَّشْنِيَةِ ، وَلَفْظُهَا يَقْتَضِي مَنَعَ التَّشْنِيَةِ لَشَبَّهَها بِالْحُرُوفِ من جهةِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ . فلم تُوفَّ^(٣) حقُّ التَّشْنِيَةِ وَلِحَقِّهَا النُّقْصُ لهذهِ العِلَّةِ .

فتقول فى تشنيةِ ذَا : ذان ، وفى تشنيةِ تَا : تان ، وفى تشنيةِ الَّذِي : اللَّذانِ ، وفى تشنيةِ الَّتِي^(٤) : اللَّتَانِ^(٥) .

فأَمَّا الْجَمْعُ فى الَّذِينَ^(٦) على صيغةِ واحدةٍ - فعلى مُقْتَضَى اللَّفْظِ مِنْ منعِ التَّشْنِيَةِ والجمعِ الذى يَجْرَى على واحدةٍ . ولا يَلْزَمُ مِثْلُ ذلكِ فى التَّشْنِيَةِ لأنه ليس لها إلا طَرِيقَةٌ واحدةٌ والجمعُ يَخْتَلِفُ فيه المَذْكُورُ والمؤنثُ ، وما يَعْقِلُ وما لا يَعْقِلُ ، وَجَمْعُ القَلِيلِ والكثيرِ لأنَّ مَعْنَاهُ مُخْتَلِفٌ ، وليس كذلكِ التَّشْنِيَةُ .

(١) انظر فى سِرِّ مَجِئِ هذهِ الزيادةِ بعد كلمةِ (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : ذَا : اسمٌ إشارةٍ ، والذى : اسمٌ موصول . كما سيأتى .

(٣) فى الأصل : (فلم يوف) بالياء ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (اللى) بلامين ، خطأ فى الرسم . انظر : هـ ٣ ص

٣٧٤ ، وهـ ٢ ص ٣٧٥ .

(٥) وهل هذه الصِّيْغَةُ الدَّالَّةُ على اثنين صِيْغَةٌ وَضَعَتْ لِلْمثنى وليست من

المثنى الحقيقى ، أو أنها مَثْنَاءٌ حَقِيقِيَّةٌ ؟ خِلَافٌ . انظر : ابن يعيش :

١٢٧/٣ ، ١٤١ ، والهمع : ٤٢/١ ، والتصريح : ٦٧/١ .

(٦) فى الأصل (اللذين) بلامين ، انظر : هـ ٤ .

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١) : الدُّوْنُ ، وَالَّذِينَ - فهو على شَبِّهِ التَّشْنِيَةِ
وَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَصْلٍ فِيهِ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ يَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ .

وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ تُضَافَ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُضَافُ إِضَافَةً حَقِيقَةً كَقَوْلِكَ :
غَلَامُكَ ، وَلَا يَجُوزُ : الْغَلَامُكَ^(٢) . وَلَيْسَ تَعْرِيفُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَتَعْرِيفِ
الْعِلْمِ مِنْ نَحْوِ : زَيْدٌ وَعَمْرُو ، لِأَنَّ هَذَا^(٣) مَوْضُوعٌ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ يَسْتَفْنِي
عَنْ عِلَامَةِ مَذْكُورَةٍ أَوْ مَقْدُورَةٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ذَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ
لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ وَضَعُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرِفَةٌ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنْ
الْإِشَارَةِ^(٤) الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَكَذَلِكَ الصَّلَةُ فِي الَّذِي
وَبَابِهِ . فَهَذَا كُلُّهُ عَلَى عِلَامَةِ تَمْنَعٍ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَا تَمْنَعُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

* * *

(١) وَهُمْ طَيَّءٌ ، وَهَذَيْلٌ ، وَعُقَيْلٌ . وَالْكَلِمَتَانِ جَيْنَتَانِ مَعْرِبَتَانِ . انظر :
الهمع : ٨٣/١ ، والتصریح : ١٣٣/١ .

(٢) انظر في امتناع إضافة ما فيه الألف واللام : ابن يعيش : ١٢١/٢ ،
وشرح الكافية : ٢٧٤/١ .

(٣) أَيْ الْعِلْمِ .

(٤) فَلَا يَصِحُّ تَنْكِيرُهَا بِحَالٍ . انظر : ابن يعيش : ١٢٧/٣ ، ١٤١ .

بابُ الاسمِ الذى يَتَغَيَّرُ فى الإضافة بِنَقْلِهِ إلى العِلْمِ^(١)

الغرض فيه : أن يُبينَ ما يَجُوزُ فى الاسمِ الذى يَتَغَيَّرُ فى الإضافة
بِنَقْلِهِ إلى العِلْمِ - مما لا يجوز . / ١٥٣/ (٢)

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ : ما الذى يجوزُ فى الاسمِ الذى يَتَغَيَّرُ فى
الإضافة بِنَقْلِهِ إلى العِلْمِ ، وما الذى لا يجوزُ ، ولم ذلك ؟

ولم لا يَجُوزُ أن يَسْتَوِيَ حُكْمُهُ فى الإضافة بِنَقْلِهِ إلى العِلْمِ ؟ وهل
ذلك لاختلاف العِلَلِ التى تَقْتَضِي تَغْيِيرَ بَعْضِهِ وَتَرْكَ بَعْضِهِ عَلَى حَالِهِ .

وما إضافة : أبٍ وأخٍ ، فى نَقْلِهِ إلى الاسمِ العِلْمِ ؟ ولم لا يَجُوزُ أن
يَسْلَمَ لفظُهُ كما سَلِمَ فى الألفِ واللامِ فى قولك : الأبُ ، والأخُ (٣) ؟
ولم كان فى الإضافة على قياسِ التثنية فى الرَّدِّ إلى الأصلِ ، فَجَرَى :
أَبُوكَ مجرى قولك : أَبُوانِ ؟

وما إضافة : قَمَرٍ ، فى نَقْلِهِ إلى الاسمِ العِلْمِ ؟ ولم لا يَجُوزُ رَدُّهُ إلى

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٤١٢/٣) :

"هذا بابٌ ما يَتَغَيَّرُ فى الإضافة إلى الاسمِ إذا جعلته اسمَ رجلٍ أو امرأةٍ ،
وما لا يَتَغَيَّرُ إذا كان اسمَ رجلٍ أو امرأةٍ" .

(٢) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٥٣) فى حين أن تَرْقِيمَهُ السَّابِقُ كان
(ص ٥١ ب) . وَالسَّرُّ فى هذا ما ذَكَرْتُهُ فى : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٣) ليس لهذا السُّؤالِ إجابةٌ مُباشرةٌ . وإنما إجابَتُهُ تُؤْخَذُ مِنْ جَمَاعِ الْكَلَامِ
فى الإجابة عن السُّؤالِ الذى قبله والسُّؤالِ الذى بعده : أى فإذا كانت إضافةُ أبٍ
وأخٍ بعد النُّقْلِ إلى العِلْمِ كإضافتهما قبله للدلالة على الأصلِ ، عُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ
لا يَجُوزُ أن يَسْلَمَ لفظُهُما لِمُنافاةِ ذَلِكَ لَتِلْكَ الدَّلالةِ . انظر الجواب ص ٣٨١ ، ٣٨٠ .

الأصل^(١) كما رُدُّ أَبُ وَأُخُ ؟

وما إضافة^(٢) : ذُو مالٍ ، فى نقله إلى الاسم العلم ؟ ولم وجب فيه : ذَوَاكَ ، بالردّه إلى الأصل ؟^(٣)

وما إضافة : لَدَى ، وَعَلَى ، وَإِلَى - فى نقله إلى الاسم العلم ؟ ولم يُغَيَّرُ عن حاله قبل ؟

وهل ذلك لبطلانِ العِلَّةِ التى أُوجِبَتْ قَلْبَ الألفِ إلى الياء ؟ فلمْ حُمِلَتْ على قياس : عَن ، وَمِنْ فى التَّسْمِيَةِ إذا أُضِيفَتْ إلى المتكلم^(٤) ؟

(١) وهو : (فُو) ، انظر الجواب ص ٣٨١ .

(٢) فى الأصل : (واما إضافة) بزيادة ألف بين الوار والميم ، تحريف .

(٣) الكتاب (٤١٢/٣) : "أَمَّا مَا لَا يَتَغَيَّرُ (أى فى الإضافة من العلم المنقول) : فَأَبُ وَأُخُ ونحوهما ، تقول : هذا أبوك وأخوك ، كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ، لأن العرب لما ردتَه فى الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله فى التسمية ، كما تركته فى التثنية على حاله ، وذلك قولك : أبوان فى رجل اسمُه أَبُ .

فَأَمَّا قَمُ اسمُ رجلٍ ، فإنك إذا أضفتَه قلت : قَمُكَ ، وكذلك إضافة قَمُ ، والذين قالوا : قُوكَ ، لم يحذفوا الميمَ ليردُّوا الواوَ ، فقُوكَ لم يُغَيَّرْ له قَمُ فى الإضافة ، وإنما قُوكَ بمنزلة قولك : ذُو مالٍ . فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجلٍ ، ثم أضفتَه إلى اسمٍ لم تُقَلِّ : ذُوكَ ، لأنه لم يكن له اسمٌ مفردٌ ، ولكن تقول : ذَوَاكَ" .

(٤) لم يُعَدِّ الرمانى الكلامَ عن المقيس عليه (عَن ، وَمِنْ) فى الجواب ، اكتفاءً بما ذكره عن المقيس (لدى وأخواتها) لأن الحكم واحد فى الاختلاف فى الإضافة بعد التسمية بها عنها قبل التسمية .

انظر الجواب ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .

وما وَجَهُ قول بعض العرب : عَلَاكَ ، وَإِلَاكَ ، وَلِدَاكَ ؟ (١)

ولم جاز : رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ، ومرتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ ، ثم تقول :
مرتُ بِكِلَيْهِمَا ؟

فَمِنْ أَيْنَ أَشْبَهَ كِلَا : عَلَى وَإِلَى ، حَتَّى جَرَى مجراها ؟

ولم لَا يُفْرَدُ كِلَا ؟ (٢)

الجوابُ عن الباب الأول (٣) :

الذى يَجُوزُ فى الاسم من التغيير بِنَقْلِهِ إِلَى الْعِلْمِ : إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا

(١) الكتاب (٤١٢/٣) : "وَأَمَّا مَا يَتَغَيَّرُ (أى فى الإضافة من العلم المنقول) : فَلَدَى ، وَإِلَى ، وَعَلَى ، إِذَا صِرْنَ أَسْمَاءُ لِرِجَالٍ أَوْ لِنِسَاءٍ قُلْتَ : هَذَا لِدَاكَ وَعَلَاكَ ، وَهَذَا إِلَاكَ .

وإنما قالوا : لَدَيْكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ فى غير التسمية لِيَفْرُقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ عَنَى وَمَنَى وَأَخَوَاتِهِمَا وَبَيْنَ هَنَى ، فَلَمَّا سَمَّيْتَ بِهَا جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بَعْنٍ أَوْ مِنْ قُلْتَ : عَنَى كَمَا تَقُولُ : هَنَى .

وحدَّثَنَا الْخَلِيلُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : عَلَاكَ ، وَلِدَاكَ ، وَإِلَاكَ

(٢) الكتاب (٤١٣/٣) : "وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَمَّنْ قَالَ : رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ، ومرتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ ، ثُمَّ قَالَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، فَقَالَ : جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ عَلَيْكَ وَلَدَيْكَ فى الْجَرِّ وَالنَّصْبِ لِأَنَّهُمَا ظَرَفَانِ يُسْتَعْمَلَانِ فى الْكَلَامِ مَجْرُورِينَ وَمَنْصُوبِينَ ، فَجُعِلَ كِلَا بِمَنْزِلَتِهِمَا حِينَ صَارَ فى مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ .

وإنما شَبَّهَا كِلَا فى الإضافة بِعَلَى لكَثْرَتِهِمَا فى كَلَامِهِمْ ، وَلِأَنَّهُمَا لَا يَخْلُوانِ مِنَ الإضافة . . .

وَلَا تُفْرَدُ كِلَا ، إِنَّمَا تَكُونُ لِلْمُثْنَى أَهْدَى .

(٣) انظر فى سِرِّ مَجِئِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَعْدَ كَلِمَةِ (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ،

وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

يقتضيه النقلُ إلى العلم : فإن كان النقلُ إلى العلم يُبطلُ علّةَ التغيير
أبطلَ الحكمَ بإبطاله علّته ، وإن كان النقلُ إلى العلم لا يُبطلُ علّةَ التغيير
تركَ على حاله في التسمية به . ولا يجوز أن يستوى الحكمُ في ذلك
لاختلاف العِللِ التي تقتضى اختلاف الأحكام .

فإضافة أبٍ وأخٍ في نقله إلى الاسم العلم ، كإضافته قبل النقل ،
تقول : هذا أبوك وأخوك ، كما تقول : أخوان وأبوان في الثنية : لأن
علّته الدلالة على الأصل الذي حُذِفَ منه والنقلُ إلى الاسم العلم لا يُبطلُ
الدلالة على الأصل الذي أخذَ منه ، فقياسُهما واحدٌ .

وأما إضافة فَمَ ، فتقولُ فيه : فَمُكَ ، ولاتقول فُوكَ ، لأنه لم يتغيّر
فَمُ في الإضافة إلى : فُوكَ ليدلّ على الأصل ، وإنما هو مذهبُ يجرى
مجرى اللّغة إلى خالف^(١) لغةٍ أخرى .

والدليلُ على ذلك قولهم قبل النقل : فَمُكَ ، فهذا يجرى مجرى
قولك : دَمَكَ ، ويدك / في تركِ الرّدِّ إلى الأصل .
١٥٤/٤^(٢)

وأما ذو مالٍ ، فإضافته في التسمية : ذَوَاكَ ، لأنك تردّه قبل
الإضافة من أجل أنه على حرفين الثاني منهما حرفٌ مدٌّ ولين .

وأما لدى ، وعلى ، وإلى - فإضافته يتغيّر فيها عما كان عليه قبل

(١) أى لغة خلاف اللغة الأخرى . انظر : اللسان .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (١٥٤) في حين أن ترقيمه السابق كان (ص)

(١٥٣) . والسّرّ في هذا هو ما ذكرته في : هـ ٣ ص ١٣٨ .

التسمية ، لأنه كان قبل التسمية يُغَيَّرُ بِقَلْبِ الألف ياءً فى : عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ . وَلَدَيْكَ ، لأنه ظرفٌ غيرُ مُتَمَكِّنٍ يَضْعَفُ فِيهِ الإِضَافَةُ عَنْ حَدِّ الْمُتَمَكِّنِ فَلَمْ يَسْتَوْفِ حَقَّ الإِضَافَةِ وَغُيِّرَ عَنْ حَالِهِ فِي الْمَضْمَرِ لِيَكُونَ قَرَفًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَكِّنِ بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ ، فَإِذَا نُقِلَ إِلَى الْاسْمِ الْعِلْمِ خَرَجَ إِلَى الْمُتَمَكِّنِ وَبَطَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ عِلَّتِهِ وَلَزِمَهُ مَا يَلْزَمُ الْمُتَمَكِّنَ .

وبعضُ العرب يقول : عَلَاكَ ، وَإِلَاكَ ، وَلَدَاكَ^(١) ، لأنه يُجْرِيهِ مُجْرَى الظَّاهِرِ لِيَكُونَ الْجَمِيعُ عَلَى قِيَاسِ وَاحِدٍ إِذَا جَازَتْ فِيهِ الإِضَافَةُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ .

وَالأَوَّلُ أَحْسَنُ ، لأنه أَشَدُّ تَحْقِيقًا لِمَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : رَأَيْتُ كَلًّا أَخْوَيْكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَلٍّ أَخْوَيْكَ ، ثُمَّ يَقُولُ : بِكِلَيْهِمَا^(٢)

كَمَا يَقُولُ : لَدَيْهِمَا ، لأنه بِمَنْزِلَتِهِ فِي لُزُومِ الإِضَافَةِ^(٣) ، وَمَعْنَى

(١) أَى قَبْلَ التَّسْمِيَةِ . وَانْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ : ٣٤/٣ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٦١/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٥٣/٢ .

(٢) إِيْزَامُ (كَلًّا) الْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ إِضَافَتِهَا إِلَى الظَّاهِرِ وَإِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ كَالْمَقْصُورِ ، وَإِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ كَالْمَثْنَى عِنْدَ إِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ - هِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ .

وَفِيهَا لَفْتَانِ أُخْرَيَانِ : إِيْزَامُهَا الْأَلْفَ وَإِعْرَابُهَا كَالْمَقْصُورِ مُطْلَقًا مَعَ الظَّاهِرِ أَوْ الضَّمِيرِ ، أَوْ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ مُطْلَقًا .

انْظُرْ : التَّصْرِيحُ : ٦٨/١ ، وَالْهَمْعُ : ٤١/١ ، وَاللِّسَانُ :

(٣) انْظُرْ فِي لُزُومِ الإِضَافَةِ لِكَلًّا : ابْنُ يَعِيشَ : ٢/٣ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٤٢/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٦٠/٢ .

يَخْرُجُ بِهِ عَنْ أَصْلِ التَّسْمِيَةِ وَهُوَ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ^(١) كَمَا يَلْزِمُ لَدَى مَعْنَى
الظَرْفِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ حَالِ الْمُتَمَكِّنِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَصُولِ الْأَسْمَاءِ .

وَلَا يُفْرَدُ كَلًّا ^(٢) ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ ^(٣) تُؤَكِّدُ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ فِي قَوْلِكَ :
رَأَيْتُ أَخَوَيْكَ كِلَيْهِمَا - جَرَتْ مَجْرَى مَا يُؤَكِّدُ مَعْنَى الْجَمِيعِ ، تَقُولُ :
مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ .

* * *

(١) يَعْنِي الرَّمَانِي بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ : أَنْ (كَلًّا) خَرَجَتْ عَنْ أَصْلِ الْأَسْمَاءِ
تَضَمُّنًا مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، وَكُلُّ مَا تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ فِي أَصْلِهِ نَقْصٌ تَكُنُّهُ كَمَا يَكْرُرُ
لَكَ كَثِيرًا فِي شَرْحِهِ هَذَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (كَانَ) بِدُونِ التَّاءِ ، مُخْرِفٌ .

بابُ إضافةِ المقصورِ إلى علامةِ المجرور^(١)

الغرض فيه : أن يُبين^(٢) ما يجوز في إضافة المقصور إلى علامة المضمَر المجرور - مما لا يجوز .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ : ما الذى يجوز في إضافة المقصور إلى علامة المضمَر المجرور ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز إلا تحريكُ ياءِ الإضافةِ بعدَ الألفِ ؟ فهَلَا جاز تَسْكِينُهَا بعدَ الألفِ كما يكون المَدغمُ ؟

وما إضافةُ : بُشْرَى إلى المتكَلَّم ؟ ولم وجب فيه : بُشْرَاىَ ، وفى هُدَى : هُدَاىَ ، بفتحِ الياءِ ؟

ولم جاز فى مذهبِ هُذَيْلٍ^(٣) : هُدَى ، وُبُشْرَى ؟ ولم وجب أن الألفُ خَفِيَّةٌ والياءُ خَفِيَّةٌ ؟

ولم وجب أن الياءُ أُبينَ من الألفِ حتىَّ جاز : أَفْعَى^(٤) ؟ ولم جاز

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٤١٣/٣) :

"هذا بابُ إضافةِ المنقوصِ إلى الياءِ التى هى علامةِ المجرورِ المضمَر" .

وسببونه يعنى بالمنقوص فى ترجمته : المقصور : انظر تعليقنا المذكور فى :

هـ ١ ص ٢٧٨ .

(٢) فى الأصل : (نبيين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) هُذَيْلٌ : قَبيلةٌ من مُضَرَ ، أبوم : هُذَيْلٌ بن مُدْرَكَةَ بن إِيَّاس بن مُضَرَ ،

وقيل : هُذَيْلٌ ، قَبيلةٌ من خَنْدَفٍ أُعْرِثَتْ فى الشَّعْر . اللسان : ٢١٨/١٤ .

(٤) أى فى الوقفِ على : أَفْعَى . والأفْعَى : ضَرْبٌ من الحَيَّاتِ ، وهَضْبَةٌ

فى بلادِ بَنِي كَلَابٍ . اللسان .

قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءٌ فِي الْوَقْفِ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْوَصْلِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ؟

ولم جاز في قول بعض / العرب^(٢) : أَفْعَى ، في الوقف ٥٣/٤ ب^(١) والوصل ؟^(٣)

الجوابُ عن الباب الثاني^(٤) :

الذي يجوز في إضافة المقصور إلى المضمر المجزور^(٥) : تَحْرِيكُ يَاءِ
الإضافة بِالْفَتْحِ لئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ فِي الْوَصْلِ . وَلَا يَجُوزُ إِلَّا تَحْرِيكُهَا
بِالرَّدِّ إِلَى أَصْلِهَا^(٦) لَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فِي الْوَصْلِ .

وليست بمنزلة المُشَدَّدِ ، لَأَنَّهُ لَمَّا أَدْغَمَ السَّاكِنُ فِي الْمُتَحَرِّكِ صَارَ اللَّسَانُ

(١) جاء تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٥٣ ب) فِي حِينَ أَنْ تَرْقِيمُهُ السَّابِقُ كَانَ
(ص ١٥٤) . وَالسَّرُّ فِي هَذَا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) انْظُرْ فِي تَسْمِيَّتِهِمْ : هـ ١ ص ٣٨٧ .

(٣) الْكِتَابُ (٤١٣/٣) : "اعْلَمْ أَنَّ الْيَاءَ لَا تُغَيِّرُ الْأَلْفَ (أَي فِي إِضَافَةِ
الْمَقْصُورِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) ، وَتُحَرِّكُهَا بِالْفَتْحَةِ لئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
بُشْرَايَ ، وَهْدَايَ ، وَأَعْشَايَ .

وَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : بُشْرَى وَهْدَى ، لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيَّةٌ وَالْيَاءُ خَفِيَّةٌ ،
فَكَانَهُمْ تَكَلَّمُوا بِوَاحِدَةٍ فَأَرَادُوا التَّيْيَانَ ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَفْعَى لِحَفَاءِ
الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ ، فَإِذَا وَصَلَ لَمْ يَفْعَلْ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَفْعَى فِي الْوَقْفِ
وَالْوَصْلِ ، فَيَجْعَلُهَا يَاءً ثَابِتَةً" .

(٤) انْظُرْ فِي سِرِّ مَجِيءِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَعْدَ كَلِمَةِ (الْجَوَابِ) : هـ ١ ص ١٤٠ ،
وَانْظُرْ كَذَلِكَ : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) مِثْلُ : بُشْرَايَ ، كَمَا سَيَأْتِي .

(٦) هَلْ أَصْلُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا : السَّكُونُ ، أَوِ الْفَتْحُ ؟ قَوْلَانِ .
أَخَذَ الرَّمَانِيُّ هُنَا بِالثَّانِي .

انْظُرْ : التَّصْرِيحُ : ٦٠/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٨٨/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٥٣/٢ ،
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ١٤٧/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١١/٢ .

يَرْتَفِعُ عَنْهُ دَفْعَةٌ^(١) وَاحِدَةٌ فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ^(٢) .

وَتَقُولُ فِي إِضَافَةِ بُشْرَى : هَذَا بُشْرَاىَ ، وَفِي هُدَى : هُدَاىَ ، وَفِي
أَعَشَى : أَعَشَاىَ .

وَهَذَيْلُ تَقُولُ : بُشْرَى / وَهُدَى^(٤) ، لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيَّةً ، وَالْيَاءَ خَفِيَّةً^(٣)
أَيْضاً وَإِنْ كَانَتْ أُبَيِّنَ^(٥) مِنَ الْأَلْفِ ، قُلِبَتْ^(٦) إِلَى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لِهَمَا
وَصَارَ حَرْفاً مُشَدِّداً يَصْلَحُ فِي مِثْلِهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِوَجْهِ الإِعْرَابِ .

وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ^(٧) : أُنْفَعَى ، فِي الْوَقْفِ ، فَقَلَبَهَا يَاءً
طَلَباً لِلْبَيَانِ ، فَإِذَا وَصَلَ رَدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ .

وَمِنْهُمْ^(٨) مَنْ يَصِلُ كَمَا يَقِفُ طَلَباً لِلْبَيَانِ فِي الْحَالِينِ .

* * *

(١) (دَفْعَةٌ) كَذَا بِالْأَصْلِ . وَدَفْعَةٌ أَوْ رَفْعَةٌ جَائِزَةٌ .

(٢) انْظُرِ الْمَوَاضِعَ الْمُفْتَتَرَ فِيهَا التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ ، فِي : شَرْحِ الشَّافِيَةِ :

٢١٠/٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٢٠/٩ وَمَابَعْدَهَا ، وَالْهَمْعُ : ١٩٨/٢ .

(٣) جَاءَ تَرْقِيمُ الْأَصْلِ هُنَا (ص ٥٤ب) فِي حِينٍ أَنْ تَرْقِيمُهُ السَّابِقُ كَانَ

(ص ٥٣ب) . وَالسِّرُّ فِي هَذَا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) انْظُرْ فِي قَوْلِ هَذَيْلِ هَذَا ، وَقَوْلِ غَيْرِهِمُ السَّابِقِ : ابْنُ يَعِيشَ : ٣٢/٣

وَمَابَعْدَهَا ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : ٢٩٣/١ وَمَابَعْدَهَا ، وَالتَّصْرِيحُ : ٦٠/٢ .

وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٨١/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٥٣/٢ .

هَذَا ، وَلَا يَخْتَصُّ قَلْبُ أَلْفِ الْمُقْصُورِ يَاءً فِي مِثْلِ هَذَا بَلْفَةً هَذَيْلِ ، بَلْ حُكِيَتْ

أَيْضاً عَنْ قُرَيْشٍ وَطَبِئٍ . انْظُرْ : التَّصْرِيحُ : ٦١/٢ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (بَيْنَ) يَسْقُوطُ الْهَمْزَةُ . وَالصَّوَابُ مِنَ الْمَسَائِلِ ص ٣٨٤ .

(٦) أَيْ الْأَلْفُ فِي نَحْوِ : بُشْرَاىَ .

(٧) هُمْ فِزَارَةُ وَنَاسٌ مِنْ قَيْسٍ . انْظُرْ : شَرْحِ الشَّافِيَةِ : ٢٨٦/٢ ، وَابْنُ

يَعِيشَ : ٧٧/٩ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٣٩/٢ ، وَالْهَمْعُ : ٢٠٦/٢ .

(٨) هُمْ طَبِئٍ . انْظُرِ الْمَرَاJِعَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ .

بابُ إضافةِ الاسمِ المعتلِّ اللامِ إلى ياءِ المتكلمِ^(١)

الغرض فيه : أن يُبينَ ما يجوزُ في إضافةِ الاسمِ المعتلِّ اللامِ إلى ياءِ المتكلمِ - مما لا يجوزُ .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ : ما الذى يجوزُ في إضافةِ الاسمِ المعتلِّ اللامِ إلى ياءِ المتكلمِ ، وما الذى لا يجوزُ ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوزُ إلا تَحْرِيكُ ياءِ الإضافةِ ؟

وما إضافةُ : قاضٍ ، وجَوَّارٍ^(٢) - إلى ياءِ المتكلمِ ؟ [ولمَ]^(٣) وجب فيه : قاضِيٌّ ، وجَوَّارِيٌّ ؟^(٤)

وما إضافةُ : مُسْلِمُونَ ، وصَالِحُونَ - إلى ياءِ المتكلمِ ؟ ولم وجب فيه : مُسْلِمِيٌّ ، وصَالِحِيٌّ ؟^(٥)

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هي (٤١٤/٣) :

"هذا بابُ إضافةِ كلِّ اسمٍ آخره ياءٌ تَلِي حَرْفًا مكسورًا ، إلى هذه الياءِ" .
والياءِ التى يُشِير إليها سببويه فى آخر ترجمته : هى علامة المجرور المضمر ، التى تقدّمت فى ترجمته للباب السابق . فى هـ ١ ص ٣٨٤ .
هذا ، وانظر ما ذكرته فى الدّراسة عند الحديث عن منهج الشرح عن المقارنة بين ترجمة سببويه لبابنا وبين ترجمة الرمانى له .

(٢) أى جَمْعُ جارِيَةٍ .

(٣) زيادةٌ يستقيم لها الكلام . وانظر نظيرتها بعد قليل .

(٤) الكتاب (٤١٤/٣) : "اعلمُ أنْ ألياءِ التى هى علامة المجرور إذا جاءت بعد ياءٍ ، لم تكسرْها وصارت ياءً مَدْعُمةً إحداهما فى الأخرى .

وذلك قولك : هذا قاضِيٌّ ، وهؤلاء جَوَّارِيٌّ ، وسَكَنْت فى هذا لأن الياءِ تصير فيه مع هذه الياءِ كما تصير فيه الياءُ فى الجَرِّ ، لأن هذه الياءِ تكسر ما تَلِي" .

(٥) الكتاب (٤١٤/٣) : " وإنْ كانت (أى ياءُ المتكلمِ) بعدَ واوٍ ساكنةٍ قبلها حرفٌ مضمومٌ تَلِيه ، قلبتها ياءً ، وصارت مَدْعُمةً فيها .

وذلك قولك : هؤلاء مُسْلِمِيٌّ ، وصَالِحِيٌّ . وكذلك أشباهُ هذا" .

وما إضافة : غَلَامَيْنِ ، إلى ياء المتكلم ؟ ولم وجب فيه : رأيتُ
غَلَامِي^(١) ، وفي الألف : هُمَا غَلَامَايَ^(٢) ؟

ولم لا يجوز على مذهب مَنْ قال^(٣) : بُشْرَى ، فى : بُشْرَى -
غَلَامِي^(٤) ، فى : غَلَامَانِ ؟ وهل ذلك لثَلَا يَلْتَبِسُ بالمنصوب فى :
رأيتُ غَلَامِي ، وبالواحد نحو : عَصَى^(٥) ؟^(٦)

(١) فى الأصل : (انت غلامى) ، تحريف . والصواب من الجواب ص
٣٩١ ، ومن الكتاب فى نَصّه التالى .
(٢) فى الأصل : (هما غلامى) ، وكذا فى الجواب ص ٣٩١ ، تحريف .
والصواب يقتضيه السياق لأن الكلام فى المثنى المرفوع .
(٣) وهم هُذَيْل . انظر : ص ٣٨٦ ، وكذا نصّ سيبويه فى هـ ٣ ص
٣٨٥ ، وهـ ٦ بعد .

(٤) فى الأصل : (وغلامى) بإقحام الواو . والصواب . يَدُلّ عليه السياق .
(٥) اللبس بالمنصوب من الممكن أن يُسَلِّم ، مع أن العامل فى الكلام يدفع
هذا اللبس ، إلا أن اللبس قد يحدث فيما لو احتمل اللفظ إعرابين ، كما لو
قلت : غَلَامِي أكرمتهما . فهل ذلك إضافة مرفوع أو منصوب ؟ اللفظُ يَحْتَمِلُ
الأمرين .

أما اللبسُ بالواحد فغيرُ مسلم ، لأن الواحد على هذه اللغة : عَصَى فى
عَصَايَ ، والمثنى عليها فرضا : عَصَوِيَّ فى عَصَايَ .
(٦) الكتاب (٤١٤) : "وإن وُكِّيتْ هذه الباءُ (أى ياءُ المتكلم) ياءُ ساكنةٌ
قبلها حرفُ مفتوح ، لم تغيّرْها ، وصارت مُدْغَمَةً فيها . وذلك قولك : رأيتُ
غَلَامِي .

فإن جاءت تَلَى ألفَ الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ، إلا
أنه ليس فيها لَفَةٌ مَنْ قال : بُشْرَى ، فيصيرُ المرفوعُ بمنزلة المجرور والمنصوب ،
ويصير كالواحد نحو : عَصَى ، فكَرَّهوا الالتباسَ حيث وجدوا عنه مندوحة .

وما جَمَعَ الذى آخِرُهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ - بالواو والنون ؟ ولم وجب حذف الياء وإجراً ما قبلها على مُقتضى علامته^(١) فى : قاضُونَ ، وقاضِينَ ؟^(٢)

والجوابُ عن الباب الثالث^(٣) :

الذى يَجُوزُ فى إضافة الاسمِ المُعتَلِّ اللام^(٤) : تَحْرِيكُ ياءِ المتكلمِ بالفتح للردِّ إلى أصلها^(٥) عندَ التقاء الساكنين . ولا يَجُوزُ الحذفُ فى ياءِ المُعتَلِّ ، لأنَّ لِياءِ الإضافةِ أصلاً فى الحركة هو أَحَقُّ بأنْ تَرْجِعَ^(٦) إليه .

فتقول فى إضافة : قاضٍ ، وجوارٍ - : هذا قاضٍ ، وهؤلاءِ جَواريٌّ . وكذلك سَبِيلُ : مُسْلِمُونَ وصَالِحُونَ ، تقول : هؤلاءِ مُسْلِمِيٌّ

(١) فى الأصل : (علامه) بدون التاء ، تحريف .
(٢) الكتاب (٤١٤/٣) : "واعلم أن كلَّ اسمٍ آخِرُهُ ياءٌ تَلِي حَرْفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الجرِّ والنصب للجمع ، حذفت منه الياء التى هى آخِرُهُ ... وبصيرُ الحرفُ الذى كانت تَلِيه مضموماً مع الواو ، لأنه حَرَفُ الرفع فلا بُدَّ منه ، ولا تَكسر الحرفَ مع هذه الواو ، ويكون مكسوراً مع الياء .

وذلك قولك : قاضُونَ ، وقاضِينَ . وأشباه ذلك" .

(٣) انظر فى سِرِّ مجيء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : قاضٍ ، كما سيأتى .

(٥) انظر : هـ ٦ ص ٣٨٥ .

(٦) فى الأصل : (يَرْجِع) بالياء . ويُمكن أن يكون الصواب هكذا : يَرْجِع ، بتغيير فتحة الياء إلى الضم .

وصالحي ، فتَحذفُ النونَ للإضافة ، وتَقْلِبُ^(١) الواوَ الساكنةَ للياءِ المتحركةَ بعدها وتُدغمها^(٢) فيها .

وكذلك : رأيتُ غُلامِي ، ومررتُ بغُلامِي . فأَمَّا : هُما غُلاماي ، فلا يَجوزُ فيه إلا تَحريكُ ياءِ الإضافة بعدَ الألفِ لئلا يَلْتَبَسَ بالمنصوبِ المضاف ، وبالواحدِ في : عَصَى^(٣) .

وتقول في جَمْعِ قاضٍ جَمْعُ السلامة : قاضُونَ ، ورأيتُ قاضِيَن ، ومررتُ بقاضِيَن . فتَحذفُ الياءَ في قاضٍ لالتقاء الساكنين^(٤) ، وتَضُمُّ قبلَ الواوِ وتَكسرُ قبلَ الياءِ لتَصِحُّ كلُّ واحدةٍ^(٥) مِنْهُما بالحركةِ التي هي مِنْ جِنْسِهَا^(٦) .

(١) في الأصل : (ويَقْلِبُ) بالياء . والأولى ما أثبتَ لمشكلة الفعلين قبله .

(٢) في الأصل : (ويدغمها) بالياء . انظر : هـ ١ .

(٣) انظر : هـ ٥ ص ٣٨٩ .

هذا ، وانظر حكم المنقوص والجمع بالواو والنون والمثنى عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، في : ابن يعيش : ٣/٣٤ وما بعدها ، وشرح الكافية : ١/٢٩٣ وما بعدها ، والتصريح : ٢/٦٠ ، والأشُموني : ٢/٢٨١ ، والهمع : ٢/٥٣ .
(٤) فالياءُ قد حذفتُ من أولِ الأمرِ ، وهذا أولى من إثباتها محركةً بالضمِّ أو الكسر فنقول : قاضِيُونَ ، وقاضِيَيْنَ ، ثم نَحذفُ الحركةَ للاستثقالِ والياءَ للالتقاء الساكنين .

وعلى هذا الثاني صَنِيعُ شرح الكافية والتصريح والتبصرة ، وعلى الأولِ صَنِيعُ الهمع والأشُموني .

انظر هذه المراجع في : هـ ٦ .

(٥) في الأصل : (ليصح كل واحد) . والتأنيث في (واحدة) يَدلُّ عليه تأنيث الضمير في قوله (جنسها) ، والتأنيث في (لتصح) أرجح لكون الفاعل مؤنثاً مجازياً . انظر : شرح شذور الذهب : ١٧٤ .

(٦) انظر حكم جمع المنقوص جمع السلامة ، في : شرح الكافية : ٢ / ١٧٩ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٦ ، والهمع : ١ / ٤٦ ، والأشُموني : ٤ / ١١٤ ، والتبصرة : ٢ / ٦٣٦ .

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه طبع الجزء الأول من :

شرح كتاب سيبويه

لأبى الحسن على بن عيسى الرُّماني (٣٨٤ هـ)

قسم الصُّرف

بتقسيم محققه

ويتلوه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني

وأوله : باب التصغير

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الفهرس

الموضوع

الصحيفة

الافتتاح	٣
المقدمة	أ - ت
التمهيد	ث - ظ
التعريف بصاحب الشرح	ث - س
التعريف بالشرح	ش - ظ
بين يدي التحقيق	٣٤ - ٥
النسخ الموجودة من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني	٥
الحديث عن النسخة الأولى	٥
الحديث عن النسخة الثانية	٦
وصف عام للنسخة الثانية	٦
تحقيق نسبة الشرح إلي الرماني	١٧
تسمية الشرح	٢٢
منهج التحقيق	٢٣
كلمة لا بد منها	٣٤
بداية التحقيق	٣٥
أبواب النسب	٣٦ - ٢٧١
باب النسبة	٣٦
باب النسب إلي (فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة)	٦٨
باب النسب إلي ما كان آخره ياء قبلها كسرة	٧٩

باب النسب إلي الثلاثي	٩٢
باب النسب إلي (فَعِيل ، وفُعِيل) مما لامه ياء	١٠٥
باب النسب إلي ما آخره ياء قبلها ساكن	١٠٧
باب النسب إلي ما لامه حرف علة قبلها ألف زائدة	١٢٦
باب النسب إلي ما آخره ألف رابعة أصلية	١٣٨
باب النسب إلي ما آخره ألف رابعة زائدة للتأنيث	١٤٣
باب النسب إلي ما آخره ألف خامسة	١٤٩
باب النسب إلي الممدود الذي لا يدخله التنوين	١٥٧
باب النسب إلي بنات الحرفين	١٦١
باب النسب إلي بنات الحرفين فيما يلزمه الرد	١٦٧
باب النسب إلي بنات الحرفين التي فيها زائد	١٧٥
باب النسب إلي ما ذهبت فاءه	١٩٨
باب النسب إلي ما لحقته الزائدتان من الجمع	٢٠٩
باب النسب إلي ما لحقته التاء للجمع	٢١٣
باب النسب إلي الاسم المركب	٢١٦
باب النسب إلي المضاف	٢٢٦
باب النسب إلي الحكاية	٢٣٣
باب النسب إلي الجمع	٢٣٧
باب النسب إلي الشئ بمعنى العظم خاصة	٢٤٨
باب النسب الذي جاء علي (فَعَال ، أو فاعِل)	٢٥٢

الموضوع	الصحيفة
باب النسب الذي يجئ المؤنث فيه علي (فاعل)	٢٦٢
أبواب التثنية والجمع :	٣٧٧-٢٧٢
باب التثنية	٢٧٢
باب تثنية المقصور الذي علي ثلاثة أحرف	٢٧٨
باب تثنية المقصور الذي علي أربعة أحرف	٢٨٧
باب جمع المقصور بالواو والنون	٢٩٣
باب تثنية الممدود	٢٩٦
باب الاسم الذي لا يصلح للتثنية والجمع	٣٠٣
باب جمع ما آخره هاء التأنيث	٣٠٩
باب جمع الرجال والنساء	٣١٨
باب جمع الاسم للمذكر بالألف والتاء مما ليس فيه الهاء	٣٥٢
باب الاسم الذي لا يكسر للجمع	٣٥٥
باب جمع الاسم المضاف	٣٦٤
باب الجمع الذي فيه معني النسب	٣٦٩
باب تثنية المبهمة التي أواخرها معتلة	٣٧٤
أبواب الإضافة :	٣٧٨-٣٩١
باب الاسم الذي يتغير في الإضافة بنقله إلي العلم	٣٧٨
باب إضافة المقصور إلي علامة المجرور	٣٨٤
باب إضافة الاسم المعتل اللام إلي ياء المتكلم	٣٨٨
فهرس الموضوعات	٣٩٣